

المكتبة اللغوية

كتاب

كشف النقاب

عن مخدّرات ملاحاة الإعراب للحريري

تأليف
الإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن علي الفاكري
المكي الشافعي النحوي
(ت ٩٧٢ هـ)

درسه وحققه
الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود
كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الثانية

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧

حقوق الطبع محفوظة للنشر

النشر

مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة

ت/ ٢٥٩٢٢٦٢٠ - ٢٥٩٣٨٤١١ / الفاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧

E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

٢٠٠٥/ ١٨٧٠٣	رقم الإيداع
977-341-253-9	الترقيم الدولي I.S.B.N.

بَابُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ

وهو عشرون حرفاً أشار الناظم إلى ما اشتهر منها، بقوله:

وَالْجُرُّ فِي الْإِسْمِ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِأَحْرَفٍ هُنَّ إِذَا مَا قِيلَ صِفٌ
مِنْ، وَإِلَى، وَفِي، وَحَتَّى، وَعَلَى وَعَنْ، وَمُنْذُ، ثُمَّ حَاشَا، وَخَلَا
وَالْبَاءُ، وَالْكَسَاةُ، إِذَا مَا زِيدَا وَالسَّلَامُ فَاحْفَظْهَا تَكُنْ رَشِيدَا
وَرُبَّ أَيْضًا، ثُمَّ مَذْفِيهَا حَمَزُ مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرَ
تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا وَرُبَّ عَبَسِدٍ كَيْسٍ مَرَّ بِنَا

الجرُّ عبارةٌ البهرئين، والخفضُ عبارةٌ الكوفيين، ومؤداهما واحدٌ، ولا مشاحة^(١) في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أن الجرَّ بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا ما^(٢) جرَّ بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم^(٣) بخلاف الاسم المعتل مقصوراً كان، أو منقوصاً، فإن الجر فيه مقدر كما مرَّ.

(١) في (س) وردت عبارة: «ولا مؤداهما مسمى حجة» موضع: (ولا مشاحة).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (ك) (س).

(٣) ذكر ابن مالك في ألصته عشرين حرفاً للجر، وزاد عن الحروف التي ذكرها الحريري ستة أحرف، هي: عدا، والواو، والتاء، ركي، ولعل، ومتى. (راجع الألفية: ص ٣٤، ٣٥).

وزاد الأخفش (بَلَّة) قال الأشموني: والصحيح أنها اسم (٢/ ٢١٠).

وزاد سيويه (لولا) وجعلها جارة للضمير، حيث قال: ولولاك ولولاي. إذا أضمرت الاسم فيه جرَّ، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سأ: ٣١]. الكتاب (١/ ٣٨٨).

وقد عده كل من الأخفش والمبرد. انظر المقتضب (٣/ ٧٦) والأشموني (٢/ ٢١٣).

وبخلاف ما لا ينصرف فإنَّ جرَّه بالفتحة كما قدَّمنا.

فمن حروف الجرِّ (من)^(١) وتكونُ لابتداءِ الغاية مكانًا أو زمانًا، أو غيرهما،
نَحْوُ: ﴿ مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٨]،
﴿ مِنْ سُلَيْمَنْ ﴾ [النمل: ٣٠]^(٢).

ولبيان الجنس، نحو: ﴿ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠].

وللتبعية، نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وللتوكيد بعد نفي، أو شبيهه، نَحْوُ: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك.

ومنها: (إلى) وتكون لانتهاى الغاية مطلقًا، نَحْوُ: ﴿ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللمصاحبة، نحو^(٣): ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء: ٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (في)^(٤)، وتكون للطرفية حقيقةً، أو مجازًا، نَحْوُ: الدَّرَاهِمُ في الكيس،
وزيدٌ في البرية، وللسمية، نَحْوُ: ﴿ لَمَسْكُرٍ فِي مَا أَفْضَتْهُ ﴾ [النور: ١٤]،
وللمصاحبة، نَحْوُ: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨]. ولغير ذلك.

ومنها: (حتى)^(٥) في بعض المواضع وهي لانتهاى الغاية مطلقًا.

(١) ذكر لها ابنُ هشام في المغني خمسة عشر وجهًا. انظر المغني: ص ٣١٨.

(٢) وتام الآية: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَنْ وَإِنَّهُ يَشْمَرُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ﴾.

(٣) لفظه (نحو): ساقطة من (س).

(٤) ذكر ابنُ هشام لـ (في) عشرة معانٍ. راجع المغني: ص ١٦٨.

(٥) و(في) هنا بمعنى: مع.

(٦) ذكر لها ابنُ هشام في المغني ثلاثة معانٍ. انظر المغني: ص ١٢٢.

ولا تكون جارة إلا آخرًا، نَحْوُ: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتَهَا) ^(١) أو مُتَّصِلًا
بالآخر نحو: ﴿سَلَّمْتُ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

ومنها: (عل) ^(٢)، وتكون للاستعلاء؛ أي: العُلُو، نَحْوُ: ﴿وَعَلَيْتَا وَعَلَى الْفَلَكَ
تَحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. وللتعليل، نحو: ﴿وَلَتُكَيِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْنَكُم﴾
[البقرة: ١٨٥]. وللظرفية نحو: ﴿عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ولغير ذلك.

ومنها: (عَنْ) ^(٣)، وتكون للمجاورة، كـ (سَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ)، وللاستعلاء نَحْوُ:
﴿وَمَنْ يَبْتَخُلْ﴾ ^(٤) ﴿فَإِنَّمَا يَبْتَخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨].

وللبعدية ^(٥) نَحْوُ: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]. ولغير ذلك.

ومنها: (مُنْذُ)، (مُذْ): ويُختصَّانِ بِالزَّمَنِ الْمَعْيَنِ، ولا يكون ذلك المعين إلا
ماضيًا، وهما فيه ^(٦) لا ابتداء الغاية نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أو حاضِرًا،
وهما فيه للظرفية، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ يَوْمِنَا. ولا يدخلان على زمنٍ مبهم ولا
مستقبل؛ فلا تقول: مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ أَوْ مُذْ وَقْتٍ، ولا أَرَاهُ مُذْ أَوْ مُنْذُ غَدٍ.

لكن ظاهر كلام النظم ^(٧) أَنَّ ^(٨) (مُذْ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر، كما يؤمى
إليه (قوله: دُونَ مَا مِنْهُ غَبَرٌ أَي: دُونَ مَا مِنْ الزَّمَانِ مَضَى، وهو بغين معجمة.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٢) ذكر لها ابن هشام في المغني تسعة معانٍ. المغني: ص ١٤٣.

(٣) ذكر لها ابن هشام في المغني عشرة معانٍ. انظر المغني: ص ١٤٧.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س) وللتعددية - تحريف.

(٦) في (د): وعاقبة - والصحيح ما ثبتناه.

(٧) في (ط) (ك): الناظم.

(٨) لفظة (أَنْ): ساقطة من (س).

ويمكن حملُ كلامِهِ على ما قلناه بأن يراد بقوله: (غَبَر)؛ أي: بقى، ولم يقع بعد، ويكون^(١) قوله: **فِيْمَا حَصَرَ مِنَ الزَّمَانِ شَامِلًا لِمَا حَضَرَ وَلِمَا وَقَعَ بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَنْقُطِعْ**.

ومنها: (حاشا)، وكذا: (خَلَا)، و(عَدَا) **إِنْ تَجَرَّدَا عَنْ (مَا) نَحْوَ (١٩): مَا^(٢) قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، أَوْ خَلَا بَكْرٍ، أَوْ عَدَا يَشِيرُ، وَلِكَ نَصَبُ الْاسْمِ بَعْدَهُنَّ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِنَّ أَفْعَالًا جَامِدَةً^(٣)**.

ومنها: (الباء)^(٤) إذا كانت زائدة على نفس الكلمة، وتكون للإلصاق، نَحْوُ: بَقَلِي غِرَامُ أَي: لَصِقَ بِهِ. وللإستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ. وللظرفية نَحْوُ: ﴿تَجَمَّعَتْهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. وللشبيهة نَحْوُ: ﴿فِيْمَا نَقَضِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]^(٥). وغير ذلك.

ومنها: (الكاف)^(٦) انزائدة أيضًا، وتكون للتشبيه، نَحْوُ: زَيْدٌ كَالْبَدْرِ، وللتعليل

(١) ما بين القوسين برمته: ساقطة من (س).

(٢) لفظة (ما): ساقطة من (ط) (س).

(٣) قال ابن هشام في المغني عن (حاشا): ذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلّا، ولكنها تجر المستثنى. وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جازاً. وقليلاً فعلاً متعدّياً جامدًا، لتضمنه معنى (إلّا) وسمع: (اللهم اغفر لي وَلَيْنَ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَآبَا الإصْبَعِ).

راجع المغني: ص ١٢٢ وفي خلا، وعدا.

انظر المغني: ص ٣٣٣، ١٤٢.

(٤) ذكر لها ابن هشام في المغني أربعة عشر معنى.

انظر المغني: ص ١٠١.

(٥) وكذلك سورة المائدة: الآية ١٣.

(٦) قسم ابن هشام الكاف الجارة إلى قسمين: حرف واسم. وذكر للحرفية خمسة معان (انظر المغني: ص ١٧٦) وقال عن الاسمية الجارة، وأمّا الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل،

وللتعليل نَحْوُ: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. وللتأكيد نَحْوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) [الشورى: ١١]. ولغير ذلك.

ومنها: (اللام)^(٢) أي: الزائدة، وتكون للملك، نحو: ﴿لَلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]: له ما فيها، وله ما في الأرض^(٣) وللاختصاص، نحو^(٤): (الجنة للمتقين)^(٥)،^(٦). وللإستحقاق: نحو: النار للكافرين أي: عذابها. وللتعليل نحو:

٨- وَإِيَّايَ لَتَعْرِفُونِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ^(٧)

=

مثل، ولا تقع كذلك عند سيويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: يَبُصُّ ثلاثٌ كِمَاجٍ حُمٌ. وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوزوا في نحو: (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة.

انظر المغني: ص ١٨٠.

(١) وقال العكبري: (والكاف في (مِثْلِهِ): زائدة، أي: ليس مثله شيء، ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال؛ إذ كان يكون المعنى أن له مثلاً، وليس كَمِثْلِهِ شيء. وفي ذلك تناقض.

انظر ما من به الرحمن (٢/ ٢٢٤).

(٢) ذكر ابن هشام في المغني للام الجر اثنين وعشرين معنى.

انظر ص ٢٠٨.

(٣) (وله ما في الأرض): زيادة في (ك).

(٤) لفظة (نحو). ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): للمؤمنين.

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) إذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي، وعَجَزَةٌ:

كَمَا انْتَضَى الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ

انظر في البيت: الإنصاف (ص ١٦) وابن يعيش (١٧/ ٢) وأملی القالي (١/ ١٤٩)

الأعاني (٩٧/ ٢١١) والمترب (ص ٣٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٩) النعني

(٣/ ٦٧، ١٧٨) - الخزنة (١/ ٥٥٢) وشرح المصريح (١/ ٣٣٦، ١١/ ٢) والهمع

ولغير ذلك.

ومنها: (رُبَّ)، وهي موضوعةٌ لإنشاء التقليل، نحو: رُبَّ عَبْدٍ كَيْسٍ ^(١) مَرَّ بِنَا وَمِنْهُ نَحْوُ ^(٢):

٩- أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ^(٣)

وقد تستعمل للتكثير، نَحْوُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ^(٤).

-
- (١) الكَيْسُ: الظريف. (راجع القاموس المحيط: ك ي س).
 (٢) في (ط): قوله.
 (٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله رجلٌ من أزد السراة. وَعَجَزَهُ:

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وهو من شواهد: سيويه (١/٣٤١، ٢/٢٥٨ برواية: عجبت لمولود) والهمع (١/٥٤، ٢/٢٦) والدرر (١/٣١، ٢/١٨) الخصائص (٢/٣٣٣) وابن يعيش (٤/٤٨، ٩/١٢٣، ١٢٦) وخزانة الأدب (١/٣٩٧) والتصريح (٢/١٨) والمقرب (ص ٤٢) والعيني (٣/٣٥٤) والأشُمُوني (٢/٢٣٠) وشرح اللمحة البدرية (٢/٢٤٥) وشرح شواهد المغني للسيوطي (ص ٣٩٨) والمغني (١/١٣٥). وأراد بالمولود الذي ليس له أب: عيسى عليه السلام، وذو ولو لم يُلِدْهُ أَبَوَانِ: آدم عليه السلام. والشاهد فيه: أَنَّ (رَبَّ) تأتي لإنشاء التقليل.

(٤) انظر في الحديث: صحيح البخاري: (١/٣٩) كتاب العلم.

ومعنى الحديث: كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع فلم تستر عورتها فتدعى النفس إليها لذلك؛ ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل فتعاقب بالعراء.

وأشار الناظم إلى ما انفردت به عن سائر حروف الجر^(١)، بقوله:

وَرُبَّ تَأْيٍ أَبَدًا مُصَدَّرَةً وَلَا يَلِيهَا الْإِسْمُ إِلَّا نَكِيرَةً
وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَائِ كَقَوْلِهِمْ: وَرَاكِبٍ بَجَاوِي

يعني: أن (رُبَّ) اختصت من بين حروف^(٢) الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة - وهذا علم مما مرّ - والغالب وصفه كما أن الغالب حذف عاملها، ولا يكون إلا ماضيًا، نحو: رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ.

وقد يُجَرُّ بها ضمير غيبة (كما تقدّم)^(٣) فيجب إفراده، وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى، نحو: رُبُّهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، أَوْ رَجُلَيْنِ، أَوْ رجالًا، أَوْ نساءً.

وكثيرًا ما تحذف (رُبَّ) مع بقاء عملها؛ وذلك بعد الواو كثيرًا، كقوله:

١٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ^(٤)

ومثله: (وَرَاكِبٍ بَجَاوِي)، أي: وَرُبَّ رَاكِبٍ بَجَاوِيًا، أي: بغيرًا بَجَاوِيًا، أي: منسوب إلى (بَجَا) بفتح الباء الموحدة والجيم: قبيلة من العرب في برّ سواكن.

(١) في (س): الحروف.

(٢) لفظة (حروف): ساقطة من (د).

(٣) (كما تقدّم): ساقط من (ك).

(٤) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس الشاعر الجاهلي المعروف وعجزه:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَلِي

وهو من شواهد: الزجاجي في مجالس العلماء (ص ٢٧٣) والمغني (ص ٣٦١) وشرح شذور الذهب (٣٢١) والتصريح (٢٢/٢) وشرح الأشموني (٢٣٣/٢) وشرح اللمحة البدرية (٢٥٤/٢). والشاهد فيه: في قوله: (وليل) حيث حذف حرف الجر الذي هو (رُبَّ) ونابت الواو منابه في جرّ ما بعدها.

وبعد الماء قليل، كقولُه:

١١ - فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

وَبَعْدَ (بَل) أَقْلٌ، كقولُه:

١٢ - بَلْ بَلَدٌ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قائله امرؤ القيس ضمن معلقته الشهيرة. وَعَجْرُهُ: ---
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مَحُولٍ

وقد أنشده سيبويه في كتابه: (٢٩٤ / ١) برواية:

وَمِثْلِكَ بِكَرًا قَدْ طَرَقْتُ وَتَيْيَسًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيرِلٍ

وأنشده ابن النحاس في (شرح أبيات سيبويه ص ٢٢٨ رقم ٤٢٦). وانظر في البيت
كذاك: شرح شواهد المغني ص ٤٠٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢، وشرح ابن عقيل
(٣٦ / ٢) وشرح الأشموني رقم (٥٧٧) والتصريح (٢٢ / ٢) والجمع (٣٦ / ٢) والدرر
(٣٨ / ٢) والمآل في رقم (٢١١) ص ١٣٦، ١٦١. وشرح الحريري، على ملحّة الإعراب ص
٩٤، وأمالى المرتضى (١٤٨ / ٢).

وهو شاهد: على جرٍّ (مِثْلِكَ) بإضمار (رَبٍّ)؛ أي: رَبٌّ مِثْلِكَ. ويجوزُ نَصْبُهُ على المفعولية
للفعل الذي بعده. وهنا حذف (رَبٍّ) بعد الناء وهو قليل.

(٢) في (ك): قليلاً.

(٣) هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج، وهو من بحر الرَّجَز.

وهو من شواهد الأملالي الشجرية (١٤٤ / ١) والإنصاف: ص ٣٠٥، والمغني (٣٣٥ / ٣)
والدرر (٣٨ / ٢) وشرح الأشموني (٢٩٩ / ٢) وشرح شواهد المغني: ص ٣٤٧، وشرح
ابن عقيل (٣٧ / ١) واللسان (جهرم) والجمع (٣٦ / ٢) برواية:

بَلْ بَلَدٌ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ

الشاهد قوله: (لَا يَشْتَرَى كَتَانَهُ وَجَهْرُمَهُ). وقد استشهد به على أن (رَبٍّ) تحذف بعد (بَلْ)
بقلة، ويبقى عمله بعد بل.

وقد تتصل بها. (ما) الكافة فتدخل على الجملة^(١) الاسمية، نَحْوُ: رَبُّيَا زَيْدٌ قَائِمٌ.
وعلى الفعلية، نَحْوُ: رَبُّيَا قَامَ زَيْدٌ.

وقد تكونُ (ما) غَيْرَ كَافَّةٍ فَيَقْبَى عَمَلُهَا، كَقَوْلِهِ:

١٣- رُبَّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ (٢)

(١) لفظة (الجملة) ساقطة من (س). وفي (ك): الجمل، بدلاً منها.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الخفيف، قاله عديُّ بن الرِّعَاء الغساني. وعَجْزُهُ:

يَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وقوله:

فَدَفَعْنَا الْعُقَابَ لِلطَّيْرِ حَتَّى جَرَّتِ الْخَيْلُ بَيْنَهُمْ فِي الدَّمَاءِ

انظر في البيت: الأماي الشجرية (٢٤٣/٢) والمغني (١٣٧، ٣١٢) والعيني (٣٤٢/٣)

والهمع (٣٨/٢) والدرر (٤١/٢) التصريح (٢١/٢) وشرح الأشموني (٢٩٩/٢).

الشاهد فيه: استشهد به على أَنَّ (مَا) قَدْ لَا تَكْفُ (رُبَّ) عن العمل.

بَابُ حُرُوفِ الْقَسَمِ

وَقَدْ يُجْرَى الْأَسْمَاءُ الْقَسَمِ وَوَاوُهُ وَالتَّاءُ أَيضًا فَاعْلَمْ
لَكِنْ تَخَصُّ التَّاءُ بِاسْمِ اللَّهِ إِذَا تَعَجَّجْتَ بِلَا اِشْتِيَاهِ

من حروف الجر أحرف القسم، وهي ثلاثة^(١): الباء، والواو، والتاء. وإنما أفردها بالذكر؛ لدالتها على المُقَسَّم به، ولاختصاص القسم بأحكام وفروع. والباء أصل أحرف القسم؛ (وهذا يُجَرُّ بها الظاهر والمضمر، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها)^(٢)، نَحْوُ: بالله، وبه لأفعلن.

وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فِعْلِ الْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٩]^(٣)، وَيُسْتَعْمَلُ فِي السُّؤَالِ، نَحْوُ: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي.

وأما الواو فتختص بالظاهر، نَحْوُ: ﴿يَسَّ ۖ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]. ولا (٢٠) يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ؛ فلا يقال: أَقْسِمُ وَالله، كما يقال: أَقْسِمُ بِاللَّهِ، (فهي عوض عن الباء والفعل)^(٤). ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: وَالله أَخْبِرْنِي (كما يقال: بِاللَّهِ أَخْبِرْنِي)^(٥).

وَأَمَّا التَّاءُ فَهِيَ كَالْوَاوِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِي السُّؤَالِ وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ الظَّاهِرُ إِلَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تستعمل في غيرها؛ لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

(١) زاد الحريري حرفاً رابعاً، وهو (هـ) فقال: حروف القسم أربعة: الباء والواو والتاء، و (ها) التي للتببيه. انظر شرح الحريري على الملحة: ص ٩٤.

(٢) ذكرت هذه العبارة هكذا في (ط) وأما في النسخ الأخرى فذكرت مضطربة هكذا: والباء أصل أحرف القسم؛ ولهذا يُجَرُّ بها وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها الظاهر والمضمر.

(٣) والنحل: ٣٨، والنور: ٥٣، وفاطر: ٤٢.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

بَابُ فِي الْإِضَافَةِ

وَقَدْ يُجْرَى الْأَسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارُ أَبِي قُحَافَةَ

الاسمُ كما يُجْرَى بالحرف يُجْرَى بِإِضَافَةِ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ إِمَّا لِقَصْدِ التَّعْرِيفِ، أَوْ التَّخْصِصِ كَمَا فِي الْإِضَافَةِ الْمُحْضَةِ، أَوْ لِمَجْرَدِ التَّخْفِيفِ فِي اللَّفْظِ، أَوْ رَفْعِ الْقَبِيحِ^(١). وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنَ الْمُتَضَافِينَ مُضَافًا، وَالثَّانِي مُضَافًا إِلَيْهِ، وَيَصِيرَانِ بِالْإِضَافَةِ كَاسْمٍ وَاحِدٍ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَتَوْنِ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا.

فَإِذَا أَضِفْتَ اسْمًا إِلَى اسْمٍ حَذَفْتَ مَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تَالِيَةٍ لِلْإِعْرَابِ، وَأَعْرَبْتَهُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَجَرَرْتَ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ، أَوْ بِالْحَرْفِ الْمَقْدَرِ، أَوْ بِالْمُضَافِ^(٢) وَهُوَ الرَّاجِعُ^(٣).

وَكَلَامُ النَّازِمِ فِيمَا يَأْتِي كَالصَّرِيحِ فِيهِ، كَقَوْلِكَ فِي نَحْوٍ: غُلَامٌ لَزِيدٍ، وَتَوْبَانٍ^(٤) لِبَكْرِ: غُلَامٌ زَيْدٍ، وَتَوْبَانٌ بَكْرٍ.

ثُمَّ الْإِضَافَةُ قِسْمَانِ: لَفْظِيَّةٌ. وَتُسَمَّى غَيْرَ مُحْضَةٍ، وَمَعْنَوِيَّةٌ وَتُسَمَّى مُحْضَةٍ.

فَاللَّفْظِيَّةُ لَا تَفِيدُ تَعْرِيفًا، وَلَا تَخْصِصًا، بَلْ مَجْرَدُ تَخْفِيفٍ، كِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى

(١) وذلك كما في الإضافة اللفظية التي تسمى (إضافة غير محضة).

(٢) اختلف حول العامل في المضاف إليه الجر؛ فذهب سيوبه إلى أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزجاج، وابن الحاجب إلى أنه مجرور، بالحرف المقدر، وذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالإضافة.

راجع الهمع: (٤٦/٢).

(٣) في (ك): الأرجح.

(٤) في (د) (ط) (س): توين، والصحيح ما أثبتناه من (ك).

معموليه، نَحَوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا^(١)؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ (ضَارِبِ زَيْدًا).

والمعنوية على قسمين: وإليها أشار بقوله:

فَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى اللَّامِ نَحَوُ أَتَى عَبْدُ أَبِي تَمَّامٍ
وَتَارَةً تَأْتِي بِمَعْنَى (مِنْ) إِذَا قُلْتَ مَنَى زَيْتٍ. فَقَسَّ ذَلِكَ وَذَا

الإضافة المعنوية: ما أفادت تعريفاً- إن^(٢) كان المضاف إليه معرفة، كغلام زَيْدٍ، أو تخصيصاً إن كان نكرة، كغلام امرأة.

وهي على^(٣) قسمين، لأنَّ المضاف إن كان بعضَ المضافِ إليه، وصَحَّ الإخبارُ بالمضافِ إليه عنه، كخاتم حديد، ومِثْلُهُ: مَنَى زَيْتٍ: فالإضافة بمعنى (مِنْ)، وإلَّا فهي بمعنى اللام، كدار أبي قحافة، وعبد أبي تمام. هذا مذهب الجمهور، وقال الجرجاني^(٤)، وابنُ الحاجب^(٥)، وابنُ مالك^(٦): وقد تكون بمعنى (في)، وذلك حيث

(١) الْآنَ أَوْ غَدًا: زيادة في (ك) (ط).

(٢) في (ك) إِذَا.

(٣) لفظة (عَا) : ساقطة من (س).

(٤) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، كان من أكابر النحويين: أخذ عن أبي الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث وأخذ عنه علي بن أبي زيد الفصيح الذي توفي سنة ٥١٦ هـ. صنف تصانيف كثيرة جيدة، منها: كتاب المغني في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وكتب المقتصد في شرح الإيضاح، وكتاب إعجاز القرآن، والجمال وشرحها... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: إنباه الرواة (٢/ ١٨٨ - ١٩٠) والشذرات (٣/ ٣٤٠) والبغية (٣١٠، ٣١١)
(٥) هو عثمان بن عمر المولود حوالي سنة ٥٧٠ هـ. نشأ بالقاهرة، ولازم الأخذ عن العلماء ورغب في علوم شتى، وغلب عليه النحو، وتوفي في الإسكندرية سنة (٦٤٦ هـ). وله مصنفات كثيرة ومعمدة من أشهرها: الكافية في النحو، والشافية في الصرف.

انظر في ترجمته: بغية الوعاة (٣٢٣) والشذرات (٥/ ٢٣٤).

(٦) سبقت ترجمته: في ص (٢٧٣) من التحقيق.

كان المضاف إليه ظرفاً للأول، نَحْوُ: ﴿بَلْ مَتَكُورٌ أَلِيلٌ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرْثُصِرُ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وفي الحديث: «فَلَا تَحْدُونِ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»^(١) (٢).

والناظم لم تعرّض لهذا القسم؛ إمّا تنعاً للجُمهور، أو لقلّته.

وقوله: (فقس ذاك)؛ أي: عبّد أبي تمام.

وذا؛ أي: متى زيت^(٣)، ومَنَى: كَعَصَى^(٤): لغة في المَنّ بالتشديد الذي هو رَطْلَانٍ.

وأبو تمام: شاعرٌ مشهورٌ، وأبو قُحَافَة: والد الصديق - رضي الله عنه -.

واعلم أنّ الإضافة لا تُجامعُ تنويناً، ولا نُونا ناليةً للإعراب كما مرّ، ولا ما فيه (أل) إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف، نَحْوُ: جاء الضاربُ زيد، والضاربُ زيد، أو وصفاً مضافاً لما فيه (أل) نَحْوُ: جاء الضَّارِبُ الرَّجُلُ، أو المضاف لما هي فيه، نحو: (جاء الضَّارِبُ رأس الجاني). أو لضمير^(٥) عائد على ما هي فيه، نَحْوُ: مررتُ بالرَّجُلِ الضَّارِبِ غلامه.

وَفِي الْمَضَافِ مَا يُخْرَبُ أَبَدًا مِثْلُ لَدُنْ زَيْدٍ - وَإِنْ شِئْتَ لَدَى
وَمِنْهُ سُبْحَانُ، وَذُو، وَمِثْلُ وَمَعَ وَعِنْدَ، وَأُولُو وَكُلُّ
ثُمَّ الْجِهَاتُ السَّتُّ: فَوْقَ، وَوَرَا وَيُؤْمِنُ وَعَكْسُهَا بِلا مِرَا

(١) هذا حديث نبوي شريف رواه الترمذي في سننه (٤٧/٥) كتاب العلم - باب ما جاء في عالم المدينة.

(٢) راجع مع الهوامع: (٤٦/٢).

(٣) المنى: معيارٌ قديمٌ كان يُوزَنُ به، وجمعه أمباء وأمن.

راجع القاموس المحيط: منى.

(٤) في (س): كعمي.

(٥) في (ك) (س): الضمير.

بِهَكَذَا غَيْرُ وَبَعِضُ وَسْوَى فِي كَلِمِ شَتَّى رَوَاهَا مَنْ رَوَى.
 الأصل في الاسم أن يُسْتَعْمَلَ مضافاً تارةً، وَغَيْرُ مُضَافٍ أُخْرَى، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ
 مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا لَفْظًا وَمَعْنَى، وَمِنْهَا مَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا لَا مَعْنَى.
 فَمِنْ الْأَوَّلِ: لَدُنْ وَلَدَى، وَسُبْحَانَهُ^(١)، وَذُو وَمَعَ وَعِنْدَ وَأُولُو.

أَمَّا لَدُنْ فَهِيَ اسْمٌ بِمَعْنَى عِنْدَ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَمُلَازِمٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ
 مَكَانٍ، وَالْغَالِبُ اقْتِرَانُهُ بِمِنْ، نَحْوُ: (كَانَ سَيْرُكَ مِنْ لَدُنِ الْجَامِعِ، أَوْ مِنْ لَدُنْ صَلَاةِ
 الْعَصْرِ)، وَدَ تَضَافُ إِلَى الْجَمْلِ، نَحْوُ: (مَا رَأَيْتُهُ مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ قَائِمٌ، أَوْ مِنْ لَدُنْ قَامَ
 زَيْدٌ)^(٢).

أَمَّا لَدَى وَعِنْدَ فَهِيَ اسْمَانِ لِمَكَانِ الْحُضُورِ وَزَمَانِهِ، نَحْوُ: (لَقِيتُهُ لَدَى الْبَابِ)،
 وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، غَيْرَ أَنَّ عِنْدَ تُسْتَعْمَلُ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ خَفَضًا بِمِنْ^(٣)، وَلَدَى لَا
 تَجُزُّ أَصْلًا.

وَعِنْدَ: (تَكُونُ ظَرْفًا لِلْأَعْيَانِ وَالْمَعَانِي، وَلَدَى لَا تَكُونُ ظَرْفًا إِلَّا لِلْأَعْيَانِ
 خَاصَّةً، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٤) فِي أَمَالِيهِ^(٥)).

(١) لفظة (سبحانه): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٣) يتساءل الحريري مُلَغًزًا، وما منصوبٌ أبدًا على الظرف، لا يخفضه سوى حرف، وهو يريد
 بتساؤله هذه لفظة (عند).

انظر مقامات الحريري - المقامة الرابعة والعشرين: ٢٣٦.

(٤) هو الشريف أبو السعادات: هَبَّ اللَّهُ بْنُ عَلِيٍّ الْعُلُوِّيُّ الْحُسَيْنِيُّ الْبَغْدَادِيُّ النَّحْوِيُّ اللَّغْوِيُّ،
 صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، كَانَ مُتَضَلِّعًا فِي عِلْمِ الْأَدَبِ وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ وَأَيَّامِهَا وَأَحْوَالِهَا، كَامِلُ
 الْفَضَائِلِ، لَهُ عِدَّةُ تَصَانِيفٍ أَهْمُهَا: كِتَابُ الْأَمَالِي، وَلَهُ شِعْرٌ حَسَنٌ، وَتُوِّفِيَ سَنَةَ ٥٤٢ هـ.

نقلت الترجمة من صدر كتاب الأمالي للمؤلف (١/٢) بتصرف.

(٥) انظر الأمالي (١/٢٥٣).

وَيُقَلِّبُ أَلْفُ لَدَى يَاءٍ مَعَ الضَّمِيرِ لَا الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]،
﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمَا﴾ [آل عمران: ٤٤].

وَأَمَّا (سُبْحَانَ) فَهُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّسْبِيحِ، مَلَاذِمٌ لِلنَّصْبِ، وَقَدْ يُفْرَدُ فِي
الشَّعْرِ عَنِ الْإِضَافَةِ مُنَوَّنًا إِنْ لَمْ تَنْوِ^(١) الْإِضَافَةَ كَقَوْلِهِ:

١٤- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ.....^(٢)

وغير مُنَوَّنٍ إِنْ نَوَيْتَ كَقَوْلِهِ:

١٥- سُبْحَانَ مَنْ عُلِقَ قَمَّةُ الْفَاحِشِ^(٣)

(١) في (د): تنوين، والصحيح ما أثبتناه.

(٢) هذا صدر بيت من بحر البسيط نسبه سيبويه لأمية بن أبي الصلت، ونسبه السهيلي في
الرَّوْضِ الْأَنْفِ إلى ورقة بن نوفل، وذكر قصيدته، وذكر ياقوت القصيدة كاملة، ونسبها
إلى زيد بن عمرو، وقال: أو ورقة بن نوفل، ونسبه البغدادي والشنقيطي إلى ورقة بن
نوفل، وعجز البيت:

وَقَبَلْنَا سَبِيحَ الْجُودِيِّ وَالْجُمُودِ

انظر في البيت: سيبويه (١/١٦٤) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٤)
والدرر (١/١٦٣) والهمع (١/١٩٠) والمقتضب (٣/٢١٧) والخزانة (٢/٣٧-٤١،
٣/٢٤٧-٢٥٠) ومجمع البلدان (٢/٢٦١، ٢٦٢) والروض الأنف (١/١٢٥)
واللسان (سبح - وح).

الشاهد: مجيء (سبحانًا) نكرة منوَّنة لضرورة الشعر، والمعروف فيه أنه يضاف إلى ما بعده
أو يجعل مفردًا معرفة - وهذا مذهب سيبويه.

(٣) هذا عجز بيت، من بحر السريع، قاله الأعشى، وصدره:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

والسكك قاله الشاعر لعلقمة بن علثة في مفاخرته لعامر بن الطفيل، وكان الأعشى قد
فَضَّلَ عَامِرًا وَتَبَرَّأَ مِنْ عُلُقَمَةَ وَفَخَرَهُ عَلَى عَامِرٍ.

أراد: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَحُذِفَ المضافُ إليه وأُبْقِيَ المضافُ بِحَالِهِ.

وأما (ذو) فهو بمعنى صاحب، ولا يُضَافُ إِلَّا إلى ^(١) اسم جنسٍ غير صفة، وقد يضاف إلى عَلَمٍ، نَحْوُ: (أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ) ^(٢).

أو جملة نَحْوُ: (إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمٍ) ^(٣).

وأما (مَعَ): فهي اسمٌ معربٌ لمكان الاجتماع أو زمانه، نَحْوُ: زَيْدٌ مَعَكَ، وَجِئْتُكَ مَعَ الْعَصْرِ. وفيها لُغَتَانِ: فَتُحُ الْعَيْنِ، وَسُكُونُهَا، وَلُغَةُ السُّكُونِ قَلِيلَةٌ.

وَإِذَا لَبِثِيَ السَّاكِنَةُ سَاكِنٌ (جَازَ) كَسَرُهَا وَفَتْحُهَا، وَقَدْ تُفْرَدُ عَنِ الْإِضَافَةِ فَتَنُونُ وَتَكُونُ بِمَعْنَى (جَمِيع) فَتُنَصَّبُ عَلَى الْحَالِ، نَحْوُ: (جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا) أَي: جَمِيعًا.

وأما أَوَّلُو فهو اسمٌ جمعٍ لا واحدٍ له من لفظه، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى جَمْعٍ

انظر في البيت: الكتاب (١/١٦٣) وشرح الشواهد لأبي جعفر النحاس (ص ١٧٣) والهمع (١/١٩٠) والدرر: (١/١٦٤) واللسان (سبح).

وقد استشهد به على مجيء (سبحان) غير منون، لأنه أراد (سبحان الله) فيحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

(١) لفظة (إلى): ساقطة من (ك).

(٢) هذه عبارة قالوا: إِنَّهَا وَجِدَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مَكْتُوبَةً عَلَى حَجَرٍ مِنْ أَحْجَارِ الْكَعْبَةِ بِخَطٍّ قَدِيمٍ. وَبَكَّةٌ: لُغَةٌ فِي مَكَّةَ سَمَّيْتُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُبْكِي أَعْنَاقَ الْجَابِرَةِ. وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦].

(٣) هذه عبارة مسموعة بها عن العرب، وقيل معناها: إِذْهَبْ بِوَقْتِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ أَوْ فِي مَذْهَبِ صَاحِبِ سَلَامَةٍ، وَقِيلَ مَعْنَاهَا: فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، أَوْ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي) وَ(ذِي) عَلَى الْأَوَّلِ نَعْتُ لِنَكْرَةِ مَحذُوفَةٍ، وَعَلَى الثَّانِي مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).

راجع الهمع: (٢/٥١).

المذكر السالم في إعرابه، نَحْوُ: جَاءَنِي أَوْلُو الْعِلْمِ، أي: أصحابه.

وأما القسم الثاني فَمِنْهُ: كُلُّ، وَبَعْضُ، وَغَيْرُ، وَسَوْرُ، وَأَيُّ، وَحَسْبُ، وَأَوَّلُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وأسماء الجهات الست، وهي فوقَ وتحت، وشمال ويمين، ووراء وأمام. تقول: (جَاءَنِي كُلُّ الْقُرَمِ)، فيكون مضافاً لفظاً ومعنى، ولك قطعُه عن الإضافة لفظاً، نَحْوُ: (جَاءَنِي كُلُّ) وهو منويُّ الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبيل وبعد أربع حالات.

وقول الناظم: (مَا يَجُزُّ أَبَدًا) بِفَتْحِ الياءِ؛ أي: ما يُلَازِمُ الإضافة، ولو قال ما يُضَافُ أَبَدًا لكان أجود؛ لأنَّ كُلَّ مضافٍ يَجُزُّ أَبَدًا.

وكلامه صريحٌ في أنَّ المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه وهو الصحيح^(١).

وقوله: (فِي كَلِمِ شَتَّى) أي: مع كلماتٍ متفرقة ملازمة للإضافة لم أذكرها.

(١) هذا الذي ذكره كلُّ من ادَّعى أن المضافَ هو المتعارف به، انظر هامش (٣٤٩) ص من النسخة.

بَابُ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ

وَأَجْرُكُمْ بِكُمْ مَا كُنْتُ عَنْهُ مُخْبِرًا مُعْظَمًا لِقُدْرِهِ مُكَبِّرًا (٢٢)
تَقُولُ: كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدَيَّ وَكَمْ إِمَاءٍ مُلِكْتُ وَأَعْبُدُ

(كم) فِي الْكَلَامِ عَلَى قِسْمَيْنِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٍ، وَخَبَرِيَّةٌ بِمَعْنَى عَدَدٍ كَثِيرٍ، فَالِاسْتِفْهَامِيَّةُ سَتَأْتِي فِي بَابِ التَّمْيِيزِ. وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَيَقْصِدُ بِهَا التَّعْظِيمَ وَالتَّكْثِيرَ، وَلَا يَكُونُ تَمْيِيزُهَا^(١) إِلَّا مَجْرُورًا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ حَمَلًا لَهَا عَلَى مَا هِيَ مُشَابِهَةٌ لَهُ مِنَ الْعَدَدِ، وَيَكُونُ مُفْرَدًا وَهُوَ الْأَكْثَرُ، كَتَمْيِيزِ الْمِائَةِ فَمَا فَوْقَهَا، نَحْوُ: (كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدَيَّ).

وَتَمِيمٌ يُجِيزُ نَصْبَهُ حَيْثُ دُ، وَيَكُونُ جَمْعًا. كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا نَحْوُ: (كَمْ إِمَاءٍ مُلِكْتُ وَأَعْبُدُ)^(٢). وَالتَّاءُ فِي (مُلِكْتُ) لِلتَّأْنِيثِ.

وَتَخْتَصُّ (كَمْ) بِالْمَاضِي؛ فَلَا يَقَالُ: (كَمْ غِلْمَانٍ سَأَمَلُكُهُمْ)؛ لِأَنَّ التَّكْثِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا عُرِفَ حَدُّهُ وَالْمُسْتَقْبَلُ مَجْهُولٌ وَلَا تَفَارِقُ صَدْرَ الْكَلَامِ.

(١) فِي (د) (س): تَمْيِيزُهَا.

(٢) قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ: وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ لُغَةَ تَمِيمٍ حَوَازِ نَصْبِ تَمْيِيزِ (ك) الْخَبَرِيَّةِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَعْرُودًا، وَرَوَى قَوْلَ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

بِالْخَفْضِ عَلَى قِيَاسِ تَمْيِيزِ الْخَبَرِيَّةِ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى اللُّغَةِ التَّمْيِيزِيَّةِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً اسْتِفْهَامَ تَكْمٍ، أَي: أَخْبَرَنِي بِعَدَدِ عَمَّاتِكَ وَخَالَاتِكَ اللَّاتِي كُنَّ يَخْدُمْنِي فَقَدْ نَسِيتُهُ.

الْمَعْنَى: ص ١٨٤.

باب في المبتدأ والخبر

وَأِنْ فَتَحْتَ النَّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأَ فَارْقَعَهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَالْأَمِيرُ عَادِلٌ
المُبْتَدَأُ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مُخْبَرًا عنه، أو وصفًا
رافعًا لمكتفي به^(١).

والخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة^(٢) مع مبتدأ غير الوصف المذكور.
وحكمهما: أنَّهما مرفوعان باتِّفاق، كما مثل به^(٣) الناظم.
ولأنَّهما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحُّها عند ابن مالك، ونُسِبَ لسيبويه أنَّ
المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو جعلك الاسم أولًا لتخبر عنه، والخبر مرفوعٌ
بالمبتدأ^(٤). فعامل الأول معنوي، والثاني لفظي^(٥).

- (١) قوله: المجرد عن العوامل اللفظية، مُخْرِجٌ لنحو الفاعل واسم كان
وقوله: غير الزائدة، لإدخال نحو: (بِحَسْبِكَ دَرَهْمٌ) و (وَهَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ).
وقوله: ومُخْبَرًا عنه أو وصفًا، مُخْرِجٌ لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.
وقوله: رافعًا لمكتفي به، يشمل الفاعل نحو (أقائم الزيدان).
وقوله: نائبه نحو (أمضروبُ العبدان)
وخرج به نحو (أقائم) من قولك (أقائم أبوه زيد) فإنَّ مرفوعه غير مستغنى به.
انظر شرح الأشموني: (١/ ٨٨).
- (٢) وهو موافق في تعريفه هذا لإمام المتأخرين ابن مالك؛ حيث يقول في الخلاصة (الألفية):

(٣) لفظة (به): زيادة في (س) و (ك) و (ط).

(٤) قال ابن مالك:

ورفعوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْتِزَاعِ كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

- (٥) في رافع المبتدأ والخبر أقوال وهي:
أولًا: رأي الجمهور وسيبويه على أنَّ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لآلئهِ بُنِيَ عَلَيْهِ،

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِّ الْمُبْتَدَأِ أَنَّهُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ كَمَا فِي النَّظْمِ، وَمُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ؛ بَلْ لَهُ مَرْفُوعٌ يُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ، وَهُوَ الْوَصْفُ الْمُسْتَدُّ إِلَى الْفَاعِلِ نَحْوُ: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ، أَوْ نَائِيهِ نَحْوُ: مَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ. وَاسْتَغْنَى هَذَا الْقِسْمُ بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبَرِ؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا لَا يَطْرُدُ فِي الْكَلَامِ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى مَا يُقَرِّبُهُ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَالْغَالِبُ فِي الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، وَقَدْ يَكُونُ نَكْرَةً إِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ وَهِيَ فِي الْغَالِبِ تَحْصُلُ بِمَسْوُوعٍ، وَالْمَسْوَعَاتُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ كَثِيرَةٌ أَهْنَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَبَيْ وَثَلَاثِينَ^(١).

ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وهذا الرأي هو الذي اختاره الفاكهي هنا تبعاً لابن مالك، وجهور البصريين.
ثانياً: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وكذلك في الخبر وعليه الأخفش وابن السراج والرماني.

ثالثاً: العامل في المبتدأ هو الابتداء، وفي الخبر المبتدأ والابتداء كلاهما وهو اختيار المبرد.
رابعاً: مذهب الكوفيين؛ وهو أنها ترافعا، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي.
خامساً: قول آخر للكوفيين؛ وهو أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نَحْوُ: زَيْدٌ صَرَبَتْهُ؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير، فإذا لم يكن ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوُ (القائم زيد) تَرَفَعَا.

راجع: الهمع: (٩٤/١) والإنصاف: مسألة (٢٥) والمقتضب: (٤٩/٢) (١٢/٤، ١٢٦) والتصريح: (١٥٩/١).

(١) الذي أنهاها إلى هذا العدد هو بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب، وقد نقل السيوطي عنه تلك المواضع في كتاب الأشباه والنظائر: (٦٦-٦٩) وقد أنهى السيوطي تلك المواضع إلى ثَيْقٍ وأربعين موضعاً (المصدر السابق) وقد أتم ابن عقيل مواضع الابتداء بالنكرة إلى أربع وعشرين موضعاً، وذكر أن بعضهم أنهاها إلى ثَيْقٍ وثلثين موضعاً. (راجع شرح ابن عقيل: ٢١٦/١-٢١٧). وأنهاها الأشموني إلى خمسة عشر موضعاً (شرح الأشموني ٩٦-٩٨). وأنهاها السيوطي في الهمع (١/ ١٠١) إلى خمس

قال المرادي^(١): وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نَحَوَ: ﴿كُلُّ لَهْ قَيْنُونَ﴾ [البقرة: ١١٦، الروم: ٢٦] و (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، «خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»^{(٢)(٣)}.

والإصل في المبتدأ أن يكون مقدّمًا على الخبر، وقد يتأخّر، نَحَوَ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ؟

لكنّ عبارة النظم قَدْ تُؤْهِمُ أَنْ مِنْ شَرْطٍ^(٤) المبتدأ أن يكون مُقَدَّمًا.

والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مرّ، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر^(٥) وإن اختلف الجنس، نَحَوَ: ﴿فَلِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه: ٢٠] وَنَحَوَ: ﴿وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ﴾ ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ﴿فَعَالٌ لِّمَآ يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. فترفعُ

وعشرينَ مسوِّغًا. وقد ذكر الحريري في شرحه على الملحة من مسوغات الابتداء بالنكرة خمسة (راجع شرح الحريري على الملحة ص ١٠٣).

(١) هو بَدْرُ الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُرَادِيِّ، الْمَصْرِيُّ الْمَوْلَدُ النَّحْوِيُّ، اللَّغَوِيُّ، الْفَقِيهَ الْمَالِكِيُّ، الْبَارِعُ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ، وَلَهُ تَصَانِيفٌ مُّفِيدَةٌ مِنْهَا: شَرْحُ التَّسْهِيلِ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْجَمْعُ الدَّائِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ (٧٤٩هـ) رَاجِعَ تَرْجُمَتِهِ فِي شَذَرَاتِ انْذَهَبَ (١٦٠/٦-١٦١) وَالبَغِيَّةُ ص ٢٢٦، وَسَرَكِيسَ: ١٧٢٣.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف وهو بتمامه كما رواه الإمام البخاري في صحيحه: «خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يَنْتَقِصْ مِنْهُنَّ شَيْئًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَهْدًا أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ قَدْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتَخَفَّافًا يَحْقُقْنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ». انظر صحيح البخاري: ١/ ١٠٠- كتاب الصلاة.

١ لم أعثر على النص المذكور في أي من كتب المرادي.

(٤) في (س): شروط.

(٥) (فأكثر): ساقطة من (ك).

كلُّها على الخبرية؛ ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في ^(١) قوله: (فَارْقَعُهُ وَالْأَخْبَارَ عَنْهُ) ويجوزُ كسر الهمزة من (الإخبار عنه).

وَمَتَّى أَخْبَرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ وَجِبَ مَطَابَقَةُ الْخَبَرِ لَهُ (٢٣) إِفْرَادًا، وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا، تَذَكِيرًا وَتَأْنِيثًا، نَحْوُ: أَنَا قَائِمٌ، وَهِيَ قَائِمَةٌ، أَنْتُمَا قَائِمَانِ أَوْ قَائِمَتَانِ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَهُنَّ قَائِمَاتٌ.

وَلَا يُجَوِّزُ حُكْمُهُ مَتَّى دَخَلَ (لَكِنْ) عَلَى جُمْلَتِهِ وَ(هَلْ) وَ(بَلْ)

يعني أَنَّ المبتدأ لا يتغيَّرُ حُكْمُهُ من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملة؛ أي جملة المبتدأ مع خبره، وإن غيَّرَ المعنى، كـ(لكن) الخفيفة، وبَلْ، وَهَلْ، نَحْوُ: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَبَلْ عَمْرُو قَاعِدٌ، وَلَكِنْ خَالِدٌ جَالِسٌ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات ^(٢) عاملة كـ(إن) وأخواتها فإنَّها تنسخُ حكمه -كما سيأتي:

وَقَدَّمَ الْأَخْبَارَ إِنْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ: أَيِنَّ الْكَرِيمُ الْمُنْعَمُ
وَمِثْلُهُ: كَيْفَ الْمَرِيضُ الْمَذْنَفُ ^(٣) وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَّى الْمُنْصَرَفُ

الأصلُ في الخبر أن يتأخَّرَ عن المبتدأ؛ لأنه وصفٌ له في المعنى، وحقُّ الوصف أن يكون متأخرًا عن الموصوف، وقد يتقدَّمُ عليه:

إِذَا جَوَازًا: وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه ^(٤)، نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، ومنه قولهم. (تَمِيئِي أَنَا)، (وَمَسْنُوءٌ مَنْ يَسْنُوكُ).

(١) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٢) في (د): الأداة

(٣) الْمَذْنَفُ، بكسر النون وفتحها: الذي اشتد مرضه. وَالْمَذْنَفُ: المرضُ الملازمُ. (راجع انقاموس المحيط: ذنف)

(٤) في (ك): (تقدِّمه).

وَأَمَّا وَجُوبًا: وذلك إذا عرض له ما يُوجِبُ ذلك، فمن ذلك أن يكون متضمنًا لما له صَدْرُ الكلام كالاستفهام نَحْو: أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمَنَعْمُ؟^(١). فَأَيِّنَ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَجُوبًا، لتضمنه الاستفهام؛ لَأَنَّهُ سَوَّالٌ عَنِ الْمَكَانِ، وَمِثْلُهُ: (كَيْفَ الْمَرِيضُ) وَ(مَتَى الْمُنْصَرَفُ) فَ(كَيْفَ): خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وكذلك^(٢) (مَتَى) وما بعدها مبتدأ مؤخَّرٌ ووجب تقديمها؛ لتضمنها الاستفهام؛ إذ الأول سؤال عن الحال، والثاني عن الزمان.

ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححًا للابتداء بالنكرة، نَحْو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ) وَ(عِنْدَكَ مَالٌ) وَ(قَصْدُكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ)؛ إذ لو أُخِّرَ الْخَبَرُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ لَمَا صَحَّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكَرَةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَعُودَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْمُبْتَدَأِ عَلَى بَعْضِ مَتَعَلِّقِ الْخَبَرِ، أَوْ عَلَى مِضَافٍ إِلَيْهِ الْخَبَرُ، نَحْو: عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا^(٣)، وَقَوْلُهُ:

... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(٤) - ١٦ -

إِذْ لَوْ أُخِّرَ الْخَبَرُ لِلزَّمِّ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرَتْبَةً، وَهُوَ لَا يَجُوزُ (إِلَّا فِي

(١) (المنعم): زيادة في (ك)

(٢) في (س): وكذا.

(٣) انظر المقتضب: (١٤٤/٢) وشرح الأشموني: (١٠١/١).

(٤) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله نُصَيْبُ بْنُ رَبَاحٍ، والبيتُ بتمامه كما ذُكِرَ فِي النُّسخَةِ (ك):

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

انظر في البيت: شرح ابن عقيل (٢٤١/١) برقم (٥٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٦٣) والعيني (٥٣٧/١) والتصريح (١٧٦/١) وشرح الأشموني (١٠١/١).

وقد استشهد به على تقديم الخبر - وهو قوله: (مِلْءُ عَيْنٍ) - على المبتدأ - وهو قوله (حَبِيبُهَا)؛ لِاتِّصَالِ الْمُبْتَدَأِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ (هَا) الَّذِي هُوَ فِي مَحَلِّ جَرٍّ مِضَافٍ إِلَيْهِ.

سَبْعَ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا فِي الْمَغْنِيِّ (٢)(١).

ولم يتعرَّص الناظم لوجوب تأخير^(٣) الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو شرط، نَحْوُ: مَنْ فِي الدَّارِ؟، وَمَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، أو مقرونًا بلام الابتداء، نَحْوُ: لَزِيدٌ قائمٌ، أو أخبر عنه بفعل مُسْنَدٍ إِلَى ضَمِيرِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ.

أو كان المبتدأ وأخبر متساويين تعريقًا وتنكيرًا ولا قرينة، نَحْوُ: أَفْضَلُ مِنِّي أَفْضَلُ مِنْكَ؛ إذ لو قُدِّمَ الخبرُ لَمَا عَلِمَ المخبرُ عنه^(٤).

(١) العبارة التي بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) المواضع أو المسائل التي ذكرها ابن هشام في المغني لجواز أن يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، هي:

أ- أن يكون الضمير مرفوعًا بِنِعْمَ أو بِئْسَ، وَلَا يُقَسَّرُ إِلَّا بِتَمْيِيزٍ، نَحْوُ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ) (وبئسَ رَجُلًا عمرو).

ب- أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، نَحْوُ قَوْلِهِ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ؛ إِنِّي لِفَيْرٍ حَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

ج- أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره، نَحْوُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾

د- ضمير الشأن والقصة، نَحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

هـ- أن يُجَرَّ بِرُبِّ مفسَّرًا بتمييز، وحكمه حُكْمُ ضمير نِعْمَ وبئسَ في وجوب كون مفسره تمييزًا، وكونه هو مفردًا، كقول الشاعر:

رُبُّهُ فَنِيَّةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَسَا يُورِثُ الْمُجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

و- أن يكون مُبْدَلًا منه الظاهرُ المفسر له، كـ(صَرَبَتْهُ زَيْدًا).

ز- أن يكون متصلاً بفاعل مقدَّم، ومفسره مفعول مؤخَّر، كـ(صَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا).

المغني: (٤٨٩-٤٩٣) بتصرف شديد.

(٣) في (ك): (تأخر).

(٤) زاد ابن مالك موضعًا آخر لوجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، وهو أن يكون الخبر محصورًا بآئها أو بإلَّا، وذلك نَحْوُ: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. قال في الألفية:

وَإِنْ يَكُنْ بَعْضُ الظُّرُوفِ الْخَبَرَا فَأَوَّلُهُ النَّصْبُ وَدَعُ عَنْكَ الْمَرَا
تَقُولُ: زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍو قَعْدَا وَالصَّوْمُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ عَدَا
الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، وقد يقع جملةً مشتملةً على رابطٍ يربطها بالمبتدأ
الذي سبقت له، كـ (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَعَمْرٌو قَامَ أَخُوهُ) ^(١) إلا إذا كانت نفس المبتدأ في
المعنى؛ فلا يحتاج إلى رابطٍ لفظيٍّ اكتفاءً بها عنه، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾
[الإخلاص: ١].

وقد يقع ظرفًا، نحو: ﴿ وَالرَّكْبُ أَشْفَلُ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]، أو جازًا
ومجرورًا، نحو: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾.

وإذا وقعَا خبرين فلا بُدَّ لهما من محذوفٍ يتعلّقان به، وذلك المحذوف هو الخبر
على (٢٤) الحقيقة، وأطلق عليهما الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لا يجمع بينهما إلا
شدودًا ^(٢).

وهو عاملُ النَّصْبِ في لفظ الظرف كما يَرشُدُ إليه قوله: (فَأَوَّلُهُ النَّصْبُ)، وفي
محلّ الجار والمجرور.

(١) في (ك): أبوه.

(٢) أي: لا يجمع بين الخبر المحذوف وبين الجار والمجرور أو الظرف في الكلام، وقد يجمع
بينهما - شدودًا - كما قال الشارح، وذلك في قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُمِنُ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

فقد جمع بين الظرف (لدى) وبين الخبر (كائن) في الشطر الثاني من البيت المذكور، ومثله
قوله حافظ إبراهيم:

أَنَا الْبَحْرُ فِي أَحْسَائِهِ الدَّرُ كَامِنُ فَهَلْ سَاءَ لَوْ الْغَوَاصُ عَنْ صَدَفَاتِي؟

وَاخْتَلَفَ فِيهِ؛ هَلْ هُوَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ؟ فَمَنْ قَدَّرَ الْاسْمَ كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِمَا مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ، وَمَنْ قَدَّرَ الْفِعْلَ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ^(١).

ثُمَّ الظَّرْفُ عَلَى قَسْمَيْنِ: مَكَائِيٍّ، وَزَمَانِيٍّ.

فَظَرْفُ الْمَكَانِ: يُخْبَرُ بِهِ عَنْ اسْمِ الدَّاتِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وَعَنْ اسْمِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: الْحَيُّ عِنْدَكَ.

وَالظَّرْفُ الزَّمَانِ: يُخْبَرُ بِهِ عَنْ اسْمِ الْمَعْنَى إِذَا كَانَ الْحَدُثُ غَيْرَ مُسْتَمِرٍّ، نَحْوُ: الصُّومُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَالسَّيْرُ غَدًا. وَلَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْ اسْمِ الدَّاتِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدُ الْيَوْمِ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَإِنْ حَصَلَتْ جاز، نَحْوُ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، أَوْ فِي زَمَانٍ طَيِّبٍ.

وَأَمَّا تَمْثِيلُ النَّاظِمِ بِقَوْلِهِ: زَيْدٌ خَلَفَ عَمْرُو قَعْدٌ؛ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالظَّرْفِ، بَلْ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَالظَّرْفُ لَعَوٌ. وَهَهُنَا فَوَائِدُ ذَكَرْتُهَا فِي شَرْحِي عَلَى الْقَطْرِ فَمَنْ أَحَبَّهَا فَلْيُرَاجِعْهُ^(٢).

(١) فِي (ك): عِبَارَةٌ مُغَايِرَةٌ هِيَ: فَمَنْ قَالَ اسْمَ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ، وَمَنْ قَالَ فِعْلٌ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ.

(٢) قَالَ الْفَاكِهِي فِي مُجِيبِ النَّدَا (ص ٩١-٩٢): وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَهُمْ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقِهِ قَسَمَانِ: مُسْتَقَرٌّ (بِفَتْحِ الْقَافِ) وَلَعَوٌ: فَالْمُسْتَقَرُّ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ عَامًّا وَاجِبَ الْحُذْفِ، نَحْوُ: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ وَاللَعَوُ: مَا كَانَ مُتَعَلِّقَهُ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ سَوَاءً وَجِبَ حُذْفُهُ نَحْوُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَمِتَ فِيهِ، أَوْ أَجَازَ نَحْوِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَمْتُ؟

وَوَجْهَ تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ مُسْتَقَرًّا وَالثَّانِي لَعَوًّا: أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ الْعَامَّ لَمَّا كَانَ إِذَا حُذِفَ انْتَقَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَقَرًّا فِيهِ إِلَى الظَّرْفِ؛ سُمِّيَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مُسْتَقَرًّا؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ، فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُسْتَقَرٌّ فِيهِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الصَّلَةُ وَهِيَ فِيهِ اخْتِصَارًا؛ لِكثَرَةِ دَوْرَانِهِ بَيْنَهُمَا؛ كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَشْرُوكِ فِيهِ (مَشْرُوكٌ) وَلَمَّا كَانَ الْآخَرُ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مُتَعَلِّقِهِ سُمِّيَ لَعَوًّا أَوْ مُلَغًى - كَأَنَّهُ أُلْغِيَ وَلَمْ يَعْتَبَرِ اعْتِبَارُ الْأَوَّلِ - قَالَ الدَّمَامِينِي.

وَقَالَ: كُلُّ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ لَيْسَ بِزَائِدٍ، وَلَا يَمَّا يَسْتَفْنِي بِهِ لَا بَدَأَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ، أَوْ مَا يَشَبْهُهُ، أَوْ مَا أُوِّلَ بِهِ يَشَبْهُهُ، أَوْ مَا يَشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ، وَالْمُتَعَلِّقُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُلَفَّ ظًا

وَأِنْ تَقُلْ أَتَيْنَ الْأَمِيرَ جَالِسٌ وَفِي فِتَاءِ الدَّارِ بِشَرِّ مَا تَسْ
فَجَالِسٌ وَمَا تَسْ قَدْ رُفِعَا وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّضْبُ مَعَا

إذا وُجِدَ مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ، أو جارٌّ ومجرورٌ، وكلٌّ من الاسمِ والظرفِ والجارِّ والمجرورِ صالحٌ للخبرية بأنَّ حَسَنَ السَّكُوتِ عليه؛ جازَ جَعْلُ كُلِّ منهما حالًا والآخرَ خبرًا، لكن إذا تَقَدَّمَ الظرفُ أو المجرورُ على الاسمِ - كما مَثَلُ - أُخْتِيرَ عِنْدَ سَيُوبِهِ وَالْكُوفِيِّينَ حَالِيَّةُ الاسمِ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ أُخْتِيرَ عِنْدَهُمْ خَبَرِيَّةُ الاسمِ، نَحْوُ: بِشَرِّ مَا تَسْ^(١) فِي فِتَاءِ الدَّارِ^(٢). فَإِنْ كُرِّرَ الظرفُ والمجرورُ؛ فَالْأَرْجَحُ حَالِيَّةُ الاسمِ، تَقَدَّمَ الظرفُ أو تَأَخَّرَ، لورود القرآنِ به نَحْوُ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ

مَقَدَّرًا، وَالْمَقَدَّرُ إمَّا وَاجِبُ الحذفِ، أو لا، وَوَاجِبُ الحذفِ فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ ذَكَرَهَا فِي الْمَغْنِيِّ. اهـ.

(١) مَا تَسْ: تَقُولُ: مَا سَ فُلَانٌ يَمِينُ مَيْسًا فَهُوَ مَا تَسْ: تَبَخَّرَ وَانْتَحَالَ، وَالْمَيْسُ: الْأَسَدُ الْمُتَبَخَّرُ. رَاجِعُ الْقَامُوسِ الْمَحِيطُ: م ي س.

(٢) قَالَ سَيُوبِهِ فِي بَابِ مَا يَتَنَصَّبُ فِيهِ الْخَبَرُ: وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا، وَعَبْدُ اللَّهِ فِيهَا قَائِمًا، وَ(عَبْدُ اللَّهِ) ارْتَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، لِأَنَّ الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ لَيْسَ بِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ) حَسَنَ السَّكُوتِ، وَكَانَ كَلَامُكَ مُسْتَقِيمًا؛ كَمَا حَسَنَ وَاسْتَغْنَى فِي قَوْلِكَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ، وَتَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا) فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ: عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ ... (الْكِتَابُ: ٢٦١/١).

لكن المبرّد يرى خلاف ذلك، فهو يرى أنَّ الجارَّ والمجرورَ إذا تَقَدَّمَ على الاسمِ يجوزُ حَالِيَّةُ الاسمِ وخَبَرِيَّةُ، وهذا الجوازُ مبنيٌّ عِنْدَهُ على معنى الكلامِ، وَأَمَّا الظرفُ ففيه تفصيل: فإذا كان الظرفُ مَكَانِيًّا فَمَثَلُهُ مِثْلُ الجارِّ والمجرورِ وإذا كان زَمَانِيًّا ففيه تفصيل: فإذا كان الظرفُ واقِعًا بعدَ اسمِ ذاتٍ أو جَنَّةٍ؛ فَالاسمُ بعدهُ خَبَرٌ لا غَيْرُ؛ نَحْوُ: (زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قائمٌ). وإذا كان واقِعًا بعدَ اسمٍ فِيهِ معنى الفعلِ نَحْوُ: (الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فيجوزُ أَنْ تَحْدِثَ أَسْأَاءُ الزَّمَانِ ظَرْفًا لَهُ.

رَاجِعُ الْمُقْتَضَبِ: (٤/ ١٣٢-١٣٣).

فِيهَا ﴿[هُود: ١٨]﴾، ﴿فَكَانَ عَنَقِبَيْهِمَا آتِنَمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧].

وأوجب الكوفيون النَّصْبَ فإن كان الظرفُ أو المجرورُ غيرَ مستغنى عنه ^(١) تَعَيَّنَ خبرِيَّةُ الاسمِ وحاليَّةُ الظرفِ، تكرر أم لا، نَحَوَ: فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وَفِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، فِيكَ.

وإن اجتمع ظرفان: تَأْمٌ، وناقصٌ؛ جاز الرفعُ والنصبُ في الاسمِ سواء بدأتْ بالتَّاءِ نَحَوَ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ بِكَ وَاثِقًا أَوْ وَاثِقٌ) أو بالناقصِ نَحَوَ: (إِنَّ فِيكَ عَبْدَ اللَّهِ فِي الدَّارِ رَاغِبًا، أَوْ رَاغِبٌ).

(١) الآية شاهدٌ على مجيء ﴿خَالِدَيْنِ﴾ حالًا - على الأرجح - لتكرار الجار والمجرور فيها.
(٢) في (س): به.

بَابُ اسْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ بِضَمِيرِهِ

وَهَكَذَا إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ وَخَالِدٌ ضَرَبَتْهُ وَضُمَّتُهُ^(١)
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصَبُ كِلَاهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

إذا تقدّم اسم معرفة، وتأخّر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدّم، أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه؛ كما جاز رفع (جالس) مثلاً، ونصبه فيما تقدّم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب، فإذا قلت: (زيداً لَمْ يَكُنْ) مثلاً - جاز لك رفع زيد على الابتداء - فالجملَةُ بعده في محلّ رفع على أنّها خبرٌ - ونصبه على المفعولية؛ بإضمار عامل وجوباً موافقٍ للمذكور - فلا موضع للجملَة حيثُذ بعده؛ لأنّها مفسّرة، والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير.

نَعَمْ لو كان الفعل المتأخّر دالّاً على الطَّلَبِ^(٢) فالنَّصَبُ (٢٥) أرجح، نَحْو: (زيداً اضْرِبْهُ)؛ لأنّ الرفع يستلزم الإخبارَ بالطَّلَبِ عن المبتدأ^(٣)، وهو خلافُ القياس بل منعه بعضهم وأوّل ما ورد من ذلك^(٤).

(١) ضُمَّتُهُ: بكسر الضاد: ظَلَمْتُهُ، قال في القاموس: (ضَامَةٌ حَقٌّ يَضِيْمُهُ واستِغْنَاهُ: انتقصه، فهو مَضِيْمٌ وَمُسْتَضَامٌ، والضَّيْمُ: الظلم). (انظر: ضام).

(٢) والطلب هو الأمر - كما مثل الشارح، والنهي نَحْو: زيداً لا تُهِنُهُ، والدعاء نَحْو: اللهم عبدك ارحمهُ، وبكراً غفر الله له.

(٣) هذا ما يراه ابن مالك حيث قال:

وَاخْتِيَرُ نَصَبَ بَعْدَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ

(٤) ويرى ابن السيّد وابن بابشاذ اختيار الرفع في الأمر المراد بما قبله العموم، وذلك نحو:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. والنصب في الخصوص كزيد اضربه، والجمهور

تأولوا ما ورد من ذلك على الإضمار وأنّ الكلام في ذلك جملتان، والتقدير مثلاً في الآية

السابقة: وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

انظر المجمع: (١١٣/١) والأشمونى: (١٨٩/١).

ولو كان الاسم المتقدم نكرة تَعَيَّنَ النَّصْبُ، نَحْوُ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ^(١)).

(١) ذكر المؤلف موضعاً من مواضع الاشتغال، وهو جواز الأمرين معاً، وذكر الشارح موضعاً آخر، وهو ترجيحُ النصْبِ، وَيَقِيَّ بعد ذلك ثلاثة مواضع:

الأول: وجوبُ نصْبِ الاسم السابق بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور بعد الاسم، وذلك إذا كان قبل الاسم شيء لا يدخل إلا على الفعل كأدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة، وهل، مثل: إِنْ زَيْدًا لَقَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ، هَلْ عَمَرًا صَرَبْتُهُ؟

الثاني: وجوب رفعه، وذلك إذا تقدّم على الاسم المذكور ما يختصّ بالابتداء كـ (إذا الفجائية) مثل: جِئْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو.

الثالث: أَنْ يَسْتَوِيَ الأمران بلا ترجيح؛ وذلك إذا كان الاسم المذكور معطوفاً على جملة ذات وَجْهَيْنِ صَدْرُهَا اسْمٌ، وَعَجْزُهَا فِعْلٌ، فَإِنْ رَاعَيْتَ الصِّدْرَ رَفَعْتَ، وَإِنْ رَاعَيْتَ الْعَجْزَ نَصَبْتَ، مَثَلُ: (زَيْدٌ قَامَ وَعَلِيٌّ أَوْ وَعَلِيًّا جَلَسَ)

انظر شرح الأشموني: (١٨٧/١-١٩١) وابن عقيل: (١٣٢/٢).

بَابُ الْفَاعِلِ

وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَقِيبَ فِعْلٍ سَالِمٍ^(١) الْبِنَاءِ
فَارْقَعُهُ إِذْ تُغْرِبُ فَهُوَ الْفَاعِلُ نَحْوُ: جَرَى الْمَاءُ وَجَارَ الْعَامِلُ

الفاعل: اسم، أو ما في تأويله، أُسِنَدَ إليه فعلٌ تامٌّ، أو ما في تأويله، مقدّم، أصليُّ المحلِّ والصيغة، فالاسمُ نَحْوُ: (جَرَى الْمَاءُ، وَجَارَ الْعَامِلُ). والمؤوّل به^(٢) نَحْوُ (قوله تعالى)^(٣): ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] والمؤوّل مصدر، أي: إنزّلنا^(٤).

والفعل كما مثلنا، والمؤوّل به، نَحْوُ: ﴿مُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]

وقولنا: (مُقدّم)؛ مُخْرِجٌ لِنَحْوٍ: زَيْدٌ قَامَ، فَإِنَّ زَيْدًا ليس بفاعل كما يُفْهِمُهُ^(٥) قوله: (عَقِيبَ فِعْلٍ)، بل مبتدأ، وما بعده خبرٌ.

لكنَّ تعبيره بـ(عَقِيبَ) يُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ. وليس كذلك كما سيأتي.

وقولنا: (أصليُّ المحلِّ) مُخْرِجٌ لِنَحْوٍ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) فَإِنَّ الْمُسْنَدَ وهو (قائم) أصلُهُ التأخير؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ.

(١) يَبَيِّنُ النَّاظِمُ فِي الْمُلْحَةِ أَنَّهُ يَقْصِدُ بِالْفِعْلِ السَّالِمِ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَعْلُومِ، لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ التَّغْيِيرِ.

(٢) لَفْظَةُ (بِهِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (كَ).

(٣) قَوْلُهُ (تَعَالَى): زِيَادَةٌ فِي (ط).

(٤) الْعِبَارَةُ بَعْدَ الْآيَةِ: زِيَادَةٌ فِي (س).

(٥) فِي (س): أَفْهَمَهُ.

وذكر الصيغة (مُخْرِجٌ لِنَحْوِ (ضَرَبَ زَيْدٌ) بضم أوله، وكسر ثانيه^(١)) فَإِنَّهَا صيغة مفرغة عن (ضَرَبَ) بفتحها^(٢). وهو معنى قول الناظم (فعل سالم البناء) أي: لم يُغَيَّرْ بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: (فَارْفَعُهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ الرُّفْعُ، ورافعه هو ما أُسْنِدَ إِلَيْهِ من فعل أو شِبْهِهِ.

وَقَدْ يُجْرُ لَفْظًا بِحَرْفِ زَائِدٍ، نَحْوُ: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

أو بإضافة مصدر، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وشدَّ نصبه، ورفع المفعول، نَحْوُ: خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ^(٣).

وقوله: (إِذْ يُعْرَبُ) للتنبيه على أَنَّ الرُّفْعَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ، أو يَقْدَرُ إِذَا كَانَ مُعْرَبًا وَلَا يُقَالُ: فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

وأشار بتعدد^(٤) المثال إلى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْنَادِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ^(٥)، وَلَا

(١) في (ك): وكسر ما قبل آخره.

(٢) في (س): بفتحها.

(٣) جملة (وكسر الزجاج الحجر): زيادة في (ك).

(٤) جعل ابن الطراوة ذلك قياساً مطرداً، واستأنس له البعض بقراءة عبد الله بن كثير ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

انظر التصريح: (١/ ٢٧٠).

(٥) في (ك): بتعداد.

(٦) الإسناد الحقيقي: هو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة وقوعه منه، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ.

وأما الإسناد المجازي: فهو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة قيامه به، نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرُو. (شرح الأزهري: ص ٧٦).

فرقاً^(١) بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به^(٢).

وَوَحَّدَ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِهِمْ: سَارَ الرَّجَالُ السَّاعَةَ

أي: جَرَّدَ الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع؛ كما تجرّده إذا أسندته للواحد، نَحَو: (سَارَ الرَّجَالُ) ومنه نَحَو: ﴿وَقَالَ أَظْلَمُ مَوْتٌ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]. بخلاف إذا أسندته إلى ضمير مجموع، نَحَو: (الزيدون قاموا)^(٣) و(النسوة قُمن).

وكالجمع المثني، فيقال: قَامَ رجلان، ولا يقال -على الأفصح: (قاما رجلان) ومن العرب مَنْ يُلْحِقُ الفعل الألف، والواو، والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل، كالتاء في نَحَو: قامت هند^(٤).

وإنما وجب تجريده^(٥) على اللغة الفصحى، لأنَّ ثنية الاسم وجمعه يُعلّمان من

(١) (ولا فرق): زيادة في (ط).

(٢) الفعل الواقع منه: هو أن يقوم الفاعل بإحداث الفعل، نَحَو: (قَامَ زَيْدٌ) فالقيام واقع من زيد. والقائم به: وهو أن يقوم الفعل بالفاعل، نحو: (ماتَ زيدٌ) فإن الموت قائم بزيد.

(٣) في (د): قاما، والصحيح ما أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٤) بَعَزَتْ هذه اللغة لَطِي، وَأَزْدُ شَنْوَةٌ. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني

البراغيث). ويعبر عنها ابن مالك بقوله: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ومن شواهد ما قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقول الآخر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَدَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقول الآخر:

يَلُومُ—وَتَنِي فِي أَشْرَارِ النَّخِيلِ—بِلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يُغْدِلُ

انظر شرح الأشموني: (١/ ١٧٠-١٧١) والهمع: (١/ ١٦٠) والتصريح (١/ ٢٧٦).

(٥) في (س): توحيده.

لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه فإنه قد لا يُعْلَمُ من لفظه، مع أنَّ في الإلحاق هنا زيادةً ثقلٍ بخلافه ثُمَّ.

وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوُ: اشْتَكَّتْ عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ
يعني أنك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع (٢٦)
فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث، فإن شئت قلت: (جاء الرجال) بالتذكير على التأويل بالجمع، أو (جاءت الرجال) بالتأنيث على التأويل بالجماعة، ومنه (اشتكت عُرَاتُنَا الشَّتَاءَ).

وشمل كلامه جمع التفسير لمذكّرٍ أو لمؤنث^(١)، واسم الجمع كقامت النساء، واسم الجنس الجمعي؛ كأورقت الشجر، وكذا جمع المؤنث السالم؛ كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام^(٢) الزيدون. وفي هذين خلاف، والصحيح أنَّهما كمفرديهما، فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات، كما يجب في نحو: قامت هند. ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد.

ولما ذكر أنَّ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى جمع تَلَحُّقُهُ تاء التأنيث؛ أراد أن يبيّن مواضع لزومها، فقال:

وَتَلَحُّقُ التَّاءِ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي

إذا أُسْنِدَتْ^(٣) الفعل إلى مفرد ظاهر حقيقي التأنيث؛ وهو ما له فَرْجٌ، غير مفصول، ولا مراد^(٤) به الجنس؛ لحقته وجوباً تاء ساكنة تدلُّ على تأنيث فاعله:

(١) في (س): مؤنث.

(٢) في (ك): ك(قامت).

(٣) في (ك)، (س)، (ط): أُسْنِدَ.

(٤) في (د): ولا مراداً.

كَفَّوْهُم جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكِهِ وَأَنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكِهِ

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ ﴾ [يوسف: ٥١] بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، أو مفصولاً عن^(٢) عامله، نحو: (قامت اليوم هند)، و(حضرت القاضي امرأة)، أو مراداً به الجنس نَحَوَ: (نِعِمَّتِ المرأةُ هِنْدُ)؛ جاز إلحاق التاء وعدمها -والإلحاق أرجح.

ويجب إلحاقها أيضاً^(٣) إذا أسند إلى ضمير متصل عائداً إلى مؤنث حقيقي كهند قامت. أو مجازي، كالشَّمْسِ طَلَعَتْ. وأمّا قوله:

١٧ - وَلَا أَرْضُ أَبْقَلْ إِنْقَالَهَا^(٤)

فَضْرُورَةٌ.

(١) رَتَكَ البعير رَتَكًا وَرَتَكًا: قارب خَطْوَهُ. (انظر القاموس المحيط: رتك).

(٢) في (س)، (ط)، (د): (من).

(٣) لفظة (أيضاً): ساقطة من (س).

(٤) هذا عَجَزُ بَيْتٍ من بحر المتقارب، قاله عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِي، وَصَدْرُهُ:

فَلَا مُزْنَئَةً وَدَقَسَتْ وَدَقَّهَ.....

انظر في البيت: سيويه (١/ ٢٤٠) وشرح شواهد سيويه، لأبي جعفر النحاس: ص ٢٠١ رقم ٣٦٥، والمغني (ص ٦٩٦، ٦٧٠) وشرح ابن عقيل (٢/ ٩٢) وشرح الحريري على الملحة (ص ٢٢٨) والهمع (٢/ ٢٧١) والدرر اللوامع (٢/ ٢٢٤) وشرح الأشموني (١/ ١٧٤).

والشاهد فيه: في قوله (ولا أرض أبقل) حيث ذكر الفعل المسند إلى ضمير المؤنث. وقال الأعلام: الشاهد فيه حذف التاء من (أبقلت)؛ لأنَّ الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إيقالها.

انظر شرح الأعلام لشواهد سيويه: (١/ ٢٤٠) بهامش الكتاب.

وقوله: (راتكة) بالتاء المثناة فوق: من قولهم: رَتَكَ البَعِيرُ؛ إِذْهُ انْطَلَقَ رَاكِضًا مُحَرَّكًا أَعْجَازَهُ.

وَتُكْسِرُ التَّاءُ بِلَا مَحَالَةٍ فِي مِثْلِ: قَدْ أَقْبَلَتِ الْغَزَالَةُ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة، وقد يعرض لها ما يُخْرِجُهَا عَنِ الْأَصْلِ؛ كَمَا إِذَا وَلَّيَهَا سَاكِنٌ؛ فَحِينَئِذٍ تُحَرِّكُ بِالْكَسْرِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ - كَمَا مِثْلُ - أَوْ بِالضَّمِّ^(١)، نَحْوُ: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَهُنَّ﴾ [يوسف: ٣١].

(١) وَجْهُ الضَّمِّ هُنَا: نَقْلُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ فِي (أَخْرِجْ) إِلَى التَّاءِ السَّاكِنَةِ، فَأَصْبَحَتْ مُحَرَّكَةً بِالضَّمِّ.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَأَقْضِ قَضَاءً لَا يُرَدُّ قَائِلُهُ بِالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الْوَالِي

أي: احكم للمفعول الذي لم يُذكر^(١) فاعله بالرفع، إقامة له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يُذكر فاعله. ولما كان ذلك متوقفاً على تغيير صيغة الفعل قال: مِنْ بَعْدِ ضَمِّ أَوَّلِ الْأَفْعَالِ.

فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف المتعدي^(٢) إلى نائب الفاعل ضَمَّ أَوَّلُهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، ماضياً كان أو مضارعاً - وهذا ما اقتصر عليه.

ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديرًا، وفتحِهِ كذلك في المضارع، فإن كان مفتوحاً في الأصل بَقِيَ عليه، وكذا إذا^(٣) كان أَوَّلُهُ مَضمومًا في الأصل بَقِيَ عليه^(٤) ثُمَّ ترفع النائب كما ترفعُ الفاعل وتعطيه (٢٧) سائر أحكامه من وجوب تأخيره^(٥) عن العامل، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل كتأنيثه، فقولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ) مثلاً. أصلُهُ: ضَرَبَ عمرو زيدًا؛ حُذِفَ الفاعلُ، وأُقيِمَ المفعولُ به مقامه فارتفع، فحصل اللبس؛ لأنه لا يعلم هل^(٦) الفعلُ مبنيٌّ للفاعل أو للمفعول، فغيرت الصيغة عما كانت^(٧) عليه لأمن اللبس.

(١) في (س): لم يُسَمَّ.

(٢) لفظة (المتعدي): ساقطة من (ك) (س) (ط).

(٣) في (ك) (ط): (إن).

(٤) (بقي عليه): زيادة في (ط).

(٥) في (ك): تأخير، وفي (ط): تأخر.

(٦) في (س): (هذا).

(٧) في (س): (كان).

فإن لم يوجد في اللفظ مفعولٌ به تاب عن الفاعل ما اختصَّ وتصرف؛ من ظرف، نَحَوَ: (صِيَمَ رَمَضَانَ)، أو جار ومجرور، نَحَوَ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أو مصدر نَحَوَ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

وَأَنْ يَكُنْ ثَانِي الثَّلَاثِيَّ أَلِفٌ فَانْكِسِرَ حِينَ تَبَتَّيْدِي وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ بَيْعَ الثَّوْبِ وَالْفُلَامُ وَكَيْلَ زَيْتِ الشَّامِ وَالطَّعَامُ

إذا أُريدَ بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يُسمَّ فاعله كُسر أوله، وَقِيلَتْ أَلِفُهُ ياءً، سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو، فتقول في (باع) و(قال): (قيل)، (بيع)، أصلهما: بَيْعٌ، وَقُولٌ، نُقلت حركة الباء والواو؛ لاستثاقها إلى ما قبلها بعد سلب حركته، فقلت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار (بيع، وقيل).

وما ذكره الناظم هو اللغة الفُصْحَى، ومن العرب من يكسر أوله مُشْتَبِهاً خَصْماً، تنبيهاً على أن الضمَّ هو الأصل، والإشمام: تَهْيِئَةُ الشَّفَتَيْنِ لِلتَّلْفُظِ^(١) بالضمَّ من غير تَلَفُّظٍ به.

ومن العرب من يقول: (بوع، وقول) بالواو الساكنة وضمَّ الأوَّل وهو قليل، ومنه قوله:

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشَرَّتْ^(٢)

- ١٨ -

(١) في (س): باللفظ.

(٢) هذا عَجْزُ بَيْتٍ من بحر الرَّجْزِ، قاله رؤيةُ بَنُ العَجَّاجِ، وصَدْرُهُ:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

انظر فيه: ابن يعيش (٧/ ٧٠) والمغني (ص ٣٩٣ رقم ٦٣٢) والهمع (٢/ ١٦٥) والدرر

(٢/ ٢٢٢) والعيني (٢/ ٢٥٤) وشرح ابن عقيل (٢/ ١٥) وشرح الأشموني (١/ ١٨١).

موضعُ الشاهد: في قوله: (بوع): فإنه فعل ثلاثي معتل العين، وهو مبني للمفعول، والقياس فيه (بيع) فلما بُني للمجهول أُخْلِصَ ضَمُّ فائِهِ، وبعده حرفٌ من جنس الحركة فصار (بوع). وهذه لغة لبعض العرب، ومنهم بعضٌ من بني تميم ومنه ضَبَّةٌ، وحُكِيَتْ عن هَذِيلٍ. وأضاف ابن عقيل: وهي لغة بني ذُبَيْرٍ وبني فُقْعَسٍ (وهما من فصحاء بني أسد).

وأما المضارعُ منه فإنَّ عينَه تقلبُ ألفاً؛ واوًا كانت أو ياءً، فتقولُ في (يَقُولُ وَيَبِيعُ): (يُقَالُ، وَيُبَاعُ)؛ إذ أصلهما: يَقُولُ، وَيَبِيعُ، فنقلتُ حركةَ العينِ إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها فصار: (يقال، ويباع).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُولِ حُكْمٌ أُوجِبَ كَقَوْلِهِمْ: صَادَ الْأَمِيرُ أَرْنَبًا

المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل، فأرنب: مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه؛ وهو الصيد.

والمرادُ بوقوع الفعل عليه^(١) تعلُّقه بشيء^(٢) من غير واسطة بحيث لا يُعقل إلاَّ بعد^(٣) تَعَقُّلِ ذلك الشيء، فدخل نَحَوُ: (ما صَرَبْتُ زيدًا)، (لا تَضْرِبْ زيدًا).

وعلامَةُ المفعول به أنْ يَجْبَرَ عنه باسم مفعول تامٍّ من لفظٍ ما عَمِلَ فيه، كضربتُ زيدًا، وركبتُ الفرسَ، إذ يصحُّ أنْ يُقالَ: (زيد مَضْرُوبٌ)، و(الفرس مَرْكُوبٌ).

وحكمُه النصبُ كما أنَّ حكمَ الفاعلِ الرفعُ، وسببُ ذلك أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلاَّ واحدًا بخلاف المفعول، والرفع أثقلُّ والفتح أخفُّ، فأعطوا الأثقلَ الأثقلَ، والأخفَّ الأكثرَ، ليكون^(٤) ثِقَلُ الرَّفْعِ موازنًا لثِقَلِ الفاعلِ، وخِفَةُ الفَتْحِ^(٥) موازنةٌ لكثرة المفعول.

وَرُبَّمَا أَخْرَعَ عَنْهُ الْفَاعِلُ نَحَوُ: قَدِ اسْتَوْفَى الْخُرَاجَ الْعَامِلُ

الأصل تأخيرُ المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يُتَوَسَّطُ بينهما: إمَّا جوازًا كمِثْل، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾ [القمر: ٤١]. وإمَّا وجوبًا كما إذا اتَّصل

(١) لفظة (عليه): زيادة في (ك).

(٢) (بشيء): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (بعد): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): فيكون.

(٥) في (ك): الفتح.

بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] أو كان المفعول ضميرًا متصلًا بالفاعل، نحو: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ).

وقد يتقدّم عليهما إمّا جَوَازًا، نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، وإمّا وجوبًا كما إذا كان له صدرُ الكلام، نَحْوُ: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُو﴾ [الإسراء: ١١٠].

وقد يَجِبُ ذلك الأصل؛ وهو تأخيرُه^(١) عنهما^(٢) كما أشار إليه بقوله:

وَلَا تَقُلْ كَلِمَ مُوسَىٰ يَعْلَىٰ فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ فَهُوَ الْأَوَّلَىٰ

إذا خيفَ التباسُ الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا عن الآخر؛ وجبَ كونُ الأولِ فاعلاً، والثاني مفعولاً، وإنَّ أُوهم كلامُ الناظم خلافه لتعبيره (بالأولى) سواء كانا مقصورين، نَحْوُ: (كَلَّمَ مُوسَىٰ يَعْلَى)، أو اسمي إشارة، نَحْوُ: (ضَرَبَ هَذَا ذَاكَ) أم موصولين، نَحْوُ: (ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مَنْ عَلَى الْبَابِ)، أم مضافين إلى ياء المتكلم، نَحْوُ: (ضَرَبَ غُلَامِي صَدِيقِي).

ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضًا على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ، فإنَّ وُجِدَتْ قرينة لفظية نَحْوُ: (ضَرَبَتْ عَيْسَى سُعْدَى) أو معنوية نَحْوُ: (أَكَلِ الْكُمثرَى مُوسَى) لم يَجِبِ التأخير.

واعلم أنَّ الناصب^(٣) للمفعول به إمّا فعلٌ متعَدٌّ كما مرَّ، أو صفةٌ، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْبَيْعِ أَمْرُهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٤)، أو مصدر نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

(١) في (ك): تأخره.

(٢) (عنهما): ساقطة من (د).

(٣) في (س): (التأخير) خطأ.

(٤) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

انظر البحر المحيط: (٨/ ٢٨٢) والنشر: (٢/ ٣٨٨).

[٢٥١] أو اسم فعلٍ نَحَوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ولما كان المفعول به ينصبه المتعدي، أشار إليه مع التعريض إلى أنَّ مطلق الفعل ينضمُّ إلى متعدٍّ ولازمٍ، بقوله:

وَكُلُّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَهُ مِثْلَ سَقَى وَيَشْرَبُ
الفعل المتعدي، وهو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه، واللازم بخلافه.

ومرادُ الناظم - رحمه الله تعالى ^(١) - أنَّ كُلَّ فعلٍ ينصبُ المفعولَ به فهو متعدٍّ ففي عبارته قلبٌ، وإذا قُصِدَ تعديُّ اللازمِ إليه عُدِّي بحرفِ الجرِّ، أو الهمزة أو التضعيف ^(٢).

ومن النحاة مَنْ يُثْبِتُ الواسطةَ فيجعلُ كَانَ، وكادَ وأخواتهما ^(٣) لا توصف بالزوم ولا تعدُّ، ومنهم مَنْ يُثْبِتُ قسمًا رابعًا يوصف باللزوم والتعدي معًا لاستعماله بالوجهين كَشَكَرَ، وَنَصَحَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، وَنَصَحْتُهُ وَنَصَحْتُ لَهُ ^(٤)، زاعمًا أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسمًا برأسه.

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) مثال اللازم الذي يتعدَّى بحر الجرِّ قولك في (ذَهَبَ): ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أي: أَذْهَبْتُهُ، والمتعدي بهمزة النقل قولك في (خَرَجَ): أَخْرَجْتُهُ. والمتعدي بالتضعيف ويكون في عين الفعل، قولك في (فرح): فَرَحْتَهُ.

(٣) في (س): وأخواتها.

(٤) في إصلاح المنطق، لابن السَّكَيْت (ص ٢٨١): (وتقول: نصحتُ له، وشكرتُ لك فهذه اللغةُ الفصيحة). قال الله - عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذِيكَ﴾ وقال في موضع آخر ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾. ونصحتُك وشكرتُك لغة. قال النابغة الذبياني:

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا رُسُوبِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي

واعلم أن المتعدّي على ثلاثة أقسام: متعدّد إلى واحد، نحو: (شَرِبَ زيدٌ لبنًا)، ومتعدّد إلى اثنين: (سَقَى بكرٌ خالدًا سَمْنًا)، ومتعدّد إلى ثلاثة، نحو: (أَعْلَمْتُ زيدًا عمرًا فاضلاً).

والمتعدّي إلى اثنين قد يكونُ الثاني منها غيرَ الأول كما مثلنا، وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب (ظنّ وأخواتها)^(١)، وإليه أشار بقوله:

(١) عبارة (ظنّ وأخواتها): ساقطة من (س).

(بَابُ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا^(١))

لَكَ مِنْ فِعْلِ الشُّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ
تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهَلَالَ لَا نَحَا وَقَدْ وَجَدْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحَا
وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا وَلَا أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا
وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي عِلْمُتُ وَفِي حَسِبْتُ، ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

ذكر الناظم - رحمه الله تعالى^(٢) - سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين والثاني منهما عين^(٣) الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ والخبر^(٤).

فهذه السبعة وكذا كل^(٥) ما يتصرف من الماضي منها كما يؤمُّ إليه قوله (٢٩) "وَمَا أَظُنُّ ... إلخ" تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتنصبها مفعولين

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) في (ط): عينه.

(٤) وهذه الأفعال السبعة التي ذكرها الناظم - رحمه الله - هي: ظَنَّنَا، وَحَسِبْنَا، وَخَالَ، وَزَعَمْنَا، وَوَجَدْنَا، وَرَأَيْنَا، وَعَلِمْنَا.

انظر شرح ملحة الإعراب للحريزي: ص ١٢١.

وهناك ستة أفعال من أخوات (ظَنَّ) ذكرها النحويون ومنهم ابن مالك ولم يذكرها الناظم وتابعه الفاكهي في ذلك، وهو: (عَدَّ) بمعنى: (ظَنَّ) مثل: عدت عمرًا كريماً، و(حجا) بمعنى ظَنَّ كذلك، مثل: حجا عليّ زيداً كريماً، (دَرَى) بمعنى (علم) مثل: درى عليّ محمداً كريماً، و(جعل) بمعنى (اعتقد) مثل: جعلت محمداً كريماً، و(هَبَّ) بمعنى (ظَنَّ) وهو بلفظ الأمر مثل: هب زيداً كريماً بمعنى: ظنّه، و(تعلم) بمعنى (اعلم) مثل: تعلم أبا المكارم طيباً.

انظر شرح الأشموني (١٩/٢)

ووصل بهم السيوطي إلى تسعة عشر فعلاً. راجع الهمع: (١٥٩/١).

(٥) لفظة (كل): زيادة في (ط).

على التشبيه بأعطيت، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيها؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها. وَيَسُدُّ مَسَدَهُمَا (أَنَّ) المفتوحة المشددة ومعمولاها، كظننت أن زيدا قائمًا، وإن كانت بتقدير اسم مفرد.

وكذا يَسُدُّ عنها (أَنَّ) وَصَلَتْهَا، نَحَوَ: ﴿الْم﴾ أَحْسِبُ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا ﴿[العنكبوت: ١-٢].

وَسُمِّيَتْ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ: (لأنَّ معانيها قائمة بالقلب، وأفعال الشك واليقين)؛ لأنَّ منها ما يفيد في الخبر شكًا، نَحَوَ: ظَنَّ، وَحَسِبَ، وَخَالَ، وَزَعَمَ، ومنها ما يفيد فيه يقينًا، نَحَوَ: وَجَدَ، وَعَلِمَ، وَرَأَى.

ويجوز فيها الإلغاء؛ وهو إبطال عملها لفظًا ومحلاً لغير موجب -إن تأخرت عن المفعولين، نَحَوَ: "زيد قائم ظننت". أو تَوَسَّطَتْ، نَحَوَ: زيد ظننت قائم.

والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط. ويجوز فيها أيضًا التعليق، وهو: إبطال العمل لفظًا لا محلاً لموجب ككَوْنِ أَحَدِ المفعولين اسم استفهام، نَحَوَ: ﴿لِتَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢].

أو مضافًا إليه نَحَوَ: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زيد، مدخولاً له نَحَوَ: عَلِمْتُ أزيد قائم أم عمرو، أو لما النافية، نَحَوَ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو للام الابتداء، نَحَوَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلقة؛ لأنَّ محلها نصب، كقوله:

١٩- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقُلُوبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

(١) هذا بيت من بحر الطويل، قاله كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

انظر في البيت: معنى اللبيب ص ٤١٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨، وقطر الندى

فَعَطَفَ (موجعات) بالنصب على محلِّ قوله (ما البكا).

ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها، ولا أحدهما اقتصاراً، أي. لغير دليل، لأن أصلها المتأخر.

ويجوزُ الحذفُ "اختصاراً، أي: للدليل. فمن حذفهما معاً قوله:

٢٠- بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ

أي: وتَحَسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ^(٣).

ومن حذف الأول: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَرًّا

(١/ ١٩٠) والعيني (٢/ ٤٠٨) وشرح الأشموني (١/ ١٦٢).

موضع الشاهد: في قوله: (أدري ما البكا ولا موجعات) فإنه يجوز عطف جملة "ولا موجعات" على جملة "ما البكا" التي هي في محلِّ نصبٍ على أنها مفعولٌ للفعل المتعدي (أدري) فتكون موجعات منصوبةً كذلك.

(١) لفظة (الحذف): زيادة في (ط).

(٢) هذا بيتٌ من بحر الطويل، قاله الجُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ الأَسَدِيُّ، من قصيدة يمدحُ فيها آل الرسول ﷺ وأَوَّلُ القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وَذُ الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٍ وَلَمْ يَنْطَرِّنِي بَنَانٌ مَحْضَبُ

انظر البيت: خزانة الأدب (٤/ ٥) والهمع (١/ ١٥٢) والدرر (١/ ١٣٤) والعيني (٢/ ٤١٣) والمحتسب (١/ ١٧٣) وشرح ابن عقيل (٢/ ٥٥) وشرح الأشموني (١/ ١٦٤).

موضع الشاهد: في قوله (وتَحَسَبُ) حيث استشهد به على جواز حذف مفعولي (حسب) لدليل.

(٣) العبارة المذكورة: زيادة في (ط).

هُمْ [آل عمران: ١٨٠] أي: بخلهم.

وَمِنْ حَذَفِ الثَّانِي قَوْلُهُ:

٢١- وَلَقَدْ عَلِمْتُ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مِنْ نِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرِمِ^(١)

أي: فلا تنظي غيره واقعا مني.

(١) هذا الشاهد من بحر الكامل قاله عنتر بن شداد العبسي، وهو من معلقته المشهورة والتي مطلعها:

هَلْ عَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

انظر فيه: الخصائص (٢١٦/٢) والمحتسب (٧٨/١) والمقرب (٢١) وخزانة الأدب (٥٣٩/١، ٤/٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٨) والعيني (٢١٤/٢) والتصريح (٢٦٠/١) والهمع (١٥٢/١) والدرر (١٣٤/١) وشرح ابن عقيل (٥٦/٢) وشرح الأشموني (١٦٤/١).

واستشهد به على حذف المفعول الثاني لظن، اختصاراً أو سماعاً.

بابُ إعمالِ اسمِ الفاعلِ ^(١)

وإنْ ذَكَرْتَ فاعِلاً مُتَوَّناً فَهُوَ كَمَا لَوْ كَانَ فِعْلاً بَيْنَا
فَارْفَعْ بِهِ فِي لَزِمِ الْأَفْعَالِ وَأَنْصِبْ إِذَا عُدِّي بِكُلِّ حَالٍ

اسم الفاعل: هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث. ويعمل عمل فعله المبني للفاعل، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً.

(تَقُولُ زَيْدٌ مُتَوَّناً أَبُوهُ بِالرَّفْعِ) من الاستواء مثلما تقول في فعله اللازم (يَسْتَوِي أَخُوهُ).

وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدّياً لواحد، نَحْو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا، ومنه قوله: (وَقُلْ سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُمَانًا) بالنَّصْبِ مثلما تقول في فعله المتعدي (يُكْرِمُ الضَّيْفَانَا).

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدّياً إلى اثنين، نَحْو: سَعِيدٌ مُعْطٍ خَالِدًا دِرْهَمًا.

لكن ^(٢) صَحَّةُ عمله عملَ الفعل مشروطةٌ بأمرين:

أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَشْبَهُ الْمَضَارِعَ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ، وَالْإِحْتِمَالِ لِأَحَدِ الزَّمَانِينَ، وَدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ.

والثاني: اعتماده على (٣٠) استفهام، نَحْو: أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا، أَوْ نَفْي، نَحْو: مَا

(١) أطلق الحريري على هذا الباب (باب اسم الفاعل المتون)

انظر شرح الحريري على الملحة: ص ١٢٣

(٢) في (ك): ثم.

مُكْرِمٌ خَالِدٌ بَشْرًا، أَوْ خَبِيرًا عَنْهُ، نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ بَكْرًا. أَوْ وَضَفًا نَحْوُ: مَرَزْتُ بَرَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا، أَوْ^(١) حَالًا نَحْوُ: جَاءَ سَعِيدٌ رَاكِبًا قَرَسًا.

فإن كان بمعنى الماضي، أو ^(٢) لم يعتمد لم يعمل ^(٣)، خلافاً لبعضهم ^(٤).
وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّيْهُمْ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فمحمول على إرادة
حكاية الحال الماضية، ومعناه: يَبْسِطُ ذِرَاعَيْهِ بدليل: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٨].

وَأَمَّا:

٢٢- حَیْرٌ بُنُوْهِ (٥٠)

فعلی التقديم والتأخير.

وَأَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ (فَعِيلًا) قَدْ يَسْتَعْمَلُ لِلْجَمَاعَةِ، نَحْوُ:

(۱) فی (ک): (و).

(٢) في (س): (أ.م.).

(۳) (لم يعمل): ساقط من (س).

(٤) خالف الكسائي هذا الشرط، فأجاز عمل اسم القاعل وإن كان بمعنى الماضي، مثل قولك: أنا ضارب زيدًا أمس، ولا حجة له، لأنه لا يقال: أنا أضرب زيدًا أمس. راجع شرح الأشموني: (٢/ ٢٩٨).

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله رجل طائفي ولم يُعَيَّنْ أَحَدٌ فِيمَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ مُرَاجِعٍ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

خَيْرُ بَنُو هَبْ فَلَاتُكَ مُلْغِيَا مَقَالَةَ هُبَيَّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

انظر في البيت: العيني (٥١٨/١) والتصريح (١٥٧/١) والمجموع (٩٤/١) والدرر اللوامع (٧٢/١) وشرح الأشموني (٩٠/١) وشرح ابن عقيل (١٩٥/١).

والبيت ليس شاهداً في هذا الباب، وإنما موضعه بابُ المبتدأ والخبر، ويستشهد به هناك على جواز كون الوصف (خبر) خبراً مقدماً، و(بنو هب) مبتدأ مؤخرًا وذلك لأنه بزنة (فعل) فأعطى حكم ما هو على زنته.

﴿وَالْمَلَأْتِ بِكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظُهُورُ﴾ [التحریم: ٤].

فإن وقع اسمُ الفاعلِ صلةً لآلِ عَمِلَ عَمَلٍ فِعْلِهِ مُطْلَقًا، حالًا كان أو مستقبلًا أو ماضيًا، معتمدًا أو لا، لوقوعِهِ حيثُذٍ موقعَ الفعلِ، إذ حقُّ الصلةِ أَنْ تكونَ فعلًا كَجَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ، أو الآنَ أو غَدًا.

وإذا استوفى اسمُ الفاعلِ المجرَّدُ ما اشترطَ لِصِحَّةِ عَمَلِهِ جَازَ أَنْ يَنْصَبَ المفعولُ به وِجَازَ إضافته إليه، وقد قُرئَ بالوجهين^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ يَبْلُغُ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣]^(٢) و ﴿هَلْ هُنَّ كُشِفَتْ ضُرَّتُهُ﴾ [الزمر: ٣٨]^(٣).

وإذا أضيفَ إلى ما بعده وأتبعَ جازَ لك في التابع جرُّه على اللفظ ونصبه على المحلِّ نحو: (هذا ضاربُ زيد وعمرو وعمراً).

(١) أي: بالتنوين والنصب وحذف التنوين والجر.

(٢) وقراءة الرفع في (بالغ) مع عدم التنوين، وجر (أمره) هي قراءة حفص وقراءة التنوين والنصب هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرة وابن عامر وحزمة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف.

(٣) وقراءة التنوين والنصب هي قراءة البصريين، وقرأ الباقيون بغير تنوين وخفض. انظر السُّر: (٣٦٣/٢).

بَابُ الْمَصْدَرِ .

وَالْمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَضْلٍ وَمِنْهُ يَأْصَحِ اسْتِثْقَاؤُ الْفِعْلِ

المصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل وليس عَلَمًا. وهو أصلُ للفعل^(١) في الاشتقاق عند البصريين لوجوده مذكورة^(٢) في كتبهم^(٣)، ولهذا سمي مصدرًا؛ لأنَّ فعله صَدَرَ عنه، أي: أَخَذَ منه.

وقيل بعكس ذلك - وهو مذهب الكوفيّين - وهو ضعيف؛ لأنَّ الفرع لا بدَّ فيه^(٤) من الأصل^(٥) وزيادة، ولا شكَّ أَنَّ الفعلَ يَدُلُّ على الحدث والزمانِ بَلِّ والذاتِ^(٦) التي قام بها^(٧) الفعل، ففيه زيادةٌ على المصدر وهي فائدةُ الاشتقاق، فيكون فرعًا للمصدر^(٨).

وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّضْبَا كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدرُ إذا كان فضلةً، وَسَلَّطَ عليه عاملٌ من لفظه وجب نصبه، كما أشار إليه ذلك بالمثال، وإلا فما كُلُّ مصدرٍ يجب^(٩) نصبه ومثله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾

(١) في (ك): الفعل.

(٢) في (ك): عند التصريف لوجوده مذكورًا.

(٣) هذه الوجوه ذكرها صاحب الإنصاف وعدّها سبعة وجوه.

راجع الإنصاف: مسألة رقم: ٢٨.

(٤) في (ك) (ط): له.

(٥) في (ك): أصل.

(٦) في (ك): الذي.

(٧) في (س): به.

(٨) انظر الإنصاف مسألة رقم: ٢٨.

(٩) (ونحو): زيادة في (ك).

[النساء: ١٦٤]، و(نَحَوُ)^(١): ﴿وَالصَّغِيرَاتُ صَغَا﴾ [الصفات: ١]، ﴿فَارَتْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وَيَسْمَى حِينَئِذٍ (مفعولاً مطلقاً) ومنه عند بعضهم نَحَوُ: قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَيُعْجِبُنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا. وجزم به ابن هشام^(٢).

فإن سُلِّطَ عليه عاملٌ من غير لفظه لم يميز نصبه على أنه مفعولٌ مطلق^(٣).

ثم إن المصدرَ المنصوبَ على المفعولية المطلقة يُؤْتَى به في الكلام إمَّا لقصد التوكيد - كما مثلاً - أو لبيان نوع عامله^(٤) بأن دَلَّ^(٥) على هيئة صدور الفعل (كَضَرَبْتُ ضَرْبَ الأمير، أو ضَرْبًا شَدِيدًا^(٦)).

أو لبيان عدد عامله^(٧) بأن دل على مرّات صدور الفعل، كَضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ أو ضربات.

والأول لا يُثْنَى ولا يجمع اتفاقاً؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنّه لم يزد عليه من حيث المعنى^(٨).

(١) و(نحو) زيادة في (ك).

(٢) انظر قطر الندى وبل الصدى: (٢/٦٠).

(٣) في (د): مطلقاً والصحيح ما أثبتناه.

(٤) لفظة عاملة ساقطة من (ك).

(٥) في (س): رأي - تحريف في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٦) في (ط) عبارة مختلفة هي: (إما باسم خاص، نحو: رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً أو بلام العهد كضربت الضرب).

(٧) هذه العبارة: ساقطة من (ك).

(٨) قال ابن عقيل: "لا يجوز تشية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فنقول:

والثالثُ يُشْتَى ويجمعُ اتفاقاً^(١). وفي كون الثاني كالأول أو^(٢) الثالثَ قولانٍ أصحُّهما عند ابن مالك الثاني^(٣).

وَقَدْ أَقِيمَ الْوَصْفُ وَالْآلَاتُ مَقَامُهُ وَالْعَدَدُ الْإِبَّاتُ
نَحْوُ ضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا فَهَرَبَ وَاضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى الرَّيْبَ
وَاجْلِدْهُ فِي الْخُمُرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَاحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَى عَبْدِهِ

أي: وقد ينوبُ منابِ المصدرِ في الانتصابِ على أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ غيرُهُ، لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك: اسمُ الآلة، كضَرَبْتُ الْعَبْدَ سَوْطًا، أي: ضَرَبًا بسوطٍ فحذف الجار توسعاً، وأضيفَ المصدرُ إلى الآلة، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب.

ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيبويه^(٤)، نحو: ﴿وَكَلَّا مِثَهَا رَعْدًا﴾ [البقرة:

"ضربت ضرباً" وذلك لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يُشْتَى ولا يجمع.

انظر ابن عقيل: (١٧٤/٢).

(١) والثالث: هو المبيّن للعدد. قال ابن عقيل: (فَأَمَّا الْمَبِينُ للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ، وضربات) (ابن عقيل: ١٧٥/٢).

(٢) في (س): (و).

(٣) اختلفَ في ثنية المفعول المطلق المبين للنوع وجمعه إلى قولين:

الأول: أَنَّهُ لا يجوز تثنيته وجمعه. قال ابن عقيل: "وظاهر كلام سيبويه أَنَّهُ لا يجوز تثنيته وجمعه، قياساً، بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبيين شرح ابن عقيل (١٧٥/٢).

والثاني: أَنَّهُ يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نَحْوُ: سِرْتُ سِرَّتِي زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ -وهو المشهور- واختاره ابن مالك.

(٤) وتابعه في ذلك ابن هشام قال في القطر (٦١/٢) وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو: ﴿وَكَلَّا مِثَهَا رَعْدًا﴾ خلافاً للمعربين، زعموا أَنَّ الأصل (أَكَلًا رَعْدًا) وَأَنَّهُ حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه. ومذهب سيبويه أَنَّ ذلك إِنَّمَا هو حال من

١٣٥] أي: أَكَلًا رَغَدًا^(١)، ومثله نَحَوَ: اضْرِبْ أَشَدَّ الضَّرْبِ: أي ضربًا أَشَدَّ الضَّرْبِ واحبسه مثل حبس مولى عبده: أي حبسًا فحذف الموصوف اعتمادًا على ظهور المراد.

ومن ذلك اسم العدد نَحَوَ: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أي: جلدًا ثمانين. ومنه^(٢): (اجْلِدْهُ فِي الْحُمْرِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً) أي: جلدًا أربعين، فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه.

وتقيده نيابة^(٣) العدد بالإثبات في النظم لم يُظْهِرْ لِي وَجْهَهُ^(٤).
وَرَبَّمَا أَضْمَرَ فِعْلُ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِمْ سَمْعًا وَطَوْعًا فَأَخِيرَ
وَمِثْلُهُ سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا وَإِنْ تَشَاءُ جَدْعًا لَهُ وَكَيْيَا
المصدر ينتصب بمثله وبها اشتق منه من فعلٍ أو وصفٍ كما تقدّم.

وأشار هنا^(٥) إلى أَنَّ عامله قد يُضْمَرُ، أي: يحذف، وإضماره إمَّا جوازًا؛ وذلك لقربة لفظية نَحَوَ: (حَيْثَا) لَمِنْ قَالَ: أَيُّ سَيْرٍ سِرْتَ؟ أو معنوية نَحَوَ: (حَجًّا مَبْرورًا) لَمِنْ قَدَّمَ مِنْ حَجٍّ، و(سَعِيًّا مَشْكُورًا) لَمِنْ سَعَى فِي مَثُوبَةٍ.

مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلّا حال كون الأكل رَغَدًا، وبدل على ذلك أنهم يقولون: (سَيَّرَ عليه طويلاً) فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويل) بالرفع، فدَلَّ على أَنَّهُ حال لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأنَّ المصدر يقوم مقام الفعل باتِّفاقي.

(١) عبارة (أي أَكَلًا رَغَدًا): ساقطة من (س).

(٢) في (ط)، (س)، (ك): ومثله.

(٣) في (س): ثبات.

(٤) لفظة (وجهه): ساقطة من (س).

(٥) في (س): بهذا.

وإِذَا وَجُوبًا، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: سَمَاعِيٌّ، وَقِيَاسِيٌّ.

فالأول كقولهم عند الأمر بفعل: (سَمِعًا لَكَ وَطَاعَةً، وَحُبًّا لَكَ وَكَرَامَةً)، أي: أَسْمَعُ لَكَ سَمْعًا، أَوْ أَطِيعُ لَكَ طَاعَةً^(١)، وَأُحِبُّكَ حُبًّا وَأُكْرِمُكَ كَرَامَةً.

ومثله في الدعاء لشخص: (سَقِيًّا لَكَ وَرَعِيًّا) أي: سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًّا^(٢)، فِي الدَّعَاءِ عَلَيْهِ (جَدَعًا لَهُ وَكِيًّا)^(٣)، أي: جَدَعَ اللَّهُ أَنْفَهُ وَكَوَاهُ.

وَالْجَدْعُ: قَطْعُ طَرَفِ الْأَنْفِ.

فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعالٍ مقدّرةٍ من جنسها تُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عليها، لعدم وجودِ ضابطٍ كُلِّيٍّ لِلحذفِ يُعْرَفُ بِهِ. لكن محل وجوب حذفِ عاملِها عِنْدَ استعمالها بِاللَّامِ كَمَا مَثَلْنَا.

والثاني: فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا:

أَنْ يَقَعَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا تَقَدَّمَ نَحْوُ: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاقِي فَإِنَّمَا مَتًّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

فَمَتًّا وَفِدَاءً مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَجُوبًا، أَي: فَإِنَّمَا تَمْنُونُ مَتًّا وَإِنَّمَا تَفْدُونَ فِدَاءً.

(١) فِي (د): طَوْعًا.

(٢) قَالَ سَبِيوِيَّةُ: (وَأَمَّا ذَكَرَهُمْ (لَكَ) بَعْدَ (سَقِيًّا) فَإِنَّهَا هِيَ لِيَبِينُوا الْمَعْنَى بِالدَّعَاءِ وَرَبِّهَا تَرَكُوهُ اسْتِغْنَاءً إِذَا عُرِفَ الدَّاعِي أَنَّهُ عَلِمَ مَنْ يَعْنِي وَرَبِّهَا جَاءَ بِهِ عَلَى الْعِلْمِ تَوْكِيدًا، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (بِكَ) بَعْدَ قَوْلِكَ (مَرْحَبًا) يَجْرِيَانِ مَجْرَى وَاحِدًا فِيهَا وَصَفْتُ لَكَ).
الْكِتَابُ: (١٥٧/١).

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (س)، (ك)، (ط).

ومنها^(١): أن يقع نائبا عن فعل أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرراً
نَحَوَ: زيد سَيَرًا سَيَرًا، أي: يَسِيرُ سَيَرًا^(٢)، أو محصورًا نَحَوَ: إِنَّمَا أَنْتَ سَيَرًا^(٣).

وَمِنْهُ قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا وَأَشْتَمَلَ الصَّيَّاءُ إِذْ تَوَضَّأَ
أي: ومن المصدر الذي أُضْمِرَ عامله نَحَوَ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَكْضًا، وأقبلَ رَيْدُ
سَعْيًا. وإِنَّمَا فصله عما قبله للخلاف فيه؛ فَذَهَبَ بعضهم إلى أَنَّهُ مفعولٌ مطلق لفعل
مقدَّر من لفظه^(٤) - وإليه جنح الناظم. وذَهَبَ بعضهم إلى أَنَّهُ حالٌ على حذف
مضاف، أي: ذَا رَكْضٍ وذَا سَعْيٍ.

والذي عليه سيبويه وجهور البصريين أَنَّ مثل ذلك منصوبٌ على الحال على
تأويله بالمشتق، أي: رَاكِضًا وَسَاعِيًا، وهو الْأَوْجَهُ^(٥) - ومنه: «هُنَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ

(١) في (ك): موضعها بياض.

(٢) في (د): سير، بدلًا من (سيرا).

(٣) في (س): (إنما أنت سيرا سيرا).

(٤) هذا رأي الأخفش والمبرد، فالتقدير في (جاء الأمير ركضًا) على ما ذَهَبَ إليه: جاء الأمير
يركض ركضًا. والجملة (يركض) من الفعل والفاعل في محل نصب حال.
انظر الهمع: (٢٣٨/١).

(٥) ذكر الشارح ثلاثة آراء للعلماء حول إعراب المصدر المنكر في نَحَوِ قولك (جاء الأمير
ركضًا) وهناك ثلاثة آراء أخرى هي:

الأول: وهو رأي أبي علي الفارسي: أن هذا المصدر مفعولٌ مطلق عامله وصف محذوف يقع
حالًا، فتقدير المثال المذكور هو (جاء الأمير رَاكِضًا رَاكِضًا).

الثاني: وهو قول الكوفيين - أن هذا المصدر مفعولٌ مطلق مبيِّن لنوع عامله وعامله هو نفس
المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم: كرهته بغضًا.

الثالث: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه والمضاف المحذوف مصدرٌ آخر من لفظ
الفعل المتقدم في الكلام وأصل المثال المذكور (جاء الأمير مجيء ركض).

راجع هذا الخلاف في الهمع: (٢٣٨/١).

سَعْيًا [البقرة: ٢٦٠]، «يُنْفِقُونَ» (٣٢) أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(١) سِرًّا وَعَلَانِيَةً، [البقرة: ٢٧٤]، «وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا» [الأعراف: ٥٦].

ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم، ومع كثرته لا يُقال عليه^(٢).

وأما قوله: (اشتمل الصَّاء) فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة^(٣) المصدر منابه، والأصل: الشَّمْلَةُ الصَّاء^(٤).

ومثله^(٥): قَعَدَ الْقَرْفُصَاء^(٦) - وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم.

واشْتِمَالُ الصَّاء: أن يُدِيرَ الثوبَ على جسده من غير أن يخرج منه يده ويد في طرفه على عاتقه الأيسر.

(١) (باليل والنهار): ساقطة من الآية في النسخ كلها.

(٢) قال ابن عقيل: "وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة؛ ولكنه مع كثرته ليس بمقيس، لمحبيته على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بَغْتَةً، فبغتة: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال والتقدير: زيد طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور".

انظر: شرح ابن عقيل: (٢/٢٥٣)

وقال السيوطي في الهمع (١/٢٣٨): "وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء. وشذ المبرد فقال: يجوز القياس".

(٣) في (ك): نوع.

(٤) الصَّاء: نوع من الاشتمال.

(٥) في (ك): ومنه.

(٦) الْقَرْفُصَاء: نوع من القعود.

باب المفعول له
ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله

وإن جَرَى نُطْقُكَ بِالمَفْعُولِ لَهُ فَأَنْصِبُهُ بِالفِعْلِ الَّذِي قَدْ فَعَلَهُ
وَهُوَ لَعْمَرِي مَضَرَّرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ الفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ: لَمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ؟
تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ وَغَضْتُ فِي الْبَحْرِ ابْتِغَاءَ الدُّرِّ

المفعول له: وهو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها يستفاد تعريفه: أن يكون مصدرًا وأن يكون فضلةً، وأن يكون مذكورًا للتعليل، وأن يكون المعلن به حدثًا مُشَارِكًا له في الزمان والفاعل.

وعلامته أن يقع في جواب (لم)^(١). فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور؛ فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالاً لك، فـ(إجلالاً) مصدر، فضلة، ذُكِرَ علة للقيام، وزمنه وزمن القيام واحد، وفاعلهما^(٢) واحد أيضًا وهو المتكلم ولو سئل^(٣): لَمْ قُمْتَ؟ لقال: إجلالاً لك^(٤).

وهذه الأمور^(٥) الأربع مستفادة من تمثيله مع أنه قد صرح بالأول، وأوماً إلى الثالث بقوله: أَنْ تَرَاهُ جَوَابٌ لَمْ (لكن التقييد بقوله: وَعَالِبُ الْأَحْوَالِ^(٦) لا معنى له.

(١) لفظة (لم): ساقطة من (س).

(٢) في (ك): وفاعله.

(٣) في (س): سئلت.

(٤) لفظة (لك): ساقطة من (ك).

(٥) لفظة الأمور: ساقطة من (س).

(٦) في (س): (وعالب الأحوال أن تراه) موضع ما بين القوسين.

وأفاد بقوله: لَكِنَّ جَنْسَ الْفِعْلِ غَيْرُ جَنْسِهِ أَنَّهُ ^(١) لا بَدَّ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مَغَايِرًا
للفظ فعله وهو كذلك، وإلا لكان مفعولًا مطلقًا.

ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نَصْبِهِ ^(٢) لَأَنَّهَا مَعْتَبَرَةٌ
مَتَّعِيَةً ^(٣) لجواز نصبه لا لوجوبه فأنت بالخيار إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ ^(٤)
بحرف التعليل، سواء كان ^(٥) مجرّدًا من أَلْ أو الإضافة كما مثلنا، أم مقرونًا بأل
كـ (صَرَبْتُهُ لِلتَّادِيبِ) أم مضافًا - كما في النظم - لَكِنَّ النِّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الْجَرِّ فِيمَا إِذَا
تَجَرَّدَ، وَالْجَرُّ أَرْجَحُ فِيمَا إِذَا كَانَ بِأَلْ، وَيَسْتَوِيَانِ ^(٦) فِيمَا إِذَا كَانَ مُضَافًا كَمَا مَثَّلَ بِهِ ^(٧)
الناظم.

وَمَتَّى دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلَى التَّعْلِيلِ وَفُقِدَ مِنْهَا شَرْطٌ مِنَ الشَّرُوطِ الْبَاقِيَةِ فَلَيْسَتْ
مَفْعُولًا لَهُ، وَوَجَبَ أَنْ تَجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ^(٨) نحو: «هُوَ» الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ
[البقرة: ٢٩].

(١) في (س): إذ.

(٢) في (س): النصب.

(٣) لفظة (متعينة): زيادة في (ط).

(٤) في (د): جردت. تحريف.

(٥) في (س): أكان.

(٦) في (ط): ومستويان.

(٧) لفظة (به): ساقطة من (د) (ك).

(٨) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومن، وفي والكاف والباء. وقد مثل المؤلف للآم،

وأما (من) فمثال قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الظُّلُمِ هَادُوا﴾ [النساء: ١٦٠]، والكاف كقوله

تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، و(في) كقوله تعالى: ﴿لَمَسْكْرِي فِي مَا

أَنْصُرْتَنِي فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

(٩) لفظة (هو): ساقطة من (ك).

- (١) - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هَزَّةً
- (٢) ٢٣- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ يُبَاهِيهَا

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله أبو صخر الهذلي وَعَجَزُهُ:

كما انتفض العصفور بِلله القطرُ

انظر في البيت: الإنصاف: ١٦٠ (مسألة ٣٢) والأغاني (٩٧ / ٢١) والمقرب (٣٢) وشرح ابن يعيش (٦٧ / ٢) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩، والعيني (٣ / ٦٧، ٢٧٨) والخزاعة (١ / ٥٥٢) والتصريح (١ / ٣٣٦، ٢ / ١١) والهمع (١ / ١٩٤) والدرر (١ / ١٦٦) وشرح اللمعة البدرية (٢ / ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (٣ / ٢٠) وشرح الأشموني (٣ / ٢٣٧، ٢ / ٣٨٠).

الشاهد: في قوله (لِذِكْرِكِ)؛ حيث جرّ الذكرى بحرف الجرّ وهو لامُ التعليل وذلك لاختلاف فاعل الذكرى الذي هو علة، وفاعل العامل (تعرو) الذي هو معلل.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل قاله امرؤ القيس، وهو من معلقته الشهيرة وَعَجَزُهُ:

لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

والبيت من شواهد: المقرب (٣٣) وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨، والعيني (٣ / ٦٦، ٢٢٥) والتصريح (١ / ٣٣٦) والهمع (١ / ١٩٤، ٢٤٧) والدرر (١ / ١٦٦، ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢ / ١٢٤) وشرح اللمعة البدرية (٢ / ٢٠٥) وديوان امرئ القيس ص ١٢٩.

والشاهد: في قوله (لنوم) لأنه رغم أن النوم علةٌ لخلع الثياب إلا أنه لم يتَّحِدْ مع المعلول في الزمن، فزمنه متأخرٌ عن زمن خلع الثياب لهذا جرّ باللام.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَأِنْ أَقْمَتَ الْوَاوِ فِي الْكَلَامِ مُقَامَ مَعَ فَأَنْصِبَ بِلَا مَلَامٍ
تَقُولُ جَاءَ الْبَرْدُ وَالْجُبَابَا وَأَسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابَا
وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى فَيُقْسُ عَلَى هَذَا تُصَادِفُ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو^(١) أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم. وشرطه أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فمثال الفعل الظاهر (٣٣) نَحَوَ: (جاء البرد والجبابا)، أي: مَعَ جَبَابِ النَّحْلِ: أي تَلْقِيحُهُ - مِنَ الْجَبِّ وَهُوَ الْقَطْعُ^(٢)، ومثله: (اسْتَوَتِ الْمِيَاهُ وَالْأَخْشَابُ) أي: مع الأخشاب لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي، بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها، أي: ارتفعت، وكذا (مَا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَى؟) أي^(٣) مَعَ سُعْدَى؛ لأنَّ المراد السؤال عن صُنْعِهِ مَعَ سُعْدَى، لَا عَن صُنْعِ كُلِّ مِنْهُمَا.

ومثال الفعل المقدر نحو^(٤): (كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ نَرِيدٍ؟)، (وَمَا أَنْتَ وَزَيْدٌ؟)، أي: كَيْفَ تَكُونُ وَقَصْعَةٌ؟، وما تَكُونُ وَزَيْدًا؟.

ومثال الاسم المذكور، نَحَوَ: (أَنَا سَائِرٌ وَالتَّيْلُ)، (وَأَعْجَبَنِي اسْتِوَاءُ الْمَاءِ وَالْخَشْبَةِ)، وإِنَّمَا عَدَّدَ المثالَ لِيُفِيدَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ قَدْ يَكُونُ صَالِحًا لِلْعُطْفِ كَالْمَثَالِ الْأَوَّلِ، والثالث^(٥)، وقد لا يكون كالثاني^(٦)، وإِنَّمَا لَمْ يَضْلُحْ^(٧) لِمَا مَرَّ.

(١) في (ك): (واو المعية).

(٢) في (س): قطعه.

(٣) لفظة (أي): ساقطة من (س).

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٥) في (س): والتأنيث، خطأ.

(٦) في (س): كالتالي.

(٧) في (ك): يصح.

ومثله: (لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ الْعُطْفُ؛ لَاقْتِضَائِهِ خِلَافًا
المعنى المراد^(١) بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه.

وقد تَبَيَّنَ لَكَ يَمَّا قُلْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ^(٢)

٢٤- لَا تَنْهَ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(٣)

وَنَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً لانتفاء الاسم، إذ الأول فعل والثاني جملة
اسمية. وَلَا نَحْوُ: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً، إذ الواو فيه للعطف، والمعية استفيدت من
العامل، ولا: (كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ)؛ لانتفاء الشرط.

وليس من المفعول معه أيضًا قوله:

٢٥- عَلَفْتُهَا تَيْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(٤)

(١) لفظة (المراد): ساقطة من (ك).

(٢) هو ظالم بن عمر، يرتفع نسبه إلى الدئل بن بكر وإليه ينسب، ولد بمكة ورحل إلى المدينة
فروى عن عمر، وقرأ على عثمان وعلي -رضي الله عنهما- توفي بالبصر سنة ٦٩ هـ وأخذ
عنه يحيى بن يعمر ت ١٢٩ هـ وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل.
راجع في ترجمته: بغية الوعاة (٢٧٤) وإنباه الرواة (١/ ١٦، ٣٨٠) والأنساب (٢٣٣)
وطبقات بن سعد ص: ٧.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الكامل، وعَجْزُهُ:

عَارُ عَلَيَّكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والبيت من شواهد: سيبويه (١/ ٤٢٤) وابن يعيش (٧/ ٢٤) والخزانه (٣/ ٦١٧) والمغنى
ص ٣٦١، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢، وأدب الدنيا (ص ٣٢) والعيني (٤/
٣٩٣) والتصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح ابن عقيل (٣٢٨) وشرح اللمحة البدرية (٢/
٣٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شواهد سيبويه لأبي جعفر النحاس ص
٢٩٥، والمجمع (٢/ ١٣) والدرر (٢/ ٩).

وقد استشهد به على نصب (وتأتي) بأن مضمرة وجوبًا، لأنه أراد: لا تجمع بين النهي
والإتيان.

(٤) هذا صدر بيت من الرجز قاله ذو الرمة، وعَجْزُهُ:

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، (ولا يجوز فيه أيضًا العطف لانتفاء المشاركة؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف)^(١) بل ما بعد الواو منصوبٌ على المفعول به بإضمار فعل، والتقدير: أي وسقيتها ماءً^(٢).

ومثله:

وَزَجَّجْنِ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٣)

-٢٦-

حَتَّى غَدَّتْ هَمَّالَةً حَتَيْنَاهَا

انظر فيه: الخصائص (٤٣١ / ٢) والأمل الشجرية (٣٢١ / ٢) والإنصاف (٣٥٧) وشرح ابن يعيش (٨ / ٢) وخزانة الأدب (٤٩٩ / ١) والمغني (ص ٦٣٢) والعيني (١٠١ / ٣)، ٤ / ١٨١) والتصريح (٢٤٦ / ١) والهمع (١٣٠ / ٢) والدرر (١٦٩ / ٢) وشرح ابن عقيل (٢٠٧ / ١) وصدوره في ملحقات ديوان ذي الرمة ص ٦٦٤، مع شطر آخر سابق له من الرجز وهو بتأمله هناك، هكذا:

لَا حَاطَطُ الرِّجْلِ عَنْهَا وَإِرْدَا عَلَفَتْهَا نَيْثَا وَمَاءَ بَارِدًا

والشاهد في قوله: (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله لانتفاء المشاركة وكذلك ليس من المفعول معه، لانتفاء المعية، بل هو مفعولٌ به لفعل محذوف يناسبه والتقدير: وسقيتها تبنًا ويكون من قبيل عطف الجمل.

(١) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٢) في (ك): وأسقيتها.

(٣) هذا عَجَزُ بَيْتٍ من بحر الوافر، قاله الرَّاعِي النُّمَيْرِيُّ، وَصَدْرُهُ:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

وهو من قصيدة له مطلعها:

أَبَتْ آيَاتُ حَبِي أَنْ تُبَيَّنَا لَنَا خَبْرًا، وَأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا

وهو من شواهد: المغني (ص ٣٥٧) وتأويل مشكل القرآن ص ١٦٥، والخصائص (٤٣٢ / ٢) والإنصاف ص ٣٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢، والعيني (٩١ / ٣)، ٤ / ١٩٣) والتصريح (٢٤٦ / ١) والهمع (٢٢٢ / ١، ١٣٠ / ٢) والدرر (١٩١ / ١)، ٢ / ١٦٩) وشرح الأشموني في باب المفعول معه رقم (٤٤٢).

أي: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا^(١).

والشاهد في قوله: "العيونا" حيث انتصب على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا- وهنا من قبيل عطف الجمل، ولا يصح أن يكون مفعولاً معه؛ لانتفاء المعية.

(١) العبارة ساقطة من (س) وفي (ك): (أي: وَكَحَلْنَ).

بَابُ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ

وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلَافِ الْوَضْعِ وَالْمَبْنِي
ثُمَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلُهُ مُنْكَرًا بَعْدَ تَمَامِ الْجُمْلَةِ

الحال يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ - وهو الألفصح، يقال: حَالٌ ^(١) حَسَنَةٌ، وحَالٌ حَسَنٌ، وقد يؤنَّثُ لفظها فيقال: حالة.

وهي قسمان: مؤكدة - ولم يتعرض لذكرها ^(٢)، ومؤسّسة، وهي: الاسم، الفضلة المفسّر لما أنبهم ^(٣) من الهيئات.

ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدّة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتركان في أن كلاً منهما يكون منصوباً، فضلة نكرة، رافعاً للإبهام.

لكنّ الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز - وإن ورد الحال أو التمييز بلفظ المعرفة أوّل كلّ منهما بنكرة، محافظة على ما استقرّ لهما ^(٤) من لزوم التنكير نحو: اجتهد وخذك، أي: منفرداً، وقوله:

وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو ^(٥) .

- ٢٧ -

(١) لفظ (حال): ساقطة من (س).

(٢) في (د): لي ذكرها.

(٣) في (ك): أبهم.

(٤) في (ك): لها.

(٥) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب اليشكري، والبيت بتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجْهَهَا صَدَدَتْ وَطِيتَ النَّفْسَ بِمَا قَيْسُ عَنْ

وهو من شواهد: الهمع (١/٨٠، ٢٥٢) والدرر (١/٥٣، ٢٠٩) والعيني (١/٥٠٢،

أي: نَفَسًا.

والمراد بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة وإن تَوَقَّفْتُ^(١) فائدة الكلام عليه،
أَلَا تَرَى أَنَّ مَرَحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمَشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧،
لقمان: ١٨]، منصوبٌ على الحال، ولو أُسْقِطَ لفسد المعنى، ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا
السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

واعْلَمْ أَنَّ الْحَالَ قَدْ تَكُونُ رَافِعَةً: إمَّا لِإِبْهَامِ هَيْئَةِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: (جاء زيدٌ رَاكِبًا)،
أو هَيْئَةِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسَرَّجًا)، أو هَيْئَةِ صَالِحَةٍ لَهَا نَحْوُ: (لَقِيتُ عَبْدَ
الله رَاكِبًا).

وقد تَكُونُ رَافِعَةً لِهَيْئَتِهَا مَعًا^(٢) (٣٤) نَحْوُ: لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِبِينَ، وسيأتي أَنَّ
التمييزَ يَكُونُ رَافِعًا لِإِبْهَامِ ذَاتِ^(٣) أو نسبة - وهذا معنى قَوْلِهِ: (على اختلاف الوضع
والمباني)، أي: وضعُ الكلماتِ المفردة وتركيبها.

٢٢٥/٣) والتصريح (١٥١/١، ٣٩٤) وشرح الأشموني (١/٩٨٢) والمفضليات ص
٣١٠، وشرح اللوحة البدرية (٢/١٨٦).

موضع الشاهد: في قوله: (وطبت النفس) حيث جاء التمييز (النفس) معرفًا بأل، ولكنه
يؤوّل بالنكرة على زيادة (ال) فيه، فيقال: وطبت نفسًا.

وقال صاحب الدرر (١/٢٠٩): "استشهد به على جواز تعريف التمييز - عند الكوفيين
وابن الطراوة"، وتأويله هو مذهب البصريين والناظم وتابعهم المؤلف.

(١) في (س): (وقعت).

(٢) (قوله تعالى): زيادة في (ط).

(٣) لفظة (معًا): زيادة في (ل) (س) (ط).

(٤) في (س): ذوات.

وَقَوْلُهُ: (جاء) بالإنفراد؛ مراعاةً للفظِ (يَلَا)، فَإِنَّهُ ^(١) مفردٌ اللفظِ، مُثَنَّى ^(٢) المعنى.

ثم أشار إلى ما اختلفا فيه بقوله:

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتَقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ

ثُمَّ يُرَىٰ عِنْدَ اغْتِبَارٍ مِّنْ عَقْلٍ جَوَابَ كَيْفَ فِي سُؤَالٍ مِّنْ سَأَلٍ

مِثْلُهُ: جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبًا

لَمَّا قَدَّمَ أَتْنَهُمَا يَشْرَكَانِ فِي النَّصَبِ وَالْفَضْلَةِ وَالتَّنْكِيرِ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ مَنْ أَوْجِهَ اقْتَصَرَ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الغالبَ على الحال أَن يكونَ وصفًا من الفعل، أي: من مصدره،
للدلالة^(٣) على مُتَصِفٍ به، بخلاف التمييز لا يكون غالبًا إلا جامدًا كما سيأتي.

الثاني: أَنَّ الْحَالَ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ بِـ (كَيْفَ) لِأَنَّهَا يُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْأَحْوَالِ، بخلاف التَّمْيِيزِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (رَاكِبًا) فِي: (جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا) (وصفٌ^(١)) مُسْتَقْتَقٌ مِنَ الرُّكُوبِ، وَيَصْلُحُ لِلْوُقُوعِ فِي جَوَابِ كَيْفٍ، وَمِثْلُهُ (خَاطِبًا) فِي: (قَامَ قُسٌّ^(٢)) فِي عُكَاظٍ خَاطِبًا).

وَقُسُّ بْنُ^(٦) سَاعِدَةَ: من فصحاء العرب، كان خطيباً من خطباء الجاهلية،

(۱) فی (ک): لانہ۔

(۲) فی (س): مبنی، تحریف.

(۳) فی (س): الدال.

٢١) لفظة (وصف): زيادة في (ك) (س) (ط).

(۵) فی (د): قیس.

(٦) لفظة (بن): زيادة في (ك) (س) (ط).

مات^(١) قَبْلَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وكان مؤمناً بظهوره ﷺ.

وَعُكَاظُ: سُوقٌ بِوَادِي نَخْلَةٍ^(٢) كانت لهم مشهورة، وهو^(٣) غيرُ منصرفٍ للعلمية والتأنيث.

ومما اختلف فيه أَنَّ الحالَ لبيانِ الهيئة، وهو تارةً لبيانِ الذاتِ، وأخرى لبيانِ جهةِ النسبة.

وأيضاً النصبُ في الحالِ على معنى (في)، وفي التمييزِ على معنى (من) البَيَانِيَّةِ.

والحالِ يقع مفرداً وجملةً وشبَّهَها، والتمييزُ لا يكون إلا مفرداً.

والغالبُ على الحالِ أَنْ تكونَ متقلَّةً، كما أَنَّ الغالبَ عليها أَنْ تكونَ مُشْتَقَّةً.

ومعنى انتقالها^(٤) أَلَّا تكونَ لازمةً لصاحبِ الحالِ كما مثلنا، وربَّما كانت لازمةً نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا^(٥).

(١) لفظة (مات): زيادة في (س) (ك) (ط).

(٢) في (ك): نخلة.

(٣) في (ك): هي.

(٤) في (س): اشتقاقها - خطأ.

(٥) أطول: حالٌ من الزرافة، وهي بفتح الزاي، قال ابنُ هشام: (وقد عاب بعضُ الجهَّالِ ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتحُ والضمُّ فبيِّنْتُ له أَنَّ هذه اللفظة ذكرها أبو المنصور الجواليقي في كتابه: (فيما تغلط فيه العامة) فقال في باب ما جاء مفتوحاً، والعامةُ تضمُّ ما نصُّه: (وهي الزرافة - بفتح الزاي - هذه الدابة التي جُمِعَتْ فيها خُلُقٌ شَتَّى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس: (زرافة) بالفتح - وهو الوجهُ والعامة تضمُّه اه).

شرح شذور الذهب: ص ٢٤٩

ولم يتعرّض الناطمُ لصاحبِ الحالِ، وهو من تكون^(١) الحالِ وصفًا له في المعنى، وشرطه أن يكونَ معرفةً، أو نكرةً يصحُّ الابتداءُ بها، نحو: «خَاشِعًا»^(٢) أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ [القمر: ٧]^(٣)، «أَزْنَعَةً أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلْسَابِلِينَ» [فصلت: ١٠]^(٤)، «وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ» [الشعراء: ٢٠٨].

وَأَعْلَمُ أَنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِها، والغالبُ عليه أن يكونَ فعلاً متصرفاً، أو ما فيه معنى الفعلِ وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يُحذفُ، وإليه أشار بقوله:

وَمِنْهُ مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا وَبِعْتُهُ بِدِرْهِمٍ قَصَاعِدًا
أي: ومن الحال التي عاملها تَضَمَّنَ معنى الفعل دون حروفه (مَنْ ذَا بِالْفَنَاءِ قَاعِدًا).

فَمَنْ: مُبْتَدَأٌ، (وَذَا: خَبَرُهُ)^(٥)، (وبالفناء: جارٌّ ومجرورٌ متعلّقٌ بـ"قاعداً")^(٦)، وقاعداً: حالٌ، والعاملُ فيه اسمُ الإشارة؛ لِمَا فيه من معنى الفعل، وهو "أَشِيرٌ"، ومثله: "زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا"، و"بَكَرٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا".

فقاعداً، وجالساً: حالانِ مِنَ الضميرِ المُسْتَرِ فِيهِمَا^(٧)، والعاملُ فيهما الظروفُ والمجرورُ؛ لِتَضَمُّنِهِمَا معنى الاستقرارِ.

(١) في (ط): يكون.

(٢) في (ط): خُشَعًا، وهي قراءة حفص وغيره.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو، وحزة، والكسائي، وخلف، وقرأها الباقر ومنهم حفص: (خُشَعًا). [انظر النشر: ١ / ٣٨٠]

(٤) للسائلين: ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): (وَذَا: اسم إشارة للمفرد المذكر في محل رفع على الخبرية).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) فيهما: زيادة في (ط) وفي (ك): في الظرف.

ومن الحال التي حُذِفَ عاملُها وجوبًا ما بَيَّنَّ بها ازْدِيَادُ في^(١) مقدار، أو (٣٥) نقصٌ فيه بتدرِيج، نحو: "بِعْتُهُ بِدَرْهِمٍ فَصَاعِدًا، أو فَسَافِلًا"^(٢)، أي: فزَادَ الثَّمَنُ، أو فَذَهَبَ صَاعِدًا، أو فَانْحَطَّ سَافِلًا^(٣).

وشرطُ نصبٍ^(٤) هذه الحالُ أَنْ تكونَ مصحوبةً بالفاءِ أو بِشَمٍّ، لا بالواو؛ لفواتِ معنى التدرِيجِ معها.

وقد يُحَذَفُ عاملُ الحالِ جَوَازًا؛ لقَرِينَةُ لَفْظِيَّةِ نَحْوُ (رَاكِبًا) لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ جِئْتُ؟ وَمَنْهُ: ﴿بَلَى قَدِيرِينَ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٤]، أَي: نَجَمَعُهَا.

أَوْ حَالِيَّةٌ كَقَوْلِكَ لِلْمَسَافِرِ: رَاشِدًا مَهْدِيًّا، أَي: تَذَهَبُ، وَلِلْقَادِمِ مَسْرُورًا، أَي: رَجَعْتَ.

وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى حَالِهِ^(٥) بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
فَهُوَ الَّذِي يُذَكِّرُ بَعْدَ الْعَدِّ وَالْوَزْنَ وَالْكَيْلَ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
وَمَنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمِرُهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهُ

التَّمْيِيزُ: مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى (الْمُمَيِّزِ) بِكَسْرِ الْيَاءِ، وَيرادُفُهُ: التَّبْيِينُ، وَالتَّفْسِيرُ^(٦)، وَهُوَ

(١) لَفْظَةُ (فِي): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٢) فِي (د): تَسَافِلًا، تَحْرِيفٌ.

(٣) انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ: (٢٥٥/٣).

(٤) فِي (ط): وَشَرَطَ لِنَصْبِ.

(٥) فِي (س): إِلَيْهِ.

(٦) التَّبْيِينُ وَالتَّفْسِيرُ مُصْطَلَحُ الْكُوفِيِّينَ، وَأَمَّا التَّمْيِيزُ فَهُوَ مُصْطَلَحُ الْبَصْرِيِّينَ، رَاجِعٌ ص (١٧٨) مِنَ التَّحْقِيقِ.

اسم نكرة، فضلة، مضمن^(١) معنى (من) يرفع^(٢) إبهام اسم، أو إجمال نسبة .

وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحلّه كما يرشد إليه قوله: (فهو الذي يُذكر)، وقد فهم من حدّه أنّه على ضربين: تمييز للمفرد، وتمييز للنسبة^(٣).

فالأول هو الواقع غالباً^(٤)، بعد ما يفيد المقادير من العدد والوزن والكيل والمساحة؛ لبيان جنسها، أي^(٥): أي شيء هو.

فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال، ومائة عبد، وألف^(٦) غلام.

نعم، الواقع بعد (أحد عشر)^(٧) فما فوقه إلى تسع وتسعين فإنه منصوب، نحو: «وَتَعْنَتْنَا مِنْهُمْ أَتْنَى عَشَرَ نَقِيبًا» [المائدة: ١٢]، «وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢]، «إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً» [ص: ٢٣].

وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة، فنصوب^(٨) وناصبه مميّزه (كعشرين مثلاً في)^(٩): عشرين ذرهما، وإن كان جامداً لعلّه ما بعده، كاسم الفاعل:

تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدًا . وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدًا

(١) في (ط): متضمن.

(٢) في (ك): لرفع.

(٣) في (س): وتمييز الجملة.

(٤) لفظة (غالبًا): ساقطة من (س).

(٥) لفظة (أي): زيادة في (ك).

(٦) في (س): (ومائة).

(٧) في (ك): (الأحد عشر).

(٨) في (س): منصوب.

(٩) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلًّا وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلًا

أنى بأربعة أمثلة الأول للموزون، والثاني للمعدود، والثالث للمكيل، والرابع للمذروع^(١).

وَالْمَنَوَانِ: ثَنِيَّةٌ مَنَا، كَعَصَا^(٢) - وقد مرَّ أنه لغةٌ في المَنِّ.

وَالْجَرِيبُ: قطعةٌ معلومةٌ من الأرض.

وَلَكَّ فِي تَمْيِيزِ غَيْرِ الْعَدَدِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: نَضْبُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَجَرُّهُ بَيْنَ ظَاهِرَةٍ كَرَطْلٍ مِنْ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ مِنْ زُبْدٍ، وَجَرِيبٍ مِنْ نَخْلٍ (وَصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ)^(٣).

وإضافته إلى جنسه كَرَطْلٍ زَيْتٍ، وَمَنَوَانٍ زُبْدٍ، وَجَرِيبٍ نَخْلٍ، وَ(صَاعٍ تَمْرٍ)^(٤).

نَعَمْ إِنْ أُرِيدَ بِالْمَقَادِيرِ الْآلَاتِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا إِضَافَتُهَا؛ كَعِنْدِي مَنَوَا سَمْنٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ: تَرِيدُ الرُّطْلَيْنِ اللَّذَيْنِ يوزُنُ بِهِمَا السَّمْنُ، وَالْمِكْيَالُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ، وَالْإِضَافَةُ حَيْثُ نَزَّ بِمَعْنَى اللَّامِ.

وَأَمَّا تَمْيِيزُ الْعَدَدِ فَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ بَيْنَ كَتْمِيزِ النِّسْبَةِ بِالْمَحْوَلِ، وَأَشَارَ التَّمْيِيزُ إِلَى النِّسْبَةِ بِقَوْلِهِ:

وَمِنْهُ أَيْضًا نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا وَيَسَّ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلًا

(١) المذروع، أي: المقيس؛ حيث كان القياس قديمًا بالذراع، ولا زال موجودًا حتى الآن في بعض قرى الريف المصري، حيث يراد قياس المباني والعقارات، وهو ما يُقصد به المذاحة.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ص ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين زيادة في (ط).

وَجَبَّدَا أَرْضَ الْبَقِيعِ أَرْضًا وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرْضًا
وَقَدْ قَرَّرْتَ بِالْإِسَابِ عَيْنًا وَطَيْبَتْ نَفْسًا إِذْ قَضَيْتَ الدِّينَا

أي: ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن^(١) مضمون الجملة، وهو قسبان^(٢): مُحَوَّلٌ (٣٦)، وَغَيْرُ مُحَوَّلٍ.

فالأول: ثلاثة أنواع: مُحَوَّلٌ عن المبتدأ، نَحْوُ: (صَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عَرْضًا) أَصْلُهُ، عَرْضُ صَالِحٍ أَطْهَرُ مِنْكَ، فَحَذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه فارتفع، زيار: (صَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ)، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومنه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وَمُحَوَّلٌ عن الفاعل: نَحْوُ: (قَرَّرَ زَيْدٌ عَيْنًا)، و(طَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، أَصْلُهُ: قَرَّرَتْ عَيْنُ زَيْدٍ، وَطَابَتْ نَفْسُ)^(٣) مُحَمَّدٍ، فَحَوَّلَ الإسنادُ عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف تمييزاً.

وَمُحَوَّلٌ^(٤) عن المفعول - ولم يتعرض له الناظم - نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، أَصْلُهُ: وَفَجَّرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ، فَحَوَّلَ المفعول، وَجُعِلَ تمييزاً، وأوقع الفعل على الأرض^(٥).

(١) في (س): (من) تحريف.

(٢) في (س): على قسمين.

(٣) ما بين القوسين برُمته: موضعه بياض في (ك).

(٤) في (س): محمول - خطأ.

(٥) هذا مذهب المتأخرين، وبه قال ابنُ عصفور، وابنُ مالك.

وقال الأبيدي: (هذا القسم لم يذكره النحويون).

وقال السيوطي: (والثابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله).

وقال الشَّلوين: (عيوناً) في الآية نُصب على الحال المقدرة، لا التمييز، ولم يثبت كونُ التمييز منقولاً من المفعول فينبغي أن لا يقال به.

(وَأَمَّا غَيْرُ الْمُحَوَّلِ (عَنْ ثَنِيٍّ أَصْلًا) ^(١) فَتَحَوَّلَ) ^(٢): (امْتَلَأُ الْإِنَاءُ مَاءً)، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَيُسَرُّ بَدَلًا عَبْدُ الدَّارِ)، (وَجَبَدًا أَرْضُ الْبَقِيعِ أَرْضًا)، (وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) ^(٣)؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ وَضِعَ ابْتِدَاءً هَكَذَا غَيْرَ مُحَوَّلٍ ^(٤).

وَالنَّاصِبُ لتمييز النسبة ما تقدّمه من فعلٍ، أو شبهه ^(٥).

وقال ابنُ أبي الرِّبِيعِ: عَيُونًا نُصِبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْأَرْضِ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ - أَي: عَيُونَهَا، أَوْ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: (بَعِيُونَ).
الهمع: (٢٥١/١).

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): والثاني نحو.

(٣) العبارة: زيادة في (ك).

(٤) يُشْتَرَطُ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً فَلَا يَصِحُّ الْإِتْيَانُ بِهِ مَعْرِفَةً.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَامًّا، وَنَزِيدًا بِالْعَامِّ مَا يَكُونُ لَهُ أَفْرَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ كَرَجُلٍ، وَامْرَأَةٍ، وَفَتَاةٍ، وَكِتَابٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ كَقَمَرٍ وَشَمْسٍ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مِمَّا يَقْبَلُ (أَلْ) فَخَرَجَ بِذَلِكَ لَفْظِي: مِثْلُ، وَغَيْرُ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا هُوَ مُتَوَعِّلٌ فِي التَّنْكِيرِ، وَلَا يَقْبَلُ (أَلْ).

الرَّابِعُ: أَنْ يُؤَخَّرَ هَذَا التَّمْيِيزُ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ نِعْمٌ أَوْ بُسُّ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِمَا.

وَالْخَامِسُ: أَنْ يُقَدَّمَ هَذَا التَّمْيِيزُ عَنِ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْهُ، وَالْمَثَالُ الْجَامِعُ لِهَذِهِ الشُّرُوطِ الْخَمْسَةِ هُوَ: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ).

انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: ص ١٥١

(٥) وهذا ما عليه سيبويه، والمازني، والمبرد، والزجاج، والفارسي، والسيوطي، ويرى ابنُ

عصفور أنَّ العاملَ فِيهِ نَفْسُ الْجُمْلَةِ الَّتِي انْتَصَبَتْ عَنْ تَمَامِهَا، لَا الْفِعْلُ وَلَا الْاسْمُ الَّذِي

جَرَى مَجْرَاهُ، كَمَا أَنَّ تَمْيِيزَ الْمَفْرُودِ نَاصِبُهُ نَفْسُ الْاسْمِ الَّذِي انْتَصَبَ مِنْ تَمَامِهِ.

انظر الهمع: (٢٥١/١).

(بَابُ نِعَمٍ وَبِشْسٍ)^(١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ نِعَمَ وَبِشْسَ موضوعان؛ لإنشاء المدح والذم، ففاعلهما إمَّا (مقروناً)^(٢) بال (الجنسية على الأصح)^(٣) نَحْوُ: «نِعَمَ الْعَبْدُ» [ص: ٣٠]، و«بِشْسَ الشَّرَابِ» [الكهف: ٢٩].

أو مضافاً لما هي فيه، نَحْوُ: «وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ» [النحل: ٢٩]، «فَبِشْسِ مَتَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ» [الزمر: ٧٢، غافر: ٧٦]، أو مضمراً^(٤)، مفرداً مستتراً، مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوصِ نَحْوُ: (نِعَمَ رَجُلًا زَيْدًا)، و(نِعَمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ)^(٥)، و(نِعَمَ رَجُلًا الزَّيْدُونَ)^(٦).

وإذا^(٧) استوفت نِعَمَ وَبِشْسَ فاعلهما الظاهر أو المضمَر، وتُمَيِّزُهُ جِيءَ بالخصوص بالمدح أو الذم على أَنَّهُ مبتدأ، والجملة قَبْلَهُ خَبَرُهُ^(٨)، والرباطُ بينهما العمومُ المستفادُ من الِ فيما إذا كان الفاعلُ ظاهراً، والضميرُ فيما عَدَاهُ، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوف.

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق.

(٢) (مقروناً): زيادة في (ك).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) لفظة (مضمراً): زيادة في (ك) (ط).

(٥) في (ك): (زيدان).

(٦) اختلف العلماء حول كون (نعم وبشس) اسمين أو فعلين:

فذهب الكوفيون إلى أنها اسمان مبتدآن.

وذهب البصريون إلى أنها فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، وإلى الرأي الثاني مال كل من الناظم، والشارح.

وانظر الإنصاف مسألة رقم ١٤.

(٧) في (ك): فإذا.

(٨) في (ك) خبر.

ولك تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم
إما مذهب كوفي، أو ضرورة^(١).

(١) أجاز الكوفيون توسط المخصوص بين الفعل والتمييز؛ فقد أجازوا نحو (نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلًا)
فزيد هو المخصوص بالمدح، وقد توسط بين الفعل (نِعْمَ) وبين التمييز (رَجُلًا).
وأما البصريون فلا يجوز عندهم ذلك إلا في ضرورة.
انظر المجمع: (٨٦/٢).

(بَابُ حَبَّدَا)^(١)

(وَأَمَّا حَبَّدَا فَهِيَ كَنِيغَمٌ فِي الْعَمَلِ وَالْمَعْنَى، مَعَ زِيَادَةِ أَنَّ الْمَدْوَحَ مَحْبُوبٌ لِلْقَلْبِ)^(٢) وَالْأَصَحُّ أَنَّ "ذَا" فَاعِلُهُ^(٣) فَلَا يُتَّبَعُ، وَيُلْزَمُ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ بِخِلَافِ ذَلِكَ لَشَبْهِهِ بِالْمَثَلِ^(٤)، وَيَجِبُ ذِكْرُ الْمَخْصُوصِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا اسْمُ الْإِشَارَةِ، أَوْ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى الْمَخْصُوصِ نَحْوُ: حَبَّدَا رَجُلًا زَيْدًا، وَتَأْخِيرُهُ كَمَا مَثَلُ النَّازِمِ^(٥).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) العبارة بتمامها: ساقطة من (ك).

(٣) اختلف في إعراب لفظة (حَبَّدَا)؛ فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان، وابن خروف، وزعم أنه مذهب سيويه، وأن مَنْ ثَقُلَ عَنْهُ غَيْرُهُ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ - واختاره المصنف هنا - إلى أَنَّ (حَبَّ) فَعْلٌ ماضٍ، و(ذَا) فاعله، وَأَمَّا الْمَخْصُوصُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبْرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: هُوَ زَيْدٌ، أَيْ: الْمَدْوَحُ زَيْدٌ، أَوْ الْمَذْمُومُ زَيْدٌ، وَاخْتَارَهُ الْفَاكِهِي.

وذهب المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي، واختاره ابن عصفور إلى أَنَّ (حَبَّدَا) اسْمٌ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَالْمَخْصُوصُ خَبْرُهُ، أَوْ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَالْمَخْصُوصُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فَرَكِبْتُ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) وَجُعِلَتَا اسْمًا وَاحِدًا.

وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أَنَّ (حَبَّدَا) فَعْلٌ ماضٍ، وَزَيْدٌ: فاعله، فَرَكِبْتُ (حَبَّ) مَعَ (ذَا) وَجُعِلَتَا فَعْلًا - وَهُوَ أضعفُ المذاهبِ.

انظر شرح ابن عقيل: (٣/١٧٠).

(٤) فهو - أي: ذا - لا يتغير عن حاله كالمثل، والأمثال لا تُغَيَّرُ، كما يقال: الصَّيْفَ صَيَّغَتِ اللَّبَنَ بِكسر التاء، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ لغير مؤنث.

المعجم: (٢/٨٨).

(٥) لفظة (الناظم): ساقطة من (س).

وَإِذَا أُريدَ حَبْدًا الذَّمُّ أُدخل عليها "لا" ^(١)؛ فتساوي بِشَسَ في العملِ والمعنى
فيقال: لا حَبْدًا زَيْدٌ.

(١) في هامش (ك): لا النافية.

بَابُ كَمِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ .

وَكَمِ إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهَمًا فَأَنْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوَكْبًا تَحْوِي السَّمَاءَ

تَقْدَمُ أَنَّ (كَمْ) اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَخَبَرِيَّةٌ، وَأَنَّ الاسْتِفْهَامِيَّةَ فِيهِ بِمَعْنَى (أَيُّ عَدَدٍ)، فَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ غَيْرَكَ بِكَمْ وَجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَهَا^(١) عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْرَدًا كَتَمْيِيزُ أَحَدَ عَشَرَ، فَتَقُولُ: (كَمْ كَوَكْبًا تَحْوِي السَّمَاءُ؟)، أَيْ: تَجْمَعُ، كَمَا تَقُولُ: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكْبًا﴾ [يُوسُفُ: ٤].

فَكَمْ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ؛ لِتَضْمِينِهِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، وَكَوَكْبًا: تَمْيِيزٌ، وَمَا بَعْدَهُ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ.

نَعَمْ إِنْ جَرَتْ (كَمْ) بِالْحَرْفِ جَارَ لَكَ فِي تَمْيِيزِهَا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا الْجُرُ أَيْضًا بِمِنْ مُضْمَرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ - وَيجوزُ إِظْهَارُهَا فَتَقُولُ: بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ، أَوْ بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ.

(١) فِي (س): مَا بَعْدَهَا، خَطَأً.

بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

وهو المسمَّى ظرفًا (٣٧)

وَالظَّرْفُ نَوْعَانِ فَظَّرْفُ أَزْمَنِهِ يَجْرِي مَعَ الدَّهْرِ وَظَّرْفُ أَمْكِنَةٍ
وَالْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي فَاعْتَرِ الظَّرْفَ بِهَذَا وَاکْتَفِ

من المنصوبات المفعول فيه، وُسَمِيَ الظرف، وهو: كلُّ (١) اسم زمني أو مكاني سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في).

وَقَسَّمَهُ النَّاطِمُ إِلَى: زَمَانِيٍّ وَمَكَانِيٍّ، وَذَكَرَ أَنَّ الْكُلَّ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ فِي.

والمراد من إِضْمَارِهَا ملاحظة معناها كما أشرنا إليه، لا ملاحظة (٢) لفظها، ولم يَعْتَبَرْ فِي هَذِهِ الْمُلَاحَظَةِ الْأَطْرَادُ- كما فعل ابنُ مالك (٣)؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ قَدْ اضْطَرَبَ، أَي: اخْتَلَفَ (٤) فِيهِ.

وَنَاصَبُ الْمَفْعُولِ فِيهِ مَا سَبَقَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَسُمِّيَ ظَرْفًا؛ لَوْقُوعِ الْفِعْلِ

(١) لفظة (كل) ساقطة من (د).

(٢) في (ك): للملاحظة خطأ.

(٣) قال ابنُ مالك في أَلْفِيَّتِهِ: الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضَمَّنَا (في) بَاطْرَادَ، كَهَذَا امْكُنْ أَزْمَنًا.

وقال ابن عقيل: واحترز بقوله: باطراد من نحو: دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام، فإن كلَّ واحد من البيت، والدار، والشام متضمنٌ معنى (في) ولكن تضمته معنى (في) ليس مطردًا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةَ لَا يَجُوزُ حَذْفُ (في) معها؛ فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لِأَنَّ الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد، وهذه متضمنة معنى (في) بلا اطراد.

شرح ابن عقيل (١٩١/٢).

(٤) (أي اختلف): زيادة في (ط).

فيه؛ إذ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من زمانٍ أو^(١) مكانٍ يقع فيه.

وظروف^(٢) الزمان السائرة بِسَيْرِ^(٣) الدهر جميعاً تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مُبْهَمِهَا، وهو^(٤): ما دَلَّ على وقتٍ غير معيَّن كوقتٍ وجين، ومُخْتَصَّهَا كأسماء الشهور والأيام.

وأما ظروفُ المكانِ^(٥) فلا يقبلُ النصب منها إلا نوعان: (أحدهما: ما كان مُبْهَمًا، وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه، وهو ضربان)^(٦): أحدهما الجهات الست السابقة، كأمامَ وفوقَ ويمينَ وعكسهنَّ، وما أَدَّى معناها كِتْلَقَاءَ ودُونَ وَتَمَّ وَغَرْبِيَّ وَشَرْقِيَّ وناحيةً ومكانَ وجهةً^(٧).

(وثانيهما: المقاديرُ، أي: الدالةُ على مسافةٍ معلومةٍ كالْفَرَسَخِ والبريدِ والميلِ^(٨) ^(٩)).

والنوع^(١٠) الثاني: ما صيغَ من مصدر عامله، وهو ما أتحدثُ مادتهُ ومادةُ عامله^(١١) كذهبتُ مذهبَ زَيْدٍ، وأنا قائمٌ مقامَكَ، وسرَّني جُلُوسِي مجلِسَكَ.

(١) في (د): (و).

(٢) في (س): ظروف.

(٣) في (ك): سير.

(٤) في (د) (ك) (س): وعلى.

(٥) (وأما ظروف المكان): موضعها بياض في (ك).

(٦) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٧) لفظة (جهة): زيادة في (ك).

(٨) الميل: هو أربعة آلاف خطوة، والفَرَسَخُ: ثلاثة أميال، والبريدُ: أربعة فراسخ.

(٩) ما بين القوسين برأيه ساقط من (ك).

(١٠) كلمة (النوع): موضعها بياض في (ك).

(١١) في (ك): عمله - خطأ.

ومن النحاة مَنْ جَعَلَ هذا من قسم المبهَم أيضًا.

فإنَّ صِيغَ من غير مصدرٍ عاملٍ لِه تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِفِي، كَجَلَسْتُ فِي مَرَمَى زَيْدٍ - كما يَتَعَيَّنُ ذلك في ^(١) غيره من أسماء المكانِ المَخْتَصَّةِ، كَصَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَقَمْتُ فِي الدَّارِ.

وَأَمَّا نَحْوُ ^(٢) قَوْلِهِمْ: دَخَلْتُ الدَّارَ، وَسَكَنْتُ الشَّامَ: فمفعولٌ به حقيقة، أو مفعولٌ فيه، إجماعٌ له مجرى المبهَم - هذا عند من لا يَعتَبِرُ الاطرَادَ، وَأَمَّا عِنْدَ ^(٣) مَنْ اعتَبَرَهُ فهو منصوبٌ على نزع الخافِضِ تَوْسَعًا، أو ^(٤) إجماعٌ للآزِمِ مجرى المتعدي ^(٥).

(١) في (د) (ط): (مع).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) لفظة (عند): زيادة في (ط).

(٤) في (د) (س) (ك): (و).

(٥) قال سيويه: (وقال بعضهم: ذهبُ الشام، وشبَّهه بالمبهَم إذا كان مكانًا يقع على المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه ليس في "ذهب" دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبُ الشام: دخلتُ البيت).

الكتاب: (١٥/١ - ١٦).

فسيويه يرى أن الشام والبيت في المثاليين منصوبان على نزع الخافض.

ويرى المبرِّد أنَّ (البيت) في (دخلت البيت) منصوب على المفعولية، ويتعرض لنقد كلام سيويه السابق، فيقول: ومن ذلك قوله في: (دخلت البيت) أنه حذف منه حرف الجر وإنما (البيت) مفعولٌ صحيحٌ ها هنا - كما قال جل ثناؤه: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَمِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

والمبرِّد في هذا تابعٌ لأبي عمر الجرمي الذي سمع منه كتاب سيويه، فالجرمي يرى أن (البيت) في: دخلتُ البيت، مفعولٌ به.

ويردُّ ابنُ ولَّاد على المبرِّد، ويتصر لسيويه، ثم يقول: فأما ذهب و(دخل)، فقد استُعْمِلَ معها الوجهان، أعني: حذف حرف الجر وإثباته، كقوله: دخلتُ في الدار ودخلتُ الدارَ، وذهبُ إلى الشام وذهبُ الشام.

انظر الانتصار في الردِّ على المبرِّد في نقده لسيويه ص: ٦-٨.

وإنما استأثر ظرف^(١) الزمان مطلقاً بصلاحيته^(٢) للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأنَّ أصلَ العواويل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنَّه يَدُلُّ على الزمان بصيغته وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط:

تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامًا	وَعَابَ شَهْرًا وَأَقَامَ عَامًا
وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ الْمَسْجِدِ	وَالْفَرَسُ الْأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَالرَّيْحُ هَبَّتْ يَمْنَةً الْمُصَلَّى	وَالزَّرْعُ يَلْقَاءُ الْحَيَا الْمُنْهَلَّ
وَقِيَمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهَبِ	وَتَمَّ عَمْرُو فَاذْنُ مِنْهُ وَأَقْرُبِ
وَدَارُهُ غَزِيٍّ فَبَيْضِ الْبَصْرَةِ	وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّةٍ

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص - ولم يمثّل للمبهم منه كَصُمْتُ^(٣) حِينًا أَوْ يَوْمًا، وبقية الأمثلة المذكورة لظروف المكان المبهم، ولم يتعرّض لِمَا صِيغَ من مصدرٍ عاملٍ، ولا لِمَا دَلَّ على مقدارٍ من أسماء المكان.

وَالْأَبْلَقُ هُوَ: الْأَبْيَضُ، وَالْحَيَا بِالْقَصْرِ: الْمَطَرُ، وَالْمُنْهَلُ: الْمَنْصَبُ بِشِدَّةٍ.

وَتَمَّ: بَفَتْحِ الثَّاءِ الْمَثْلثة، وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ: ظَرْفٌ مَبْنِيٌّ يُشَارُ بِهِ^(٤) لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ نَحْوُ: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

وَعَزِيٍّ مَنسُوبٌ إِلَى الْعَرَبِ، وَشَرْقِيٍّ (٣٨) مَنسُوبٌ^(٥) إِلَى الشَّرْقِ، وَالْمَعْنَى: الْمَكَانُ الَّذِي يَلِي الْعَرَبَ أَوْ الشَّرْقَ.

(١) في (ك): ظروف.

(٢) في (ك): لصلاحيته.

(٣) في (ك): (نحو كصمت).

(٤) في (ك): فيشار به.

(٥) لفظة (منسوب): زيادة في (ط).

وَفِيضُ البَصَرَةِ: زِيَادَةُ دِجْلَتِهَا، وَمَرَّةٌ: اسْمُ رَجُلٍ، كَمَعْبَدٍ:

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وَعِنْدَهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضًا، لكنها لما لم تتعَيَّنْ لأحد الطرفين، بل صَلُحَتْ لِكُلِّ منهما باعتبار ما تُضَافُ إليه أَفْرَدْتُمَا^(١) بالذكر^(٢)، تَبَعًا لِلنَّازِمِ فِي شَرْحِهِ^(٣)، فَإِنْ أَضْفَيْتُمَا إِلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ التَّحَقَّتْ بِهِ، وَانْتَصَبَتْ انتِصَابَهُ نَحْوُ: صُمْتُ قَبْلَ السَّبْتِ، وَبَعْدَ الْحَمِيسِ، وَإِثْرَ رَمْضَانَ، وَخَلْفَ رَمْضَانَ، وَقَدِمْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِنْ أَضْفَيْتُمَا إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ انتَصَبَتْ انتِصَابَهُ أَيْضًا نَحْوُ: دَارِي قَبْلَ الْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْحَمَّامِ، وَخَلْفَهُ، وَعِنْدَهُ.

ولما كانت (عِنْدَ) لَا تَتَصَرَّفُ (وَلَا تَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا إِلَى مَا يَشْبِهُهَا، وَهُوَ الْجَرِّ بِمِنْ)^(٤) تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

(١) فِي (ط): أَفْرَدَهَا.

(٢) بِالذِّكْرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْمُلْحَةِ: وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الْأَسْمَاءِ مَا إِذَا أَضِيفَ إِلَى شَيْءٍ صَارَ مِنْ جِنْسِهِ، وَالتَّحَقَّقَ بِنَوْعِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ: قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ وَكُلٌّ، وَبَعْضٌ، وَنِصْفٌ، وَثُلُثٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَكَذَلِكَ لَفْظَةُ (بَيْنَ).

فَإِذَا قُلْتَ: أَخْرَجْتُ قَبْلَ يَوْمِ السَّبْتِ، وَأَقْدِمْتُ بَعْدَ أُسْبُوعٍ، وَصُمْتُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَأَقَمْتُ عِنْدَهُ كُلَّ النَّهَارِ، وَسَامَرْتَهُ بَعْضَ اللَّيْلِ، وَرُحْتُ بَيْنَ جُهَادَى وَشُعْبَانَ: انتَصَبَ (قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَكُلٌّ، وَبَعْضٌ، وَبَيْنَ، وَكُلٌّ، وَبَعْضٌ) ظَرْفُ الزَّمَانِ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، وَحَصُولِهِ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَبِثْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَوَقَّى أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥].

وَإِذَا قُلْتَ: دَارِي قَبْلَ الْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْحَمَّامِ، وَسَرْتُ بَعْضَ فَرَسِيخٍ، وَقَطَعْتُ عَشْرِينَ مَرَحَلَةً، انتَصَبَ قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَعَشْرِينَ، وَبَيْنَ انتِصَابَ ظَرْفِ الْمَكَانِ.

شَرْحُ الْمُلْحَةِ لِلْحَرِيرِيِّ ص ١٤٦ [بِتَصَرُّفٍ].

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (ك).

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لَكِنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجْرُ
وَأَيْسَمَا صَادَفَتْ (فِي) لَا تُضْمَرُ فَارْفَعْ وَقُلْ يَوْمُ الْخَمِيسِ نَيْرٌ

ما اسْتَعْمَلَ مِنْ أَسْمَاءٍ^(١) الزمان أو المكان ظرفاً تارةً، وغيرَ ظرفٍ أخرى، كَأَن اسْتَعْمَلَ مبتدأً أو^(٢) خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً؛ فإنه يسمَّى في اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم، فإنه استعمل ظرفاً في نحو: ﴿لَا تَقْرَبْ عَلَيْكُمْ أَلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ لكون نصبه على إضمار (فِي)، وغيرَ ظرفٍ في^(٣) نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا﴾ [الإنسان: ١٠]؛ إذ ليس منصوباً على إضمار (فِي)، بل على أَنَّهُ مفعولٌ به، إذ^(٤) المراد أَنَّهُمْ يخافون نفس اليوم.

ومثله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]^(٥).

فحيثُ: مفعولٌ به وقع عليه الفعل لا فيه، وناصبه مقدَّرٌ دَلَّ عليه (أَعْلَمُ)^(٦).

وما لزمَ النَّصْبَ على الظرفية، ولم يُخْرِجْ عنها لَ. لا: قَطْ وَعَوُضٌ - وهما مبنيان على الضَّمِّ، أو خرج عنها لكنْ (إلى)^(٧) حالة يشبهها، وهو^(٨) الجر بِمِنْ خاصة، فإنه

(١) في (ك): (ظرف).

(٢) في (ك): (و).

(٣) لفظة (فِي): ساقطة من (ط).

(٤) في (س): أو.

(٥) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم، قال أبو حيان في البحر المحيط: وقرأ ابنُ كثير وحفصُ ﴿رِسَالَتِهِ﴾ بالتوحيد، وباقي السبعة على الجمع.

وانظر كذلك النشر: (٢/ ٢٦٢)

(٦) في (ك): (فحيثُ: مفعولٌ به لفعل محذوفٌ دَلَّ عليه (أَعْلَمُ) أي: يَعْلَمُ؛ لأنَّ أَفْعَلَ التفضيل لا ينصبُ المفعول به).

(٧) في (ك): (أي).

(٨) في (ك): (و(هي)).

يَسْمَى فِي اصطلاحهم ظرفاً^(١) غَيْرَ متصرفٍ كَعِنْدَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا، نَحْوُ: جَلَسْتُ عِنْدَكَ، أَوْ مَجْرُورًا بِمِنْ نَحْوُ: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدَكَ، وَمِثْلُهُ قَبْلَ، وَبَعْدَ، وَلَدَى^(٢).

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ اسْمَ^(٣) الزمان أَوْ^(٤) المكان يَكُونُ^(٥) عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْنَى (فِي)، فَقَوْلُ النَّاظِمِ: (فَازَقَعَ) مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا مَثَّلَ.

(١) لَفْظَةُ (ظَرْفًا): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٢) فِي (ط): (لَدَن).

(٣) فِي (س): (أَسْمَاء).

(٤) فِي (مَس): (و).

(٥) فِي (ك): (يَكُونَان).

بَابُ الاستثناء .

وَكُلُّ مَا اسْتِثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجِبٍ تَمَّ الْكَلَامُ عَنْدهُ فَلْيُنْصَبِ
تَقُولُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا سَعْدًا وَقَامَتِ النَّسْوَةُ إِلَّا دَعْدًا

من المنصوبات (المستثنى) في بعض أحواله، وهو المذكور بعد (إلا)، أو^(١) إحدى أخواتها، مخالفا لما قبلها، نفياً وإثباتاً.

وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

وأدواته^(٢) ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا^(٣) ستة، وهي أربعة أقسام:

ما هو حرف وهو (إلا)، وما هو فعل وهو (ليس)، و(لا يكون)، وما هو مشترك بينهما، وهو: خلا، وعدا، وحاشا - كما تقدم.

وما هو اسم، وهو: غير، وسوى بلغاتها^(٤).

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بيلاً، لأنها أصل أدوات الاستثناء - وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس.

(١) في (ك): ويعد.

(٢) وأدواته: موضعها بياض في (ك).

(٣) لفظة (هنا): زيادة في (ك).

(٤) قال ابن عقيل: وأما سوى فالمشهور فيها كسر الـمـين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقل من ذكرها، ومن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.

انظر شرح ابن عقيل: (٢/٢٢٦).

ثُمَّ الْمُسْتَشَى بِأَلَا لَهُ حَالَاتٌ:

إحداها: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ كَلَامًا تَامًا مُوجِبًا، فَيَجِبُ نَصْبُ الْمُسْتَشَى بِأَلَا سِوَاءَ كَانِ،
الِاسْتِثْنَاءُ^(١) مَتَّصِلًا، كَمَا مَثَلُ النَّازِمِ^(٢)، أَوْ مُنْقَطِعًا (٣٩) نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا جِهَارًا.

وَنَعْنِي بِالتَّامِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُشْتَمِلًا عَلَى الْمُسْتَشَى مِنْهُ.

وَبِالْمُوجِبِ مَا لَمْ يُنْهَ بِبَنَفِي، أَوْ تَنَهِي، أَوْ اسْتِفْهَامٍ.

وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ عِزْرٌ تَامٌ، وَغَيْرُ مُوجِبٍ، فَيُعْرَفُ الْمُسْتَشَى
بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ وَلَا عَمَلَ إِلَّا فِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ^(٣) هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ مَقَرَّغًا؛
لَأَنَّ مَا قَبْلَ إِلَّا تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيهَا بَعْدَهَا، تَقُولُ^(٤): مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، فَتَرَفَعَ زَيْدًا بِجَاءَ^(٥)،
وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا فَتَنْصِبُهُ بِرَأَيْتُ، وَمَا مَرَزْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ فَتَجَرَّهُ بِالْبَاءِ، وَصَارَ الْحُكْمُ
مَعَهَا كَالْحُكْمِ بِدُونِهَا، وَعَنْ هَذِهِ الْحَالَةِ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: تَمَّ الْكَلَامُ دُونَهُ^(٦).

الْحَالَةُ^(٧) الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ، وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

فَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الْإِيجَابِ فَأُولَ الْإِبْدَالِ فِي الْإِعْرَابِ

يَعْنِي: وَإِنْ يَكُنِ الْمُسْتَشَى^(٨) مُسَبِّقًا بِكَلَامٍ تَامٍ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ وَهُوَ: النَّفْيُ

(١) فِي (س): الْمُسْتَشَى.

(٢) لَفْظَةُ (النَّازِمِ) سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) فِي (ط): يَسْمَى.

(٤) فِي (ك): (فَتَقُولُ).

(٥) بِجَاءَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س) (ك).

(٦) فِي (ط): (عِنْدَهُ).

(٧) لَفْظَةُ (الْحَالَةُ): زِيَادَةٌ فِي (ط) (ك).

(٨) فِي (س): الْإِسْتِثْنَاءُ - خَطَأً.

وَسِبْهُهُ مِنْ تَنَبُّيٍّ، أَوْ^(١) اسْتِفْهَامٍ إِنْكَارِيٍّ فَأَوَّلُهُ الْإِبْدَالُ، أَي: فَأَعْطِيَهُ إِيَّاهُ بِأَنْ تَجْعَلَ
المُسْتَسْتَنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ (بَدَلًا، أَي: ^(٢)) بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٣)، نَحْو: (مَا
قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْدَالِ، (وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ)، بِالْجَرِّ.

وهذا غيرُ مُتَعَيَّنٍ، بَلْ يَجُوزُ النِّصْبُ أَيْضًا^(٤) عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا فِي^(٥):
﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]^(٦).

نعم الإبدال راجحٌ فيما إذا كان الاستثناء متصلاً كما مثلنا^(٧)، مرجوحٌ فيما إذا
كان منقطعاً، وأمكن تسليط^(٨) العامل على المستثنى كما في نحو^(٩) قوله:

- (١) في (س): (و).
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (ك).
- (٣) قال سيبويه في باب (ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نُقِيَ عنه ما أُدْخِلَ فيه): وذلك قولك ما
أتاني أحدٌ إلا زَيْدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو، وما رأيتُ أحداً إلا عمراً، جعلت المستثنى
بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا، كما
أنك إذا قلت: مررت برجل زيد فكأنك قلت: مررت بزيد، فهذا وجه الكلام؛ إذ تجعل
المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأنه تدخله فيما أخرجت منه الأول.
الكتاب: (١/ ٣٦٠).
- (٤) لفظة (أيضاً): ساقطة من (ك).
- (٥) لفظة (في): ساقطة من (س).
- (٦) وقال ابن هشام: قرأ السبعة إلا ابن عامر - برفع (قليل) على أنه بدلٌ من الواو في (فعلوه)
كأنه قيل: ما فعله إلا قليلٌ منهم، وقرأ ابنُ عامر وحده: (إلا قليلاً) بالنصب.
انظر شرح شذور الذهب: ص ٢٦٥، وكذلك النشر: (٢/ ٢٥٠).
- (٧) في (ط): (كما مثلناه).
- (٨) في (س) (ك) (ط): (تسلط).
- (٩) لفظ (نحو): ساقطة من (ك) (ط).

٢٨- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)

فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ^(٢) ذَلِكَ، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا^(٣) الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ، تَعَيَّنَ النَّصْبُ إِجْمَاعًا^(٤).

وَالْمُثَلُّ مَا^(٥) كَانَ الْمُسْتَنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ بِخِلَافِ الْمُنْقَطِعِ.

وَمَحَلُّ قَوْلِهِ: (فَأَوَّلِهِ الْإِبْدَالُ) إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ فَإِنْ تَقَدَّمَ

(١) هذا بيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجروان العود.

والبيت من شواهد: سيبويه (١٣٣/١، ٣٦٥) ومعاني الفراء (٤٧٩/١) والمقتضب (٣١٨/٢، ٣٤٦ - ٤١٤/٤) والإنصاف (١٧٤، ٢٣١) وابن يعيش (٨٠/٢، ١١٧ - ٢١/٧ - ٥٢/٨) والخزانة (٤/١٩٧ - ١٩٩) وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥، والعيني (٣/١٠٧ - ١٠٩) والتصريح (١/٣٥٣) وجمع الهوامع (١/٢٢٥، ١٤٤/٢) والدرر (١/١٩٢، ٢/٢٠٢) وشرح الأشموني (٢/١١٢) وشرح أبيات سيبويه ص ١٦٢ برقم ٥٠٤.

موضع الشاهد: في قوله "إلا اليعفير وإلا العيس"، حيث رفع والعيس واليعفير على أنهما بدلان من "أنيس" مع أنهما ليسا من جنس الأنيس، أي: الذي يؤنس به.

(٢) في (س): (يكن).

(٣) لفظة (هذا): ساقطة من (س).

(٤) قال سيبويه في باب (ما لا يكون إلا على معنى "ولكن"): ... ومثل ذلك أيضًا من الكلام فيها حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو: (النقصان، والضرر) كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلّم زيدًا فهو ما أحسن كلامه زيدًا.

وقال السيرافي في شرحه بهامش كتاب سيبويه: كأنه قال: ما زاد إلا النقصان، ولا نفع ولا الضرر، وفي (زاد، ونفع) ضمير فاعل جرى ذكره كأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيدًا إلى الضرر، على معنى "ولكنه"، وتقديره: ولكن النقصان أمره، فالتقصان مبتدأ والخبر محذوف وهو أمره". [الكتاب: ١/٣٦٧، وكذلك شرح السيرافي بهامشه].

(٥) في (س): (عما) - خطأ.

امتنع الإبدال، وتعيّن النصب كما سيأتي:

تَقُولُ مَا الْفَخْرُ^(١) إِلَّا الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الْأَمْنِ إِلَّا الْحَرَمُ

ظاهر أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تامّ غير موجب، فيكون ما بعد إلا بدلاً وليس كذلك؛ لأنّ الاستثناء فيه من كلام غير تامّ^(٢)، فهو مثال للاستثناء المفرغ - ولم يتعرّض الناظم لحكمه.

(فَالْفَخْرُ): مبتدأ، وما بعد "إِلَّا" خبره، ومثله ما بعده.

(وَمَا: حرف نفي ملغاة، و"إِلَّا" حرف إيجاب للنفي، وهل: حرف استفهام فيه معنى النفي، ومحلّ الأمن: مضاف ومضاف إليه.

والمضاف: مبتدأ، وإلا حرف إيجاب للنفي. والحرم: خبر المبتدأ^(٣):

وَأِنْ تَقُلْ لَّا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ فَأَرْفَعُهُ وَأَرْفَعُ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يُبدّل على المحلّ، نحو: (لا ربّ إلا الله) بالرفع على البدلية من محلّ اسم (لا)؛ فإنّه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها، وبالنصب على الاستثناء، وخبر (لا) محذوف تقديره: لا ربّ في الوجود إلا الله.

وإنما لم يُنصب على البدلية باعتبار اللفظ؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة ولا موجب، ومثله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]^(٤).

(١) في (ك): المفخر - خطأ.

(٢) في (ك): تام غير).

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٤) ونماها: ﴿إِنَّمَا كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك سورة محمد الآية ١٩: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلِّبَكُمْ وَمَتَوَلِّكُمْ﴾.

وقد استشكل الإبدال من المحلِّ بأنَّ الرفعَ للمحلِّ قد زال بدخول الناسخ،
(ولو اعتبر "لا" مع اسمها - إذ هما في محلَّ المبتدأ^(١)) عند سيّوئيه - لم يتوجّه عليه
دخول (لا) على المعرفة^(٢).

واختار أبو حيّان أنَّ الاسم الكريم بدلٌ من الضمير المستتر في الخبر
المحذوف^(٣).

وَمَّا يَتَعَيَّن فِيهِ الْإِبْدَالُ عَلَى الْمَحَلِّ تَابِعُ الْمَجْرُورِ يَمِينُ الزَّائِدَةُ (٤٠)، نَحْوُ: (مَا فِي
الدَّارِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا)، بِنَصَبِ (زيد) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ^(٤)، وَبِرَفْعِهِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ؛ هَمَلًا
عَلَى الْمَحَلِّ.

ولا يجوز جرُّه هَمَلًا عَلَى الْفَلْظِ؛ لِأَنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةُ لَا تَجُزُّ الْمَعْرِفَةَ:

وَأَنْصَبَ إِذَا مَا قُدِّمَ الْمُسْتَنَى تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَغْنَى

يشير إلى أنَّ محلَّ جواز الإبدال في التَّام غير الموجب إذا لم يتقدّم المستثنى على
المستثنى منه، فإنَّ تقدّم امتنع الإبدال ووجب النصب على الاستثناء، كَقَوْلِهِ:

٣٩- وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(٥)

(١) في (ط): الابتداء.

(٢) في (ك) العبارة هكذا: ولو اعتبر لا مع اسمها لم يتوجّه؛ إذ هما في محلَّ الابتداء عند سيّوئيه لم
يتوجّه عليه الاعتراض.

(٣) وتقدير الكلام عنده: لا إله موجودٌ إِلَّا اللهُ، فلفظ الجلالة بدلٌ من الضمير المستكن في لفظة
(موجود) المحذوفة.

(٤) في (ك): بالنصب على الاستثناء.

(٥) هذا الشاهد من بحر الطويل، وقائله الكميّ بن زيد الأسديّ من قصيدة له هاشميّة يمدح
فيها آل بيت رسول الله ﷺ ومطلعها:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِيًّا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

ومنه ما مثل به في قوله: (تَقُولُ هَلْ إِلَّا الْعِرَاقَ مَعْنَى)، أصله: هل معني لنا إلا العراق، يقال: غَنِيَ بِالْمَكَانِ كَرَضِي: إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزل^(١) إلا العراق.

وإنما امتنع الإبدال؛ لأنَّ التابع لا يتقدَّم على متبوعه.
وأما إذا تقدَّم المستثنى على صفة المستثنى منه، نَحْو: (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا خَيْرٌ مِنْكَ)، فمذهب^(٢) سيبويه جوازُ الإتيان بدلاً، والنصبُ على الاستثناء. والإتيانُ (عِنْدَهُ أَرْجَحُ)^(٣) للمشاكلة^(٤)، وعن^(٥)

انظر في البيت: الهمع (٢٢٥/١) والدرر (١٩٢/١) والإساف (ص ١٧٦، مسألة ٣٦) وشرح ابن يعيش (٧٩/٢) وشرح ملحة الإعراب لناظمها (ص ١٥٠) وشرح شذور الذهب (٢٦٣) وشرح ابن عقيل (٢١٦/٢) وقطر الندى (ص ٨٨) وأوضح المسالك (٢٦٢) وشرح الأشموني (٤٤٨).

موضع الشاهد: في قوله: إلا آل أحد، وإلا مَذْهَبُ الْحَقِّ، حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه متقدَّم على المستثنى منه.

(١) لفظة (منزل): ساقطة من (ك).

(٢) في (س): فذهب.

(٣) في (س): (أرجح عنده).

(٤) قال سيبويه: "فإن قلت ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو وخيرٌ من زيد، كان الرفع أو الجر جائزاً، وحسنَ البديل؛ لأنك قد شغلت الرفع والجار، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك... وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً خيرٌ منه، وكذلك من لي إلا زيداً صديق، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديق: كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصباً..."
الكتاب: (٣٧٢/١).

وقال المبرد: "وكان سيبويه يختار: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منك؛ لأنَّ البديلَ إنما هو من الاسم، لا من نعتيه، والنعتُ فضلةٌ يجوز حذفها".

المقتضب: (٣٩٩/٤).

(*) في (ك): (وعند).

المازني^(١) وجوبُ النصب، وعن^(٢) المبرّد اختياره. وعن^(٣) ابن مالك استواءهما^(٤).

وَأِنْ تَكُنْ مُسْتَنِيًّا بِمَا عَدَا أَوْ مَا خَلَا أَوْ لَيْسَ فَأَنْصِبْ أَبَدًا

(١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقیّة، من بني مازن الشيبانيّين من أهل البصرة، بها مولده ومُربّاهُ، أکّب منذ صباه على حلقات النحاة واللغويّين البصريّين، كما أکّب على حلقات المتکلمين، ولزم الأخفش وقرأ کتاب سیبویه علیه، وكان إمامًا في اللغة، ورواية واسع الرواية، كما كان بارعًا في الحجاج والمناظرة تُوفي سنة ٢٤٩هـ على أرجح الروايات، وله مؤلفات كثيرة ومفيدة منها: علل النحو، والتصريف، والعروض والقوافي... وغير ذلك.

راجع ترجمته في: إنباه الرواة (١/٢٤٦) وطبقات النحويين واللغويين: ص ٨٧.

(*) في (ك): (وعند).

(*) في (ك): (وعند).

(٢) أرجّح عدم اطلاع الفاكهي في هذه المسألة على المقتضب للمبرّد؛ فقد ذكر أن المازنيّ يُوجبُ النّصب هنا، على الرغم من أن المبرّد قال: وكان المازنيّ يختار النصب، ويقول: إذا أبدلتُ من الشيء فقد أطرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجودًا، فكيف أنعت ما قد سقط؟ المقتضب: (٤/٣٩٩)

وكذلك نراه يذكر أن المبرّد يختار النصب، والصحيح عكس ذلك، فالمبرّد يصرّح في مقتضبه باختياره مذهب سيبويه، يقول المبرّد: والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه. (المقتضب: ٤/٤٠٠).

وكذلك نقل ابن يعيش عن المبرّد مذهبه هذا في شرحه على المفصل. انظر (٢/٩٢). والذي أراه هنا أن الفاكهي قد اكتفى بالاطلاع على ما كتبه السيوطي في الهمع والنقل عنه، قال السيوطي: ... والإتباع فيه هو المختار أيضًا مثله للمشاكله، هذا هو مذهب سيبويه، واختلف النقل عن المازنيّ، فالمشهور عنه موافقته سيبويه، ونقل ابن عصفور عنه أنّه يختار النصب ولا يوجبّه؛ لأنّ المبدلّ منه منويّ الطرح فلا ينبغي أن يوصفَ بعد ذلك، ونُقل عنه أيضًا أنّه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال، قال أبو حيّان: والنصب حيثنّ أجدُ من النصب متأخرًا، ونقل ابنُ مالك في شرح الكافية عن المبرّد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبدل مستويان؛ لأنّ كلّ واحد منهما مرجح فتكافأ. [١/٢٢٥]

تَقُولُ جَاءُوا مَا عَدَا مُحَمَّدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا، وَلَيْسَ أَخْمَدًا.

إذا استثنيت بها خلا، وما عدا وجب نصب المستثنى بهما على أنها مفعول به، لتعين فعليتهما^(١) بُعد (ما)؛ لأن (ما) المصدرية لا يليها حرف جر.

وفاعلها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكل السابق^(٢).

وجوز بعضهم جرّ المستثنى بهما على تقدير (ما) زائدة - وهو شاذ؛ لأنه لم يعهد زيادة (ما) قبل حرف الجر وإنها عهدت بعده^(٣).

وموضع (ما) وصلتها نصب بلا خلاف.

وإنما الخلاف: هل هو على الحال، أو على الظرفية على حذف مضاف؟ فتقدير^(٤)، جاءوا ما عدا محمدًا - مثلاً - أي: مجاوزين محمدًا، أو وقت مجاوزتهم محمدًا^(٥).

(١) في (ك): (لتعلق فعليهما) تحريف.

(٢) هذا رأي أكثر البصريين واستبعده ابن هشام في شرح اللوحة البدرية، قال: وفيه بُعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحداً.

وقيل: الفاعل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو - أي: القائم - زيداً، وقيل: على مصدر الفعل، أي: عدا القيام زيداً. [انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٣١)]

(٣) هذا مذهب الجرمي، والكسائي، والفارسي، وابن جني.

انظر المغني: (١/١٣٤) والجمع: (١/٢٣٣).

(٤) في (ك): والتقدير.

(٥) قال ابن هشام: وموضع (ما خلا) نصب، فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: (أرسلها العراك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت؛ فمعنى: قاموا ما خلا زيداً، على الأول قاموا خالين عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في (حاشا) و(عدا) قال ابن خروف:

وأما المستثنى بليس، نحو: (جَاءُوا لَيْسَ أَحَدًا) فهو واجبُ النصب؛ لأنَّه خبرُها، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها عائد على البعض المفهوم من الكلِّ؛ أي: ليس هو، أي: بعضُ الجائين أحدًا.

واختلف في جملة الاستثناء: هل لها محلٌّ؟

فقال: محلُّها النصبُ على الحالية، وقيل: لا، لأنها مستأنفةٌ وصحَّحه ابنُ عصفور^(١).

ومثل ليس: (لا يكون) نحو: (قَامَ الْقَوْمَ لَا يَكُونُ زَيْدًا).

وقد تقدَّم أنَّه يستثنى بِخَلَا وعدا وحاشا نواصبَ للمستثنى أو خوافضَ له، قال أبو حيَّان: والأفعال التي يُستثنى بها لا تقعُ في المنقطع، لا تقول: ما في الدَّارِ أَحَدٌ خَلَا جَهَارًا^(٢).

وَعَبْرٌ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةً جَرَتْ عَلَى الإِصَافَةِ الْمُسْتَوَلِيَةِ

على الاستثناء كانتصاب (غير) في (قاموا غير زيد).

انظر المغني: ١٣٤.

(١) سبقت ترجمة ابن عصفور.

(٢) اختلف في جملة الاستثناء: هل لها محل أم لا؟ بمعنى: هل هي مستأنفة أم لا؟ فقال السيرافي: حال، إذا المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجه ابن عصفور، قال ابن هشام في المغني: فإن قلت: جاءني رجال ليسوا زيدًا. فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يقال: جاءني ليسوا زيدًا. على الحال. المغني: ٣٨٦.

(٣) هذا النص لم أعثر عليه في واحد من كتب أبي حيَّان، وكذلك لم أعثر عليه في واحد من الكتب التي اهتمت بالنقل عنه.

وَرَأَوْهَا يَخْجُكُمُ فِي إِغْرَائِبِهَا. مِثْلُ اسْمٍ (إِلَّا) حِينَ يُسْتَشْنَى بِهَا

الأصل في (غَيْر) أَنْ تَكُونَ^(١) صفةً، إِذْ هِيَ بِمَعْنَى (مَغَايِر) كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ، وَقَدْ تَخْرُجُ عَنِ الصِّفَةِ، وَتَتَضَمَّنُ مَعْنَى (إِلَّا) فَيُسْتَشْنَى بِهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى (إِلَّا) وَالمُسْتَشْنَى بِهَا مَجْرُورٌ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَخْرُجُ^(٢) عَنِ الْجَرِّ أَصْلًا^(٣) لِمَلَاظِمَتِهَا الْإِضَافَةَ الْمُسْتَوْلِيَةَ عَلَيْهَا.

وَيَجِبُ فِي لَفْظِ (غَيْر) أَنْ (٤١) يُعْرَبَ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ^(٤) الْمُسْتَشْنَى بِأَلَّا - قَدْ عَرَفْتَ تَفْصِيلَهُ، فَيَجِبُ نَصْبُ (غَيْرٍ) لَكِنْ^(٥) عَلَى الْحَالِيَةِ بَعْدَ الْكَلَامِ التَّامِّ الْمَوْجِبِ نَحْوُ: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ)^(٦).

(وَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ بَعْدَ الْكَلَامِ الْمُنْفِي غَيْرِ التَّامِّ، نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ، وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ)^(٧).

وَيَتَرَجَّحُ الْإِبْدَالُ عَلَى النَّصْبِ فِي الْكَلَامِ التَّامِّ غَيْرِ الْمَوْجِبِ إِذَا كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مَتَّصِلًا، وَلَمْ يَتَقَدَّمِ الْمُسْتَشْنَى، نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ^(٨)، وَمَا رَأَيْتُ الْقَوْمَ^(٩) غَيْرَ

(١) فِي (ك): (يَكُون).

(٢) فِي (ك): (يَخْرُج).

(٣) فِي (ك): (الْخَبَر).

(٤) لَفْظَةُ (ب): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٥) لَفْظَةُ (لَكِنْ): زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَانْتِصَابُ (غَيْرٍ) فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ عِنْدَ الْمَغَايِرَةِ كَانْتِصَابِ الْاسْمِ بَعْدَ (إِلَّا) عِنْدَهُمْ. وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ. وَعَلَى الْحَالِيَةِ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَعَلَى التَّشْبِيهِ يَظْهَرُ الْمَكَانُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْبَازِشِ.
الْمُغْنِي: ١٥٩.

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (ك).

(٨) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ بِرُمَّتِهِ: سَاقِطٌ مِنْ (س).

(٩) لَفْظَةُ (الْقَوْمِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

زَيْدٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ.

فَإِنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ النَّصْبُ، نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ.

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّازِمُ لِسُورِ^(١)؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ سَيَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ لَا تَكُونُ^(٢) إِلَّا ظَرْفًا وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(٣).

وَمَذْهَبُ الرَّجَّاجِ^(٤) - وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ - أَنَّهَا كَغَيْرِ مَعْنَى وَإِعْرَابًا^(٥)، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْقَطْرِ^(٦)، -----

(١) وَلُغَاتُ (سُورٍ) هِيَ: سُورَى (عَلَى وَزْنِ هُدًى) وَسَوَاءٌ - عَلَى وَزْنِ سَلَامٍ، وَيسَواءُ (عَلَى وَزْنِ سِنَانٍ) وَيسَوَى (عَلَى وَزْنِ عَنَبٍ).

انظر شرح اللوحة البدرية (٢/٢٢٣).

(٢) فِي (س): (لَا يَكُونُ).

(٣) انظر المغني: ص ١٤١، وكذلك شرح ابن عقيل على الألفية: (٢/٢٣٠).

(٤) هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سُهَيْلِ الرَّجَّاجِ، كَانَ أَوَّلَ أَمْرِهِ يَخْرُطُ الرَّجَّاجَ، ثُمَّ مَالَ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ، فَلَزِمَ ثَعْلَبًا ثُمَّ الْمُبَرِّدَ فَأَخَذَ عَنْهُمَا، ثُمَّ اتَّصَلَ بِالْمَكْتَفِيِّ وَصَارَ نَدِيمًا لَهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ٣١٠ هـ.

وَمِنْ أَشْهُرِ مَوْلَفَاتِهِ: الْإِشْتِقَاقُ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيَوِيهِ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ وَغَيْرَ ذَلِكَ. رَاجِعٌ فِي تَرْجُمَتِهِ: أَخْبَارُ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ: ١٠٨، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ١٧٩، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ: ١٥٩/١ - ١٦٦، وَالشَّدْرَاتُ: ٢/٢٥٩، مَرَاتِبُ النُّحَوِيِّينَ ص ١٧٩.

(٥) تَقُولُ: جَاءَنِي سِوَاكَ، بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَرَأَيْتُ سِوَاكَ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ سِوَاكَ، بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

انظر المغني: ١٤١.

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

وَلِسُورَى سِوَى سِوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَعِيرٍ جَعَلَا

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: فَأَمَّا الَّذِي يَخْفُضُ دَائِمًا فَعِيرٍ وَسُورَى، تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ - بِخَفْضِ (زَيْدٍ) فِيهَا وَتَعَرَّبَ (غَيْرٍ) نَفْسَهَا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْاسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِلَّا)

= وصححه في الشذور^(١).

وقال ابن مالك: إننا اخترت غير ما ذهبوا إليه^(٢)، لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك. واحد، فإن أحدا لا يقول: إن (سوى) هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمنزلة عن الظرفية.

ثانيهما: أن من حكم^(٣) بظرفيتها حكم^(٤) بلزومها إيّاها، وأنها لا تنصرف^(٥) والواقع في كلام العرب، نثرا ونظما خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها وعملت فيها نواسخ الابتداء، ونحوها من العوامل اللفظية^(٦). انتهى

في ذلك الكلام، وتقول: (ما قام القوم غير زيد) وغير زيد بالنصب والرفع - كما تقول: ما قام إلا زيدا، وإلا زيدا.

وتقول: (ما قام القوم غير هار) بالنصب - عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقس، وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسيبويه؛ فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً. قطر الندى: (٢/ ٨٨، ٨٩).

(١) قال في الشذور (ص ٢٦٠): وتعرب (غير) باتفاق، وسوى - على الأصح - إعراب المستثنى بـ لا.

(٢) أي: غير ما ذهب إليه أكثر البصريين - ومنهم سيبويه - في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف.

(٣) في (ط) (ك): (يحكم).

(٤) في (ط): (يحكم).

(٥) في (س) (ك): لا تنصرف.

(٦) هذا النص قد نقله الفاكهي - بتصرف - عن ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية). انظر: (٢/ ٧١٦).

وقد نظر فيه من أَوْجِهٍ ليس هذا موضعَ ذكرِها^(١).

(١) راجع في هذا الخلاف: المصع: (١/٢٠١-٢٠٢).

. بَابُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ .

وَأَنْصَبَ بِلَا فِي النَّفْيِ كُلَّ نَكْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ: لَا شَكَّ فِيهَا ذَكَرَهُ
وَأِنْ بَدَأَ بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضٌ فَارْفَعْ وَقُلْ: لَا لَأَيْكَ مُبْغِضٌ

تَعْمَلُ (لَا) عَمَلُ (إِنْ) مَنْ نَصَبَ الْأَسْمَ، وَرَفَعَ الْخَبَرَ - إِذَا قُصِدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ
عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ، وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا جَارٌ، وَكَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً مُتَّصِلَةً بِهَا، وَخَبَرُهَا
أَيْضًا نَكْرَةً.

فَلَوْ قُصِدَ بِهَا نَفْيُ الْوَحْدَةِ، أَوْ كَانَ نَفْيُهَا إِتْيَاهَ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِمَالِ لَمْ تَعْمَلْ هَذَا
الْعَمَلُ.

وَكَذَا لَا عَمَلَ لَهَا إِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا جَارٌ، نَحْوُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ).

وَلَوْ كَانَ مَدْخُولُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُنْفَصِلًا^(١) عَنْهَا وَجِبَ إِهْمَالُهَا وَتَكَرُّارُهَا،
فَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: (لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا بَكْرٌ)، وَلَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا
هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ^(٢) [الصفات: ٤٧].

وَأَمَّا نَحْوُ: (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ^(٣) لَهَا) فَمَوْوَلٌ، وَعَمَلُهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ،
لَكِنْ وَرَدَ السَّاعُ بِهِ^(٤).

(١) فِي (ط) (س): مُنْفَصِلَةٌ.

(٢) فِي (س): وَلَا أَبِي حَمْدٍ. خَطَأً

(٣) قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضِبِ (٤/٣٦٣): "... وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا،
أَبِي: قَضِيَّةٌ وَلَا عَالِمٌ بِهَا، فَدَخَلَ عَلَيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَمِنْ يُطْلَبُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ".
وَانْظُرْ كَذَلِكَ: سَيَبَوِيهِ: (١/٣٥٥).

وَقَالَ الرُّضِّيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ (١/٢٣٩): مَعْنَى قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا لَا فَيَصِلُ لَهَا، إِذْ هُوَ
- كَرِهَ اللَّهُ وَجْهَهُ - كَانَ فَيَصِلًا فِي الْحُكُومَاتِ... فَصَارَ اسْمُهُ كَالْجِنْسِ الْمَقِيدِ لِمَعْنَى الْفَصْلِ

فإن أُفِرِدَتْ عَمِلَتْ وجوبًا، وإلا جوازًا.

لكن إنَّما يظهر نصبُ الاسم إذا كان مضافًا، نَحْوُ: لا صاحبَ علمٍ عمقوتُ، أو شبيهاً به بأن يكونَ عاملاً فيما بعده^(١) عملَ الفعل، نَحْوُ: لا طالعاً جبلاً حاضرًا، ولا راغباً في الشرِّ محمودًا.

فإن كانَ اسمُها مفردًا بُنِيَ معها على ما يُنصبُّ به لو كان معربًا.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافًا ولا شبيهاً به، فدخل المفردُ وجمعُ التكسيرِ والمثنى والمجموعُ على حدِّه وجمعُ المؤنَّث السالم.

والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر، وهذا كما قالوا: لكلِّ فرعونَ موسى، أي: لكلِّ جَبَّارٍ قَهَّارٍ، فيصرف (فرعون) (موسى) لتكثيرهما بالمعنى المذكور. وقد أوَّل ابنُ عقيل هذا المثال، هكذا: ... ولا مسمًى بهذا الاسم لها. انظر شرح ابن عقيل: (٦/٢).

وقد اعترض على هذا التأويل أستاذنا الشيخُ محمد محي الدين عبد الحميد، قائلاً: وهكذا أوَّلُه الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأنَّ المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالتفي غير صادق، وقد أوَّلُه العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أنَّ الكلامَ على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، ومثل: كلمة متوغلة في الإيهام لا تتعرَّف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه. والثاني: أن يجعل (أبا حسن) عبارة عن اسم جنس، وكأنَّه قد قيل: ولا فيصِّل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو (حاتم) بالمتناهي في الجود، ونحو (ما در) بالمتناهي في البخل، ومثله (يوسف) بالمتناهي في الحسن، وضابطه أن يؤوَّل الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

منحة الجليل: بهامش شرح ابن عقيل (٦/٢).

(١) في (س): بعد (لا).

فالمفردُ وجمعُ التكسيرِ مَبْنِيَّانِ^(١) على الفتح، نَحْوُ: لا رجلٌ، ولا رجالٌ^(٢) لِأَنَّ نَصَبَهُمَا به^(٣)، والمثنى والمجموعُ على حَذِّهِ^(٤) يُبْنِيَانِ على الياء، نَحْوُ: لا رجلينِ ولا قائمينَ؛ لِأَنَّ نَصَبَهُمَا بها^(٥).

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمِ فَيُبْنَى على الكسرِ أو الفتح (٤٢) نَحْوُ: لا مسلمات^(٦).

(١) في (ك) (ط) (س): (يُبنيان).

(٢) في (س): لا رجال ولا رجال. سهو.

(٣) في (س): (بها) خطأ.

(٤) (على حذِّهِ): ساقطة من (ك).

(٥) اختار الشارح بناء هذا النوع بالياء ولم يختَرِ النصب - وهو بهذا تابع للخیل وسيبويه؛ فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن اسمَ (لا) المثنى والمجموع على حَذِّهِ يبنى على ما ينصب به لو كان معرباً، بينما ذهب المبرد إلى أنَّهما معربان، وعلل لرايه بقوله: لِأَنَّ الأسماءَ المثناةَ بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يكن المضاف ولا الشبيه به مع ما قبله بمنزلة اسم واحد.

انظر المقتضب: (٤ / ٣٦٦) والمغني: ٢٣٨.

وقد وهم ابنُ هشام في شرحه على اللمة البدرية وعدَّ هذا النوع منصوباً باتِّفاق، قال: وقسمُ حكمِهِ أن يكونَ منصوباً بالياء اتِّفاقاً - وهو المثنى وجمع المذكر السالم، نحو: لا رجلينِ، ولا قائمينِ.

شرح اللمة البدرية: (٢ / ٦٥).

(٦) اختلف في هذا النوع على أربعة مذاهب:

الأول: وجوب كسره وتنوينه - وهو اختيار ابن خروف - تقول: لا مسلمات.

الثاني: وجوب كسره من غير تنوين، وهو قول ابن كثير، تقول: لا مسلمات.

الثالث: وجوب الفتح، وهو قول المازني والفارسي والروماني، تقول: لا مسلمات.

الرابع: امتناع التنوين وجوباً ورجحان الفتح، ومرجوحية الكسر، واختاره ابنُ هشام، وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواءَ بأسلةٍ تقى المُنونَ لدى استيفاءِ آجالٍ

انظر شرح اللمة البدرية: (٢ / ٦٦).

وَعَلَّةٌ بِنَاءِ اسْمٍ (لَا) تَضُمُّهُ مَعْنَى (مِنْ)، وَقِيلَ: تَرْكُوبُهُ مَعَهَا تَرْكِيبَ (خَمْسَةِ عَشَرَ)^(١).

وَأَمَّا تُبْنَى عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ لِيَكُونَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا اسْتَحَقَّهُ ذَلِكَ الْاسْمُ النِّكَرَةُ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ.

وَأَمَّا لَمْ يُبَيَّنِ الْمُضَافُ وَلَا الشَّبِيهَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَرْجُّحُ جَانِبِ الْأَسْمِيَةِ فَيَرَدُّ الْأَسْمُ بِسَبَبِهَا^(٢) إِلَى مَا يَسْتَحَقُّهُ^(٣) فِي الْأَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ النَّازِمِ مِنْ أَنَّ^(٤) اسْمَ (لَا) مَنْصُوبٌ بِهَا نَصَبٌ^(٥) اسْمٌ^(٦) إِنَّ الْمَشْدَدَةَ، مَفْرَدًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، هُوَ مَذْهَبٌ كَوَفِّيٌّ. وَالرَّاجِعُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ^(٧).

وَأَرْفَعُ إِذَا كَرَّرْتَ نَفِيًّا وَانْصَبِ أَوْ غَايِرِ الْإِعْرَابِ فِيهِ تُصِيبُ
تَقُولُ لَا يَبِيعُ وَلَا يَخْلَلُ فِيهِ وَلَا عَيْنِبُ وَلَا إِخْلَالُ^(٨)

إِذَا تَكَرَّرَتْ (لَا) مَعَ النِّكَرَةِ، نَحْوُ: (لَا يَبِيعُ وَلَا يَخْلَلُ)، وَمِثْلُهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)^(٩)

(١) انظر المصدر السابق: (٦٨/٢).

(٢) فِي (س): (تَشْبِيْهَا).

(٣) فِي (س): (مَا اسْتَحَقَّهُ).

(٤) لَفْظَةُ (أَنَّ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٥) لَفْظَةُ (نَصَبٍ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٦) لَفْظَةُ (اسْمٍ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ط).

(٧) لِلْوَقُوفِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ٥٣ فِي الْإِنْصَافِ ص ٢٢٥.

(*) ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ فِي (ط) هَكَذَا:

تَقُولُ لَا يَبِيعُ وَلَا يَخْلَلُ فِيهِ وَلَا يَبِيعُ وَلَا يَخْلَلُ

(٨) أَصْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيُّ حَدِيثٌ شَرِيفٌ وَهُوَ «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ». تَخَرَّضَ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَه: ص ١٢٥٧ - كِتَابُ الْأَدَبِ - بَابُ ٥٩.

جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه؛ وذلك^(١) لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحتهما جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، وإن رفعتها فللك في الثانية وجهان^(٢): الرفع والفتح، ويمتنع النصب فيحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء (لا) أو إعمالها^(٣) عمل (ليس)، وفتحهما^(٤) على إعمالها عمل إن، وفتح الأول ورفع الثاني، وبالعكس، وفتح الأول ونصب الثاني على جعل (لا)^(٥) الثانية زائدة، وعُطِفَ الاسم بعدها على محل اسم (لا) قبلها.

وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه، وأما رفعهما وفتحهما فمستفادان من النصف الأول، وأما البقية فمن الثاني؛ إذ المغايرة يصدق بها^(٦) غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة وعلى ما يصحبه تنوين تارة^(٧) أخرى^(٨)، ويوجد في بعض

وانظر كذلك في عبارة: «لا حول ولا قوة إلا بالله». البخاري: (٢/٢٥٢) كتاب الأذان: (١١٣/٢) ومسلم: (٢/٢٣٨) كتاب المساجد.

واحتج بالجزء الأول منه سيويه في كتابه (٢/٢٩٢) والمبرد في مقتضبه (٤/٣٧١) والرماني في (معاني الحروف): ٨١، ٨٢، وابن مالك في (التسهيل): ص ٦٨، واحتج به ابن هشام كاملاً في شرح الشذور: ص ١٦٨.

(١) في (ك): (وذلك يجوز).

(٢) لفظه (وجهان): ساقطة من (س).

(٣) في (س) (ط): (وإعمالها).

(٤) في (س): (وفتحها).

(٥) لفظه (لا): ساقطة من (ك).

(٦) في (س): (بها).

(٧) لفظه (تارة): ساقطة من (ك).

(٨) الوجوه الخمسة في تركيب (لا حول ولا قوة إلا بالله) ونحوه، توضيحها كالآتي:

الأول: أن تنصبها جميعاً بلا تنوين، كما قرئ: (لا ينع فيه ولا خلأل).

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتسع الخرق على الراقع

النسخ^(٥).

وَأِنْ تَشَأْ فَأَنْصِبْهُمَا^(١) جَمِيعًا وَلَا تَخَفْ رَدًّا وَلَا تَقْعَبِرَا

وهذا لا يُحتاج إليه للاستغناء عنه^(٢) بما قبله، بل يلزم عليه التكرار أو^(٣) أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه، وأما إذا لم تتكرر^(٤) (لا) مع النكرة، مثل: لَا رَجُلٌ

الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني بتنوين كما قال الشاعر:

هذا العمري الصَّغَارُ بعينه . لا أُمُّ لي - إن كان ذاك - ولا أبٌ

الرابع: أن ترفعهما جميعاً بتنوين، كقول الشاعر:

وما هجرْتُكَ حتى قلتِ معلنةً . لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ

الخامس: أن ترفع الأول وتنوِّنه، وتنصب الثاني بغير تنوين، كما قال الشاعر:

فسلا لِفٍّ ولا تَأْتِيَمٌ فيها . وما فاهوا به أبداً مقيمٌ

انظر شرح ملحمة الإعراب للحريري: ١٥٧.

انظر هذه الوجوه كذلك في: سيبويه (٣٥٢/١) والمغني: ٢٣٩، وابن يعيش (١١٢/٢)،

(١١٣) وشرح الرضي على الكافية (١/٢٤٠، ٢٣٩).

(*) ويوجد في إحدى نسخ الملحمة (وهي نسخة مطبوعة بمطبعة المكتبة الشعبية ببيروت - لبنان) بيت من المنظومة ذكر عقب البيت السابق وهو:

والفتحُ في الثاني ورفعُ الأول . قد جاز والعكسُ كذلك فافعل

ولم يذكر في نسخ الشرح جميعاً، وذلك لأنَّ الشارحَ يرى أنه لا يُحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله.

(١) في (ط): (فافتَحها).

(٢) لفظة (عنه): ساقطة من (س).

(٣) في (ك) (س): (و).

(٤) في (س): (تكررت).

وامرأة. وجب فتح الأول^(١) وجرّ في الثانية الرفع والنصب^{(٢)(٣)}.

(١) في (س): (رفع الأولى).

(٢) قال ابن عقيل: (وَحَكَّى الْأَخْفَشُ: لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةً. بِالْبَاءِ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرَ

(لَا) فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا رَجُلَ وَالْمَرَأَةَ. ثُمَّ حَذَفَتْ (لَا). [شرح ابن عقيل: ٢٠ / ٢]

(٣) في هامش النسخة (ك) الورقة (٣٨) نَصُّ نُقِلَ عَنْ مَجِيبِ النَّدَا لِلْمُؤَلِّفِ، وَهُوَ: (تَيْمَّةٌ): إِذَا

عُلِمَ خَبْرُ (لَا) جاز حذفه كثيراً عند الحجازيين، ووجب عند التميميين والطائيين نَحْوُ:

قالوا لَا ضَيْرَ، أي: علينا، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أي: موجود. وَإِنْ جُهِلَ وَجِبَ ذِكْرُهُ عِنْدَ جَمِيعِ

العرب، كقوله -عليه السلام: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ- عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدْ يُحْدَفُ اسْمُ (لَا) مَعَ

الْعُلْمِ بِهِ كَقَوْلِهِمْ: لَا بَأْسَ، أي: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.

بَابُ التَّعْجُبِ

وَتُنْصَبُ الْأَسْمَاءُ فِي التَّعْجُبِ نَضَبُ الْمُفَاعِيلِ وَلَا تَسْتَعْجِبُ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدٌ سَيفَهُ حِينَ سَطَا

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه وخرج عن نظائره، ولهذا يقال: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ.

وله صيغ كثيرة دالة عليه، منها^(١) ما هو بالقرينة نحو: «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»^(٢)، ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به.

وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما^(٣) في هذا الباب، لأطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه.

فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجئ به على وزن (أَفْعَلَ)^(٤) بَعْدَ (مَا) مُبْتَدَأًا بِهَا، ثم جئ بالتعجب^(٥) من فعله منصوبًا نصب المفعول به ولا تستغرب ذلك.

(١) لفظة (منها): ساقطة من (ك).

(٢) هذا جزء من حديث نبوي شريف رواه البخاري في صحيحه (٧٩/١) كتاب الغسل باب - عرق الجنب وأن المؤمن لا ينجس - عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ فَهَرَبَ مِنْهُ، وَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» فَقَالَ: كُنْتُ جَنِبًا فَكُرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ... «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ».

وانظر في الحديث كذلك: سنن الترمذي (٢٠٧/١) طهارة، وسنن أبي داود - طهارة (٥٢/١) والنسائي - طهارة (١١٩/١) وابن ماجه (١٧٨/١) باب مصافحة الجنب.

(٣) في (س): (عليها).

(٤) في (ط): (أفعله).

(٥) في (س): (التعجب).

وَجِيءَ^(١) به على وزن (أفعل)، ثم جِيءَ بالمتعجب^(٢) مِنْ فعله مجرورًا بالباء، مثال الأول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، (فَمَا): (مبتدأ بمعنى شيء)^(٣) وابتدئ به لتضمينه معنى التعجب^(٤) (٤٣)، وأحسن: فعلٌ ماضٍ بدليل اتصال نون الوقاية به، وفاعله ضميرٌ (مستترٌ وجوبًا عائدٌ على)^(٥) (ما) و(زيدًا): مفعولٌ به، والجملة خبرٌ المبتدأ.

والهمزة في (أفعل) للصيرورة، والتقدير: شيءٌ عجيْبٌ أَحْسَنَ^(٦) زَيْدًا؛ أي: صيَّره حسنًا^(٧).

ومثال الثاني، نحو: أَحْسَنَ بِزَيْدٍ.

فأحسن: فِعْلٌ^(٨) لفظه الأمر، ومعناه الخبر، وبزيد: فاعله، والباء زائدة لازمة^(٩)، كما في: «وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا» [النساء: ٧٩، ١٦٦ / الفتح: ٢٨].

والهمزة: للصيرورة أيضًا، والتقدير: أحسنَ زيدًا، أي: صار حسنًا، هذا مذهب سيبويه، ففيه زيادة الباء، واستعمال الأمر بمعنى الماضي ولم يتعرّض في النظم لكون

(١) في (س): (وجيء).

(٢) في (س): (المتعجب).

(٣) في (ك): (اسم تام بمعنى شيء، مبتدأ).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في (س) (ط): (حسن).

(٦) قال ابن هشام: المعنى شيءٌ حسنٌ زيدًا، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش فجوّزه، وجوّز أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، أو أن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليها فخر المبتدأ محذوف وجوبًا وتقديره: شيءٌ عظيمٌ ونحوه.

المغني: ٢٩٧

(٧) لفظ (فعل): زيادة في (ك).

(٨) لفظة (لازمة): زيادة في (ك).

المتعجب منه مجرورًا.

واعلم^(١) أنَّ فعلَ التعجبِ إِنَّمَا يُبْنَى من فعلٍ متصرفٍ^(٢)، ثلاثيٍّ^(٣) مجردٍ، تامٍّ^(٤)، مُثَبَّتٍ، متفاوتٍ في المعنى^(٥)، مبنيٍّ للفاعل، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو خلقَةٍ.

فإذا أُريدَ التعجبُ من فعلٍ دالٍّ على لونٍ أو خِلْقَةٍ فيتوصل إليه بجائزٍ يُصاغ منه، وينصب مصدرُ التعجبِ^(٦) منه بعده مفعولًا - كما يؤخذ من قوله:

وإِنْ تَعَجَّبْتَ مِنَ الْأَلْوَانِ أَوْ عَاهَةِ تَحْدُثُ فِي الْأَبْدَانِ
فَإِنَّ لَهُ فِعْلًا مِنَ الثَّلَاثِي ثُمَّ أَثْبَتَ بِالْأَلْوَانِ^(٧) وَالْأَحْدَاثِ
تَقُولُ: مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ^(٨) وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ السَّدْيَاجِ

وإذا قصدتَ التعجبُ من فعلٍ دالٍّ^(٩) على لونٍ كالبياضِ، أو على عاهَةٍ، أي: علَّةٍ كالعمى فيتوصل إليه بأن يُصاغَ فعلُ التعجبِ من فعلٍ ثلاثيٍّ؛ أي: مع استيفاء سائر الشروط المذكورة، ثم يُؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجبُ منه منصوبًا

(١) (واعلم): موضعها بياضٌ في (ك).

(٢) فلا يُبنى من فعلٍ غير متصرفٍ، كنعم وبش وعسى وليس.

(٣) فلا يُبنى مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج وانطلق.

(٤) احترز بذلك من الأفعال الناقصة، نحو: كان وأخواتها، فلا يقال: ما أكونَ زيدًا قائمًا. وقد أجازَه الكوفيون.

انظر شرح ابن عقيل: (٣/ ١٥٤).

(٥) أي: أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة، فلا يبينان من مات، وفني ونحوهما؛ إذ لا مزيةَ فيهما لشيء على شيء. المصدر السابق.

(٦) في (س)، (ك): (التعجب).

(٧) في (س)، (ك): (باللون).

(٨) العاج: هو عظمُ الفيل. واحدةُ عَاجَةٍ. [انظر القاموس المحيط: عوج].

(٩) في (ط): (فعل ثلاثي دالٍّ).

بعد (ما أفعل) مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب من (بيض)^(١): ما أشدَّ بياضه^(٢)، ومن عور: ما أقبح عوره، ومثله ما مثل به.

وكذا يقال في التعجب من نحو: (أنطلق) - مما هو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف. ما أشدَّ انطلاقه.

وأما الفعل الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يُتعجب منها البتة.

وقد أفهم^(٣) كلامه أن فعل التعجب لا يُبنى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من الاسم، ولا فعل زائد على ثلاثة أحرف.

(١) في (ط): بيض.

(٢) راجع الإنصاف: مسألة رقم (١٦).

(٣) في (س): فهم.

بَابُ الْإِغْرَاءِ

وَالنَّصْبُ فِي الْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبَسٍ وَهُوَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقَسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خَلَا بَرًا دُونَكَ بِشْرًا وَعَلَيْكَ عَمْرًا^(١)

الإغراء: هو تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليلزمه.

وحكمُ الاسمِ المُغْرَى به: النصبُ - وهو ظاهرٌ غيرُ خافٍ^(٢)؛ لأنَّه مفعولٌ به.

وعاملُه إمَّا ظاهرٌ، نحو: الزَّمْ أَخَاكَ، ومنه قوله: دُونَكَ عَمْرًا وَعَلَيْكَ بِشْرًا^(٣).

فدُونَكَ: اسمُ فعلٍ منقولٌ من ظرفِ المكانِ بمعنى: خُذْهُ.

وعَلَيْكَ: اسمُ فعلٍ منقولٌ من جارٍ ومجرورٍ بمعنى: الزَّمْ، وما بعدهما منصوبٌ
بِهَا على المفعولِ به؛ لا يَمَّا تَابَا عَنْهُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِ.

وإِمَّا مُضْمَرٌ: وإِضْمَارُهُ إمَّا جَوَازًا نَحْوُ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، أَي: احْضَرُوا الصَّلَاةَ.
(وَجَامِعَةٌ): حَالٌ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا، وَرَفْعُ^(٤) الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي وَبِالْعَكْسِ^(٥).

وإِمَّا وَجُوبًا^(٦): وَذَلِكَ فِي الْعُطْفِ نَحْوُ: الْأَهْلُ وَالْوَلَدُ، وَالْمَرْوَةُ وَالنَّجْدَةُ، وَفِي

(١) فِي (س): دُونَكَ عَمْرًا، وَعَلَيْكَ بِشْرًا.

(٢) فِي (ط): خَفِي.

(٣) فِي (ط): دُونَكَ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ عَمْرًا، وَفِي (ط): وَعَلَيْكَ بِكَرًا.

(٤) فِي (س): (أَوْ).

(٥) جَاءَ فِي التَّصْرِيحِ: "... وَلَوْ صَرَّحَ بِالْعَامِلِ لَجَازَ لِعَدَمِ الْعُطْفِ وَالتَّكْرَارِ، وَيُقَالُ بِرَفْعِهِمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَيُرْفَعُ الْأَوَّلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَحَذَفَ الْخَبَرُ، وَنَصَبُ (جَامِعَةٌ) عَلَى الْحَالِ، وَنَصَبُ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَرَفَعُ الثَّانِي عَلَى الْخَبَرِ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ". [انظر ١٩٥/٢]

(٦) يَضْمُرُ الْعَامِلُ وَجُوبًا فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ، هِيَ:

التكرار، نَحْوُ:

٣٠- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

وإنما وجب الإضمارُ فيهما لجعليهما كالبدل^(٢) من اللفظ بالفعل، كما أشار إلى ذلك في التكرار، بقوله:

الأوّل: في باب الاشتغال: وذلك نحو: زيدًا لمثّه. فزيد: منصوبٌ بفعل واجب الإضمار، والتقدير: لَمْتُ زيدًا لمثّه.

الثاني: في باب النداء، فالتقدير في نَحْوِ: يا عبدَ الله: أَدْعُو عبدَ الله.

الثالث: في باب الإغراء، كما مثل المؤلف في البيت الآتي قريبًا.

الرابع: المنصوب على المدح، نحو: أتاني محمدُ الكريم، أي: أمدح الكريم.

الخامس: المنصوب على الذم، نحو: أتاني شريفُ الفاسق، أي: أذم الفاسق.

السادس: المنصوب على الترحُّم، نحو: مررت بزيد المسكينَ والتقدير: أعني المسكين.

السابع: الاختصاص، نحو: نحنُ - النحويُّن - أكثرُ الناسِ تعاملًا مع نصوص اللغة،

والتقدير: أخصُّ النحويين. فنحن: مبتدأ، وأكثر: خبره، والنحويين: مفعول بفعل

يلزم إضماره، والجملة حال.

[المحقق].

(١) هذا صدر بيت من بحر طويل - نسبه الأعلام لإبراهيم بن هرمة القرشي، والصحيح أنه لمسكين الدرامي - كما ذكر ذلك صاحبُ الدرر وغيره، وعَجَزُهُ:

كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وهو من شواهد: سيبويه (١٢٩/١) والخصائص (٤٨٠/٢) وشرح شذور الذهب

(٢٢٢) وأوضح المسالك (٤٨٥) والعيني (٣٠٥/٤) والتصريح (١٩٥/٢) والهمع

(١٧٠/١) والدرر (١٤٦/١، ١٥٨/٢) والخزانة (٤٦٥/١).

موضع الشاهد: في قوله: (أخاك أخاك) بالنصب على الإغراء بفعل محذوف وجوبًا،

تقديره: الزم أخاك، أو احفظ أخاك.

(٢) في (س) كالبدل. تحريف.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

وَسِتَّةٌ تَنْتَصِبُ الْأَسْمَاءُ بِهَا كَمَا تَرْتَفِعُ الْأَنْبَاءُ
وَهِيَ إِذَا رُوِيَتْ أَوْ أُمْلِيَتْ إِنَّ، وَأَنَّ يَافَتْنِي، وَلَيْتَا
ثُمَّ كَانَ، ثُمَّ لَكِنَّ، وَعَلَّ

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل^(١) فإنها تنسخ
حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اتفاقاً - ويسمى اسمها، وترفع
الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بها كان مرفوعاً به
قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه^(٢)، ولهذا لا يجوز: أَنْ قائمٌ زيداً - ولو كان
معمولاً لها لجاز.

وعبارة الناظم صَادِقَةٌ بِالْمُذْهِبِ، إلى الأولِ أقربُ لِمَا^(٣) ذكرته في شرح

(١) ذهب سيبويه والمبرد وابن السراج إلى أَنَّ عدَّة هذه الأحرف خمسة لا ستة؛ وذلك لأنهم
يعتبرون (إِنَّ وَأَنَّ) حرفاً واحداً.

يقول سيبويه في باب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): "...
وهي: أَنْ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَعَلَّ، وَكَأَنَّ وذلك قوله: إِنَّ زيداً منطلقاً، وإن عمراً مسافراً، وإنَّ
زيداً أخوك، وكذلك أخواتها".

الكتاب: (١/٢٨٠).

وَقَالَ المبرد: وَأَنَّ مجازهما واحد؛ فلذلك عدناهما حرفاً واحداً.

المقتضب: (٤/١٠٧).

وقال السيوطي: لأنَّ (إِنَّ) وَأَنَّ، واحدة، وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع، وإن
كانتا غَيْرَيْنِ فالثانية فرع الأولى.

المصح: (٢/١٤٨).

(٢) انظر المسألة رقم ٢٢ (ص ١١٥) في كتاب الإنصاف.

(٣) في (ط): (كما).

الْقَطْرِ^(١).

ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما يجوز^(٢) أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها.

ومعنى (إن وأن) تأكيد^(٣) النسبة، ونَقْيُ الشك عنها أو الإنكار لها إلا أن (أن) المفتوحة مَعَ ما بعدها في تأويل المفرد، كما سيأتي.

ومعنى (كأن): التشبيه المؤكّد؛ لأنّه مرْكَبٌ من الكافِ وأنّ.

ومعنى (لكن): الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتَوَهَّمُ ثبوته أو نفيه من الكلام السابق.

ومعنى (ليت): التمني، وهو طلب ما لا طَمَعَ فيه؛ أو ما فيه عُسر.

ومعنى (لعل): الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ويعبرُ عنهما بالتوقع، ويقالُ فيها: عَلَّ وَلَعَلَّ^(٤) - بمعنى واحد.

(١) قال الفاكهي في (مجيّب النداء: ص ١١١): ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنّه لم يتغير عما كان عليه. ولهذا لا يجوز: إنَّ قائم زيداً، ولو كان معمولاً لها لجاز، والأصحُّ الأول، لأنّ لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً، ليكون المبتدأ والخبر معهنّ كمفعولٍ قدّم وفاعلٍ آخر، تنبيهاً على الفرعية، ولأنّ معانيها في الأخبار، فكأنّ كالعمدِ والأسماء كالفضلات، فأعطياً إعراب العمدِ والفضلات. كذا قيل في تقرير العلّة - وهي متأنيّة في (ما) الحجازية، ولم يتقدّم منصوبها.

(٢) في (س)، (ك)، (ط): (وما جاز).

(٣) في (ط): (تأكيد).

(٤) في (د)، (ط): (ولعن).

وَلَا يَنْكُسِرُ أَمْ الْأَخْرُفُ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلِفِ

(إنَّ) بكسر الهمزة أم هذه الأحرف، ولها ثلاثة أحوال:

- وجوب الكسرة إن لم يَسُدَّ المصدرُ مسدِّها^(١) وَمَسَدَّ معموليها.
- ووجوب الفتح عن سدِّ ذلك.
- وجواز الوجهين، إن صحَّ الاعتباران.

فِيحِبُّ الْكُسْرُ إِذَا وَقَعَتْ مَعَ معموليها محكيَّةً بالقول، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (مريم: ٣٠)، أو جوابًا للقسم، نَحْوُ: ﴿وَالْيَكْتَسِبُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٢، ٣]، أو ابتداءً في الكلام، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢].

أو في ابتداء الصلَّة، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو (*) الصفة، نحو: مررتُ برجلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو الجملة الحالية، نَحْوُ: جاء زيدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ. أو المضاف إليها ما^(٣) يختصُّ بالجميل: كجئتكَ^(٤) إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ^(٥).

ويجبُ الفتحُ إِذَا وَقَعَتْ فَاعِلًا^(٦) أو مفعولًا^(٧) أو مبتدأ^(٨) أو خبرًا عن (٤٥)

(١) (مسدِّها): ساقطة من (س).

(٢) وفي (ليلة القدر): زيادة في الآية من (ك) (ط).

(*) في (س)، (ك): (و).

(٣) في (ك): (نحو ما).

(٤) في (س): (نحو جئتكَ).

(٥) انظر الهمع: ١٣٧/١.

(٦) وذلك نَحْوُ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْتُفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١].

(٧) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوتْ أَنْتُمْ اشْرِكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَحَقٌّ بِنَثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

اسم معنى ^(١) غير قول ^(٢).

وتكسر وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية ^(٣)، أو فاء الجزاء ^(٤)، أو في موضع التعليل ^(٥). وقد بسط ابن هشام في توضيحه الكلام على ذلك ^(٦).

وَاللَّامُ تَخْتَصُّ بِمَعْمُولَاتِهَا لِيَسْتَيِّنَ فَضْلُهَا فِي ذَاتِهَا

(١) وذلك نحو: اعتقادي أنه فاضل.

(٢) ويضاف إلى حالات وجوب الفتح المذكورة: أن تقع معطوفة على شيء مما تقدم، أو بدلاً منه، نحو: «أَذْكُرُوا إِلَهِي اتَّعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنْي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ» [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ» [الأنفال: ٧].

وقدراد السيوطي في الهمع (١/١٣٧) ستة مواضع يفتح فيها همزة (إن) وجوباً وهي: الموضع الأول: بعد (لولا) نحو: «فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ» [الصافات: ١٤٣]. والموضع الثاني: بعد (لو) نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا» [الحجرات: ٥].

والثالث: بعد (ما) الظرفية: لا أكلمك ما أن في السماء نجماً.

والرابع: بعد (حتى) غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة - نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل. فإن قدرتها عاطفة كان في موضع نصب، وإن قدرتها جارة ففي موضع جر. الخامس: بعد (أما) المخففة إذا كانت بمعنى حقاً، فإن كانت بمعنى (ألا) الاستفاحية كسرت بعدها. وروى بالوجهين قولهم: أما أنك ذهب. وخرجت على المعنيين. والسادس: بعد (لا جرم) غالباً، قال تعالى: «لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ» [النحل: ٦٢].

(٣) وذلك نحو: خرجت فإذا إن محمداً قائماً.

(٤) وذلك نحو: «أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ نَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ» [الأنعام: ٥٤].

(٥) وذلك نحو قوله تعالى: «إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ» [الطور: ٢٨]. والكسر هنا أرجع على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأنه.

وأضاف السيوطي في الهمع (١/١٣٨) لحالات جواز الأمرين: وقوعها بعد (أي) المفسرة، وكذلك إذا وقعت خبراً عن قول وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أول قولي أن الحمد لله. وبعد (مذ) (ومذ).

(٦) انظر التصريح على التوضيح: (١/٢١٤ - ٢٢١).

مِثَالُهُ إِنَّ الْأَمِيرَ عَادِلٌ وَقَدْ سَمِعْتَ أَنَّ زَيْدًا رَاحِلٌ
وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ وَإِنَّ هِنْدًا لَأَبُوَهَا عَالِمٌ

تختص (إِنَّ المكسورة) بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكون مؤخرًا - ولم يكن منفياً، ولا ماضياً متصرفاً خالياً من (قد) ولا فرق فيه^(١) بين أن يكون مفرداً، نَحْوُ: إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمٌ، أو جملة اسمية نَحْوُ: إِنَّ هِنْدًا لَأَبُوَهَا عَالِمٌ، أو فعلية مصدرية بمضارع نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَخْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤].

أو ماضي غير متصرف، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَيَنعمَ الرجل، أو متصرف مقرون بقد، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ)، أو ظرفاً، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ^(٢).

أو جاراً ومجروراً، نَحْوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

وتختص أيضاً بجواز دخول اللام على اسمها بشرط أن لا تلي^(٣) (إِنَّ) نحو^(٤): ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، إِنَّ فَيْكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ.

وعلى معمول خبرها المتوسط، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ لَعِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ.

وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ، وإنما أُخِّرَتْ مع (إِنَّ) كراهية اجتماع حرفي

(١) (فيه): ساقطة من (س)، (ك).

(٢) في (ط): لعندي.

(٣) في (س) (ط): لا يلي.

(٤) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

تأكيد. ولهذا تسمى اللام المَرْحَلَّةُ بالقاف^(١)، والمزحلقة بالفاء^(٢).

واخْتَصَّتْ (إِنَّ) بها ليظهر بذلك تمييزها^(٣) على أخواتها في نفسها، وأنها أمُّ الباب.

وقول الناظم: وقد سَمِعْتَ أَنَّ زَيْدًا راحِل، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت أنه راحل، لكان أنسب. ويحتمل إرادة التمثيل؛ لأنَّ وأنَّ المفتوحة مع الإيحاء إلى الفارق بينهما.

وَلَا تَقْدَمُ خَبَرُ الْحُرُوفِ إِلَّا مَعَ الْمَجْرُورِ وَالظُّرُوفِ
كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لِي زَيْدًا مَالًا وَإِنَّ عِنْدَ خَالِيٍّ جَدًّا جَدًّا
أي: لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدَّم خبرها على اسمها؛ لضعفها في العمل بعدم تصرُّفها وإنَّ عَمِلَتْ عَمَلُ الْأَفْعَالِ، إلَّا إذا كان ظرفًا و جازًا و مجرورًا، لتوسُّعهم فيها كما مثل.

وقد يجِبُ التَّقْدُمُ لعارضي^(٤)، نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَهَا^(٥) وإنَّ في الدار صَاحِبَهَا.

وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليه من بابِ أَوَّلَى؛ لأنَّ امتناع الأسهل يستلزم (امتناع غيره بخلاف العكس، ولا يلزم من جواز تقديم الظروف

(١) المزحلقة بالقاف: ساقطة من (س).

(٢) المَرْحَلَّةُ والمزحلقة بمعنى واحد، ومعناها: المدحرجة، يقال: رَحَلَفَ الشيء = زحلقة: دحرجه. [انظر القاموس المحيط: فصل الزاي - باب القاف وكذلك فصل الزاي - باب الفاء].

(٣) في (ط): تمييزها.

(٤) لفظ (أي): زيادة في (ط).

(٥) وهو اشتغال على ضمير يعود على جزء من الخبر.

(٦) في (س): إِنَّ عَبْدَ هِنْدٍ عندها. خطأ.

والمجرور على الاسم^(١) جواز تقديمه عليها، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

وَأِنْ تَزِدْ (مَا) بَعْدَ هَذِي الْأَحْرَفِ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ
وَالنَّصْبُ فِي لَيْتَ وَعَلَّ أَظْهَرُ وَفِي كَأَنَّ فَاسْتَمْعَ مَا يُذَكِّرُ^(٢)

إذا اتَّصَلَتْ (ما) الحرفية^(٣) الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وهياتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فتعين فيها^(٤) الإلغاء، نحو: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦]^(٥).

وقوله^(٦):

٣١- وَلَكِنَّمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ^(٧)

(١) ما بين القوسين برمته: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): ما يؤثر.

(٣) لفظة (الحرفية): ساقطة من (س).

(٤) في (د): (بها).

(٥) وجلة (هم ينظرون) في الآية زيادة في (ك).

(٦) قوله: زيادة من المحقق.

(٧) هذا صدر بيت من بحر طويل وقائله امرؤ القيس. وَعَجِزُهُ:

وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

انظر فيه: الإنصاف: ٦٤، والمغني: (٥٠٨، ٢٥٦).

والشاهد: في قوله: وَلَكِنَّمَا أَسْمَى. حيث اتَّصَلَتْ (ما) الحرفية بـ (لكن) فكفتها عن العمل وهياتها للدخول على الجملة الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجملة الاسمية فتعين بها الإلغاء.

وقوله:

٣٢- أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا^(١)

نَعَمْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ (لَيْتَ)، فيجوزُ فيها الإعمالُ استصحابًا للأصل^(٢) - وهو الأرجح، والإهمال^(٣) هَلَّا على أخواتها، لبقائها على اختصاصِها بالأسماء - وهو أكثر - وقد رُوِيَ بالوجهين قوله:

٣٣- قَالَتْ^(٤) أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا^(٥)

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، قاله الفرزدق، وهو بتمامه:

أَعِذْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّيَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقَيَّدَا

وهو من قصيدة له يهجو بها جريرًا، ويندُّ بِعَبْدِ قَيْسٍ، وكان جريرٌ قد ذكره في قصيدة له يفتخر به فيها.

انظر في البيت: قطر الندى وبل الصدى: (١٦٩/١) وشرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح
اللمحة البدرية: (٥٢/٢) والأشموقي: (٢٨٤/١)، وأما ابن السجري: (٤٢١/٢)
وشرح المفصل: (٥٤/٨، ٥٧) والمغني: (٢٨٧، ٢٨٨) والهمع: (١٤٣/١) والدرر:
(١٢٢/١) وديوانه ص ٢١٣.

والشاهد في قوله: لعلمنا أضاءت، حيث اتصلت (ما) الحرفية الزائدة بلعلْ فكفتها عن
العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية، ودخلت على الفعلية.

(٢) في (س): بالأصل.

(٣) في (س): وإهمال.

(٤) لفظة (قالت): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر البسيط، قاله النابغة الذبياني، وعَجُزُهُ:

إِلَى حَمَامَتَيْنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر.

وانظر فيه: سيويه: (١٧٢/١) والخصائص: (٤٦٠/٢) والأماي الشجرية:
(١٤٢، ٢٤١/٢) وشرح ابن يعيش: (٥٤، ٥٨/٨) والإنصاف: ٢٨١، والهمع:
(٦٥، ١٤٣/١) والدرر: (٤٤، ١٢١/١) وشرح الشذور: ٢٨٠، والمغني: (٦٣).

يُرَوَّى بِرَفْعِ (الحمام)، وَبِنَصْبِهِ^(١) - هَذَا مَذْهَبُ سَيُوبِهِ وَالْجُمْهُورِ^(٢) - وَهُوَ الرَّاجِعُ.

وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِ الْكُلِّ قِيَاسًا عَلَى لَيْتَ، فَإِنَّهُ لَمْ^(٣) يُسَمَّحْ إِلَّا فِيهَا^(٤).

وَقِيلَ: وَفِي (إِنَّ) أَيْضًا^(٥)، وَجَرَى عَلَيْهِ النَّازِمُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْإِعْمَالَ أَظْهَرُ فِي (لَيْتَ)، وَ(لَعَلَّ)، وَ(كَأَنَّ)؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي تَغْيِيرِ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، بِخِلَافِ الْبَقِيَّةِ^(٦).

(٢٣٦، ٢٨٦، ٣٠٨) (رقم ٩٢) وشرح العيني: (٢٥٤/٢) والتصريح: (٢٢٥/١) وشرح أبيات سيوبه للنحاس: ٢٢٣، وشرح للمحة البدرية: (٥٢/٢) وقطر الندى: (١٧٠/١) وديوان النابغة: ص ١٤.

والشاهد في قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث يروى بنصب (الحمام) ورفع.

(١) في (ك)، (ط): ونصبه.

(٢) قال سيوبه: وأما ليتما زيدًا منطلق. فإنَّ الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤيةُ بنُ العجاج يُشَدُّ هذا البيتَ رفعًا.

الكتاب: (٢٨٢/١).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ذهب الزجاج إلى أنَّ جميع هذه الأدوات بمنزلة واحدة، وأنها إذا اقترنت بها (ما) لم يجب إهمالها، بل يجوزُ فيه الإعمالُ والإهمال، غير أنَّ الإهمالَ أكثرُ في الجميع. أما الإعمالُ فعلي اختصاصها الأصلي، وأما الإهمالُ فليما حدث لها من زوال الاختصاص، وذكر الزجاج أنَّ ذلك مسموعٌ في الجميع، ووافقه الزمخشريُّ وابنُ مالك، ونقله عن ابن السراج. انظر المجمع: (١٤٤/١).

(٥) حكى (إنما زيدًا قائم) حكاه الأخفش والكسائيُّ.

انظر شرح ابن عقيل: (٣٧٤/١).

(٦) قال الحريري: وإذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة فلا يتغير الحكمُ بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر، وجاز أن تجعلها كافةً فتصير

وعن الزجاج^(١)، وابن أبي الربيع^(٢): إعمال الثلاثة لا غير للعلّة المذكورة.

وعن الفراء^(٣) وجوب الإعمال في "كَيْتَ"، و"لَعَلَّ"^(٤).

الأحرف الستة بمنزلة (هَلْ) التي لا تغيّر المبتدأ أو الخبر، إلا أن الاختيار أن تنصب في (كأنها، وليتأ، ولعلّما) ويرفع في (إنّما) و(أثمّا) بكسر الهمزة وفتحها، وفي (لكنّها) كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

لأنما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها ويتغيّر في الثلاثة الأوّل، فيستحيل الكلام في (كأنّها) إلى تشبيه، وفي (ليتأ) إلى تمنّ، وفي (لعلّما) إلى ترجّح. [شرح الملحة للحريزي: ١٦٧].

وقد نقل السيوطي عن الحريزي أنه يُجيز الإعمال في (لَعَلَّ وَكَأَنَّ) فقط (انظر الهمع: ١٤٣/١) ولكنّ الواقع أن الحريزي يُجيز الإعمال والإلغاء في الكلّ إلا أن الاختيار عنده الإعمال في (كأنّها، وليتأ، ولعلّما) والإعمال والإهمال في البقية - كما في شرحه على الملحة.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد العثماني، الإشبيلي، الأمويّ (أبو الحسن) ابن أبي الربيع: نحويّ.

من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، وشرح جمل الزجاج، وشرح إيضاح أبي عليّ الفارسيّ.

راجع ترجمته في: معجم المؤلفين: (٢٣٦/٦) هدية العارفين: (١/٦٤٩).

(٣) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدّينكي، من أصل فارسيّ من الدّيلم، وُلِدَ بالكوفة سنة ١٤٤هـ ونشأ بها. واختلف على حلقات الفقهاء، والمحدّثين، والقراء، ورواة الأشعار والأخبار وأيام العرب. أخذ النحو عن الكسائيّ والرؤاسيّ ويونس بن حبيب، توفّي سنة ٢٠٧هـ.

وله مؤلفات كثيرة منها: الحدود، ومعاني القرآن، والمقصود والممدود... وغير ذلك.

راجع في ترجمته: الشذرات: (١٩/٢) ومراتب النحويين: ١٣٩، والأعلام: (٢/٢٢٨) ومعجم الأدباء: (٢٧٦/٧) ونزهة الألباء: ٩٨.

(٤) راجع هذا الخلاف في الهمع: (١/١٤٤).

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وَعَكْسُ إِنَّ بَا أَخِي فِي الْعَمَلِ كَانَ وَمَا أَنْفَكَ الْفَتَى وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِخَ وَمَا فَتَى فَاغْفَقَ بَيَانِ التَّضْيِغِ
وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَاحْفَظْنَهَا وَاحْذَرِ - هُدَيْتَ - أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
تَقُولُ: قَدْ كَانَ الْأَمِيرُ رَاكِبًا وَلَمْ يَزَلْ أَبُوعَلِيٍّ عَائِيًا
وَأَصْبَحَ الْبَرْدُ شَدِيدًا فَاعْلَمْ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمْ

من نواسخ^(١) الابتداء أيضًا هذه الأفعال، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهًا بالفاعل ويُسمى اسمها حقيقةً، وفاعلاً مجازاً، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهًا بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقةً، ومفعولاً مجازاً - وذلك عكس عمل (إنَّ وأخواتها).

ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فإِنَّهُمْ لَا يَجْعَلُونَ لَهَا عَمَلًا إِلَّا فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، لِاتِّصَالِهِ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا، وَالضَّمِيرُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلٍ، وَأَيْضًا كُلُّ فِعْلٍ يَرْفَعُ قَدْ يَنْصَبُ وَقَدْ لَا يَنْصَبُ، وَأَمَّا أَنَّهُ يَنْصَبُ وَلَا يَرْفَعُ فَلَا^(٢).

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ: كَانَ وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ.

وقِسْمٌ لَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشَرْطٍ تَقْدُمِ نَفْيٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعَاءٍ، وَهُوَ: زَالَ، مَاضِي

(١) فِي (س): (غَائِبًا).

(٢) النَّسْخُ فِي اللُّغَةِ: الْإِزَالَةُ، وَالتَّغْيِيرُ، وَالْإِبْطَالُ، وَإِقَامَةُ شَيْءٍ مَقَامَ شَيْءٍ.

انظر القاموس المحيط: نسخ.

(٣) فِي (س): وَأَمَّا أَنَّهُ يَرْفَعُ وَلَا يَنْصَبُ فَلَا.

(يَزَالُ)، وانفكَّ، وفَقِيَ، وَبَرِحَ - وهذه الأربعة^(١) بمعنى واحد.

فالنفي نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨].
والنهي نَحْوُ:

٣٤- صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَيَسْبِيحُهُ ضَلَالٌ، مُبِينٌ^(٢)
والدعاء نَحْوُ:

٣٥..... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِحَرَ عَائِكَ الْقَطَرُ^(٣)
وقسم لا يُعْمَلُهُ إِلَّا بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية، وهو: دَامَ، نَحْوُ:
﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا.

(١) في (س): الأربع.

(٢) الشطر الثاني من البيت: زيادة في (س).

(٣) هذا البيت من بحر الخفيف، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

انظر فيه: قطر الندى (١٥٣/١) وشرح اللوحة البدرية: (٢٣/٢) وشرح ابن عقيل:

(٢٦٥/١) وشرح الأشموني: (٢٢٨/١) والعيني: (١٤/٢) والتصريح: (١٨٥/١)

والهمع: (١١٠/١) والدرر: (٨١/١).

والشاهد في قوله: (ولا تَزَلْ)؛ حيث أجرى فيه مضارع (زال) مجرى (كان) في العمل،

لكونها مسبوقه بالنهي، والنهي شبيه النفي.

(٤) هذا عَجْزُ بيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرمة. وصدوره:

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى

انظر فيه: قطر الندى: (١٥٤/١) وشرح اللوحة البدرية: (٢٣/٢) المغني: ٢٤٣، وشرح

ابن عقيل: (١٦٦/١) وأمالى ابن الشجري: (١٥١/٣٢) والعيني: ٦/٢، والهمع:

(١١٠/١) و(٤٠٧/٢) والدرر: (٨١/١) (٢٣، ٨٦/٢) والتصريح: (١٨٥/١) وشرح

الأشموني: (٣٧، ٢٢٨/١) وشرح شواهد المغني: ٢٣٤.

موضع الشاهد: في قوله: (ولا زال مُنْهَلًا) حيث أجرى (زال) مجرى (كان) في رفعه الاسم

ونصبها الخبر، وذلك لتقدم (لا) عليه، وهي تفيد الدعاء هنا.

وما تصرّف من هذه الأفعال يعمل عملها، ومنه (لَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ غَائِبًا)، وكلّها تتصرّف إلّا لَيْسَ، ودَامَ، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لها.

وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ الْأَخْبَارَ مُقَدِّمَاتٍ فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا
مِثَالُهُ: قَدْ كَانَ سَمُحًا وَائِلٌ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يُشِيرُ^(١) إِلَى مَسْأَلَتَيْنِ:

إحدهما: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ تَأْخِيرَهُ كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ، وَالْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ، نَحْوُ: كَانَ سَمُحًا وَائِلٌ. قَالَ اللَّهُ^(٢) تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وقد يجب ذلك، نَحْوُ: كَانَ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا.

وقد يمتنع^(٣)، نَحْوُ: صَارَ عَدُوِّي صَدِيقِي.

الثانية: أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا، كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى فَعْلِهِ وَفَاعِلِهِ، نَحْوُ: وَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ.
قال الشاعر:

٣٦- اَعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبًا^(٤)

(١) فِي (س): (أشار).

(٢) لَفْظُ الْجَلَالَةِ: زِيَادَةُ فِي (س) (ط).

(٣) فِي (ك): تَمْتَنَعُ، وَفِي (س): تَمْنَعُ.

(٤) هَذَا بَيْتٌ مِنْ بَحْرِ الْمَدِيدِ، قَائِلُهُ الْمَعْدِلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

انظر فيه: الْعِدَّةُ الْفَرِيدُ: (٥/ ٤٧٨) وَحَاشِيَةُ الدَّمِنْهَوْرِيِّ عَلَى مَتْنِ الْكَافِي: ص ٤٤.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: فِي قَوْلِهِ: (شَاهِدًا مَا كُنْتُ) حَيْثُ تَقَدَّمَ خَبَرُ (كَانَ) وَهُوَ (شَاهِدًا) عَلَيْهَا وَعَلَى اسْمِهَا، وَذَلِكَ جَائِزٌ.

وقد يجبُ ذلك، نَحْوُ: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟ وَكَمْ كَانَ مَالُكَ؟، وَكَيْفَ كَانَ بَكْرٌ؟^(١).

نَعَمْ يُسْتَنَى من إطلاقه خبرٌ ليس؛ فإنه لا يجوزُ تقديمه عليها في الأصَحَّ، وإن كان ظرفاً؛ لعدم السماع، وقياساً على (عسى) بجامع الجُمودِ^(٢).

وكذلك خبرُ دَامَ لا يجوزُ تقديمه عليها مع (ما) باتِّفاقٍ^(٣)، ولا على (دَامَ) وحدها؛ لعدم تصرُّفها، ولثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته.

ومثْلُ (دَامَ) كُلُّ فعلٍ قارَنه فعلٌ مصدرِيٌّ، كَيْعْجِبُنِي أَنْ تَكُونَ عَالِماً^(٤).

وإذا نُفِي الفعلُ الناسخُ بـ (ما) جازَ تَوَسُّطُ الخبرِ بين النافي والمنفي، نَحْوُ: ما قاتلَها كان زَيْدٌ، وما مُقِيمًا زال بَكْرٌ، وامتنعَ تقديمه على (ما)؛ لِأَنَّ لها صدرَ الكلامِ^(٥).

(١) وكيف كان بكر: زيادة في (ط).

(٢) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرِّد، والزجاج وابن السَّراج، وأكثرُ المتأخرين إلى منع تقديم خبرها عليها، وذهب أبو علي الفارسي، وابن بَرَّهان إلى الجواز، فنقول: قاعدة ليس زيد.

وقال ابن عقيل: واختلف النقلُ عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز وقومُ المنع، ولم يَرِدْ من لسان العرب تقديم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمولٍ خيرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وبهذا استدُلَّ من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أَنَّ ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ معمول الخبر الذي هو ﴿مَصْرُوفًا﴾ وقد تقدَّم على (ليس) قال: (ولا يتقدم معمولٌ إلا حيث يتقدَّم العامل). شرح ابن عقيل: (١/٢٧٨).

وانظر كذلك: قطر الندى: (١/١٥٦) والإنصاف: مسألة (١٨): (١/١٠٢).

(٣) قال صاحب الإنصاف: وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها.

انظر المسألة رقم (١٧): (١/٩٩).

(٤) انظر قطر الندى: (١/١٥٦).

(٥) وحاصل القول في هذا الموضوع أَنَّ خبر (كان) وأخواتها ستَّة أحوالٍ ذكرها الشيخ محمد

محبي الدين عبد الحميد في كتابه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) وهو بهامش كتاب (شرح ابن عقيل): (١/٢٧٢).

وَلِنْ تَقُلْ: يَا قَوْمُ قَدْ كَانَ الْمَطَرُ فَلَبِثْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرٍ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثَ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَّثَ^(١)

تُسْتَعْمَلُ (كان) في العربية على ثلاثة أوجه: زائدة، وهي التي لم يُؤْتِ بها للإسناد، وشرطُ زيادتها أَنْ تكونَ بين شيئين متلازمين ليسا جازًا ومجورًا، نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيدًا^(٢)، وناقصة، وقد تقدَّمت.

وتامة: وهي التي يُكْتَفَى^(٣) بمرفوعها عن المنصوب، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، وهو^(٤) كما أشار إليه بقوله: (وهكذا يصنع كل من نفث)، أي: لفظ... إلخ، نحو: قَدْ كَانَ الْمَطَرُ، أي: حدث، ومنه: ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُشْرِ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حصل^(٥).

لا يختص ذلك بكان، بل سائر أخواتها تُسْتَعْمَلُ^(٦) تامة ما عدا (لَيْسَ)، وَ (زَالَ)، وَ (فَتِيَ)، نَحْوُ: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿مَا دَامَتْ السَّيْرُوتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]^(٧).

وأما: ليس، وزال، وفتي، فإنها ملازمة للنقص، وما أَوْهَمَ خِلَافَهُ يُؤَوَّلُ:

- (١) في (س): حدث، وكذا في (ط).
- (٢) يضاف إلى ذلك الشرط شرط آخر، وهو: أَنْ تكونَ بلفظ الماضي راجع التصريح: (١/ ١٩١).
- (٣) في (س)، (ك): (تكتفي).
- (٤) لفظة (هو): زيادة في (ك).
- (٥) زاد الحريري معنى لـ (كان) وهو بصدد شرحه للملحة، فقال: أَنْ تَأْتِيَ بِمَعْنَى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٧]..
- (انظر شرح الملحة: ١٧١).
- (٦) في (ط) (ك) (د): يستعمل.
- (٧) ولفظة (الأرض) في الآية: من (ط).

وَالْبَاءُ تَخْتَصُّ بِلَيْسَ فِي الْخَبَرِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ الْفَتَى بِالْمُحْتَقَرِّ

تُرَادُ الْبَاءُ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)؛ لِرَفْعِ تَوْهَمِ الْإِبَاتِ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ، وَلِتَوْكِيدِ النِّفْيِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ نَحْوُ: «لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» [الزمر: ٣٦]، وَمِنْهُ: (وَلَيْسَ الْفَتَى بِمُحْتَقَرٍّ) (١).

وَتَرَادُ أَيْضًا فِي خَبَرِ (مَا) النَّافِيَةِ، وَكَذَا فِي خَبَرِ الْفِعْلِ النَّاسِخِ الْمُنْفِيِّ بَلَمَ، نَحْوُ: لَمْ أَكُنْ بِقَائِمٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

٣٧- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ (٢)

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَمَرَادُ النَّاسِخِ أَنَّ (لَيْسَ) مِنْ بَيِّنِ أَخَوَاتِهَا تَخْتَصُّ بِجَوَازِ دُخُولِ الْبَاءِ فِي خَبَرِهَا، فَإِذَا (٣) عَطَفْتَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ اسْمًا، نَحْوُ: (لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ) جَازَ لَكَ جَرُّهُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَنَصْبُهُ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٣٨- فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٤)

(١) فِي (ك) (ط): بِالْمُحْتَقَرِّ.

(٢) هَذَا شَاهِدٌ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، قَالَ الشَّنْفَرِيُّ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الشَّهِيرَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِاسْمِ (لَا مِيَّةَ الْعَرَبِ) وَأَوَّلُهَا:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيحِكُمْ فَلِيَّ إِلَى قَوْمٍ سَوَاكُمْ لَأَمِيلُ

انْظُرْ فِيهِ الْمَغْنِي: ص ٥٦٠، وَالْفَطْر: رَقْم ٧٦، وَالْعَيْنِي: (١١٧/٢)، (٥١/٤) وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ: (٣١٠/١) وَالْهَمْعُ: (١٢٧/١) وَالنِّدْرُ: (١٠١/١) وَالتَّصْرِيحُ: (٢٠٢/١) وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي: (٥١/١)، (٥١/٣).

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (بِأَعْجَلِهِمْ)؛ حَيْثُ أَدْخَلَ الْبَاءَ الزَّائِدَةَ عَلَى خَبَرِ مُضَارِعٍ (كَانَ) الْمُنْفِيِّ بَلَمَ.

(٣) فِي (ك)، (س)، (ط): وَإِذَا.

(٤) هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْوَافِرِ. قَالَ عُقَيْبَةُ بْنُ هَبِيرَةَ الْأَسَدِيُّ، وَصَدْرُهُ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَصْجِحْ

انْظُرْ فِيهِ: سَيُورِيهِ: (٣٤/١، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨) وَالْمُقْتَضِبُ: (٢/٢٣٨) (٤/٣٧١، ١١٢) وَأَمَالِي الْقَالِي:

٣٧/١، وَالْمَغْنِي: ٤٧٧، وَشَرَحَ آيَاتُ سَيُورِيهِ لِلنَّخَاسِ: (٨٦، ٢٧٤) وَابْنُ بَيْشٍ: (٢/١٠٩) (٤/٩)

وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: (١/٣٤٣) (٢/١٤٣) وَالْإِنْصَافُ: ٢٠٧.

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: نَصَبُ (الْحَدِيدِ) هَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ (بِالْجِبَالِ)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا النِّصْبُ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ

لَيْسَ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ دَاخِلَةٌ عَلَى خَبَرِهَا

بَابُ: ما النافية الحجازية (٤٨)

وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبُهُ
فَقَوْلُهُمْ^(١): مَا عَامِرٌ مُوَافَقًا كَقَوْلِهِمْ: لَيْسَ سَعِيدٌ صَادِقًا

قد تقدم أنَّ الأصلَ في كلِّ حرفٍ لا يختصُّ أنَّ لا يعمل، و (ما) النافية من قبيل غير المختصِّ فكان القياسُ أنَّ لا تعمل، فلذلك أهملها بنو تميم، قال شاعرهم:

٣٩- وَمُهِفِّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامًا^(٢)

(أشار في البيت أنَّه تميمي، برفعه الجزئين بعد (ما)^(٣)).

وَأَمَّا الْحِجَازِيُّونَ فَأَجْرَوْهَا مَجْرَى (لَيْسَ)؛ لِمُشَابَهَتِهَا هَا فِي النَّفْيِ وَالِدُخُولِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَتَخْلُصُ^(٤) الْمُحْتَمَلِ لِلْحَالِ^(٥)، فَرَفَعُوا بِهَا الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا، وَنَصَبُوا الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هِيَ أُمَّهُتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢].

ولمَّا كَانَ عَمَلُهَا عِنْدَهُمْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ اشْتَرَطَ لَهُ أَرْبَعَةً شُرُوطٍ:

(١) في (د): تقول.

(٢) هذا بيتٌ من بحر الكامل، ولم نقفْ له على قائلٍ معيَّن، وقد ذكره ابنُ هشامٍ في شرحه على اللمحة البدرية: ٣٩ / ٢، هكذا.

ومهِفِّهِفِ كَالْبَدْرِ قُلْتُ لَهُ: انتسب فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامًا

ولم يستشهد به النحاة من قبل وقد ذكره الشارح هنا على أنَّ (ما) مهملة على لغة بين تميم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ك)

(٤) في (ط): وتخلص.

(٥) وتختص لمحل الحال.

أَحَدُهَا: بقاء^(١) النفي، فَإِنْ انتَقَضَ بِإِلَّا بَطُلَ عَمَلُهَا، نَحْوُ^(٢): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف ما إذا انتقض بغير (إِلَّا) نحو: (ما زَيْدٌ غَيْرَ قَائِمٍ).

الثاني: أَلَا يَقْتَرِنُ الْاسْمُ بِإِنْ الزائدة، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهَا امْتَنَعَ عَمَلُهَا، كَقَوْلِهِ:

٤٠ - بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ^(٣)

لأن مقارنة (إِنْ) تُبْعِدُ شَبَهَهَا بِلَيْسَ؛ لِأَنَّ (لَيْسَ) لَا تَلِيهَا (إِنْ).

الثالث: أَلَا تُؤَكِّدُ بِهَا، فَإِنْ أَكَّدَتْ بِهَا امْتَنَعَ عَمَلُهَا أَيْضًا، نَحْوُ (ما زَيْدٌ قَائِمٌ) الرابع: تَأْخِرُ^(٤) الْخَبَرَ، فَإِنْ تَقَدَّمَ امْتَنَعَ عَمَلُهَا، نَحْوُ: مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ^(٥)، وَإِذَا امْتَنَعَ فِي حَالِ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ فِي حَالَةِ تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ^(٦) أَوَّلَى، نَحْوُ: مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ

(١) لفظة (بقاء): ساقطة من (ط).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (س).

(٣) هذا صدر بيت، من بحر البسيط، قاله عباس بن الأحنف. وَعَجْزُهُ:

وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

انظر فيه: المغني: ٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٩٤، قطر الندى: ١٦٣، وشرح الللمحة البدرية: (٤١/٢) والعيني: (٩١/٢) والهمع: (١٢٤/١) والدرر: (٩٤/١)، شرح شواهد المغني: ٨٤، والتصريح: (١٩٦/١) وخزانة الأدب: (١٢٤/٢).

والشاهد: في قوله: (ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ) حيث أهمل عمل (ما) لأنها فقدت شرطًا من شروط عملها وهو اقترانها بأن الزائدة.

(٤) في (س) (ط): تأخير.

(٥) هذا مَثَلٌ من أمثال العرب -يُضْرَبُ لِمَنْ يَعْتَذِرُ إِلَى صَاحِبِهِ عَمَّا بَدَّرَ مِنْهُ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَيْهِ.

انظر مُجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِي: (٢٨٨/٢).

وهذا المثل شاهدٌ على إهمال (ما)؛ لِتَقَدُّمِ خَبَرِهَا (مسيء) على اسمها (مَنْ أَعْتَبَ).

انظر الكتاب: (٢٩/١) والمقتضب: (١٩٠/٤).

(٦) في (س): المعمول.

آكل.

نَعَمْ يُغْتَفَرُ تَقَدُّمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا أَوْ مَجْرُورًا لِلتَّوَشُّعِ فِيهِمَا^(١)،
نَحْوُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا).

وقضية هذه العلة جوازُ تَقَدُّمِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا أَوْ مَجْرُورًا، وبه
صَرَّحَ بَعْضُهُمْ^(٢).

لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك، ويظهر كما قال^(٣) العلامة السيوطي
جوازُ إعمالها إن كان الظرف^(٤) المَقْدَمُ الْخَبَرِ، والمنع إن كان معموله^(٥).

وإذا عُطِفَ عَلَى خَيْرِهَا الْمَنْصُوبِ بِـ (لكن)، أو بِـ (بَلْ) تَعَيَّنَ فِي الْمَعْطُوفِ الرِّفْعُ
عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ، أَوْ بَلْ قَاعِدٌ، وَلَا يَجُوزُ
النَّصْبُ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهِمَا مُوجِبٌ، وَأَمَّا الْمَعْطُوفُ بِغَيْرِهِمَا فَيَجُوزُ^(٦) فِيهِ الْأَمْرَانِ،
وَالنَّصْبُ أَجُودُ^(٧).

وَتُرَادُ الْبَاءُ فِي خَبَرِ (مَا) كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِخَبَرِ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ، بَلْ

(١) في س: فيها.

(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك، وصرح به في الكافية الشافية وشرحها، وصرح به ابن هشام في الجامع.

انظر الهمع: (١/١٢٤).

(٣) في (س): كان - تحريف.

(٤) في (س): الظروف - خطأ.

(٥) انظر الهمع: (١/١٢٤).

(٦) في (س): يجوز.

(٧) انظر الهمع: (١/١٢٤).

تَزَادُ فِي خَبَرِ التَّمِيمَةِ، خِلَافًا لِلْفَارِسِيِّ^(١)، وَالزَّمَخْشَرِيِّ^(٢)؛ لَوْجُودِ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ بَنِي تَمِيمٍ وَنَثَرِهِمْ^(٣)؛ وَلِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا دَخَلَتْ الْخَبَرَ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا؛ لَا لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا.

وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الْعَلَّةِ جَوَازُ زِيَادَتِهَا وَإِنْ بَطُلَ عَمَلُ (مَا)؛ لَزِيَادَةِ إِنْ أَوْ تَقَدَّمَ^(٤) الْخَبَرَ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ.

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ، وَلَدَ بِقَسَا: مَدِينَةِ قَرْيَةٍ مِنْ شِيرَازَ، وَأَخَذَ عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ وَغَيْرِهِ، رَحَلَ إِلَى أَقْطَارِ مِنَ الدَّوْلَةِ، تُوُفِّيَ بِبَغْدَادَ سَنَةِ ٣٧٧ هـ. وَلَهُ مَصْنُوعَاتٌ عَدِيدَةٌ مِنْهَا: الْإِيضَاحُ فِي النُّحُو، وَالتَّكْمِلَةُ فِي الصَّرْفِ، وَالْحِجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

رَاجِعْ فِي تَرْجُمَتِهِ: طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ: ١٠٣، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ: (١/٧٣).

(٢) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص (٢٧٧) مِنَ التَّحْقِيقِ.

(٣) وَقَدْ نَقَلَ سَيِّبُوهُ وَالْفَرَّاءُ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - زِيَادَةَ الْبَاءِ بَعْدَ (مَا) عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَا التَّفَاتَ إِلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي أَشْعَارِهِمْ.

وَقَدْ اضْطَرَبَ رَأْيُ الْفَارِسِيِّ فِي ذَلِكَ، فَمَرَّةً قَالَ: لَا تَزَادُ الْبَاءَ إِلَّا بَعْدَ الْحِجَازِيَّةِ، وَمَرَّةً قَالَ: تَزَادُ فِي الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ.

انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ: (١/٣٠٩).

وَقَدْ وَرَدَ فِي أَشْعَارِهِمْ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ يَمْدَحُ مَعْنَانَ بْنَ أَوْسٍ، وَالْفَرَزْدَقُ تَمِيمِيٌّ:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنَى بِنَسَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنَى وَلَا مُتَيْسِّرٍ

الْكِتَابُ: (١/٣١).

(٤) فِي (ط): أَوْ لَتَقْدَمَ.

بَابُ النِّدَاءِ^(١)

وَنَادِ مَنْ تَدْعُو يَا أَوْ يَا أَوْ هَمْزَةً أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْتَ هَيَا

من المنصوبات على المفعول به^(٢) بإضمار عامل لا يظهر (المنادى)، وهو المطلوب إقباله بحرف نائِبٍ منابٍ أدْعُو) لفظاً أو تقديرًا^(٣).

وأحرفُ النداءِ على ما هنا خمسة، والمنادى قريب وبعيد، فـ(الهمزة، وأي) للقريب، و(يَا، وَهَيَا) للبعيد، و(يَا) لهما وهي أُمُّ البَابِ؛ لدخولها في كُلِّ (نداء، وتعيين في)^(٤) نداء اسم الله تعالى (٤٩).

وَأَنْصَبْ وَنَوْنٌ إِنْ تُنَادِي النِّكَرَةَ كَقَوْلِهِمْ: يَا نَهْمَا دَعِ الشَّرَّةَ

(١) النداء فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم كسر النون مع القصر (النُّدَا) ثم ضم النون مع المد (النَّدَاء) واشتقاقه من (ندى الصوت) وهو: بُعْدُهُ، يقال: فلان أُنْدَى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه.

الأشموني: (٢/ ٤٤١).

(٢) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ المتادي شبيه بالمفعول به لا مفعول به؛ وذلك نظراً لأنَّ الناصب له هو حرف النداء، سواء كان على سبيل النياية عن الفعل، أو العِوَض عنه. انظر الهمع: (١/ ١٧١).

(٣) قال سيبويه: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله والنداء كله... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريدُ عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت: (يا فلان) علِم أنَّك تريده، ومما يدلُّك على أنَّه ينتصب على الفعل، وأنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: (يا إياك) إنما قلت: (يا إياك أعني)، ولكنهم حذفوا الفعل، وصار: يا، وأيَا، وأي بدلاً من اللفظ بالفعل".

الكتاب: (١/ ١٤٧).

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

إذا كلن المنادى نكرةً غَمَرَّ معيَّنة فانصبه منونًا كما مثل الناظم^(١)، ومثله: قولُ الأعمى: يَا رَحَلًا حَذَّيْدِي، وَيَا وَاقِعًا أَنْقَذْنِي، وَالنَّهْمُ وَالشَّرُّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢).

وَأِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً مُسْتَهْرَةً فَلَا تُنَوِّنْهُ وَضَمَّ آخِرَهُ
تَقُولُ: يَا سَعْدُ أَيَا سَعِيدُ وَمِثْلُهُ: يَا أَيُّهَا الْعَمِيدُ

إذا كان المنادى معرفًا، أي: غير مضاف ولا شبهه، وكان^(٣) معرفة قبل النداء، كما سعد، وأيا سعيد، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء، نحو: يا أيُّها العميد - فلا تُنَوِّنْ^(٤) آخره، بل ابنه على الضم لفظًا - إن كان صحيح الآخر - كما تقدّم - أو تقديرًا - إن كان معتلًا أو مبنيًا قبل النداء، نحو: يَا مُوسَى، وَيَا قَاضِي، وَيَا حَذَام، وَيَا خَمْسَةَ عَشَرَ^(٥)، ويظهر أثر الضم إذا أُتْبِعَ.

وإذا اضطرَّ إلى^(٦) تنوينه جاز أن يُنَوِّنَ مضمومًا أو^(٧) منصوبًا^(٨).

(١) لفظة (الناظم): زيادة في (ط).

(٢) النَّهْمُ: إفراط الشهوة في الطعام، وأن لا تمتلئ عين الأكل ولا يشبع، وفعله نَهَمَ: كفرح، فهو نَهَمٌ.

انظر القاموس المحيط: نهم.

الشَّرُّ: غلبة الحرص على الطعام وغيره، يقال: شَرٌّ، فهو شَرٌّ وشَرَّهَانُ.

انظر القاموس المحيط: شره.

(٣) (وكان): ساقطة من (س)، (ك).

(٤) في (ك)، (س): تنون.

(٥) فيكون المنادى ههنا مبنيًا على الضمِّ المقدَّر في محل نصب، فمثلاً: (موسى) منادى مبنيٌّ على الضمِّ المقدَّر منع من ظهوره التعذر؛ لأنه مقصور، وهو في محل نصب، وتقدَّر كذلك في البواقي.

(٦) في (س): على - تحريف.

(٧) في (ط)، (ك)، (د): (و).

(٨) وتنوينه مضمومًا، وذلك كقول الأحوص لرجل اسمه (مطر) قد تزوّج محبوبته:

. ومحلُّ بناءه على الضمِّ إذا لم يكن مثني ولا مجموعاً على حدّه، (فإن كان مثني، نحو: يا زيدان بُنيَ على الألف، أو مجموعاً نَحَوُ: يا زيدون بُنيَ على الواو؛ لأنَّ رفعهما كذلك^(١)).

وإذا تُوديت (أي) لَزِمَهَا^(٢) هاءُ التنبيه، ولزم وصفها بما فيه (أل) واجب الرفع كما مثل به^(٣)، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضمِّ صرح به المرادي^(٤).

وإذا وُصف المنادى المفرد العلم بابن مضاف لعلم، نَحَوُ: (يا زيدُ بنُ سعيد) جاز لك ضمُّه وفتحُه، وكذا لو تكرر المنادى المبنيُّ على الضم، أو^(٥) أضيف إلى ما بعده، نَحَوُ:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ومثال المنون المنسوب قولُ المهلهل بن ربيعة أخِي كليب بن ربيعة، في أبيات يتغزل فيها بمحبوبته:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

(١) في (ط) عبارة مختلفة وهي: وإلا بُني على ما يرفع به، نحو: يا زيدان، ويا زيدون.

(٢) في (س): لزمها.

(٣) لفظة به: زيادة في (ط).

(٤) هو بَدْرُ الدين، الحسنُ بنُ قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المصري، النحوي، اللغوي، الفقيه، المالكي البارِعُ المعروف (بابن أم قاسم) برع في النحو، والعربية، والفقه، والأصول، والقراءات.

. وله مصنغات عظيمة منها: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني... وغير ذلك تُوفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ.

راجع ترجمته في شذرات الذهب: (١/١٦١، ١٦٠)، والبغية: ٢٢٦.

(٥) في (س)، (د)، (ط): (و).

٤١ - يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ^(١)

جاز لك في الأول الوجهان^(٢)، ووجب في الثاني النصب^(٣):

وَتَنْصِبُ الْمُضَافَ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا صَاحِبَ الرِّدَاءِ

إذا كان المنادى مضافاً لإضافة لفظية، أو معنوية^(٤) ووجب نصبه، نحو: يا عبد الله يا صاحب الرِّدَاءِ، (ويا ربنا، ويا سيدنا)^(٥).

ومثله المشبه به، وهو ما اتصل به شيء (من تمام معناه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعا جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد)^(٦)، (ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك)^(٧) والخاص^(٨) أنَّ المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه.

(١) هذه قطعة من بيت من بحر الطويل، ولا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

فَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِراً وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزْرَجِيِّنِ الْغَطَارِفُ

انظره في التصريح: (١٧١/٢).

واستشهد به هنا على أن (سعد) الأولى في الشطرين يجوز فيها الوجهان (الفتح والضم) وأن (سعد) الثانية واجب النصب، وسعد الأوس: هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين: سعد بن عباد.

(٢) في (س): وجهان، وفي (ط): فتح الأول وضمه.

(٣) في (ط): ووجب نصب الثاني.

(٤) في (س): معنوية أو لفظية.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٧) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٨) في (ك): واعلم.

فالمفردُ العَلَمُ^(١)، والذكرةُ المقصودةُ يُتَيَّنُ على ما يُرْفَعَانِ به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبةٌ لفظًا، ولم يتعرض (في النظم)^(٢) للشبيه^(٣) بالمضاف.

وَجَائِزٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَفْهَامِ قَوْلُكَ: يَا غُلَامُ يَا غُلَامِي
وَجَوَّزُوا فَتَحَةَ هَذِي الْيَاءِ وَالْوَقْفُ بَعْدَ فَتْحِهَا بِالْهَاءِ
وَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلَامِيهِ كَالْهَاءِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سُلْطَانِيهِ
وَقَالَ قَوْمٌ فِيهِ يَا غُلَامًا كَمَا تَلَّوْا: يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا^(٤)
إذا نُودِيَ^(٥) الاسمُ الصحيحُ الآخرُ المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ إضافةً محضةً جازٍ
فيه ستُّ لغاتٍ: ذكر منها في النظم أربعة:

أحدهما: حذفُ الياءِ اكتفاءً بالكسرة، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثانية: إثباتُ الياءِ ساكنةً، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]^(٦).

الثالثة: تحريكُها بالفتح، نَحْوُ: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣].

ويوقف على هذه بهاء السكت؛ حفظًا لفتحِ الياءِ، فيقال: يَا غُلَامِيه - كما يقال

(١) في (ك): فأما العَلَم.

(٢) في (س): الناظم.

(٣) في (ط): للمشبه.

(٤) في (س): يا حسرت، إسلامًا.

(٥) في (س): إذا أفرِد.

(٦) وإثبات الياء ساكنة هي قراءة المدنيين وأبي عمرو، وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك؛ لأنها كذلك في مصاحف المدينة والشام ثابتة.

انظر النشر: (٢/ ٣٧٠).

في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩] (٥٠).

الرابعة: قَلْبُ الْبَاءِ أَلْفًا بَعْدَ تَحْوِيلِ مَا قَبْلَهَا فَتَحَةً نَحْوُ: ﴿يَتَأَسَفُ عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

الخامسة: حَذْفُ الْأَلْفِ اكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

السادسة: ضُمُّ الْأَسْمِ اكْتِفَاءً بِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ، وَإِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ فِيهَا يَكْثُرُ أَنْ لَا يَنَادَى إِلَّا مُضَافًا؛ حَمَلًا لِلْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي) حَكَاهُ يُونُسُ^(١).

فهذه سِتُّ لُغَاتٍ، أَفْصَحُهَا حَذْفُ الْبَاءِ اكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ، ثُمَّ إِبْثَاتُهَا سَاكِنَةً، وَمِفْتُوحَةً، ثُمَّ قَلْبُهَا أَلْفًا، ثُمَّ حَذْفُ الْأَلْفِ اكْتِفَاءً بِالْفَتْحَةِ.

وَأَمَّا نَحْوُ: يَا مَكْرَمِي، وَيَا ضَارِي - مِمَّا الْإِضَافَةُ فِيهِ لِلتَّخْفِيفِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا لُغَتَانِ: إِبْثَاتُ الْبَاءِ سَاكِنَةً، وَمِفْتُوحَةً.

ومثله في وجوب^(٢) إِبْثَاتِ الْبَاءِ إِلَّا أَنَّهَا مِفْتُوحَةٌ لَا غَيْرَ: الْمَنَادَى الْمَعْتَلُّ الْمُضَافُ إِلَى الْبَاءِ، نَحْوُ: يَا فَتَاتِي^(٣)، بِفَتْحِ^(٤) الْبَاءِ مَخْفَفَةً، وَيَا قَاضِيَّ بِفَتْحِهَا مَدْغَمَةً فِي بَاءِ الْمَنْقُوصِ:

وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النَّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ: رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

(١) وقال سيبويه: وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: (يا أُمُّ لا تفعلي) جعلوا هذه الهاء بمنزلة (هاء) طلحة، (إذ قالوا: يا طلحُ أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة (هاء) طلحة، فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف، وإنما جازت هذه الأشياء في الأب، والأم؛ لكثرتها في النداء كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كل شيء يكثر في كلامهم يُغَيَّرُ عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ - فَكَرِهُوا تَرْكَ الْأَصْلِ.
الكتاب: (١/٣١٧، ٣١٨).

(٢) لفظة وجوب: ساقطة من (س).

(٣) في (س): يا هواي.

(٤) في (س): بفتح.

وَأِنْ تُقُلْ: يَاهَـذِهِ أَوْ يَاهَذَا فَحَذَفُ (يَا) مُتَمَتِّعٌ يَاهَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو (يا) خاصة^(١)، اختصاراً نحو: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا» [يوسف: ٢٩]، «رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا» [آل عمران: ٨]، «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الْقَتْلَانِ» [الرحمن: ٣١].

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام^(٢) في التوضيح، منها^(٣) اسمُ الله إذا لم تلحقه الميم، نحو: يا الله، ومنها^(٤) النكرة مقصودة كانت نحو: يا رجل، لمعين، أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي.

ومنها ما ذكره الناظم وهو: اسمُ الإشارة، نحو: يا هذا، وبها هؤلاء^(٥).

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة^(٦)، واسم الإشارة، لحديث: «تَوْبِي حَجَرٌ»^(٧)

(١) لفظة خاصة: ساقطة من (س).

(٢) ابن هشام: ساقطة من (ك).

(٣) منها: موضعها بياض في (ك).

(٤) منها: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): كيا.

(٦) قال ابن هشام في التوضيح: "ولا يجوز حذف حرف النداء إلا في ثمان مسائل المندوب، نحو: (يا عمراً) والمستغاث، نحو: (يا الله) والمتأدى البعيد؛ لأنَّ المراد فيه إطالة الصوت والحذف يتنافى، واسم الجنس غير المعين كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي) والمضمر وندأؤه شاذ كقول بعضهم: يا إياك قد كفيْتُك، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، واسم الإشارة، واسم الجنس المعين خلافاً للكوفيين". اهـ

التوضيح: (٣/٧٢، ٧٣، ٧٤) بتصرف.

(٧) في (س): المقصود.

(٨) هذا جزء من حديث نبويٍّ شريف رواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراً ينظر بعضهم إلى

٤٢ - اَشْتَدِّي أْزِمَةً تَنْفَرِجِي

.....^(١)

وقوله:

بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ

- ٤٣

إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آذر، فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه، فخرج موسى في أثره يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً.

راجع صحيح مسلم: (٦٤٣/١) كتاب الحيض، والبخاري (٧٨/١) كتاب الغسل. واستشهد به على حذف حرف النداء جوازاً، والتقدير: دَعْ ثوبي يا حجر.

(١) هذا صدر بيت من بحر المتدارك قاله الشيخ يوسف التوزري وجعله مفتتحاً لقصيدته المتفرجة، وَعَجْزُهُ:

قَدْ أَذْنُ لَيْلِكَ بِالْبَلَجِ

انظر في البيت: الهمع: (١٧٤/١) والدرر: (١٤٩/١) والتصريح (١٦٥/٢).

وقد استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم. وقد عدَّ أبو حيان العبارتين معاً حديثاً شريفاً، وتابعه في ذلك السيوطي والشفطي، وقد فتشت في كتب السنة جميعها فلم أعثر في أي منها على عبارة (اشتدي أزمة تنفرجي) والصحيح أن (ثوبي حجر) حديث شريف كما ذكرنا، وأما العبارة الثانية فهي مفتتح القصيدة المتفرجة للشيخ يوسف التوزري - كما ذكرنا أيضاً.

(٢) هذا عَجْزُ بيت من بحر الطويل، قاله ذو الرمة، وصدّره:

إِذَا أَهْمَلْتُ عَنِّي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

انظر فيه: العيني: (٢٣٥/٤) والمغني: ٦٤١، والهمع: (١٧٤/١) والدرر (١٥٠/١) والأشُموني: (١٣٦/٣) والتصريح: (١٦٥/٢) وديوان ذي الرمة: ٥٦٣.

واستشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند قوم وهم الكوفيون، والتقدير: يا هذا.

وَنَجَوْ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] ^(١).

والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء، وأمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ ^(٢).

وأمّا حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء، وخرج عليه قراءة: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] ^(٣).

وقول الشاعر:

٤٤- يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ ^(٤)

(١) ولفظة (أنفسكم) فيها: زيادة في (ط).

(٢) راجع المجمع: (١/ ١٧٤).

(٣) والتمثيل بالآية مبني على تخفيف (ألا) وهي قراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ورويس وهي بالوقف على (يا) هكذا (ألا يا اسجدوا) وكذلك على حذف المنادى، والتقدير: يا هؤلاء.

النشر في القراءات العشر: (٢/ ٣٣٧) وانظر في تلك القراءة: المغني: ٣٧٤، والأمل في الشجرية: (٢/ ١٥١).

(٤) هذا بيت من بحر البسيط، نسبة الأستاذ عبد السلام هارون للناطقة الذبياني، ولم أجده في ديوانه، ولم أقف له على نسبة لقائل معين.

ينظر البيت في كتاب سيبويه (١/ ٣٢٠) والإنصاف: ٧٧، والأمل في الشجرية: (١/ ٣٢٥)، (٢/ ١٥٤) وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٤٦، والمغني: ٣٧٣.

باب الترخيم

وَإِنْ تَشَأَ التَّرْخِيمَ فِي حَالِ النَّدَاءِ فَاخْصُصْ بِهِ الْمَعْرِفَةَ الْمُتَّفَرِّدًا
وَاحْذِفْ إِذَا رَحَّخْتَ آخِرَ اسْمِهِ وَلَا تُغَيِّرْ مَا بَقِيَ عَنْ رَسْمِهِ
تَقُولُ: يَا طَلَحَ وَيَا عَامٍ اسْمَعَا كَمَا تَقُولُ فِي سَعَادَ: يَا سَعَا
الترخيم: هو حذف بعض الكلمة تخفيفًا على وجه مخصوص^(١).

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم نداء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير. والمراد هنا الأول.

ثم المنادى إما أن يكون مختومًا بتاء التأنيت، أو مخرجًا عنها، فالأول يُرَخِّمُ مطلقًا، أي: سواء كان علمًا أم لا، مجاوزًا ثلاثة أحرف أم لا، فتقول في بُبَّة، وَطَلْحَةَ، وَفَاطِمَةَ: يَا بُبَّ، وَيَا طَلَحَ، وَيَا فَاطِمَ.

والثاني يرخم بشرط كونه معرفة، أي: علمًا، مفردًا، مجاوزًا ثلاثة أحرف، وذلك نَحْوُ: حَارِثٌ، وَجَعْفَرٌ، وَعَامِرٌ، وسَعَادُ فتقول: يَا حَارِ (٥١) وَيَا جَعْفَ، وَيَا عَامَ، وَيَا سَعَا بحذف آخرها^(٢) مع بقاء^(٣) ما قبله في هذا الأمثلة، وما قبلها على

وابن يعيش: (٢/٢٤، ٤٠ - ٨/١٢٠) والعيني: (٤/١٦١) والهمع: (١/١٧٤)،
(٢/٧٠) والدرر: (١/١٥٠)، (٢/٨٦).

والشاهد فيه: حذف المنادى بعد حرف النداء وترك حرف النداء للدلالة عليه والتقدير:
يا قوم، أو يا هؤلاء.

(١) هذا عن معنى الترخيم في الاصطلاح، أما الترخيم في اللغة: فهو التسهيل والتلين يقال:
صوت رخيم، أي: سهل لين.

انظر القاموس المحيط: رخيم.

(٢) في (ك): آخره.

(٣) في (س) (ك): إبقاء.

حاله، كأن المحذوف منطوق به كما أشار إليه بقوله: (ولا تغيّر ما بقي من رسمه).

ويُسمى هذا لغة من ينتظر^(١) وهو الأكثر في كلامهم^(٢).

ولا يرخم نحو: إنسان، مرادًا به معيّن؛ لأنّه ليس علمًا، ولا نحو: عبد الله، وشابّ قرناها؛ لأنها ليسا مفردين، ولا نحو: زيد، وعمرو، وحكم، لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن، وحكم مما هو ثلاثي، مُحرّك الوسط، قياسًا على إجرائهم نحو (سَقَر) مجرى (زَيْب) في إيجاب منع الصرف^(٣) وعلى هذه اللغة تقول في (ثمود): يا ثمو، ببقاء^(٤) الواو على صورتها من غير إبدال؛ لأنّها في حشو الكلمة، لانيّة المحذوف.

وفي المرخّم لغة أخرى أشار إليها بقوله:

وَقَدْ أَجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقَبِلَ يَا عَامُ بِضَمِّ الْمِيمِ

(١) وتعني هذه اللغة إبقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون كما كان، انتظارًا للحرف المحذوف.

(٢) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرّكًا، وذلك نحو قولك في (عنق): (يا عنق) وفي (حَجَر): (يا حجّ) وفي (لُتَيْف): (يا كتّ) وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

وذهب البصريّون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال.

وإليه ذهب أبو الحسن على بن همزة الكسائي من الكوفيين.

انظر الإنصاف: المسألة رقم ٤٩.

انظر المجمع: (١/١٨٢).

(٤) في (س). فتبقى.

أي: يجوز في المَرَحَمُ^(١) قطع النظر عن^(٢) المحذوف، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يُحذف منه شيء، فيبنى على الضم فتقول في (طلحة، وعامر، وجعفر): يا طلح، ويا عام، ويا جعف، بضم الميم. وتقول في (ثمود): يا ثمي بقلب الضمة كسرة، والواو ياء، لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز إبقاؤهما؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظر؛ إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة.

وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر^(٣).

والمحذوف للترخيم: إما حرف واحد كما مر، أو حرفان، إليه^(٤) أشار بقوله:

وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلَا غُفُولٍ مِنْ وَزْنٍ فَعْلَانٍ وَمِنْ مَفْعُولٍ^(٥)
تَقُولُ فِي مَرَوَانَ: يَا مَرُوءُ اجْلِسْ وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَاغْفَهْ وَقِسْ

أي: احذف الحرف الأخير، وما قبله مما استكمل شروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنًا زائدًا، مكملًا أربعة فصاعدًا قبله حركة من جنسه - كما مثل - سواء كان على وزن فَعْلَانٍ أم مفعولٍ أم لا، فتقول في (سَلْمَانٍ، وَعُثْمَانٍ، وَمُسْكِينٍ): يَا سَلَمَ، وَيَا عُثَمَ، يَا مِسْكَ.

وفي (منصور) على لغة من ينتظر: يَا مَنْصُ، بقاء ضمة الصاد وعلى اللغة الأخرى يا مَنْصُ، بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بخلاف نحو: سَفَرَجَلٍ، وَهَيْيَخَ، وَمُحْتَارَ، وَسَعِيدَ، وَفِرْعَوْنَ - فلا يُحذف منه حرفان، بل حرف واحد.

(١) في (ك): (س): الترخيم.

(٢) في (د): في.

(٣) انظر شرح الملحة للحريزي: ص ١٨٣.

(٤) في (ك): وإليها.

(٥) في (س): ومن مفعول.

وَلَا تُرْخَمُ هِنْدِي فِي النَّدَاءِ وَلَا ثَلَاثِيًّا خَلَامِنَ الْأَسْمَاءِ
وَأِنْ يَكُنْ آخِرُهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَاهِبُ مَنْ هَذَا الرَّجُلُ

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التانيث لا يُرْخَمُ سواء كان مسماة مؤنثا كهند، أم مذكرا كزيد؛ لأنه إجحاف به بخلاف نَحْوِ (هِبَةٍ) مما فيه تاء التانيث فيجوز ترخيمه علما كان أم لا، فتقول في (هبة): يا هِب، وفي (تُبّة) وهي الجماعة: يا تُبُّ أَقْبَلِي^(١) وقد عَلِمَ هذا مما قدّمناه. وقد مرّ أيضا عن بعضهم جواز ترخيم نَحْوِ: حَسَن، إجرَاء له مجرى سَقَر^(٢).

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: يَا صَاحِ شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاضْطِلَاحٍ

هذا^(٣) جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقديره أن يقال: قد عَلِمَ من كلامه أنه لا يُرْخَمُ إِلَّا الْعَلَمُ، أو ما فيه تاء التانيث، فَلِمَ رُخِمَ (صَاحِب) مع أنه نكرة؟ بـ (٥٢)، فأجاب بأنه شاذٌّ، وإنما رُخِمَ لمعنى فيه^(٤) وهو كثرة استعماله في كلامهم كالْعَلَمِ فعومِلَ معاملته.

(١) قال الحريري: ولا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، والعلّة فيه أنه لو رُخِمَ لَبَقِيَ على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، ومما يوجد منها على حرفين فقد حذف حرف من أصله إلا أن يكون آخر الاسم الثلاثي هاء التانيث، فيجوز ترخيمه فتقول في ترخيم (هبة): يا هِب؛ لأن هذه الهاء تجري في التحاق الاسم بالكلمة.

شرح الحريري على الملحة: ١٨٥.

(٢) انظر التحقيق، والمجوزون هم الكوفيون، وتابعهم الأخفش فيما نقله ابنُ بابشاذ كما أوضحنا.

(٣) لفظة (هذا): زيادة في (ط).

(٤) لفظة (فيه): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

بَابُ التَّصْغِيرِ

وَإِنْ تُرِدَ تَصْغِيرُ الْأِسْمِ الْمُحَقَّرِ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرٍ
فَضُمَّ مَبْدَأُهُ لِذِي الْحَادِثَةِ وَزِدْهُ يُبَاءً لِتَكُونُ^(١) ثَالِثَةً
تَقُولُ فِي فِلْسٍ: فَلَيْسَ بِأَقْيَ وَهَكَذَا كُلُّ ثُلَاثِيٍّ أَتَى

التصغيرُ من خواصِّ الاسمِ المتمكِّنِ، فلا يُصَغَّرُ الفعلُ ولا الحرفُ، ولا الاسمُ
المبنيُّ وشذَّ تصغيرُ نحو: (ذَا)، (الَّذِي) كما سيأتي.

وله فوائد: فتارة يُصَغَّرُ الاسمُ للإهانة، أي: لتحقير شأنه كجُبيل أو ذاته
كطفيل - وهذا هو المراد بقوله: (وَأَمَّا لِصِغَرٍ)^(٢).

وتارة للتقليل كدُرِّيَّهَاتٍ.

وتارة للتقريب، إِمَّا لزمانه كجُعِيدٍ^(٣) العصر، أو مكانه كدُوَيْنِ السَّمَاءِ، أو^(٤)
منزلته كصُدِّيْقِي.

وتارة للتعطف^(٥) كَيَا أَخِي، وَيَا حُبِّي. وقيل وللتعظيم كقوله:

دُوَيْبَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(٦)

- ٤٩ -

(١) في (ط): تبتدئها.

(٢) وإما لصغر: ساقطة من (س).

(٣) في (س): كعبد - تحريف.

(٤) أو: موضعها بياض في (ك).

(٥) في (ك): للتعطف.

(٦) هذا عَجْزُ بَيْتٍ من بحر الطويل، قال لِيَدُ بْنُ رُبَيْعَةَ العامري الصحابي - رضي الله عنه -
وَصَدْرُهُ:

ورده المانع^(١) إلى تصغير التقليل، فإن الداهية إذا عَظُمَتْ أَسْرَعَتْ فَقَلَّتْ مُدَّتْهَا^(٢).

إذا علمت ذلك أوردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فَضُمَّ مبدأه^(٣) أي: أوله، وافتح ثانيه، وزد بعد ثانيه ياء^(٤) ساكنة تُسَمَّى (ياء التصغير)^(٥)؛ لتكونَ ثالثة، فيكون وزنه (فُعَيْلًا). واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًا، كَفُلَيْسٍ في (فَلَس). فإن^(٦) كان رباعيًا فأكثر فافعلْ به ذلك واكسر ما بعد الياء، كدَرَيْهِم في (دِرْهِم)، وعصيفر في (عُصْفُور).

فأبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ^(٧).

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

وهو من قصيدة له أكثر من خمسين بيتًا، يمدح بها النعمان بن المنذر.

انظر فيه: المغني: (٤٨، ١٣٦، ١٩٧، ٦٢٦) وشرح شواهد المغني: (١٥٠، ٤٠٢) والأمالى الشجرية: (٢١/١) والإنصاف: (٣١٩/٢) والهمع: (١٨٥/٢) والدرر: (٢٢٨/٢) والتصريح: (٣١٩/٢).

والشاهد في قوله: (دويعية) وهي تصغير (داهية) والفائدة من التصغير هنا التعظيم، وذلك على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيتأولون ذلك على التقليل. انظر الهمع: (١٨٥/١).

(١) والمانعون: هم البصريون. (انظر المصدر السابق)

(٢) راجع التصريح: (٣١٩/٢).

(٣) في (س): بدأه.

(٤) في (ك): وزد بعده ياء.

(٥) في (س): بالتصغير.

(٦) في (ط): وإن.

(٧) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل، فقليل له: لم يبنيت المصغر على هذه الأبنية؟ فقال:

لأنني وجدتُ معاملة الناس على فُلَس ودرهم ودينار، فإن قلت: النون الأولى من دُنَيْبِر

ليست في مكبره، قلت: أصل (دينار) دَنَار، بتشديد النون، أبدلت النون الأولى ياء فإذا

فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد، قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك، مفردًا وجمعًا، قاله ابن إياز^(١) (٢):

وإن يكن مؤنثًا أزدفته هاء كما تلحق لو وصفتها
فصغر النار على نويره كما تقول: ناره منيرة

إذا كان الثلاثي مؤنثًا بلا علامة لحقته تاء التأنيث غالبًا عند تصغيره، بشرط أن اللبس كما تلحق^(٣) بصفته؛ لأن المصغر في معنى الموصوف كنار، وستة، ودار، وأذن فتقول: نويره، وسنيته، ودويره، وأذيته.

وشمل^(٤) كلامه ما هو مجرد^(٥) ثلاثي في الأصل، كيد فتقول^(٦) فيه: يدية بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزينب وسعاد، وما فيه ألف التأنيث كحبل

صغر رجع إلى أصله؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريبًا، وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى أن وزن أحيَمَد، ومَكْرِم، وسَفَرَج في التصغير فاعِل، ووزنها التصريفي: أَفِيعِل، ومُفِيعِل، وفَعِيلِل. (انظر التصريح: ٣٢/١).

(١) هو حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله (أبو محمد): نحوي، صرقي، من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معط، والمطارحة، والإسعاف في الخلاف. توفي سنة ٦٨١ هـ.

راجع في ترجمته: البغية: ٢٣٣، معجم المؤلفين: (٣١٦/٤) كشف الظنون: (٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

(٢) راجع المحصول في شرح الفصول الخمسين: الورقة ١٤٠.

(٣) في (د)، (ك)، (ط): يلحق.

(٤) في (س): ويشمل.

(٥) لفظة (مجرد): زيادة في (ك).

(٦) فتقول: ساقطة من (س).

وَصَحْرَاءَ، فَإِنَّ التَّاءَ^(١) لَا تَلْحَقُ ذَلِكَ.

ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس، كخمس ونحوه في^(٢) عدد المؤنث، إذ لو لحقته لالتبس^(٣) بعدد المذكر^(٤). وَكَشَجِرٍ وَبَقْرٍ، إِذْ لَوْ لَحِقَتْهُ لَالْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ شَجَرَةٍ وَبَقْرَةٍ.

فَإِنَّ سُمِّيَ بِهِ مَذْكُرٌ كَأُذُنٍ، عِلْمٌ لِرَجُلٍ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ التَّاءُ إِذَا صَغُرَ اعْتِبَارًا بِهَا آلٌ إِلَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ.

وذهب يونس^(٥) إلى أَنَّهَا تَلْحَقُهُ اعْتِبَارًا بِأَصْلِهِ مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِمْ: عُرُوهُ بْنُ أُذَيْنَةَ، وَمَالِكُ بْنُ نُوَيْرَةَ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حُصَيْنٍ^(٦)، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٧).

وَصَغُرَ الْبَابُ فَقُلْ: بُؤَيْبٌ وَالنَّابُ إِنْ صَغُرَتْهُ: نَيْبٌ

(١) في (ك) الباء. تحريف.

(٢) لفظة (في): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): للبس.

(٤) في (س): المذكور.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبي ولد سنة ٩٤ هـ أخذ عن أبي عمرو، وقد نقل عنه سيبويه في كتابه، نحو مائتي نقل وأكثر ما نقل عنه بابان من التصغير، فقال: وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب، وما أذكره لك في الباب الذي يليه قول يونس. (الكتاب: ١٠٩/٢). وكان وفاة يونس سنة ١٨٢ هـ.

راجع في ترجمته: شذرات الذهب: (٣٠١/١) ومعجم الأدباء: (٦٤/٢٠).

(٦) قال سيبويه: "إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في (حجر) اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة، وإنها سمي بمحتقر". الكتاب: (١٣٧/٢).

(٧) وذلك لأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حُقِرَ بعد التسمية، وإنما هي أسماء أعلام سُمِّيَ بها بعد أن حُقِرَتْ وهي نكرات. انظر الهمع: (١٨٩/٢).

لِأَنَّ بَابًا جَمْعُهُ أَبْوَابٌ وَالنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابٌ

وَإِذَا كَانَ ثَانِي الثَّلَاثِي لَيْنًا مُنْقَلَبًا عَنْ لَيْنٍ رَدَدَتْهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ كَالْجَمْعِ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا^(١)، فَيَقَالُ فِي بَابٍ: بُوَيْبٌ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى أَبْوَابٍ وَأَصْلُهُ (بَوْبٌ): قُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

وَيَقَالُ^(٢) فِي (نَابٍ) لِلضَّرْسِ: نُبَيْبٌ، لِأَنَّ أَلْفَهُ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى (أَنْيَابٍ) وَأَصْلُهُ: (نَيْبٌ): قَلِبْتَ يَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا رَجْعُ فِيهَا^(٣) إِلَى الْأَصْلِ، لَزَوَالِ مُوجِبِ الْبَدَلِ، وَهُوَ انْفِتَاحُ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَّةِ؛ فَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ الْأَلْفِ رُدَّتْ إِلَى الْوَاوِ، كَعَجَاجٍ، وَصَابٍ اسْمُ لَبْتٍ كَرِهَ الطَّعْمُ^(٤)، فَتَقُولُ: عَوَيْجٌ، وَصُوبٌ.

وَيَقَالُ فِي (تَوْبٍ، وَتَيْبٍ)، وَتَوَيْبٌ، بُيَيْتٌ بِلَا قَلْبٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: رِيحٍ، وَقِيَمَةٍ فَيَقَالُ فِيهَا^(٥): رُوَيْجٌ، وَقَوَيْمَةٌ، بِالْوَوِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ الْمُنْقَلَبَةُ عَنْهُ. شَذَّ فِي نَحْوِ: عَيْدٍ: عَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: عَادَ يَعُودُ.

وَأَمَّا قَالُوا ذَلِكَ كَرَاهِيَةَ التَّبَاسِ بِتَّصْغِيرِ عُوْدٍ^(٦).

وَإِنْ كَانَ ثَالِثُ الثَّلَاثِي أَلْفًا، كَفَتَى وَعَصَى، أَوْ وَاوًا كَدَلُو وَجِبَ قَلْبُهُ يَاءً،

(١) فِي (س): أَصُولُهَا.

(٢) لَفْظَةٌ (يَقَالُ): زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٣) فِي (س): فِيهَا.

(٤) لَفْظَةُ (الطَّعْمُ): زِيَادَةٌ فِي (ط).

(٥) فِيهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ك). وَفِي (س) فِيهَا.

(٦) انْظُرِ التَّصْرِيحَ: (٣٢٤/٢).

وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُتِي، وعُصِي ودُلِي. ولم يتعرض له في النظم^(١).

ولما^(٢) فرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه بقوله^(٣):

وَقَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُونِعِلٌ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ: رُونِجِلٌ

أي^(٤): إذا كان ثاني الثلاثي المزيد ألفاً زائدة فصغره^(٥) على (فُونِعِل) بقلب ألفه واواً، لانضمام ما^(٦) قبلها، فتقول في: (ضارب)، و(عامر)، و(صاحب): ضَوِيرَبٌ، وَغَوِيرَمٌ، وَصَوِيْحِبٌ، ومثله نَحْوُ: آدم، ثَمَّ ألفه مبدلةً من همزة كراهية^(٧) اجتماع همزتين فتقول في تصغيره (أويدم) - كما تقول في جمعه: أوادِمُ.

وأما الرباعي المجرد فإنه يُصَغَّرُ على فُعَيْلٍ، كَجُعَيْفِرٍ، ودريهم في تصغير جعفر، ودرهم - ولم يتعرض له الناظم^(٨).

وَأِنْ تَحْذَرُ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلْفٌ فَأَقْلِبْهُ يَاءً أَبَدًا وَلَا تَقِفْ
تَقُولُ: كَمْ غَزِيلٌ ذَبَحْتُ؟ وَكَمْ دُنَيْنِيرٌ بِهِ سَمَخْتُ

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألفٌ وجب قلب ألفه ياءً، وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نَحْوُ: كِتَابٍ، وَغَلَامٍ، وَغَزَالٍ، ومفتاح، ودينار، ومثقال فتقول فيها: كُتَيْبٌ، وَغَلِيمٌ، وَغَزِيلٌ، وَمُفَتِّيحٌ، وَدُنَيْنِيرٌ، وَمُثْقَلٌ.

(١) وكذلك لم يتعرض له في شرحه على الملحة.

(٢) (ولما): موضعها بياض في (ك).

(٣) (بقوله): ساقطة من (س) (ك).

(٤) لفظة (أي): ساقطة من (ك).

(٥) في (ك): فيصغر.

(٦) لفظة (ما): ساقطة من (ك).

(٧) في (د): كراهة، وفي (ط): لكراهية.

(٨) في (ط): ولم يتعرض له في النظم.

ومثله ما ثالثه أو رابعه واو، كعمودٍ، وعُصفورٍ فتقول فيها^(١)، عُمَيْدٌ،
وَعُدَّ يَسِيرٌ بِالْخَطِّ^(٢).

وَقُلْ سُرِّيحِينَ لِسَرَخَانَ كَمَا تَقُولُ فِي الْجُمُعِ: سَرَّاحِينَ الْحِمَى
وَلَا تُغَيِّرْ فِي عُثْمَانَ الْأَلْفَ وَلَا سُكَيْرَانَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا رُغَيْقِرَانَ فَاعْتَبِرْ بِهِ السَّدَاسِيَّاتِ وَأَفْقَهُ مَا ذَكَرُ

إذا صُغِّرَ ما جاء على وزنِ^(٣) (فَعْلَانِ) فإن كان يُجْمَعُ على (فعالين) كسَرَخَانَ،
وسُلْطَانٍ: قُلِبَتْ أَلْفُهُ يَاءً كما تقلبها في جمعه؛ لأنَّ التَّكْسِيرَ والتَّصْغِيرَ أَخَوَانِ، فتقول:
سُرِّيحِينَ، وَسُلَيْطِينَ^(٤).

وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغيّر^(٥) أَلْفُهُ اسْمًا كان أو ضِفَّةً^(٦)، كعثمانَ وعمرانَ
وسكرانَ تقول فيها^(٧): عُثْمَانُ وَعُمَيْرَانُ، وَسُكَيْرَانُ، ومثله نَحْوُ: رَعْفَرَانُ مما الألف
والنون فيه بعد أربعة أحرف، فإنه إذا صُغِّرَ لا تغيّر أَلْفُهُ فتقول فيه: رُغَيْقِرَانُ وقس
عليه كل (٥٤) سداسي آخره أَلْفٌ ونون كعثلبان ومرطبان وهذا معنى قوله:
فاعتبره السداسيات.

(١) في (ط): فيقال.

(٢) قال الحريري في شرح الملحة ص ١٩١: وإن كان خماسيًا ورابعة معتل قلبتها في التصغير ياء
كقولك في تصغير (سربال ودينار): سُرِّييلٌ، وَدُنِّييرٌ، وفي تصغير: قنديل وعصفور:
قُنْدِيلٌ، وَعُصْفِيرٌ.

(٣) لفظة (وزن): ساقطة من (ك).

(٤) راجع الكتاب: (١٠٨/٢).

(٥) في (س): يتغير.

(٦) في (س): أو وصف.

(٧) في (ك) (د): فيها.

وَأَزْدُدْ إِلَى الْمَحذُوفِ مَا كَانَ حُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّى يَعُودَ^(١) مُتَّصِفٌ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفِيعَةٍ: شُفِيعَةٌ وَالشَّاءُ إِنْ صَغُرَتْهَا: شُؤَيْعَةٌ

إذا صَغُرَ ما حُذِفَ منه حرفٌ وجب ردُّ المحذوفِ إِنْ كان قد بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ
على حرفين، مذكَّرًا كان كَأَبٍ، وَأَخٍ، أو مؤنَّثًا كَيَدٍ، وَسَنَةٍ^(٢) - محذوفَ الفاءِ أو^(٣)
العين أو^(٤) اللام، فتقول في تصغير: كُلٌّ، وَخُذْ، وَعِدَةٌ^(٥) أَعْلَامًا: أَكْلِيلٌ، وَأَخِيذٌ،
وَوُعْدَةٌ - بردُّ الفاءِ، وفي (مُذٌ - عَلِمًا)^(٦) - وَسَنَةٍ^(٧): مُنِيذٌ، وَسُنِيَّةٌ^(٨) - بردُّ العين،
وفي: أَبٍ، وَأَخٍ، وَشَفِيعَةٍ، وَشَاءَةٍ: أَبِيٌّ وَأَخِيٌّ، وَشَفِيعَةٌ، وَشُؤَيْعَةٌ، بردُّ اللام.

وإنَّما وجِبَ ردُّ المحذوفِ في الجميع لِيَتِمَّ كُنَّ مِنْ بِنَاءِ فُعِيلٍ^(٩)، فيكون
رباعيًا له، نصفٌ صحيح - فإن بَقِيَ بَعْدَ الحذفِ على أَكْثَرِ من حرفين صَغُرَ
على لفظه ولم يُجْتَنَجْ إلى ردِّ المحذوفِ؛ لأنَّ بِنَاءَ (فُعِيلٍ) مُمَكِّنٌ بدونه - كما
يؤخذ من التعليل، كقولهم في^(١٠) (هَارٍ)، وَ(سَارٍ)^(١١)، وَ(خَيْرٍ)، وَ(شَرٍّ):

(١) ما بين العوسين: ساقط من (س).

(٢) في (س): يكون.

(٣) في (ط): وشفة.

(٤) في (ط): و.

(٥) في (س): عد.

(٦) لفظة (علِمًا): زيادة في (ك)، (س).

(٧) في (س): ستة.

(٨) في (س): شبهه، ومن (ك): شبيهه.

(٩) جاء في التصريح: (٣٢٤/٢): وإنَّما وجِبَ ردُّ المحذوفِ في الجميع لِيَتِمَّ كُنَّ مِنْ بِنَاءِ

(فُعِيلٍ)؛ ولأنَّه لو لم تُزْدَدْ لَوَقَعَتْ ياءُ التَّصْغِيرِ طَرَفًا، فَكَانَ يَلْزَمُ تَحْرِيكُهَا بِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ

وهي لا تكون إلا سَاكِنَةً.

(١٠) لفظة (في): ساقطة من (ك).

(١١) في (ك): سار.

هُرَيْرٌ ١١. وَحَيْرٌ، وَشُرَيْرٌ ١٢.

وَإِذَا صُغِرَ نَحْوُ ١٣ أَخْتِ، وَبَنَتْ: رَدَّ إِلَيْهَا الْمَحذُوفَ كَمَا فِي (شَفَاةٍ) وَلَا يُعْتَدُّ بِالتَّاءِ كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي نَحْوِ: (ابْنِ).

(١) فِي (ك): سَرِيرٌ.

(٢) قَالَ سَبِيوِيَّةٌ فِي بَابِ تَحْقِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلَا يَرُدُّ فِي التَّحْقِيرِ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (هَارٍ): هُوَيْرٌ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ (هَائِرٌ) غَيْرَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ كَمَا حَذَفُوا يَاءَ مَيْتٍ. وَكِلَاهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْعَيْنِ، وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: (هُوَيْرٌ) عَلَى مِثَالِ (هُوَيْرٍ) فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَحَقِّرُوا (هَارًا) وَإِنَّمَا حَقَّرُوا (هَائِرًا) كَمَا قَالُوا: (رُؤْيُجِلٌ) كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا رَاحِلًا. وَقَالَ: وَإِذَا حَقَّرْتُ (خَيْرًا مِنْكَ، وَشَرًّا مِنْكَ) قُلْتُ: خَيْرٌ مِنْكَ وَشُرَيْرٌ مِنْكَ لَا تَرُدُّ الزِّيَادَةَ كَمَا لَا تَرُدُّ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ.

الْكِتَابُ: (٢/١٢٥).

(٣) لَفْظَةُ (نَحْوِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

وَإِذَا صُغِّرَ السِّدَاسِيُّ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى بِنَاءِ مُعْيِلٍ^(١) كَمَا سَتُخْرِجُ فَتَقُولُ فِيهِ^(٢): مُخْرِجٌ - بِحَذْفِ السَّيْنِ وَالتَّاءِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّاضِمُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ وَهِيَ عَشْرَةٌ فِي قَوْلِهِ: (يَا هَوْلُ اسْتَنْمِ) أَيِ: اسْكُنْ. وَجَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي (أَمَانٍ وَتَسْهِيلٍ)، وَبَعْضُهُمْ فِي (تَسْهِيلٍ وَمَنَاءٍ)^(٣).

وَمَعْنَى كَوْنِهَا زَائِدَةً أَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى الْأَصُولِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْهُمْ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا تَكُونُ زَائِدَةً أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ أَصُولًا^(٤). وَلِمَعْرِفَةِ الزَّائِدِ مِنَ الْأَصْلِيِّ ضَاطِبٌ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ^(٥).

وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ لِلتَّغْوِيضِ. وَأَبَا بُرٍّ لِلْمُصَغَّرِ الْمُهَيَّضِ (٥٥)
كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمُطِيلِيَّ أَتَى وَأَخْبَا السُّفَيْرِيَّ إِلَى فَضْلِ الشُّبَّانِ

(١) فِي (س): فَعْيِيلٌ خَطَأً.

(٢) (فِيهِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٣) الزَّائِدُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الزَّائِدُ لِتَكَرُّارِ أَصْلٍ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَحْرَفٍ بَعِيْنَهَا بَلْ يَكُونُ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ إِلَّا الْأَلْفَ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ التَّضْعِيفَ، وَسَوَاءُ كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ سَأَلْتُمُونِيهَا أَمْ لَا. -
وَالثَّانِي: الزَّائِدُ لِغَيْرِ تَكَرُّارِ أَصْلٍ - وَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِأَحْرَفِ الزِّيَادَةِ الْعَشْرَةِ وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الَّذِي تَحَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا.

(٤) وَلِمَعْرِفَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُزَادُ فِيهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ الْعَشْرَةُ انْظُرِ الْكِتَابَ: (٣١٢/٢، ٣١٣) وَالْمُقْتَضَبُ: (١/٥٦-٦٠).

(٥) وَالضَّاطِبُ هُوَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي يَلْزَمُ تَصَارِيفَ الْكَلِمَةِ هُوَ الْحَرْفُ الْأَصْلِيُّ. وَالَّذِي يَسْقُطُ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ هُوَ الزَّائِدُ، وَذَلِكَ نَحْوِ (أُخْتَذِيَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: حَذَا حَذْوَهُ: قَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو مَالِكٍ فِي أَلْفِيَّتِهِ:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاضِلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ تَا أُخْتَذِيَ

انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ: (٤/١٩٨).

(بَابُ أَحْرَفِ الزِّيَادَةِ)^(١)

وَأَلْقِ فِي التَّصْغِيرِ مَا يُسْتَقَلُّ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يُنْقَلُ
وَالْأَحْرَفُ الَّتِي تُزَادُ فِي الْكَلِمِ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ: يَا هَؤُلَاسْتَنْمِ
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ: مُطِيلِقُ فَافْهَمِ، وَفِي مُرْتَزِقٍ: مُرْيِزِقُ
وَقِيلَ فِي سَفَرَجَلٍ: مُفَرِّجُ وَفِي فَتَى مُسْتَخْرِجٍ: مُخْرِجُ

قد سبق أن للتصغير^(٢) ثلاثة أبنية: فَعِيلٌ، وَفَعِيلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، فالأول للثلاثي المجرد، والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد، كَمُضْبَاحٍ.

فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة، أو مزيداً فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائده، وليعود رباعياً فيتوصل إلى بناء فَعِيلٍ فنقول في نحو^(٣) (سَفَرَجَلٍ، وَمُدْخِرَجٍ: سَفَرِجُ، وَدُخْرِجُ؛ لأنَّ بقاءهما يُسْتَقَلُّ.

فإن اشتمل الاسم على زيادتين وإلحادهما مزية على الأخرى حذفت الأخرى، فمنطلق نقول فيه: مُطِيلِقُ، بحذف النون دون الميم، لتصدُّرها ولدالاتها على معنى اسم الفاعل.

وهكذا نقول في (مُرْتَزِقٍ): مُرْيِزِقُ، بحذف التاء دون الميم لما سبق^(٤).

(١) ما بين القوسين: زيادة من المحقق.

(٢) في (س)، (ك): التصغير.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٤) وراجع شرح الحريري على الملحة: ص ١٩٥.

يعني أنّه يجوز أن يعوّض ممّا حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ أو زائدٌ^(١)، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبراً له، وليتوصّل بذلك إلى بناء فُعَيْعِيل فتقول في مُنْطَلِقٍ وَسَفَرَجَلٍ، مُطَلِقٌ، وَفِي مُسْتَخْرِجٍ مَخْرِجٍ.

وفهم من قوله: (وَقَدْ يُزَادُ) قِلَّةُ ذلك، وأنّه غير لازم، وأنّه لا يُحُلُّ ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمهْيُضُ: المكسور، اسمٌ مفعولٍ من (هاض العظم)، إذا كُير^(٢).

(١) في (ك): (زائد).

(٢) وفي القاموس المحيط: (هاض العظم يهْيُضُه): كَسَرُه بعد الجُبُور كاهْتَاضُه، وهو مهْيُضٌ، وَاهْيُضَةٌ: معاودةُ الهمِّ والحزن، والمرضةُ بعد المرضة. وبه هَيْضَةٌ، أي: قِيَاءٌ. (انظر هاض).

(بَابُ شَوَازِ التَّصْغِيرِ)^(١)

وَشَذِّمَّا أَصْلُوهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ اللَّذَيَّا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن، والأصل ألا يدخل غير المتمكن؛ لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة والموصول، لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها، فاستُبيح لذلك تصغيرها - لكن على وجه خولف به قاعدة التصغير^(٢)، فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد^(٣) في آخرها ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول، فقالوا في ذَا، وَتَا: ذَيَّا^(٤) وَتَيَّا وفي الذي والتي: اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا^(٥)، وقد سُمِعَ التصغير في خمسة ألفاظٍ

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) قال سيبويه في باب تحقير الأسماء المبهمة: "واعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا: هَذَيَّا، وذلك: ذَيَّاك، وفي (ألا): أَلَيَّا، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكن أواخرها على غير حالٍ أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك، قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في (ذا) حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة. ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من (ذَيَّا). وأما (تَيَّا) فإنها هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام".
الكتاب: (١٣٩/٢).

(٣) في (ك): ويزيد.

(٤) ومما ورد عن العرب في تصغير (ذا) قول الراجز:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلَيَّيْ أَيُّ أَبَوِ ذَيَّا لَكَ الصَّيِّيْ

(٥) ومما ورد عن العرب في تصغيرهم (التي) قولهم في مثل من أمثالهم (بعد اللتَيَّا والتي) وقول الراجز - وهو العجاج:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالتِّي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

من أسماء الإشارة " ذَا، وَتَا وَذَانِ وَتَانِ، وَأُولَاءِ، فيقال: ذِيَانٍ وَتِيَانٍ، وَأُولِيًّا - بالقصر، أو المد على اللغتين^(١).

وُسِمِعَ أيضا في خمسة ألفاظٍ من أسماء الموصولات: الذي، التي، وتثنيتهما وجمع الذي، فيقال: اللذيان، واللتيان، واللذِيُون - بضم ما قبل الواو رفعًا.

وبكسره جرًّا ونَصْبًا عِنْدَ سَيَّوِيهِ^(٢).

وقد صُغِّرَ أيضا أَفْعَلٌ في التعجب، وكذا المركب المزجي كَبَعْلَبَكَ وسَيَّوِيهِ^(٣) في لغة من بناهما - وتصغيرهما تصغير المتمكّن^(٤).

(١) (أولًا): تصغيرها أوليًّا، بالقصر، وبالمدة تقول: أوليًّا.

الكتاب: (٢/١٤٠).

(٢) قال أبو سعيد السيرافي: "وقد اختلفَ مذهبُ سيويهِ والأخفش في ذلك، فأما سيويهِ فيحذف الألفَ الزائدة في تصغير المبهم ولا يقدِّرها" وأما الأخفش فإنه يقدِّرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ولا يتغير اللفظ في التثنية فإذا جمع تبين الخلاف فيها.

يقول سيويهِ في جمع اللذيان: "اللذيون - الذين، بضم الياء قبل الواو، وكسرها قبل الياء". وعلى مذهب الأخفش: اللذِيُون والذَيْن - بفتح الياء - وعلى مذهبه يكن لفظ الجمع كلفظ التثنية؛ لأنه يحذف الألف التي في اللذيان؛ لاجتماع الساكنين؛ هما الألف في اللذيان، وياء الجمع كما تقول: المصطفين والأعلين.

شرح السيرافي، بهامش الكتاب: (٢/١٤٠).

(٣) تقول في تصغير (ما أحسنه): ما أَحْسَنِيَّتَه، وفي تصغير (سيويهِ: سيويهِ).

راجع شرح الأشموني: (٣/٣٢٧).

(٤) قال سيويهِ: "وزعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأنَّ الصدرَ عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه، أو كانا شيئين، وذلك قولك في (حَضِرَ مَوْتُ): حَضِرَ مَوْتُ، وَبَعْلَبَكَ، بُعْلَبَكَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، خُمَيْسَةَ عَشَرَ، وكذلك جميع ما أشبه هذا كأنك حقَّرتَ عَبْدَ عمرو، وطلحة زيد".

الكتاب: (٢/١٣٤).

وَقَوْلُهُمْ أَيْضًا: أَنْيَسِيَانُ شَذَّ كَمَا شَذَّ مُغَيْرَبَانُ
وَلَيْسَ هَذَا بِمِثَالٍ يُحَذَى فَاتَّبِعِ الْأَصْلَ وَدَعْ مَا شَذَّ

مما خرج عن القياس فصغر شدودًا قوهم في إنسان^(١) وَلَيْلَةٍ: أَنْيَسِيَانُ وَلَيْلِيَّةٌ،
زيادة الباء فيهما وقياسهما أَنْيَسَانُ وَلَيْلِيَّةٌ^(٢) - وفي مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ: مُغَيْرَبَانُ،
وَعِشْيَانُ - زيادة ألفٍ ونونٍ وقياسهما: مُغَيْرِبٌ وَعِشْيٌ^(٣). وفي رَجُلٍ: رُوَيْجِلٌ
وَقِيَاسُهُ رُجَيْلٌ، وفي صَبِيَّةٍ، وَغُلَمَةٍ، وَبُنُونٍ: أَصْبِيَّةٌ، وَأَغْلِمَةٌ، وَأَيْنُونُ، زيادة
الهمزة في أولها - وقياسها: صُبِيَّةٌ، وَغُلَمَةٌ، وَبُنِينُونٌ - فهذه تحفظ ولا يحذى عليها،
أي لا يقاس عليها^(٤).

(١) في (س): أنسيان. خطأ.

(٢) قال سيبويه: "وَمَا يَحْقِرُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ مَكْبَرُهُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ إِنْسَانٌ، تَقُولُ: إِنْيَسِيَانُ،
وَفِي (نُونٍ): أَيْنُونُ، كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا (أَنْيَسِيَانُ). وَمِثْلُ ذَلِكَ (لَيْلَةٍ) تَقُولُ: لَيْلِيَّةٌ - كَمَا قَالُوا:
لَيَالٍ وَقَوْلُهُمْ فِي رَجُلٍ: رُوَيْجِلٌ، وَنَحْوُ هَذَا، وَجَمِيعُ هَذَا أَيْضًا إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً
صَرَفْتَهُ إِلَى الْقِيَاسِ".

الكتاب: (١٣٨/٢).

(٣) قال سيبويه: "فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَغْرِبِ الشَّمْسِ: مُغَيْرَبَانُ الشَّمْسِ، وَفِي الْعِشْيِ:
أَتَيْكَ عِشْيَانًا. وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي (عِشْيَةٍ): عِشْيِيَّةٌ فَكَأَنَّهُمْ حَقَرُوا (مَغْرِبَانُ)
و (عِشْيَانُ) وَعِشَاءٌ".

الكتاب: (١٣٧/٢).

(٤) وبقي في التصغير نوعٌ يُسَمَّى: تصغير الترخيم، وهو أن يصغر الاسمُ بَعْدَ تَجْرِيدِهِ مِنْ
الزِّيَادَةِ الصَّالِحَةِ لِلْبَقَاءِ، وَلَهُ شَرَطَانِ: الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ مَزِيدًا، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ
الزِّيَادَةُ صَالِحَةً لِلْبَقَاءِ فِي تَصْغِيرِ غَيْرِ التَّرْخِيمِ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَزْهَرٍ، وَأَسْوَدَ، وَحَارِثَ،
وَحَمَادَ: زُهَيْرٌ، وَسُوَيْدٌ، وَخُرَيْثٌ، وَحَمِيدٌ، فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ ثُمَّ صَغَرُوا الْأِسْمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

انظر شرح الحريري على الملحة: ١٩٧، كذلك الكتاب: (١٣٤/٢).

بَابُ النَّسَبِ^(١)

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى اسْمٍ فِي الْعَرَبِ أَوْ بَلَدَةٍ تُلْحَقُهُ يَاءُ النَّسَبِ
وَتُحْذَفُ الْيَاءُ بِلَا تَوَقُّفٍ مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
وَلَنْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ هَاءٌ فَاحْذِفِ كَمَثَلِ مَكِّيٍّ وَهَذَا حَتْفِي^(٢)
تَقُولُ: قَدْ جَاءَ الْفَتَى الْبِكْرِيُّ كَمَا تَقُولُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلد^(٣) أو صنعة، زيد في آخر المنسوب إليه ياءً مشددة مكسورة ما قبلها فتصير حرف إعرابه، فيقال في النسب إلى دمشق: دمشقيٌّ، وإلى قريش: قريشيٌّ.

وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرد عنها وكسر ما قبلها تشبيهاً (٥٦) بياء الإضافة - وهذا أحد التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

لفظيٌّ: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنويٌّ: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وحكميٌّ: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالضممة المشبهة، كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيٍّ أبوه (كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَنْسُوبٌ إِلَى قَرِيشٍ أَبُوه)^(٤) - وَيَطْرَدُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا.

(١) أطلق سيبويه على هذا الباب باب الإضافة.

انظر الكتاب: (٦٩/٢).

(٢) هذا البيت بتمامه: زيادة في (ط).

(٣) في (ط): بلدة.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (ك).

وإذا كانت آخر المنسوب إليه تاء التأنيث وجب حذفها للنسب، فيقال في مَكَّةَ: مَكِّيٌّ وفي البصرة: بَصْرِيٌّ^(١) - حذرًا من اجتماع تاء التأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو: مَكِّيَّة، وبصريَّة، إذ لو بَقِيَتْ لَقِيلَ: مَكَّتِيَّةٌ وَبَصْرِيَّةٌ، قال أبو حيان: وقول الناسِ درهمٌ خليفتي لحن^(٢).

ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا، نحو: قَرَقَرِيٌّ في قَرَقَرِيٍّ^(٣)، وَحِشِيٌّ في حِشِيٍّ، أو رابعة في اسم متحرك الثاني كَجَمَزِيٍّ في (جَمْزَى)^(٤) - فَإِنْ كَانَ سَاكِنًا كَحُبْلَى فَحُكِّمَ ذَلِكَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مَعَ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ:

وَلِإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى

(١) المشهور في البصرة فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بَصْرِيٌّ) بكسر الباء، وعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًا، وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا وعلى هذين يكون لفظ النسب فتح الباء (بَصْرِيٌّ) كما هي في المنسوب (بصري) ولم يكن في هذا شذوذ، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسبة إلى (بَصْرَى) بزنة (حُبْلَى) إذا نُسِبَ إِلَيْهِ، بحذف الألف، فالتنسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا فيقال: بَصْرَوِيٌّ.

وَبَصْرَى: بلدٌ بالشام، وقرية ببغداد منها محمد بن محمد بن خلف الشاعر البَصْرَوِيٌّ. (انظر القاموس المحيط: بصر).

(٢) راجع ارتشاف الضَّرْبِ من لسان العرب: ص ٢٩٥.

(٣) (قَرَقَرِيٌّ) اسمٌ موضعٌ مخصب باليامة فيه قُرَى وزروع ونخيل كثيرة.

معجم البلدان: (٥٦/٦).

(٤) جَمْزُ الْإِنْسَانِ وَالْبَعِيرِ وَغَيْرُهُ يُجْمَزُ جَمْزًا وَجَمْزَى: عَدَا عَدَوًا دُونَ الْخَضِرِ وَفَوْقَ الْعَتَقِ، وَالْبَعِيرُ الْجَمَّازُ: السَّرِيعُ.

القاموس المحيط: (جمز).

فَأَبْدَلِ الحَرْفَ الْأَخِيرَ وَآوَا وَعَاصٍ^(١) مِّنْ مَّارَى^(٢) وَدَعَّ مِّنْ نَّأَوَى^(٣)
تَقُولُ: هَذَا عَلَوِيٌّ مُعْرِقٌ^(٤) وَكُلُّ لُحُوذِيٍّ مَوْبِقٌ^(٥)

ي عني إذا كان المنسوب إليه ثلاثيًا مقصورًا قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَآوَا، سواء كانت بدلًا
منها كعصى، أو من الياء كفتى، أو مجهولة كمتى - فتقول: عَصَوِيٌّ، وَفَتَوِيٌّ،
وَمَتَوِيٌّ.

وإنما قلبت في فتى وآوا- وإن كان أصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة
والياءات، وأما نَحْوُ: دُنْيَا كَحُبْلَى مِمَّا هو رباعيٌّ مقصورٌ، وثانيه ساكن فيجوز في
ألفه^(٦) الحذف والقلب، فتقول: دُنْيِيٌّ، وَحُبْلِيٌّ، وَدُنْيَوِيٌّ وَحُبْلَوِيٌّ - الحذف أرجح
وليس القلب متعينًا - كما تَوْهَمُهُ عبارة النظم.

ويقال في النسب إلى (فَعِيلٍ) مُعْتَلٍّ اللام كَغَنِيٍّ وَعَلِيٍّ: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ بِحَذْفِ^(٧)
الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية وَآوَا - أي بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا.

ومنه قول الناظم: (هَذَا عَلَوِيٌّ) -نسبة إلى عَلِيٍّ، لا إلى عَلَا- كما تَوْهَمُهُ

(١) عَاصٍ: يقال: عَاصَاهُ بمعنى عصاه، أي: خرج عن طاعته وخالف أمره -فعَاصٍ بمعنى خالف.

راجع القاموس المحيط: عصى.

(٢) مَارٍ: جادل. قال في القاموس: المِرْيَةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجدلُ.

القاموس المحيط: مري.

(٣) (نَأَوَى): يقال: نَأَوَاهُ مَنَاوَةً وَنَوَاءً: فَآخَرَهُ وَعَادَاهُ. (القاموس المحيط: ناء).

(٤) المَوْبِقُ: الْمُهْلِكُ.

(٥) الْمُعْرِقُ: الْأَصِيلُ.

(٦) في (س): اللغة.

(٧) في (د)، (ط): فحذفت.

عبارته^(١) أيضًا.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمُنْقُوصِ فَإِنْ كَانَتْ يَأْوُهُ ثَالِثَةٌ كَشَجْ^(٢) وَعَمٍ^(٣) فُتِّحَ مَا قَبْلَهَا وَقُلِبَتْ وَآوَا فَتَقُولُ: شَجَوِيٌّ، وَعَمَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةٌ كَ (قَاضٍ) جَازَ حَافُهَا وَقَلْبُهَا وَآوَا وَالْحَذْفُ أَحْسَنُ، فَتَقُولُ: قَاضِيٌّ وَقَاضَوِيٌّ، وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةٌ فَصَاعِدًا وَجِبَتْ حَذْفُهَا كَ (مُعْتَدِيٍّ) (مُعْتَدٍ)، وَمُسْتَعْلِيٍّ فِي (مُسْتَعْلٍ).

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَمْدُودِ فَإِنْ كَانَتْ هَمْزُهُ لِلتَّانِثِ قُلِبَتْ وَآوَا، كَصَحْرَاوِيٍّ، أَوْ أَصْلًا سَلِمَتْ مِنَ الْقَلْبِ غَالِبًا نَحْوُ: قَرَائِيٍّ فِي قَرَاءٍ، وَهُوَ: الرَّجُلُ النَّاسِكُ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ نَحْوِ (كِسَاءٍ) جَازَ الْوُجْهَانِ نَحْوُ: كِسَائِيٍّ، وَكِسَاوِيٍّ - بِالْوَاوِ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ^(٤).

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْمُرَكَّبِ فَإِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًّا كَتَابَطَ شَرًّا أَوْ مَزْجِيًّا كَبَعْلَبَكٍّ نُسِبَ إِلَى صَدْرِهِ، فَتَقُولُ: تَابَاطِيٌّ وَبَعْلِيٌّ^(٥).

(١) فِي (س): عِبَارَتُنَا.

(٢) (شَجْ) مِنَ الشَّجْوِ: وَهُوَ الْحُزْنُ، يُقَالُ: شَجَّاهُ الْهَمُّ شَجْوًا، أَمْرٌ شَاجٍ مَحْزَنٌ، وَتَشَاجَتْ فَلَانَةٌ عَلَى زَوْجِهَا: تَحَازَنْتَ عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ شَجٍ: حَزِينٌ.
انْظُرْ: أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: شَجْوٌ.

(٣) فِي (س): عَمَوٍ.

(٤) رَاجِعُ التَّصْرِيحِ: (٣٣٤/٢).

(٥) هَذَا وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ خَمْسَةٍ فِي الْمُرَكَّبِ الْمَزْجِيِّ عِنْدَ النِّسْبِ إِلَيْهِ، وَثَمَةُ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّارِحُ هُنَا، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَنْسَبَ إِلَى عَجْزِهِ فَتَقُولُ فِي بَعْلَبَكٍّ وَمَعْدِيكَرَبٍ: بَكِّيٌّ، وَكَرَبِيٌّ وَاخْتَارَهُ الْجَرْمِيُّ.
الثَّانِي: أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِمَا مَعًا، مَزَالًا تَرْكِيبُهُمَا، فَتَقُولُ: بَعْلِيٌّ بَتَكِيٍّ وَمَعْدِيٌّ كَرَبِيٍّ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَاتِمٍ، وَآخَرُونَ وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ السِّيرَافِيُّ:

تَزَوَّجْتُهُمَا رَامِيَّةً هُزْمِيَّةً

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَنْسَبَ عَلَى جَمِيعِ الْمُرَكَّبِ، فَتَقُولُ: بَعْلَبَكِّيٌّ، وَمَعْدِيكَرَبِيٌّ.

وكذا إن كان إضافيًا كـ (امريئي) في امرئ^(١) القيس. إلا إن كان الإضافي كنيةً، كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معرفًا صدره بعجزه كابن عمر، وابن الزبير - فإنك تنسب^(٢) إلى عجزه، فتقول: بكري، وكلثومي وعُمري، وزُبيري. وربما ألحق بها ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: منافي^(٣) (٥٧).

وَأَنْسِبُ أَخَا^(٤) الْحَرْفَةِ كَالْبَقَالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَى فَعَّالٍ
أي: قد يستغنى عن^(٥) ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فَعَّال، وذلك غالبٌ في الحرف كَبَرَّازٍ، وَنَجَّارٍ، وَعَطَّارٍ، وَشَدَّ قَوْلِهِ:

وَلَيْسَ بِذِي نَبَلٍ وَلَيْسَ بِسَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ^(٦) - ٤٦ -

أي: بذِي نَبَلٍ، وجعل^(٧) منه قوله تعالى: ﴿وَمَا زِلْكَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]^(٨).

والرابع: أن يُبنى من جزئين المركب اسمًا على (فَعَّلَل) ويُنسب إليه، تقول في النسب إلى (حَضَرَمَوْت): حَضَرَمِيٌّ. انظر التصريح: (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥).

(١) في امرئ: ساقط من (ك).

(٢) في (ط): فتنسبه.

(٣) في (د): إلى.

(٤) في (ك): من.

(٥) هذا عجز بيت من بحر الطويل. قاله امرؤ القيس، وصدّره:

وليس بذِي رَمَحٍ فَيُطْعِمُنِي بِهِ

انظر فيه: سيويه: (٢/ ٩١) وشرح ابن يعيش: (٦/ ١٤) والمقتضب: (٣/ ١٦٢) والمغني: ص

١١١، والعيني: (٤/ ٥٤٠) والتصريح: (٢/ ٣٣٧) وشرح الأشموني: (٢/ ٢٠٠)، وشرح

شواهد المغني: ٣٤٠، وديوان امرئ القيس: ص ٣٣، وشرح ديوانه للسندوبي: ص ١٤٢.

والشاهد فيه: في قوله: (نَبَال) حيث استعمل لذي النَّبَلِ نَبَالًا وحقُّ الكلام أن يُستعملَ

نَابِلٌ؛ لأنَّ النَّابِلَ صاحبُ النَّبَلِ الرامي بها، والنَّبَالُ الذي يعملها.

(٦) لفظة (جعل): ساقطة من (ك).

(٧) واستشهد بالآية على أن (ظلامًا) ليست للمبالغة بل هي للنسب، أي: وما ربك بذِي ظلم.

وقد يُصاغ أيضًا على (فَاعِلٍ) أو (فَعِيلٍ) بمعنى: ذي كذا. فالأول كتامير، ولابن، وطاعيم وكاسير^(١)، والثاني كطعيم، ولبن، ونهر، قال الشاعر:

٤٧- لَسْتُ بِلَيْلٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ

أي: عاملٌ في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان^(٢) بعضها كثيرًا - هذا مذهب سيويه^(٣).

(١) في (س): كاسر.

(٢) هذا صدر بيت من الرجز لأبي النجم العجلي، وتماؤه:

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

انظر فيه: سيويه: (٩١/٢) والمقرب: ٨٢، والعيني: (٥٤١/٤) والتصريح: (٣٤٠/٢) واللسان (ليل - نهر) وشرح ابن عقيل: (١٦٨/٤).

والشاهد في: قوله (نهر) حيث بناء على (فَعِيل) وهو يريد النسب فكأنه قال: (نَهَارِي).

(٣) لفظة كان: ساقطة من (س).

(٤) انظر الكتاب: (٩٢/٢). وقد أنشد سيويه البيت برواية (نَهَارِي).

بَابُ التَّوَابِعِ

وَالْعَطْفُ وَالتَّكْيِـدُ^{١١} أَيْضًا وَالْبَدَلُ
وَهَكَذَا الْوُصْفُ إِذَا ضَاهَى الصِّفَّةُ

التوابعُ: جمعُ تابع وهو: المِشَارِكُ لِمَا قَبْلَهُ في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر^(٢).

وهو أربعة: عَطْفٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَنَعْتٌ، وَبَدَلٌ، وَمَنْ فَصَّلَ فِي الْعَطْفِ جَعَلَ التَّوَابِعَ خَمْسَةً^(٣)، وَمَنْ فَصَّلَ فِي التَّوْكِيدِ أَيْضًا جَعَلَهَا سِتَّةً^(٤).

والأَوَّلَى أَنْ يُبْدَأَ مِنْهَا بِالنَّعْتِ، ثُمَّ بِالْبَيَانِ، ثُمَّ التَّوَكِيدِ، ثُمَّ الْبَدَلِ، ثُمَّ النَّسَقِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي التَّبَعِيَةِ رُبُّتْ كَذَلِكَ، كَمَا فِي التَّسْهِيلِ^(٥).

- (١) في (ط): والتوكيد.
- (٢) قال السيوطي في الهمع (١١٥/٢): "حدَّ ابنُ مالك (التابع) في التسهيل فقال: هو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله، مطلقًا -مُخرَجًا بالقيد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز"
- قال أبو حيان: "ولم يجدّه جهوُّر النحاة؛ لأنّه محصور، بالعدِّ فلا يحتاج إلى حدّ".
- (٣) قال ابن عقيل: "والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل".
- انظر شرح ابن عقيل على الألفية: (١٩١/٣).
- وهذا ما يراه ابن هشام في كتبه. راجع شرح شذور الذهب: ٤٢٨، وقطر الندى: (١٣١/٢).
- (٤) ومن قال: إنّها ستة جعل التأكيد اللفظي بابًا وحدّه، والتأكيد المعنويّ كذلك.
- انظر شرح شذور الذهب: ٣٢٨.
- (٥) تابع الفاكهي الشيخ خالد في تصريحه في النقل عن ابن مالك ربّما دون النظر أو الرجوع إلى التسهيل.
- جاء في التصريح (١٠٨/٢) ما نصّه: "وإذا اجتمعتُ يبدأ بالنعت ثم بالبيان، ثم بالتوكيد،

والعاملُ في التابع هو العاملُ في المتبوع إلا في البدل؛ فالعامل فيه مقدَّرٌ، وكلُّها تُعَرَّبُ بإعرابِ ما قبلها^(١) كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

تَقُولُ: حَلَّ الْمَرْحَ وَالْمَجُونَا

مثال للعطف.

=

- ثم بالبدل ثم بالنسق - قاله في التسهيل".
والواقع أنَّ ابنَ مالك رَتَّبَ التابع في تسهيله هكذا: التوكيد، والنعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. راجع التسهيل: ص ١٦٣.
وقال السيوطي في الهمع (١١٥/٢): "التوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد وبدل، وعطف نسق... وإذا اجتمعت رَتَّبْتُ كذلك بأنَّ يقدِّمَ النعت؛ لأنَّه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنَّه جارٍ مجراه، ثم التأكيد؛ لأنَّه شبيهٌ بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل؛ لأنَّه تابعٌ كَلَّا تابع؛ لكونه مستقلاً ثم النسق؛ لأنَّه تابعٌ بواسطة، ولهذا ناسب ذكرها في الموضع على هذا الترتيب، بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد".
(١) اِخْتَلَفَ في عامل التابع؛ فقليل العامل في (النعت والتوكيد والبيان) هو العامل في المتبوع ينصبُّ عليها انصبابة واحدة - وهذا رأيُ المبرد - وابنِ السَّراجِ وابنِ كَيْسَانَ وعُزَيٍّ للجمهور، ونُسِبَ إلى سيبويه.
وقيل: العاملُ فيها تبعيتها لما جَرَتْ عليه - وهذا رأيُ الخليل وسيبويه والأخفش والجريري.
وأما البدل، فقليل: عامله محذوفٌ - وهو قولُ الجمهور، ودليلهم ظهورُه جارًّا جوارًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمَر، نحو: يزيد به.
وقال قوم منهم المبرد: عامله عاملٌ متبوعه، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف.
وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنَّه نائبٌ عن العامل المحذوف لا أنَّه عاملٌ بالأصالة.
وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف، وقيل: الحرف. وقيل: محذوفٌ.
انظر الهمع: (١١٥/٢) والتصريح: (١٠٨/٢).

..... وَأَقْبَلَ الْحُجَّاجُ أَجْمَعُونَ

مثال للتوكيد، واستفيد منه جواز التوكيد بأجمع^(١) من غير تقدّم (كلّ).

..... وَأَمَرُ بَزِيدٍ رَجُلٍ ظَرِيفٍ

مثال للبدل، واستفيد منه جواز إبدال^(٢) النكرة من المعرفة.

..... وَأَعْطِفَ عَلَى سَائِلِكَ الضَّعِيفِ

مثال للوصف^(٣).

وأفهم قوله أولاً: (وهكذا الوصف... إلخ) أنّ المعرفة لا يُنَعَتُ بنكرة، ولا العكس وهو كذلك.

وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع ولا بأس بذكر جملي منها فنقول: أمّا العطف^(٤) فهو قسمان: عطف نسقي - وسيأتي.

وعطف بيان وهو: تابع جامد مَوْضَح^(٥) أو مُخَصَّص لمتبوعه^(٦)، وشرطه موافقته متبوعه في تعريفه، وتنكيره، وإفراجه وتثنيته وجمعه فهو كالنعت يوافق

(١) بأجمع: ساقطة من (ك).

(٢) في (س): بدل.

(٣) في (س): الوصف.

(٤) أمّا العطف: موضعها بياض في (ك).

(٥) لفظة (مَوْضَح): ساقطة من (س).

(٦) قال أبو حيان في تعريفه: "عطف البيان: تابع أشهر من متبوعه، نحو: جاء أبو حفص عمر، إذا كان (عمر) أشهر من متبوعه".

انظر شرح اللوحة البدرية: (٢/ ٣٠١).

عَمَّرَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرِهِ حَتَّى سَيَّاتِي كَذَا:

٤٨ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(١)

وهذا خاتمٌ حديدٌ، ومنه نَحَرُ: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وَأَمَّا التَّوَكُّدُ^(٢) فَهُوَ قِسْمَانِ أَيْضًا:

توكيدٌ لفظيٌّ: وهو إعادةُ اللفظِ الأوَّلِ بِعَيْنِهِ^(٣) أو موافقته، اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا أو جملةً.

وتوكيدٌ معنويٌّ: وهو إتياع الاسمِ المعرفة بالفاظٍ معلوميةٍ، وهي: النفسُ والعَيْنُ، وَكِلَا وَكِلْتَا، وَكُلٌّ، وَأَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ، وَجَمْعُهُمَا.

ولا بدَّ من إضافة النفس والعَيْنِ، وكلا وكلتا وكلٌّ^(٤) إلى ضميرٍ يطابق المؤكِّدَ.

وإذا اجتمعت النفس والعَيْنُ وجب تأخير العَيْنِ عنها، كجاء زيدٌ نفسه عَيْنُهُ.

(١) هذا أوَّلُ رَجَزٍ، لعبد الله بن كَيْسَبَةَ، ونسبه ابنُ يعِيشَ إلى رؤبة بن العجاج، والصحيحُ أنَّه لعبد الله؛ وذلك لأنَّ رؤبة - كما قيل - غيرُ معدودٍ في الرابعين، وليس من هذه الطبقة، فضلًا على عدم وجوده في ديوانه.

انظر فيه: ابن يعِيشَ: (٧١/٣) وخزانة الأدب: (٣٥١/٢) وشرح شذور الذهب: ص ٤٣٥، والعيني: (٣٩٢/١)، (١١/٤) والتصريح: (١٢١/١)، (١٣١) وشرح الأشموني: (١٢٩/١) وابن عقيل: (٢١٩/٣) وشرح اللمحة البدرية: (٣٠٢/٢).

موضع الشاهد: في قوله: أبو حفص عمر، حيث جاء عطف البيان (عمر) لإيضاح ما قبله وموافقاً له في التعريف.

(٢) التأكيد والتوكيد لغتان، والواو أفصح، وبها جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا أَلَايَمَنَ بَعْدَ تَرْكِهَا﴾ [النحل: ٩١] والتوكيد في اللغة: الإحكام.

(٣) بعينه: زيادة في (ك).

(٤) وكل: ساقطة من (س).

وإذا أُكِّدَ بهما مثني أو مجموع أو ما في معناهما جُمعًا على أَفْعُلْ - بضم العين كجاء الزيدانِ أَنْفُسُهُمَا، وجاء الزيدون أَنْفُسُهُمْ.

ويؤكَّد بكلا وكلتا المثني وما في معناه - إنَّ صَحَّ وقوعُ المفرد موقعه، واتَّحد معنى المسند، كجاء الزيدانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاها.

ويؤكَّد بِكُلِّ غيرِ المثني - إنَّ^(١) كان ذا (٥٨) أجزاء يصحُّ وقوعُ بعضها موقعه، كجاء القومُ كُلُّهم، وبعثُ العبدُ كُلَّهُ، والأمةُ كُلُّها.

وأما البدلُ^(٢): فهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة^(٣).

وهو أربعة أقسام:

بدلٌ كُلٌّ من كُلٍّ: وهو ما كان مدلوله مدلول الأول، كـ (جاء زيدٌ أخوك). وسماه ابنُ مالك البدل المطابق؛ لوقوعه فيها لا يطلق عليه كُلٌّ^(٤).

(١) في (ك): إذا.

(٢) البدل: تسمية بصرية، وقد اختلف في تسميته عند الكوفيين:

فقال الأحفش: يسمونه (الترجمة) و(التبيين).

وقال ابنُ كيسان: يسمونه (التكرير).

انظر المقتضب: (٢٩٥/٤).

(٣) البدل في اللغة هو العوض. قال تعالى ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبَدِّلَنَا حَقًّا مِّثْلَ﴾ [القلم: ٣٢].

وفي الاصطلاح: كما حدَّه الشارح، وقال أبو حيَّان: البدل تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه. شرح اللوحة البدرية: (٢٩٤/٢).

(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

مُطَابِقًا، أَوْ بَعْضًا، أَوْ مَسَايَسْتَمِيلٌ عَلَيْهِ يُلْقَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ يَبْلُ

وبدُلَ بعضٍ من كلِّ: وهو ما كان مدلولُهُ جزءَ الأول، كـ (بعثُ العبدَ نصفه، وأُخِلَّتْ السمكة رأسها).

وبدُلَ الاشتغال: وهو ما كان بينهما تعلُّقٌ بغير الكلية والجزئية، وكان البدلُ بحيث تَبَقَّى النفس عند ذكر الأول متظرة لذكره، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبه، وأعجبنى بكرٌ حسنُه.

وبدُلَ غلط: وهو ما لم يكن جامعاً للأمرين^(١) نَحْوُ: جاء زيدٌ غلامه أو حمّاره^(٢).

ولا يُشترط في البدل موافقته للمُبَدَّل منه في التعريف والتنكير، ولا في الإظهار والإضمار فتبدَّل المعرفة من المعرفة^(٣)، ومن النكرة^(٤)، والنكرة من النكرة^(٥)، ومن المعرفة^(٦).

(١) في (س): لأمرين.

(٢) ذكر الشارح أربعة أنواع للبدل وبقي نوعان هما: بدل الإضراب وبدل النسيان.

وبدل الإضراب: هو أن يكونَ البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل - ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملابسة كما في بدل الاشتغال - ومثاله قوله - عليه الصلاة والسلام: «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كُتِبَ له نصفها ثلثها ريعها...» إلى العُشر.

وبدل النسيان: كقولك: جاءني زيدٌ عمرو، إذا كنت إنما تقصد زيدا أولاً ثم تبينَ فسادُ قصديكَ فذكرت عمراً.

ولعلَّ الشارح قد اجتزأ ببذل الغلط، واكتفى به عن البدل المبين بأنواعه الثلاثة: الغلط والإضراب، والنسيان.

(٣) كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ ﴿[الفاتحة: ٦ - ٧].

(٤) ومن النكرة: ساقطة من (س).

(٥) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَكَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ② صِرَاطَ اللَّهِ ﴿[الشورى: ٥٢ - ٥٣].

(٦) كقوله تعالى: ﴿قَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ③ رَسُولًا ﴿[الطلاق: ١٠ - ١١].

(٧) وذلك كقوله تعالى: ﴿لَتَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ④ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ ﴿[العلق: ١٦].

وَيُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ^(١)، وَمِنَ الْمُضْمَرِ^(٢)، وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ^(٣)،
وَكَذَا مِنَ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٤)، وَتُبْدَلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ^(٥)،

(١) وإبدال الظاهر من الظاهر نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ.

(٢) وإبدال الظاهر من المضمّر فيه تفصيل، وذلك أنّ الظاهر إنّ كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَسْنِيهِ إِلَّا السَّيِّطُنْ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، فـ﴿أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ بدل من الهاء في ﴿أَتَسْنِيهِ﴾ بدل اشتغال.

وإن كان ضمير حاضر: فإن كان البدل بعضاً أو اشتراكاً جاز، نحو: أعجبتني وجهك
وأعجبتني علمك).

وإن كان بدل كل، فإمّا أن يدلّ على إحاطة أو لا - فإن دلّ عليها، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

وإن كان غير ذلك امتنع، نحو: قمت زيد، ورأيتك زيدًا، وجوز ذلك الأخفش والكوفيون
تمسكًا بقول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمْ تَهْجِ الْأُهْدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١-٤٤٣).

(٣) نحو: ضربته إياه، فإيأاه: بدل، وقيل توكيد، وأوجب ابن مالك الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: ضربته هو كان بالاتفاق توكيداً، لا بدلاً.
انظر شرح شذور الذهب: (٤٤١).

(٤) قال ابن هشام: "وإبدال المضمّر من الظاهر، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ. وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع قال: ولو سُمِعَ لأعْرِبَ توكيدًا، لا بدلًا، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يُوَكَّدُ القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيدٌ هو الفاضل. وجوز النحويون في (هو) أَنْ يَكُونَ بدلًا وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ، وأن يكون فصلًا".
انظر المصدر السابق.

(٥) قال العلامة الحريري: فأما إبدال الفعل من الفعل فيجوز إذا كان بمعناه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ يُضَعَّفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴿[الفرقان: ٦٨-٦٩]، فأبدل ﴿يُضَعَّفُ﴾ من ﴿يَلْقَى﴾ لتناسب معنييهما، ومنه قولك: إن تأتيني تمس أكرمك فتجزم (تمس) على البذل من (تأتي) لمطابقة المشي والإتيان.

ومن المفرد^(١).

وأما النعت: فهو التابع المشتقُّ أو المؤوَّلُ به المابِينُ للفظٍ متبوعِهِ.

وفائدته: توضيحٌ، أو تخصيصٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترخُّمٌ، أو توكيدٌ، أو تعميمٌ^(٢).

ويَتِمُّ منعوتُهُ^(٣) في اثنين من خمسة، حقيقةً كان أو سببياً: في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحدٍ من التعريف والتكرير - وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

ثم إن رفع ضمير المنعوت تبع^(٤) منعوته في اثنين أيضاً من خمسة: في واحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الأفراد أو فرعيه، فيصير بهذا مع ما مرَّ مطابقاً^(٥) له في أربعة من عشرة، ويسمَّى حيثُ^(٦): حقيقةً.

=

شرح ملحّة الإعراب: ٢٠٥.

وبإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ③ أَمَدَّكُمْ بِأَتَعْبِرُ وَتَبِينُ ﴿[الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

(١) تَبَدَّلُ الجملة من المفرد، كقول الفرزدق:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

فقد أبدلت جملة (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) وهما مفردان. قاله ابن جني.

انظر التصريح: (١٦٢/٢).

(٢) أو تعميم: زيادة في (ك).

(٣) في (ط): متبوعه.

(٤) في (ط): يتبع.

(٥) في (س): مطلقاً.

(٦) حيثُ: ساقطة من (ك).

وإن رفع ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحالّ محله، فيفرد لرفعه ذلك، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع، لا^(١) المنعوت، كمررتُ برجلين قائمةً أمَّهُما، وبرجالٍ قائمٍ أبَاؤُهُم، ويسمى حينئذٍ^(٢) سَبِيًّا.

ويجوز قطع النعت - إذا^(٣) عُلِمَ منعوته بدونه - إلى الرفع بتقدير (هو) وإلى النصب بتقدير: (أعني) مثلاً.

وأما عطفُ النَّسَقِ: فهو: تابعٌ يتوسّطُ بينه وبينَ أَحَدِ الحروفِ الآتي^(٤) ذكرُها. ويجري في الأفعال والأسماء كما أشار إليه بقوله:

وَالْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثَبَّ وَاسْمٌ لِلْمَعَالِي

أي: يجوز أن يعطف الفعل على الفعل، كما يجوز ذلك في الاسم، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ - لكن بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال^(٥) سواء اتحد نوعاهما في الفعلية، نحو: ﴿لَنُخَيِّبَنَّ يَوْمَ بَلَدَةِ مِثَّا وَلَنُشْفِيَهُ﴾ [الفرقان: ٤٩] ومنه نحو^(٦): (ثَبَّ، واسمٌ للمعالي) وقد يقال: هو من عطفِ الجمل.

أو اختلف: نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَتَجْعَلُ لَكَ فُصُوزًا﴾ [الفرقان: ١٠].

ويجوزُ أيضًا عطفُ الاسمِ على الفعل وبالعكس، وعطفُ المفردِ على الجملة

(١) في (س): إلّا. خطأ.

(٢) حينئذٍ: ساقطة من (ك).

(٣) في (س)، (ك)، (ط): إن.

(٤) في (ك): التي.

(٥) في (س): والمستقبل.

(٦) لفظة (نحو): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

وبالعكس في ^(١) الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يُشبه ^(٢) الفعل، والجملة في تأويل المفرد، نحو: ﴿مُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَمِيتِ وَمُخْرِجُ الْمَمِيتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَالْمَغِيرَتِ صُبْحًا﴾ ^(٣) فَأَتَرْنَ بِهِ نَقْعًا [العاديات: ٣-٤] ^(٤). وَنَحْوُ: ﴿دَعَانَا لِجَنُوبَةٍ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ (٥٩) [يونس: ١٢] ^(٥)، ﴿بَيْنَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وَأَحْرَفُ الْعُطْفِ جَمِيعًا عَشْرُهُ مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُشْتَهَرَةٌ
الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهْلِ وَلَا وَحْتَى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ
وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرَ وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ ^(٦) فَاحْفَظْ مَا ذُكِرَ
ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعد، منقولة عن العرب مشهورة عند علماء هذا الفن، ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر ^(٧) أن (إمّا) المسبوقه بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها ^(٨).

وَيُقَالُ عَنْ ابْنِ عُصْفُورٍ دَعَاؤُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهَا غَيْرَ عَاطِفَةٍ كَالأُولَى تَخْلُصًا ^(٩)

(١) في (س): على.

(٢) في (س): يشبهه.

(٣) ﴿... بِهِ نَقْعًا﴾ تكملة الآية من (ك).

(٤) ﴿أَوْ قَائِمًا﴾: زيادة في (ط).

(٥) في (د)، (ط): في التخيير.

(٦) في (س): والعلة قصد ذلك على من أنكر.

(٧) قال ابن هشام: (وإمّا) عاطفة عند أكثرهم - أعني: (إمّا) الثانية في نحو قولك: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو.

وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى.

ووافقهم ابن مالك، لملازمتها غالباً الواو العاطفة. (المغني: ٥٩).

(٨) في (س): تخلطاً - تحريف.

من دخول عاطف على عاطف، وإنما ذكرت^(١) في باب العطف لمصاحبتها
لحرفه^(٢)(٣).

وحروف العطف قسمان:

قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم - وهو سبعة: الواو، والفاء، ونسَم،
وَحَتَّى، وأو، وإمّا، وأمَّ^(٤).

وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط. وهو ثلاثة: بَلْ، وَلَكِنْ، وَلَا.

وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها:

فالواو: لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية بدليل
صَحَّة نَحْو: اشترك زيد وعمر^(٥) فيُعطف بها سابق ولاحق ومصاحب^(٦).

(١) في (س): ذكر.

(٢) في (س): الحرفية.

(٣) نقله عنه ابن هشام في المغني ص ٦٠.

(٤) (وأم): ساقطة من (س).

(٥) قال ابن هشام: وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق؛ غير سديد، لتقييد الجمع بقيد
الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقي، وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها
لا تفيد الترتيب؛ مردود - بل قال بإفادتها إيّاه قُطْرُب، والرعي، والفراء، وثعلب، وأبو
عمر الزاهد، وهشام، والشافعي، ونقل الإمام في البرهان عن بعض الخفية أنها للمعية.
المغني: ٣٥٤.

(٦) فمثال عطف السابق على لاحقه، قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾
[الشورى: ٣].

ومثال عطف اللاحق على السابق، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦].

ومثال عطف المصاحب قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْمِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

راجع: التصريح: (١٣٥/٢).

والفاء: للترتيب والتعقيب، فيُعْطَفُ بها لاحق متَّصِلٌ، نَحْوُ: تَزَوَّجَ زَيْدٌ قَوْلَهُ
- إذا لم يكن بين التزويج والولادة إلا مُدَّةُ الحمل مع لحظة^(١) الوطاء ومقدمته.

وُثِّمَ: للترتيب والمهلة - أي التراخي - في الزمن، فيعطف بها لاحق منفصل
نَحْوُ: غَابَ زَيْدٌ ثُمَّ حَضَرَ.

ويعطف بلا: بَعْدَ مُثَبِّتٍ لنفي الحكم عن^(٢) تاليها، وقصره على متلوها نَحْوُ:
زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ.

وبحَتَّى: بعض على كلِّ ولو تقديرًا، نَحْوُ: أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأْسَهَا، وقولُه:

٤٩ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٣)

أي: ألقى ما يثقله حتى نعله.

ولا يكون المعطوف بها إلا اسمًا ظاهرًا، غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة
أو ضعف، نَحْوُ: ماتَ الناسُ حَتَّى الأنبياءُ، وَغَلَبَكَ الناسُ حَتَّى النساءُ.

(١) في (ك): لحظتي.

(٢) في (س): من.

(٣) هذا بيت من بحر الكامل، قاله مروان المهلب النحوي، وقيل ابنه، وقيل هو للمتلِّم.

انظر في البيت: سيويه: (٥٠/١) معجم الأدباء: (١٣٤/١٩) وابن يعيش: (١٩/٨)
وخزانة الأدب: (٤٤٥/١) (١٤٠/٤) ومغني اللبيب: (١٢٤، ١٢٧، ١٣٠) وشرح
العيني: (١٣٤/٤) وبغية الوعاة: ٣٩٠، والهمع: (٢٤/٢، ١٣٦) والدرر اللوامع:
(١٦/٢، ١٨٨) والتصريح: (٢/١٤١، ٢١٤) وشرح شواهد المغني: ٣٩٠، وشرح
الأشموني: ٤١٩، وقطر الندى: (٢/١٥٢).

موضع الشاهد: في قوله: (حتى نعله) حيث عطف (نعله) بحَتَّى، وليست جزءًا مما قبلها
تحقيقًا، لكنها جزء تقديرًا، لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى (نعله).

وَقَوْلُهُ:

٥٠- فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا^(١)

ويعطف بأو: أحد الشينين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:
إِذَا التَّخْيِير^(٢): بين المتعاطفين نحو: تَزَوَّجَ زَيْنَبُ أَوْ أَخْتَهَا.
أو الإباحة: نَحَوُ: نَعَلَّمَ فَقَهَا أَوْ نَحَوَا.
والفرقُ بينها جوازُ الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير.

وبعد الخبر إِذَا: الشكُّ^(٣) من المتكلم كجاء زيدٌ أو عمرو.
أو التشكيك للسامع: أَي: إيقاعه في الشكَّ- يعبر عنه بالإيهام^(٤) نحو: ﴿وَلَنَا أَوْ
إِنَّا كُمْ لَعَلُّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤].
أو التقسيم: نَحَوُ: الكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ.
أو الإضراب: نَحَوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات: ١٤٧].
ومثلُ (أو) في إفادة ما تقدّم سوى الإضراب (إِذَا) المقرونة بالواو المسبوقة بمثلها.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، نسبه أستاذنا عبد السلام هارون للناطقة الذبياني، وفُتشت ديوانه فلم أجده.

انظر فيه: المغني: ١٢٧، والهمع: (١٣٦/٢) والدرر: (١٨٨/٢) وشرح الأشموني: ٤١٩، وشرح الشواهد المغني: ٣٧٣.

والشاهد في قوله: (حَتَّى الْكَمَاءِ) (وَحَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا) حيث استشهد به على أَنَّ (حَتَّى) يعطف بها ما كان غاية لما قبله في القوة، كقوله الأول. ويعطف بها ما كان غاية لما قبله في الضعف كما في المثال الثاني.

(٢) في (س): للتخيير.

(٣) في (س)، (ك): إما للشك.

(٤) في (س)، (ك): بالإيهام

واقْتَصَرَ النَّاظِمُ عَلَى التَّخْيِيرِ؛ لَكُونَهُ أَشْهَرَ مَعَانِيهَا^(١):

وقيدها بقوله: (وَأَمَّا إِنْ كُنِمِرَ) للاحتراز عن^(٢) (أَمَّا) المفتوحة، فَإِنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ، بل حَرْفٌ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى^(٣) الشَّرْطِ مُؤَوَّلٌ عِنْدَ سِبْيُوِيَه بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ^(٤).

ويعطف بأَم بعد همزة التسوية، نَحْوُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبعد همزة يُطَلَّبُ بِهَا وَيَأْمُ التَّعْيِينُ^(٥) (٦٠) نَحْوُ: أَرَزِدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُ؟ والمعنى: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟

ولهذا يُجَابُ بِتَّعْيِينِ أَحَدِهِمَا - لا بتعدي أحدهما^(٦)؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ، وَتَسْمَى حِينَئِذٍ مُتَّصِلَةً^{(٧)(٨)}.

(١) ذكر ابن هشام في المغني لها خمسة معان:

الأول: الشك، نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما.

الثاني: الإيهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوجْ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

الثالث: التخيير، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦].

الرابع: الإباحة: نحو: تعلم إِمَّا فَقَهَا وَإِمَّا نَحْوًا.

الخامس: التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(٢) في (ك): عها.

(٣) في (ط): لمعنى.

(٤) قال سيبويه: وأما (إمّا) ففيها معنى الجزاء: كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمَنْطَلَقٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ لَازِمَةٌ لَهَا أَبَدًا.

الكتاب: (٣١٢/٢).

(٥) في (س): التعيين.

(٦) أحدهما: ساقطة من (ك).

(٧) في (د): منفصلة.

(٨) قال سيبويه: "أَمَّا (أَمْ) فلا يكونُ الْكَلَامُ بِهَا إِلَّا اسْتِفْهَامًا، وَيَقَعُ الْكَلَامُ بِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ عَلَى

فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى (بَلْ) مختصة بالجمل، نحو: «أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ» [الرعد: ١٦]. أي: بَلْ هَلْ^(١).

ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقرير^(٢) حُكْمٍ مَثْلُوهَا، وإثبات نقيضه^(٣) نحو: «مَا جَاءَني» زيدٌ بَلْ عمرو، ولا تضرب زيداً بَلْ عمرو، ومثلها في ذلك، (لَكِنْ).

ويشترط في العطف بها إفراد^(٤) معطوفها، ووقوعه بَعْدَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ، وعدم اقترانها بالواو، فإن تلتها جملة أو تلت أو أو^(٥) وقعت بعد إثبات فهي حرف ابتداء^(٦).

وجهين على معنى: أيهما وأيهما وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول، أما (أو) فإنما يَنْبُتُ بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر، والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد^(٧).
الكتاب: (١/٤٨٢).

(١) قال سيويه: "وذلك قولك: عمروٌ عِنْدَكَ أَمْ زَيْدٌ؟ فهو ليس بمنزلة أيهما عندك؟ ألا ترى أَنَّكَ لو قلت: أَيُّهُمَا عِنْدَكَ عندك؟ لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد، وبذلك على أَنَّ هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إِنِّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءٌ يا قوم؟ فلما جاءت (أَمْ) ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أَنَّهُ حين قال: عمروٌ عندك؟ فقد ظنَّ أَنَّهُ عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في (زيد) بعد أَن استغنى كلامه، ومثل ذلك: إِنِّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءٌ".

الكتاب: (١/٤٨٤).

(٢) في (س): لتقدير.

(٣) في (د): نقيضها.

(٤) في (ك): ما جاء.

(٥) لفظة (إفراد): ساقطة من (س).

(٦) لفظة (أو): ساقطة من (س).

(٧) ومثال ذلك قولك: حَضَرَ زَيْدٌ لَكِنْ عمرو لم يَحْضُرْ.

وإن وقعت (بَل) بَعْدَ الإيجاب كانت لنقل الحكم عن^(١) متلوها وصيرورته كالمكوت عنه، وإثباته لتاليها نحو: جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمُرُو، واضْرِبْ زَيْدًا بَلْ بَكْرًا^(٢).

(١) في (ط): من.

(٢) لم يُشير المصنّف ولا الشارح إلى العطف على الضمائر، ولا مانع من إجمال القول في ذلك فنقول: إذا كان الضمير منصوبًا صَحَّ العطف عليه بلا شرط سواء كان متصلًا نحو قوله تعالى: في سورة المرسلات: ﴿مَعْتَكِرٌ وَآلَؤَيْنَ﴾ [المرسلات: ٣٨] أو منفصلًا نحو: إِنَّاكَ وَالْأَسَد.

وإذا كان الضمير مرفوعًا فلا يُحْسَنُ العطفُ عليه إلا بعد توكيده بضمير منفصل، بارزًا كان أو مستترًا، مثل قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَتْنَا وَآبَاءَكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤].

أو يفصل بين العاطف والمعطوف بفصل، نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿مَّا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

ويضعف العطف بدون التوكيد أو الفصل مثل قولهم: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ أَي: مستو هو والعدم.

ويكثر العطف على الضمير المخفوض بإعادة الخافض، حرفًا كان مثل: قوله تعالى في سورة فُصِّلَتْ: ﴿فَقَالَ هَآ وَلِلْأَرْضِ آتِيَتَا﴾ [فصلت: ١١] فأعيد حرف الجر - وهو اللام - أو اسمًا مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال يونس والأخفش والكوفيون: ليس بلازم بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرها: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بخفض الميم.

راجع: الهمع: (١٣٩/٢) والتصريح: (١٥٠، ١٥١).

باب ما لا يَنْصَرِفُ

هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَجَرُّهُ كَنَضِيهِ لَا يَخْتَلِفُ
وَلَيْسَ لِلتَّنْوِينِ فِيهِ مَدْخَلُ لِشَبْهِهِ الْفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقَلُّ
الاسمُ الْمُعَرَّبُ إِمَّا مَنْصَرِفٌ^(١) أَوْ لَا.

فالمنصرف: ما دخله الصرف^(٢)، أي: تنوين التمكين^(٣)، (وَجُرَّ بالكسرة وغير المنصرف ما مُنِعَ منه)^(٤) وَجُرَّ بالفتحة.

والغالب في الأسماء أَنْ تكونَ مصروفةً كما يُومى إليه قوله^(٥):

(هَذَا وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ)^(٦)

(أي: خُذْ هذا - أي المذكور من الإعراب فَإِنَّهُ حَكْمُ غَالِبِ الْأَسْمَاءِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَنْصَرِفُ)^(٧): وَحَكْمُهُ أَنْ نَصَبَهُ وَجَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ لَا يَخْتَلِفَانِ.

وإنما منع من التنوين والجر^(٨) بالكسرة لشبهه بالفعل لكونه^(٩) فرعاً من جهتين بوجود^(١٠)

(١) في (ك): إما أَنْ يَنْصَرِفَ.

(٢) في (ك): المنصرف. خطأ.

(٣) في (د): التمكن.

(٤) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٥) في (س): بقوله.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ك).

(٧) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٨) في (ك): وجر.

(٩) في (س): كونه.

(١٠) في (ك): لوجود.

علتين فيه أو ما في معناهما؛ كلُّ واحدة فرعٌ لشيء^(١)، كما أنَّ الفعلَ فرعٌ عن الاسمِ من جهتين: اشتقاقه^(٢) من الاسمِ وافتقاره إليه.

فلَمَّا شابهَ في ذلك ثَقُلَ فَحُمِلَ عليه في الحكمِ فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ^(٣) وهو الجرُّ والتنوين.

وعِلْلُ^(٤) منع الصرفِ تسعةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْتَمَعَ وَزْنٌ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَغَبٌ وَرِذْ عِجْمَةٍ فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا^(٥)

وتسمية كل واحدة^(٦) منها علّةٌ بمعنى أَنَّ لها مدخلًا في العلّية^(٧) - ففيه تجوُّزٌ. والعلّةُ في الحقيقة: مجموعُ شَيْئَيْنِ منها، أو ما قامَ مقامَ ذلك.

واعْلَمْ أَنَّ ما لا ينصرف قسمان:

(قسمٌ يمتنعُ صرفه معرفةً ونكرةً، وهو خمسةُ أنواع)^(٨).

(١) في (س): شيء.

(٢) في (ك): من جهة إشتقاقه.

(٣) في (ك): الاسم. خطأ.

(٤) وعلل. وموضعها بياض في (ك).

(٥) هذا البيت ليس من أبيات المصنف، ولكنه لبهاء الدين بن النحاس النحوي، نسبّه إليه ابن هشام، وهو من بحر البسيط.

انظر فيه: القطر: (١٦٣/٢) وشرح شذور الذهب: ٤٥٠، وشرح اللوحة البدرية (٣٥١/٢) والتصريح: (٨٤/١) وقبّله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ نَسْعٌ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا تَبْلُغَ فِي إِغْرَابِكَ الْأَمَلَا

(٦) في (س): واحد.

(٧) في (س): (ك): العلمية.

(٨) ما بين القوسين: ساقط من (س).

وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع؛ فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً - ويبدأ منها بالقسم الأول فقال:

مِثَالُهُ أَفْعَلٌ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِهِمْ أَخْمَرُ فِي الشَّيْءِ

أي: مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات كأخمر وأبيض أي: الألوان، وأفضل وأحسن في غيرها؛ والمائع له من الصرف الوصف^(١)، ووزن الفعل^(٢)، لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران:

أحدهما: أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ليُخْرِجَ ما وُضِعَ اسماً للعدد^(٣)، ثم عرّضت له الوصفية^(٤)، ولهذا صُرِفَ (أربع) في نحو: مررتُ بنِ سَوءٍ أربع^(٥)، لأنه وضع اسماً للعدد^(٦) فلم يلتفت إلى ما طرأ له

(١) في (س)، (د)، (ط): الصفة.

(٢) قال سيبويه: "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: أذهب، وأعلم".

قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستقبال كالفعل إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، أحمر، أسود، وأبيض، وأدر. الكتاب: (٢/٢).

(٣) لفظة العدد: ساقطة من (ك).

(٤) لفظة الوصفية: زيادة في (ط).

(٥) قال أبو سعيد السيرافي: "قوله - يقصد سيبويه: تقول إذا قلت هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال".

وَرَعِمَ المَازِنِي خَطَأً سيبويه في ترك صرف هذا، وقال: "أبو العباس لم يصنع المازني شيئاً، والقول عندي أنه ينصرف؛ لأننا رأيناهم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا، وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع".

شرح السيرافي على الكتاب: (٦/٢).

(٦) للعدد: زيادة في (ط).

له (٦١) من الوصفية.

والثاني: أَلَا يَقْبَلُ التَّاءَ إِمَّا لِأَنَّهُ ^(١) لَا مُؤَنَّثَ لَهُ، كَأَكْمَرٍ لِعَظِيمٍ ^(٢) الْكَمَرَةَ ^(٣) وَآدِرَ
لِمَنْ: بِخَصِيَّتِهِ ^(٤) تَفْخُ.

أَوْ لَهُ مُؤَنَّثٌ لِكَتِّهِ عَلَى وَزْنِ ^(٥) فَعَلَاءَ أَوْ فُعْلَى، كَأَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ، وَأَفْضَلَ وَفُضِّلَى،
بِخِلَافِ نَحْوِ (أَرْمَلٍ) فَإِنَّهُ يَقْبَلُ التَّاءَ، يُقَالُ أَرْمَلَةٌ فَهُوَ مَنْصَرَفٌ ^(٦).

وَأَمَّا أَدْهَمُ ^(٧)، وَأَزْقَمُ ^(٨)، وَأَبْطَحُ ^(٩)، وَنَحْوُهَا - فَعَبْرُ مَصْرُوفَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ،

(١) في (س)، (ك): أَنَّهُ.

(٢) في (د): تَعْظِيمٍ.

(٣) الْكَمَرَةُ: رَأْسُ الذَّكَرِ، وَالْجَمْعُ كَمَرٌ، وَفِي الْمَثَلِ: الْكَمَرُ أَشْبَاهُ الْكَمَرِ، يَضْرِبُ فِي تَشْبِيهِ الشَّيْءِ
بِالشَّيْءِ. الْمَكْمُورُ: مَنْ أَصَابَ الْخَائِنُ كَمَرَتَهُ، وَالْعَظِيمُ الْكَمَرَةُ.

انظر القاموس المحيط: كمر.

(٤) في (ط): بِخَصِيَّتِهِ.

(٥) لَفْظَةُ وَزْنٍ: زِيَادَةُ فِي (ط)، (ك).

(٦) مِنْ مَجِيءِ (أَرْمَلٍ) وَصَفًا لِلْمَذْكُورِ قَوْلُ جَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةَ:

هَذَا الْأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتُ حَاجَتَهَا فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ الذَّكَرُ

وَمِنْ مَجِيءِ (أَرْمَلَةٍ) بِالتَّاءِ - وَصَفًا لِلْمُؤَنَّثِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ عَلَيْكَ مِلْحَانٌ ضَعِيفٌ مُدْفَعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

(٧) الْأَدْهَمُ: الْأَسْوَدُ. وَمِنْ الْبَعِيرِ: الشَّدِيدُ الْوَرَقَةُ حَتَّى يَذْهَبَ الْبَيَاضُ وَيَطْلُقَ الْأَدْهَمُ عَلَى
الْقَيْدِ كَذَلِكَ.

انظر القاموس المحيط: دهم.

(٨) الْأَرْقَمُ: أَخْبَثُ الْحَيَّاتِ وَأَطْلُبُهَا لِلنَّاسِ، أَوْ مَا فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، أَوْ ذَكَرُ الْحَيَّاتِ.

السَّابِقُ: رَقَمَ.

(٩) الْأَبْطَحُ: مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دُقَاقُ الْحَصَى. السَّابِقُ: بَطَحَ.

فإنَّها وُضِعَتْ صفاتٌ فلمْ يُلْتَفَتَ إلى ما طرأ لها من الاسمية. وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فَصَرَّفَهَا^(١).

أَوْ جَاءَ فِي الْوَزْنِ مِثَالُ سَكْرَى أَوْ مِثْلُ بُشْرَى^(٢) أَوْ مِثَالُ ذِكْرَى

هذا هو^(٣) النوع الثاني من القسم الأول، وهو ما جاء مماثلاً في وزنه (فعل) مثلث الفاء كَسَكْرَى^(٤)، وَدُنْيَا، وَذِكْرَى وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا آخَرُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ الْمُقْصُورَةِ نَكْرَةً كَانَتْ^(٥) كَمَا تَقَدَّمَ. أَوْ مَعْرِفَةً كَرَضَوَى^(٦)، مَفْرَدًا^(٧) كَمَا مَرَّ^(٨)، أَوْ جَمْعًا كَجَزْحَى، اسماً كَمَا ذَكَرَ أَوْ صِفَةً كَحُبْلَى.

والمائع له من الصرف أَلْفُ التَّائِيثِ وَحْدَهَا، وَإِنَّمَا اسْتَقَلَّتْ بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّائِيثِ لَازِمَةٌ لِبِنَاءِ مَا هِيَ فِيهِ - فَكُونُهَا لِلتَّائِيثِ عِلَّةٌ، وَلِزَوْمِهَا لِبِنَاءِ مَا هِيَ

(١) قال سيبويه: "وَأَمَّا أَذْهَمُ إِذَا عَيَّبَ الْقَيْدَ. وَالْأَسْوَدُ - إِذَا عَيَّبَ الْحَيَّةَ - وَالْأَرْقَمُ - إِذَا عَيَّبَ الْحَيَّةَ فَإِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ. وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ إِنْ قَالَ قَاتِلُ: أَصْرَفَ هَذَا الْأَيُّ أَقُولُ: أَذَاهُمْ وَأَرَاقِمُ. فَأَنْتَ تَقُولُ الْأَبْطَحُ وَالْأَبَاطِحُ وَأَجَارِغُ وَأَبَارِقُ، وَإِنَّمَا الْأَبْرَقُ صِفَةٌ. وَإِذَا مَا قِيلَ (أَبْرَقَ) لِأَنَّ فِيهِ حَمْرَةً وَبَيَاضًا وَسَوَادًا كَمَا قَالُوا: تَيْسٌ أَبْرَقٌ... وَلَكِنْ الصِّفَةُ رُبَّمَا كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ، وَاسْتَعْمَلَتْ وَأَرْقَعَتْ مَوَاقِعَ الْأَسْمَاءِ حِينَ يَسْتَغْنُونَ بِهَا عَنِ الْأَسْمَاءِ؛ كَمَا تَقُولُ: (لَا الْأَبْغَتُ) وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْبَغْتَةِ - وَهُوَ لَوْنٌ. وَمَا يَقْوِي أَنَّهُ صِفَةٌ قَوْلُهُمْ: بَطْحَاءُ وَرَحْعَاءُ وَبَرْقَاءُ، فَجَعَلُوا مَوْثَنَهُ كَمَوْثَتِ أَحْمَرٍ".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (ط): دنيا.

(٣) لفظة (هو): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): سلوى.

(٥) لفظة (كانت): ساقطة من (س). وفي (ك): كان.

(٦) رَضَوَى، بفتح الراء: فرس وجبل بالمدينة. القاموس المحيط: رضي.

(٧) في (ك): فردًا.

(٨) كما مرَّ: ساقطة من (س).

فيه حتَّى كأنَّها من أصول الكلمة بمنزلة علَّة^(١) أخرى، بخلاف التاء فإنَّها في الغالب مقدَّرة الانفصال.

أَوْ وَزَنَ فَعْلَانُ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ فَعَلَى كَسَكْرَانٍ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهُ

هذا هو النوع الثالث وهو ما جاء ماثلاً في^(٢) وزنه^(٣) (فَعْلَانُ) بفتح أوَّله، بشرط كونه^(٤) وصفاً في الأصل، وكون غير قابل للتاء إمَّا لأنَّه^(٥) لا مؤنَّث لهن كَلْحَيَانُ لكبير اللحية، ورحمن، أوَّلُهُ مؤنَّث لكن^(٦) على فَعَلَى كَسَكْرَانٍ وَعَظْبَانُ^(٧).

والمانعُ له من الصرف الصفة، وزيادة الألف والنون.

ومن اشترط وجود^(٨) فعلى كالناظم صرف نحو (رحمن)، لانتفاء وجود فعلى قال صاحبُ المتوسط^(٩): والحقُّ انتفاء وجودِ فَعْلَانَةٍ؛ لأنَّ وجودَ فعلى ليس شرطاً بالذات، بل لكونه مستلزماً لانتفاء فَعْلَانَةٍ الذي هو شرطٌ بالذات. اهـ^(١٠).

(١) لفظة علة ساقطة من (ك).

(٢) في (ك): على.

(٣) في (س): وزن.

(٤) في (ك): أن يكون.

(٥) في (ك): إمَّا أنه.

(٦) لفظة (لكن): زيادة في (ط).

(٧) لفظة (عُظْبَانُ): ساقطة من (س).

(٨) لفظة (وجود): زيادة في (ط).

(٩) صاحبُ المتوسط هو ركنُ الدين، الحسنُ بنُ أحمدَ الإِسْتِرابَازي (أبو علي): نحويٌّ، لغويٌّ، أديبٌ.

من آثاره: شرح فصيح ثعلب، وشرح الحماسة، والمتوسط، والبسيط... وغير ذلك توفي سنة ٧١٥هـ.

راجع ترجمته في: البغية: ٢١٨، ومعجم المؤلفين (٣/ ١٩٦).

(١٠) كتاب المتوسط: الورقة ٤٦ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠٠) نحو تيمور.

فلو كان (فَعْلَانُ) غيرَ صفةٍ كَسَرَ حَايَ، أو وصفيته عارضة، كَصَفْوَانٍ، بمعنى قاسٍ أو مؤنثه على (فعلانة)، كَنَدَمَانٍ انصَرَفَ^(١).

وقوله: (مَا أَنْفُتُهُ)، أي: ما ألفظه لك من فمي.

ومن النوع الثاني ما^(٢) أشار إليه بقوله:

أَوْ وَزَنَ فَعْلَاءٌ وَأَفْعِلَاءٌ كَمِثْلِ: حَسَنَاءٌ وَأَنْبِيَاءٌ

أي: أو جاء مماثلاً في وزنه (فَعْلَاءٌ) كَحَسَنَاءٍ، أو (أَفْعِلَاءٌ) كَأَنْبِيَاءٍ أو نحوهما مما فيه ألفُ التانيث الممدودة نكرة كَحَمْرَاءَ^(٣)، أو معرفة، مفرداً أو جمعاً اسماً أو صفةً، ومنه: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

إذ أصله فَعْلَاءٌ^(٤)، بخلاف: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ﴾ [النجم: ٢٣].

(١) يُشْتَرَطُ لاعتبار الوصف أمران:

الأول: الأصالة، فلو كانت الوصفية عارضة، بأن كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها، وذلك كما إذا خرجت (صفواناً) عن معناها الأصلي وهو الحجر الأملس، واستعملتها بمعنى (قاس) فقلت (هذا قلبٌ صفوانٌ) فإنك تصرفها لعروض الوصفية فيها.

الثاني: ألا تقبل الكلمة تاء التانيث، فلهذا تقول: مررت برجلٍ ندمانٍ كقولهم في المؤنث: (ندمانه). ولهذا تصرف لقبولها تاء التانيث.

انظر قطر الندى: (١٦٧/٢) وشرح الشذور: ٤٥٣.

(٢) لفظة (م): ساقطة من (س).

(٣) (كحمرء): زيادة من (ط).

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه (أَفْعَاءٌ) والأصل (أفعلاء) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه (لَفْعَاءٌ) والأصل (فَعْلَاءٌ).

راجع الإنصاف - مسألة رقم: ١١٨.

والمانع له من الصرف ألفُ التَّائِيثِ الممدودة^(١)، واستقلت بالمانع لما تقدّم^(٢) وأشار إلى الرابع بقوله:

أَوْ وَزَنَ مَثْنَى وَثُلَاثَ فِي الْعَدَدِ فَأَضْعِ يَا صَاحِبَ إِلَى قَوْلِ السَّدَدِ^(٣)

أي: أو^(٤) جاء ماثلاً في وزنه (مفعَل) بفتح أوله، أو فَعَال بضمّ أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق^(٥)، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصحَّ عند ابن مالك وجماعة

=

وقد نظم أحدُ النازمين أشهرَ المذاهب حول أصل كلمة أشياء، فقال:
 فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْسَوَالُ قَالَ الْكِسَائِيُّ إِنَّ الْوَزْنَ أَفْعَالُ
 وَقَالَ يَجْبَى بِحَذْفِ السَّلامِ فَهِيَ إِفْنُ أَفْعَاءُ وَزْنًا وَفِي السَّوَرَيْنِ إِشْكَالُ
 وَسَيُوبُهُ يَقُولُ الْقَلْبُ صَيْرَهَا لَفْعَاءُ فَافْهَمْ قَدْ أَتَخَصَّلُ مَا قَالُوا

(١) ما بين القوسين: ساقط من (ك)، (ط).

(٢) وفي صرف (أشياء) مذاهبُ أصحُّها ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويه وغيرُهما من المحققين أنَّ أصلها: شَيْنَاءُ (كَحَمْرَاءَ)، فكَرِهُوا اجْتِمَاعَ هَمْزَيْنِ بَيْنَهَا أَلْفَ فَقَلُّوا اللَّامَ -وهي الهزمة الأولى- إلى موضع الفاء، فقالوا: (أشياء) بوزن (لفعاء) وهي عندهم اسمُ جمعٍ لشيء، ولا جمع له، فهو ممنوعٌ من الصرف لألف التائيث الممدودة.

انظر حاشية الشيخ حسن العطَّار على شرح الأزهري: ص ٨.

(٣) في (س): الرشد.

الشرط الثاني يروى في بعض نسخ الملحة هكذا:

إِذَا رَأَى صَرَفَهُمَا قَطُّ أَحَدُ

انظر الملحة: ص ٣٧

(٤) في (س): (و).

(٥) قال ابن هشام: قال البخاري -رضي الله عنه: لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأنَّ (أحاد): معناه واحد واحد، (وثناة): معناه اثنان اثنان... وكذا الباقي.

=

كَمَوْحِدٍ وَأَحَادٍ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ، وهي معدولةٌ عن ألفاظ العدد الأصول مكررة^(١).

وأصل^(٢): جاءني القوم أحاداً؛ جاءوا^(٣) واحداً (٦٢) واحداً، وكذا الباقي.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوّثاً نحو: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر ١٠]^(٤).

=

قال الله تعالى: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١]. فَمَثْنَى وما بعده: صفةٌ لأجنحة. والمعنى والله أعلم: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قوله ﴿صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى﴾ فمثنى الثانية للتأكيد - لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصلٌ بالأول.

قطر الندى: (١٦٦/٢).

(١) ثمة خلافٌ حول قياس باقي الأعداد، أي من خمسة إلى عشرة على الأعداد من واحد إلى أربعة، على ثلاثة مذاهب:

الأول: عدمُ جوازِ القياس عليها، وعليه البصريون؛ لأنّ فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب.

الثاني: جوازُ القياس عليها، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من (فَعَالٌ) لكثرتِه دون (مَفْعَلٌ) لقلته.

وجاء في شرح الكافية لابن مالك: أنّ مُحَاسَ لم يُسَمَّع.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل: الصحيح أنّ البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة

وحكى أبو عمرو، وإسحاق بن مرار الشيباني: مَوْحَدٌ إِلَى مَعْشَرَ.

وحكى أبو حاتم السجستاني في كتاب (الإبل) وبعقوب بن السكيت أحاد إلى عَشَارَ.

وقال أبو عبيدة في المجاز: ولا تُجَاوِزُ العرب (رُبْعَ).

انظر هذا الخلاف في المجمع: (٢٤/١).

في (س): والأصل.

(٢) افضة (حاءوا): ساقطة من (ك). وفي (س): أي جاءوا.

(٤) ولقطة . (بع) من الآية: ساقطة من (د).

(أو أخباراً، نحو: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى»^{(١)(٢)(٣)}).

(أو أحوالاً: نَحْوُ: «فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ» [النساء: ٣]).^(٤) والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل.

وإذا سُمِّيَ بهذا النوع كَمْثَى وَثُلَاثَ بَقِيَ على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بَعْدُ خلافاً للأخفش أو العباس^(٥)؛ لأنَّ الصفة وإن زالت بالتسمية خلفتها العَلَمِيَّةُ، والعدل باقٍ، فما^(٦) يوجد في بعض النسخ بدل قوله: فأصْنَعُ... إلخ:

إِذَا مَا رَأَى صَرْفَهُمَا قَطُّ أَحَدٌ

(١) في (د): وثلاث.

(٢) هذا جزء من حديث نبويٍّ شريف وهو بتمامه: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فإذا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى». انظر سنن أبي داود: (١/ ٣٠٥) كتاب الصلاة.

وهناك رواية أخرى في الموطأ وهي: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى، يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ».

انظر الموطأ: ص ٩٤، كتاب صلاة الليل - باب رقم: ٧.

(٣) ما بين القوسين: ساقط في (س).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٥) جاء في التصريح: "وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إِنَّهُ لو سُمِّيَ بِمَثْنَى أو أَحَدٍ إِخْوَتُهُ انصَرَفَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اسْمًا فَلَيْسَ فِي مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً، وَأَرْبَعَةً أَرْبَعَةً، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً.

وتبعهما على ذلك الفارسي، وارتضاه ابنُ عصفور، وردَّ بأنَّ هذا مذهب لا نظيرَ له، إذ لا يوجد بناءٌ فيصرف في المعرفة، ولا ينصرف النكرة، وإنَّما المعروفُ العكسُ".

التصريح: (٢/ ٢١٦).

(٦) في (ك): وفيها.

(٧) انظر الملحة: ص ٣٧.

فيه نظرٌ بالنسبة إلى نَفْيِ الخلاف. والإصغاء: استماع القول. والسدّد: الصواب، وإضافة القول^(١) إليه من باب^(٢): إضافة الصفة إلى موصوفها. وبإصاح: منادى مرّحماً.

وأشار إلى النوع^(٣) الخامس بقوله:

وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفٌ وَهُوَ خَماسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وَهَكَذَا إِنْ زَادَ فِي الْمِثَالِ نَحْوُ: دَنَانِيرٍ بِلَا إِشْكَالٍ

أي: وكلُّ جمع خماسيٍّ أو سداسيٍّ موازنٍ مفاعلٍ أو مفاعيلٍ في كونٍ أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفانٍ أو ثلاثة أو سبطها ساكنٌ وما يلي الألف مكسورٌ لفظاً أو تقديرًا فإنه لا ينصرف، كمساجد، ومصاييح، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً، كدراهم ودواب.

لأنَّ المعْتَبَرَ موافقته لمفاعلٍ أو مفاعيلٍ في الهيئَةِ لا في الحروف^(٤) - ويسمى الجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد.

ولأنَّما استقلَّ بالمنع لقيام الجمع فيه مَقَامَ عِلَّتَيْنِ، فكونُهُ جمعًا علّةً، وخروجه عن صيغ الآحاد^(٥) العربية بمنزلة علّةٍ أخرى؛ لأنَّ هذينِ الوزنين يختصان بالجمع^(٦)، أو

(١) في (د): المقول.

(٢) لفظة (باب): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) لفظة (النوع): زيادة في (ك).

(٤) في (ك): الأحرف.

(٥) في (س): آحاد.

(٦) قال سيوريه: "واعلم أنَّه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك أنه ليس شيء يكون واحدًا يكون على هذا البناء الواحد - الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكّنًا - وهو الأول - تركوا صرفه، إذ

بِمَا نُقِلَ عَنْهُ^(١) كَحَضَا جَرٍ لِلضَّبُعِ^(٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْجَمْعُ مَعْتَلًّا الْآخَرُ كَجَوَارٍ، وَعَوَاشٍ أُجْرِي فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ مُجْرَى
الْمَنْقُوصِ الْمَنْصَرَفِ، كَقَاضٍ فِي حَذْفِ يَائِهِ، وَثَبُوتِ تَنْوِينِهِ نَحْوُ: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ
عَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْلٍ﴾ [الفجر: ١، ٢].

وَفِي النِّصْبِ مُجْرَى الصَّحِيحِ، كَدِرَاهِمٍ فِي سَلَامَةِ آخِرِهِ وَظُهُورِ فَتَحَتِهِ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ، نَحْوُ: ﴿يَسِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨].

لَكِنْ تَنْوِينُ (قَاضٍ) تَنْوِينُ صَرَفٍ، وَنَحْوُ: (جَوَارٍ) تَنْوِينُ عَوْضٍ.

وَجَرٌّ (قَاضٍ) بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَ(جَوَارٍ) بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَإِنَّمَا قُدِّرَتْ مَعَ خَفَّتِهَا
لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْكَسْرِ.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفُ فِي مَوْطِنٍ يَغْرِفُ هَذَا الْمَغْرِفُ

يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ الْخَمْسَةَ لَا تَنْصَرِفُ فِي مَحَلٍّ تَنْكِيرٍ وَلَا تَعْرِيفٍ، فَهِيَ لَا
تَنْصَرِفُ أَبَدًا - فَإِذَا سُمِّيَ شَيْءٌ^(٣) مِنْهَا بَقِيَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهِ كَمَا لَوْ سُمِّيَ شَخْصٌ
بِالْجَمْعِ الْمُنْتَهِائِيِّ، كَحَضَا جَرٍّ، عَلِمًا لِلضَّبُعِ، أَوْ (بِأَفْعَلٍ) الْوَصْفِ كَأَحْمَرٍ مَسْمًى بِهِ^(٤) أَوْ

=

خَرَجَ مِنْ بِنَاءِ الَّذِي هُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا، وَإِنَّمَا صَرَفْتُ (مَقَاتِلًا وَغَذَا فِرًا)؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَثَالَ يَكُونُ لِلْمَوْحِدِ.

(١) فِي (س)، (د) مِنْهُ.

(٢) رَاجَعَ الْكِتَابَ: (١٦/٢).

(٣) فِي (ك): شَيْءٌ.

(٤) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: "أَرَى إِذَا سُمِّيَ بِأَحْمَرٍ، وَمَا أَشَبَّهُهُ ثُمَّ نَكَّرَ أَنْ يَنْصَرِفَ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنَ

الصَّرْفِ فِي النِّكَرَةِ، لِأَنَّهُ نَعَتْ - فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ فَقَدْ أَزِيلَ عَنْهُ بِأَبِ النَّعْتِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ (أَفْعَلٍ)

الَّذِي لَا يَكُونُ نَعْتًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، وَلَا أَرَاهُ يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ غَيْرُهُ."

الْمُقْتَضِبُ: (٣/٣١٢)

(بِقَعْلَانٍ) الوصف كَسَكْرَانٍ مُسَمًّى بِهِ، نَظَرًا إِلَى أَصْلِهَا.

وقد مرَّ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَصْرِفُ نَحْوَ (أَذْهَمَ) مِمَّا اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ^(١) وَعَنِ الْأَخْفَشِ وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّهَا يَصْرِفَانِ نَحْوَ: مَثْنَى وَثُلَاثَ إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا، وَذَلِكَ لَزَوَالِ^(٢) الْوَصْفِ وَالْعَدْلِ فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا التَّعْرِيفُ خَاصَّةً^(٣).

وَرَدَّ بِأَنَّ هَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ، إِذْ لَا يَوْجَدُ لَنَا مَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَلَا يَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ وَإِنَّمَا الْمَعْرُوفُ الْعَكْسُ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ إِذَا نَكَّرْتُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَنْصَرَفْ أَيْضًا إِلَّا (أَفْعَلٌ) التَّفْضِيلُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ (٦٣) مُجَرَّدًا مِنْ (مِنْ)^(٤) ثُمَّ نَكَّرَ (فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ بِإِجْمَاعٍ)^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهِ شِبْهُ الْوَصْفِ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا بِمِنْ ظَاهِرَةً^(٦) أَوْ مَقْدَرَةً، فَإِنْ سُمِّيَ

(١) يَقُولُ الْمُبَرِّدُ: "فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إِذَا عَنِيَتْ بِهِ الْحَيَّةُ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْقَيْدُ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا أُرِدَتْ الْحَيَّةُ - فَنَعُوتٌ غَيْرُ مَنْصَرِفَةٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكَرَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَحْلِيَةُ لِكُلِّ مَا نَعَتْ بِهَا، غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى لَوْنٍ بَعِيْنِهِ".

المقتضب: (٣/ ٣٤٠).

وَفِي سَيَوِيْهِ: "وَأَمَّا الْأَذْهَمُ - إِذَا عَنِيَتْ الْقَيْدُ -، وَالْأَسْوَدُ - إِذَا عَنِيَتْ الْحَيَّةُ -، وَالْأَرْقَمُ - إِذَا عَنِيَتْ الْحَيَّةُ - فَإِنَّكَ لَا تَنْصَرِفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكَرَةٍ، وَلَمْ تَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْعَرَبُ".

الكتاب: (٥/ ٢).

وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ جُنَيْنٍ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا: أَذْهَمُ، وَأَرْقَمُ، وَأَبْطَحُ - تَنْصَرَفُ وَذَلِكَ اعْتِدَادًا بِاسْمِئِهَا الطَّارِئَةِ.

انظر التصريح: (٢/ ٢١٤).

(٢) فِي (س): لَوْ قَالَ: تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر الهامش رقم (٥) من ص (٥٠٧) من التحقيق.

نُخْطَةُ (مِنْ): سَاقِطَةٌ مِنْ (س).

(٥) فِي (ط): بِالْإِجْمَاعِ.

(٦) مَا يَنْ غَوْسِبٍ: سَاقِطٌ مِنْ (ل).

به مع (من) ثُمَّ تُكْرَمُ مَعَ عَوَّلًا وَاحِدًا^(١).

وَكُلُّ مَا تَأْنِيثُهُ بِإِلَّا أَلِفٌ فَهُوَ إِذَا عُرِفَ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ
نَقُولُ: هَذَا طَلْحَةُ الْجَوَادِ وَهَلْ أَتَتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ
وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّقًا كَدَعْدٍ فَاصْرِفْهُ - إِنْ شِئْتَ - كَصَرِفِ

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستة أنواع بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف.

فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع^(٢) صرفه للعلمية والتأنيث، سواء كان علمًا لمؤنث كفاطمة، أم لمذكر كحمزة، زائدًا على ثلاثة أحرف أم لا، محرك الوسط أم لا، (أَعْجَمِيًّا أم لا)^(٣)، منقولًا من مذكر إلى مؤنث أم لا.

لكن شروط تحتم التأنيث المعنوي^(٤) في منع الصرف أحدُ أمورٍ أربعة: إمَّا زيادة

(١) قال سيويه: "اعلم أَنَّكَ إِنَّمَا تَرَكْتَ صَرْفَ (أَفْعَلٍ مِنْكَ)؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (بِأَفْعَلٍ) هَذَا بغير (مِنْكَ) صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد، وأصغر، وأكبر؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ أَصْغَرُ، وَلَا: هَذَا رَجُلٌ أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا صِفَةً بِ(مِنْكَ) فَإِنْ سَمَّيْتَهُ (أَفْضَلُ مِنْكَ) لَمْ تَصْرِفْهُ عَلَى حَالٍ.

وَأَمَّا: (أَجْعُ وَأَكْتَعُ) فَإِذَا سَمَّيْتَهُ (أَفْضَلُ مِنْكَ) لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَصَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ، وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ أَجْعُ وَأَكْتَعُ بِمَنْزِلَةِ أَحْمَرَ؛ لِأَنَّ أَحْمَرَ صِفَةٌ لِلنِّكَرَةِ، وَأَجْعُ وَأَكْتَعُ إِنَّمَا وَصَفَتْ بِهِ مَعْرِفَةً فَلَمْ يَنْصَرَفَا؛ لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ، فَأَجْعُ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (كُلُّهُمْ)".
الكتاب: (٥/٢).

(٢) في (س): منع.

(٣) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٤) التأنيث ثلاثة أقسام بالنسبة للأسماء الممنوعة من الصرف:

الأول: مؤنث لفظًا ومعنى. وذلك مثل: فاطمة.

الثاني: ما كان مؤنثًا لفظًا لا معنى، مثل: طلحة وحمزة.

على ثلاثة أحرف كزنب، أو مُحْرَكِ الوسط كَسَقَر^(١)، أو العجمة^(٢) كَبَلُخ (اسم بلد)^(٣)، أو النقل من مذكَر إلى مؤنث كزيد، اسم امرأة^(٤).

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط كَهِنْد يجوز فيه الصرفُ نظرًا إلى خفة اللفظ، والمنع - وهو أولى - نظرًا إلى وجود العلتين، فهما يؤثّران جوازَ منع الصرف، ولا تحتّمُهُ، وهذا هو المراد بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ مُحَقَّفًا كَدَعْدِ^(٥) ... إلخ^(٦)).

الثالث: ما كان مؤنثًا معنى لا لفظًا، كسعاد وزينب وهند. (المحقق).

(١) سَقَر، معرفة: جهنم أعادنا الله تعالى منها، وجبلٌ بمكة مُشْرِفٌ على موضع قصر المنصور؛

انظر القاموس المحيط: سقر.

(٢) في (ك): العجمة.

(٣) بَلُخ: مدينةٌ مشهورةٌ بِخَرَّاسَانَ. (راجع: معجم البلدان: ٤ / ٤٧٩).

(٤) قال سيبويه: "فَإِنْ سَمِيَتْ الْمُؤنَّثُ بِعَمْرٍو أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزِ الصَّرْفُ، هَذَا قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي

عَمْرٍو فِيهَا حَدَّثَنَا يُونُسُ - وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ الْمُؤنَّثَ أَشَدُّ مَلَاءَمَةً لِلْمُؤنَّثِ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ أَنَّ يُسَمَّى الْمُؤنَّثُ بِالْمُؤنَّثِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ تَسْمِيَةِ الْمَذْكَرِ بِالْمَذْكَرِ، وَكَانَ عَيْسَى بِصَرْفِ امْرَأَةٍ اسْمَهَا عَمْرٍو؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَخْفِ الْأَبْنِيَةِ".

الكتاب: (٢/ ٢٣).

(٥) (كدعد): زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه في باب تسمية المؤنث: "وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مُؤنَّثٍ سَمِيَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مُتَوَالٍ مِنْهَا

حُرْفَانِ بِالتَّحْرُكِ لَا يَنْصَرِفُ، فَإِنْ سَمِيَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَكَانَ الْأَوْسَطُ مِنْهَا سَاكِنًا، وَكَانَتْ شَيْئًا مُؤنَّثًا أَوْ اسْمًا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْمُؤنَّثُ كَسَعَادَ، فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ - إِنْ شِئْتَ صَرَفْتَهُ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَصْرِفْهُ - وَتَرَكُ الصَّرْفَ أَجُودَ وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ تَخَوُّ: قَدْرٌ وَعَتْرٌ وَدَعْدٌ وَجَمْلٌ وَنُعْمٌ وَهِنْدٌ. وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ - فَصَرَفَ ذَلِكَ وَلَمْ يَصْرِفْهُ:

فصرف ولم يصرف.

الكتاب: (٢/ ٢٢).

وأوجب بعضهم الصرفَ في نحو: (هِنْد)، نظرًا إلى أَنَّ سكونَ الوسط قابلٌ^(١) إحدى علتين فتساقطتا^(٢) فبقي بلا سبب^(٣).

وقيل: يَجُوزُ الوجهان أيضًا كما^(٤) في نحو (زَيْد) اسم امرأة^(٥).

وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

وَأَجْرِمَا جَاءَ بِوَزْنِ الْفِعْلِ تَجَرَّاهُ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقَوْلُهُمْ: أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبَ وَقَوْلُهُمْ: تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

يعني ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد، وتغلب تجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكن شرط وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ، بالتشديد^(٦)، وَضَرَبَ بالبناء للمفعول، وانطلق أعلامًا.

أر يكون غالبًا فيه؛ لكونه أَكْثَرَ كَائِمِد، وإضبع، وأبْلُم، فَإِنَّ وُجُودَ أوزانها^(٧) في

(١) في (س): قليل. تخريف.

(٢) في (ك): فتساقط، في (س): فتساقطا.

(٣) وأوجب الزجاج منع الصرف، وعلله بأنَّ السكون لا يُعَيِّرُ حكمًا أَوْجَبُ اجتماعَ علتين تمنعان الصرف.

التصريح: (٢/٢١٦).

(٤) (كما): زيادة في (ك).

(٥) قاله عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو الجَرِيمِيُّ وأبو العباس المبرد.

انظر التصريح: (٢/٢١٦).

(٦) بالتشديد: ساقطة من (س).

(٧) في (د): أوزانها.

في الفعل أَكْثَرَ منه في الاسم^(١).

أو يكون مُفْتَتَحًا^(٢) بزيادة هي بالفعل أَوَّلَى كَأَحَدَ وَيَعْلَى.

ثم لا بدَّ مع ذلك أن يكونَ لازماً باقياً على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قررنا في محله.

فإن كان الوزنُ خاصاً بالاسم، أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيهما على السواء. وأمّا قوله:

٥١- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الشَّائِبَا^(٣)

(١) قال سيويه: "وإذا سميت رجلاً بإثمد لم تصرفه؛ لأنه يشبه (اضرب) وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه؛ لأنه يشبه اصنع، وإن سميت بأبلم لم تصرفه؛ لأنه يشبه اقتل، ولا يحتاج في هذا إلى ما يحتاج إليه في (تُرْبٍ) وأشباهها؛ لأنها ألف، وهذا قول الخليل، ويونس". الكتاب: (٣/٢).

(٢) في (د): مفتوحاً.

(٣) هذا صدرُ بيتٍ من بحر الوافر، قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من قصيدة ذكرها صاحب الإصمعيّات في ص ١٦. وَعُجْزُ الْبَيْتِ:

مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وهو من شواهد: سيويه: (٧/٢) والكمال: (١٢٨-٢١٥) ومجالس ثعلب: ٢١٢، وآمالى القالي: (٢٤٦/١) وابن يعيش: (١١/٦١)، (٣/٦٢، ٥٩)، (٤/١٠٥) والمقرب: ٦١، وخرانسة الأدب: (١٢٣/١)، (٢/٢١٣)، (٤/١١٢) التصريح: (٢/٢٢١) الهمع: (١/٣٠) والدرر: (١/١٠) وشرح الأشموني: (٣/١٩٧) وقطر الندى: (١/١٠٤) وشرح شواهد المغني للسيوطي: ص ٤٥٩، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٣٢٦، والمغني: (١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٠) والعيني: (٤/٢٥٦). وقبله:

موضع الشاهد: استشهد به على امتناع (جلا) من الصرف؛ لأنه مُجْلَةٌ محكية أو صفة لمحذوف، والتقدير: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

فهو^(١) جملة محكية، أو صفة لمحدوف، أي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا.

وأشار في الثالث^(٢)، بقوله:

وَأِنْ عَدَلْتَ فَأَعْلًا إِلَى فَعْلٍ لَمْ يَنْصَرِفْ مُعَرَّفًا مِثْلَ رُحْلٍ

العدلُ صرفٌ لفظٍ أُولَى بالمسمَّى إلى لفظٍ آخَرَ، فإذا عدل عن صيغة (فاعل) إلى صيغة (فُعْل) بضم الفاء، امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية، كَعُمَرَ، وَزُقَرَ، وَرُحْلٍ^(٣)، فكلٌّ منها ممنوعٌ من الصرف، للعلمية والعدل في الأوَّل عن عَامِرٍ، وفي الثاني عن رَافِرٍ^(٤)، وفي الثالث عن زاحلٍ تقديرًا (٦٤)، لورودها ممنوعةً الصرفِ وليس فيها ظاهرًا إلاَّ العلمية وهي لا تستقلُّ بمنع الصرف، فَحُكِمَ بتقدير العدل لإمكانه وتعدُّر غيره.

فإنَّ ورد (فعل) ممنوع من الصرف وفيه مع العلمية مانعٌ لم يجعل معدولاً نَحْوَ: طَوِيٍّ^(٥)، فَإِنَّ فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة^(٦) فلا وجه^(٧) لتكُلُّفٍ غيره مع إمكانه.

وإنَّما عدلوا عن (عَامِرٍ) مثلاً حال إرادته التسمية به إلى عُمَرَ؛ اختصارًا ولثلا

(١) في (س): فهي.

(٢) في (س): الثلاث، والصحيح ما هو مُثَبَّتٌ.

(٣) رُحْلٌ: هو النجم المعروف بالطارق، وعدل به عن زاحل؛ لَأَنَّهُ أَبْعَدُ النجوم فَلَكًا. واشتقاقه من (رَحَل)، أي: بَعُدَ.

(٤) رَافِرٌ: هو حاملُ الأثقال.

(٥) طَوِيٌّ، بالضم والكسر، وينون: وإدٍ بالشام. (انظر القاموس المحيط: طوي).

(٦) كلمة (البقعة): مطموسة في (ك).

(٧) في (د): فلا حاجة.

يُتَوَهَّمُ إِرَادَةُ الوصف المنقول عنه^(١).

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

وَالْأَعْجَمِيُّ مُثْلُ مِيكَائِيلَا كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ وَإِسْمَاعِيلَا

أي: والاسم الأعجميُّ وضعًا كميكائيل، وإسرافيل، وإبراهيم وإسماعيل، مثل طَلْحَة، وزَيْنَب، وأحمد، ورُحَل في الحكم وهو عدمُ الصرف، لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علمًا في اللغة العجمية كما مثل، بأن تنقل الكلمة -وهي علمٌ في العجم، إلى لسان العرب. فحينئذ يمنع من الصرف للمعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كليجاء، وما كان نكرة في لسانهم، ثم نقل في أول أحواله علمًا في العربية فيصرف لانتفاء علميته في لغة العجم.

ومثله الاسمُ الأعجميُّ^(٢) الثلاثي فيصرف^(٣) وإن كان عَنَّا في العجمة كَشَرَّ، ونوح.

والمراد بالأعجمي: كل ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها، سواء أكان من^(٤) لغة الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

وتعرفُ عجمةُ الاسمِ بخروجه عن أبيثية العرب كإسماعيلَ، وينقل الأئمةِ ويأْنُ

(١) قال العلامة الحريري: ثم اعلم أنه قد جاء (فُعَل) في الكلام على أربعة أضرب:

أحدها: ما كان اسم جنس، نحو: جُعِلَ، وَصُرِدَ، وَرُطِبَ.

والثاني: ما كان صفةً، نحو: حُطِمَ ولُبِدَ.

والثالث: ما كان جمعاً نحو: زَيْدٌ، وَعُمَرُ، وَزُفَرٌ، فهذه الأسماء الثلاثة لا تنصرف بكل حال.

والرابع: ما جاء معدولاً عن فاعل، وينصرف معرفة، وقد تقدّم ذكره.

شرح الملحة: ص ٢٢٢.

(٢) في (س): العجمي.

(۳) فی (ط): فینصرف.

(٤) فی (ط): فی.

يَجْتَمِعُ فِيهِ مَا لَا يَجْتَمِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَالْجِسْمِ وَالصَّادِ، كَصَوْلَجَانَ أَوْ الْقَافِ كَمَنْجِيْقَ أَوْ الْكَافِ كَسَكْرَجَةَ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرُوهُ.

وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ^(١) وَالسَّلَامُ - أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً: مُحَمَّدًا ﷺ، وَصَالِحًا، وَشُعَيْبًا، وَهُودًا - عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٢) - وَأَلْحَقَ بِهَا فِي^(٣) الصَّرْفِ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَجَمِ: نُوحٌ وَلُوطٌ وَشَيْثٌ^(٤). فَهَذِهِ السَّبْعَةُ مَنْصَرَفَةٌ^(٥) وَيَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

تَذَكَّرْ شُعَيْبًا ثُمَّ نُوحًا وَصَالِحًا وَهُودًا وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا

وَأَشَارَ إِلَى النَّوعِ الْخَامِسِ بِقَوْلِهِ:

وَهَكَذَا الْأَسْمَاءُ حِينَ رُكِّبَا كَقَوْلِهِمْ: رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَا

أَي: وَمِثْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَعْلَامِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَدَمُ الصَّرْفِ الْإِسْمَانِ إِذَا رُكِّبَا تَرْكِيبَ مَزْجِ كَمَعْدِ كَرِبَ وَبَعْلَبَكْ^(٦). لَكِنْ بَشَرُطٌ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِالْعِلْمِيَّةِ، وَلَمْ يَخْتَمْ بِوَيْهِ، (فَيَمْنَعُ حِينَئِذٍ مِنَ الصَّرْفِ، لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِ بِخِلَافِ مَا خَتَمَ بِهِ)^(٧) كَسَيَّوِيهِ، وَنَفْطَوِيهِ،

(١) لَفْظَةُ (الصَّلَاةِ): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٢) مَا بَيْنَ الشَّرْطَتَيْنِ: زِيَادَةٌ فِي (ك).

(٣) لَفْظَةُ (فِي): سَاقِطَةٌ مِنْ (ك).

(٤) فِي (ط): شَيْث.

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: "وَزَعَمَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ، وَابْنُ قَتِيْبَةَ، وَالْجُرْجَانِي، وَالزُّخْرِيُّ أَنَّ فِي (نُوحٍ) وَجْهَيْنِ - وَهُوَ مُرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِمَنْعِ الصَّرْفِ سَمَاعُ مُشْهُورٍ وَلَا شَاذٌ".

انْظُرْ شَرْحَ شَذُورِ الذَّهَبِ: ص ٤٥٤.

وَقَالَ فِي الْقَطْرِ (٢/١٦٤): وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ هَذَا النَّوعَ يُجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدَمُهُ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ.

(٦) بَعْلَبَكْ: مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ فِيهَا أُنْبِيَّةٌ عَجَبِيَّةٌ وَأَثَارٌ عَظِيمَةٌ وَقُصُورٌ عَلَى أَسَاطِينِ الرِّخَامِ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الدُّنْيَا، بَيْنَهَا وَبَيْنَ دِمَشْقَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ: وَقِيلَ: اثْنَا عَشَرَ فَرَسَخًا مِنْ جِهَةِ السَّاحِلِ. (رَاجِعْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ: ٤/٤٥٣).

(٧) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ: سَاقِطٌ مِنْ (س).

وخالويه^(١)، وما رُكِبَ من الأعداد كخَمْسَةَ عَشَرَ^(٢) والظروف نحو: يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ^(٣) والأحوال نحو: هو جاري بَيْتَ بَيْتٍ^(٤) (وَتَفَرَّقُوا شَخَرًا بَغَرًا)^(٥)، فَإِنَّهُ مَبْنِي (على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني)^(٦)، بخلاف^(٧) المركب الإضافي نَحْوُ: (عبد الله) فمصرف، والإسنادي نَحْوُ: (شَابَ قَرْنَاهَا) فَمَحْكِيّ - والأفصحُ في المركب المزجي أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف، ويبني الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فتسكَّن^(٨).

(١) نطويه وخالويه: زيادة في (ك).

(٢) الأصل في (خَمْسَةَ عَشَرَ): خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ، حُذِفَتِ الواوُ قصد مزج الاسمين وتركيبهما وبناء على الحركة ليُعلمَ أنَّ لهما أصلًا في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل. قال سيبويه: وأما خمسة عشر وأخواتها، وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جعلتا شيئًا واحدًا، وإنَّما أصل: خَمْسَةُ عَشَرَ: خَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ، لكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد. (الكتاب: ٥٠/٢).

(٣) قوله: (فلانُ يَأْتِينَا صَبَاحَ مَسَاءٍ) أصله: صَبَاحًا وَمَسَاءً، في كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ فحذف العاطف وركب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب خمسة عشر. (انظر شرح شذور الذهب: ٧٢). وفي هامش النسخة (ك) قول الشاعر:

(٤) قوله: هو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، أصله: بَيْتًا لَيْتَ، أي: ملاصقًا، فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان. وعامل الحال ما في قوله (جاري) من معنى الفعل فإنه في معنى (مجاور).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ط).

(٧) في (س)، (د): وبخلاف.

(٨) قال سيبويه: وأما معد يكرِب فيه لغات، منهم من يقول: معد يكرِب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكرِب فيضيف ولا يصرف، بجعل (كرب) اسمًا مؤنثًا، ومنهم من يقول: (معد يكرِب) فيجعله اسمًا واحدًا، فقلت ليونس: هلَّا صرفوه حيث جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربي، قال: ليس شيء مجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سُمِّيَ به واحد إلا لم يصرف، وإنما استقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء يدلُّك على هذا قلَّته في كلامهم. (الكتاب: ٥٠/٢).

وقال الناظم: إذا قلت: هذا معد يكرِب جاز فيه ثلاثة أوجه:

وأشار إلى السادس بقوله:

وَمِنْهُ مَا جَاءَ عَلَى (فَعْلَانَا) عَلَى اخْتِلَافٍ فَإِنَّهُ أَحْيَانًا
نَقُولُ: مَرَوَانُ أَتَى كِرْمَانًا وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى عُثْمَانَ (٦٥)

أي: ومن غير المنصرف العَلَمُ المَزِيدُ في آخره ألف، ونون الجائي على وزن (فَعْلَان) مثلث الفاء - كَمَرَوَانٍ وَكِرْمَانٍ وَعُثْمَانٍ. وإِنَّمَا أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ولم يورد في الصفة إلا وزنًا واحدًا وهو مفتوح الفاء، كَسَكْرَانٍ لا مضموم الفاء من الصفات كعُريَان مؤنثه يقبل التاء، فيكون منصرفًا قطعًا، ومكسور الفاء لا يوجد وزنه^(١) في الصفات ولا يختص العلم الزيد في آخره ما تقدم بوزن (فَعْلَان)، فمن أوزانه: (أَفْعَلَانُ) كَأَصْبَهَانَ^(٢) وَفَعْلَانُ، كَغَطْفَانَ^(٣)، وَفَعْلَانُ كَخُرَّاسَانَ^(٤).

والمقصود أَنَّ ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيديتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة، ويحكم زيادتهما إذ تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين، فإن كان ما^(٥)

أحدهما: وهو الأظهر: هذا معد يَكْرُبُ، بتسكين الباء وضم الباء.

الثاني: هذا معد يَكْرِبُ بتسكين الباء وجرّ الباء بالإضافة والتنوين.

الثالث: هذا معد يَكْرُبُ بتسكين الباء وترك صرف (كرب).

شرح ملحّة الإعراب: ٢٢٣.

(١) (وزنه): ساقطة في (س).

(٢) اسم لبلدة من العجم، وقد تكسر همزتها وقد تبدل باؤها فاء وأصلها إساهان، أي:

الأجناد - لأنهم كانوا سكانها - أو لأنهم لما دعاهم نمرود إلى محاربة من في السماء كتبوا في

جوابه: (إسباه أَن تَه كِه باخْدُ كُنَنْد) أي: هذا الجند ليس مما يُجَارِبُ الله.

انظر القاموس المحيط: أ ص ب.

(٣) غَطْفَان: حيّ من قيس، وأبو غطفان بن ظريف روى عن أبي هريرة.

المصدر السابق: غطف.

(٤) اسم بلد. (السابق: خرس).

(٥) لفظة (ما): ساقطة من (ك)، (س)، (ط).

قبلهما جرفان ثانيهما مضعّف، فلك اعتباران:

إن^(١) قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان، أو زيادته فالتون أصلية (كَحَسَّانِ وعَلَّانَ وَحَيَّانَ).

فإن جعلتها من الحسّ والعلّ والحياة فوزنها: فعلان - فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزنها (فعّال)^(٢) فتصرف.

ومثلها (شَيْطَان) هل هو من الشيط أو من الشطن؟^(٣)^(٤).
فَهَـذِهِ إِنِّ عُرِّفْتُ لَا تَنْصَرِفُ وَمَا آتَى مُنْكَرًا مِنْهَا صُرِفَ
أي: فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية، أي: بكل منها لم تنصرف، لوجود العلتين كمررت بطلحة وأحمد وعمر وإبراهيم^(٥) ومعد يكرب ومروان.
وإن قصد بها التنكير صرفت، لزوال العلمية، تقول: رَبِّ طَلْحَةَ، وَأَحْمَدَ، وَعُمَرَ، وَإِبْرَاهِيمَ، ومعد يكرب، ومروان لَقِيْتُهُمْ - بالجر والتنوين.

(١) لفظة (إن): ساقطة من (س).

(٢) في (د): فعلال، تحريف، وفي (ك): فعلان.

(٣) شيطان إذا كان مشتقاً من (شَطَنَ) بمعنى بعد، فالتون أصلية ويكون بهذا مصروقاً، أما إذا أخذ من (شاط) يَشِيطُ، أي: التهب - فالتون زائدة، ووزنه (فَعْلَانُ) فلا ينصرف.
انظر شرح ملحمة الإعراب للحريزي: ٢٢٤.

(٤) في (س): عبارة مختلفة هي: فلا تنصرف، أو من الحسن والعلن والشطن فوزنها فعلان فنصرف. ومثلها (حَيَّان) هل هو من الحياة، أو من الحين.

وفي (ك): كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحسن والعلن والحياة، فوزنها فعلان فلا ينصرف، أو من الحس والعدل والعل والحين فوزنها (فعال) فينصرف ومثلها شيطان هل من الشيط أو من الشطن؟

(٥) عمر وإبراهيم: ساقط من (ك).

بِإِنْ عَرَاهُ الْإِلْفُ وَلَا مَ قَمَا عَلَى صَارِفَهَا مَلَامَ
وَمَكَذَا تُصَرَّفُ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ سَخَى بِأَطِيبِ الضِّيَافَةِ

يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع^(١) من الصرف فتجر بالفتحة إذا^(٢) لم يدخلها (أل) أو تضاف^(٣) لشبهها حيثنذ بالفعل، فإن دخلها (أل) أو بدلها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرُّها بالكسرة كمررت بالأفضل، ﴿وَأَشْفَرُ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكذا إن أضيفت ولو تقديرًا، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وسخى بأطيب الضيافة.

لكن هل هي حيثنذ^(٤) منصرفة أم باقية على منع صرفها؟ - فيه خلاف، فذهب جمعٌ منهم الناظم - إلى الأول^(٥)؛ لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم - أعني (أل) والإضافة - قلل شبه الفعل، فَرَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الصَّرْفِ وَهُوَ الْجَرُّ بِالْكَسْرِ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وقيل: بالثاني بناء على أن (الكسر لم يُزل عما لا ينصرف)^(٦) إلا تبعًا لزوال التنوين بالعلتين، فلما كان زواله هنا لأجل اللام أو الإضافة لا لأجل العلتين زال موجب منع الكسر فدخل. وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثيرٌ من المتأخرين أنه زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلا فلا^(٧).

(١) في (س): منعت.

(٢) في (س): إذ.

(٣) في (د): أو تضيف.

(٤) لفظة حيثنذ: ساقطة من (ك).

(٥) قال الناظم - رحمه الله: "فإن أضيف ما لا ينصرف انصرف - كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] فكسر النون في الجر بالإضافة.

وهكذا إن عُرِفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ انصرف كقولك: نظرت إلى الأحمر، ومررت بالسكران، والعلة فيه خروج الاسم بالإضافة والتعريف عن شبه الفعل.
شرح ملححة الإعراب: ٢٢٥.

(٦) في (س): الكسرة: تدل على ما لا ينصرف. خطأ.

(٧) الصرف فيما أضيف أو دخله (أل) مذهب السيرافي والزجاج والزمخشري، وتابعهم في ذلك السيوطي في ألفيته حيث قال:

وَلَسَيْسَ مَضْرُوقًا مِنَ الْبَقَاعِ إِلَّا بَقَاعٌ جِئْنَا فِي السَّمْعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ، وَمَنْسَى، وَبَذَرٍ، وَوَاسِطٍ، وَدَابِقٍ، وَحَجْرٍ (٦٦)

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى؛ فإن أُريدَ بهما البقعة أو الخطئة منعت الصرف، أو المكان، أو البلد صُرِفَتْ، كالأسماء التي ذكرها، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بها ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا يصرف^(٣).

=

انظر الجمع: (٢٤/١).

(١) حُنَيْنٌ: وادٍ قريبٌ من مكة، وقيل: وادٍ قبل الطائف، وهو لفظ يذكر ويؤنث فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٥] وإن قصدت به البلدة أو البقعة أنثته ولم تصرفه. راجع: معجم البلدان: (٣١٣/٢).

(٢) مَنْسَى: قرية بمكة وتصرف، سميت لما يمني بها؛ لأن جبريل -عليه السلام- لما أراد أن يفارق آدم، قال له: مَنَّ. قال: أتمنى الجنة، فسميت منى لأمنية آدم وكذلك منه موضع بنجد. راجع السابق: منى، والقاموس المحيط: منى.

(٣) وبذر: موضع بين الحرمين، معرفة، ويذكر ويؤنث وقيل: بئر هناك حفرها بدر بن يَحْلُد بن النضر بن كنانة. راجع: معجم البلدان: (٣٥٧/١).

(٤) واسط: بلد بالعراق بين الكوفة والبصرة وهو منصرف وقد يراد به البقعة والمدينة فيمنع من الصرف. السابق: (٣٤٧/٥).

(٥) دابق: قرية قرب حلب بينها وبين حلب أربعة فراسخ (السابق: ٤١٦/٢).

(٦) حَجْرٌ: مدينة باليامة وأمّ قراها. وبها ينزل الوالي (السابق: ٢٢١/٢).

(٧) قال سيويه: وأمّا واسط فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سُمِّيَ واسطاً؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا: (واسطة) ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف. ودابق: الصرف والتذكير فيه أجود. قال الراجز
ودابق وأين مني دابق

وقد يؤنث فلا يصرف. وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود، وإن شئت أنثت ولم تصرفه، وكذلك (هَجَرَ) يؤنث ويذكر. وأمّا (حَجْرٌ) اليامة فيذكر ويصرف، ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأة سُمِّيَتْ بعمره؛ ولأنَّ حَجْرًا شيء مذكر سُمِّيَ به المذكور.

الكتاب: (٢٤/٢).

رَقْدٌ يَتَعَيَّنُ اعْتِبَارَ الْمَكَانِ أَوْ الْبَقْعَةِ، فَالْأَوَّلُ كَبَدَنٌ وَنَجْدٌ^(١)، وَالثَّانِي كَدَمَشَقٌ^(٢) وَجِلْقٌ^(٣).

وَقَدْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ كَسْبًا^(٤) وَحِرَاءً^(٥) وَمَنَاءً وَقَبَاءً^(٦) وَبَغْدَادَ^(٧).

وَمِثْلُ أَسْمَاءِ الْبَقَاعِ أَسْمَاءُ الْقَبَائِلِ، فَإِنْ أُريدَ بِاسْمِ الْقَبِيلَةِ الْأَبُّ، كَمَعْدٍ وَتَمِيمٍ، أَوْ الْحَيِّ كَقَرِيشٍ وَثَقِيفٍ صَرَفٍ، أَوْ الْأُمِّ كَبَاهِلَةَ، أَوْ الْقَبِيلَةِ كَمَجُوسٍ وَيَهُودٍ مِنْهُ لِلتَّأْنِيثِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ.

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

(١) نَجْدٌ: مَوْضِعٌ مَرْتَفِعٌ عَنْ تِهَامَةٍ. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ لِلْأَرْضِ الْعَرِيضَةِ الَّتِي أَعْلَاهَا تِهَامَةٌ وَالْيَمَنُ وَأَسْفَلُهَا الْعِرَاقُ وَالشَّامُ.

مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: (٢٦٢/٥).

(٢) دَمَشَقٌ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسرِهَا: قَاعَةُ الشَّامِ، سَمِيَتْ بِبَيَانِيهَا دِمَشْقًا بِنِ كُنْعَانَ.

رَاجِعُ: السَّابِقُ: (٤٦٣/٢).

(٣) جِلْقٌ: مَوْضِعٌ بَقْرِيَّةٌ مِنْ قَرْيِ دَمَشَقٍ، وَقِيلَ: هِيَ دَمَشَقُ نَفْسِهَا. وَقِيلَ صُورَةُ امْرَأَةٍ يَجْرِي الْمَاءُ مِنْ فِيهَا، فِي قَرْيَةٍ مِنْ قَرْيِ دَمَشَقٍ.

السَّابِقُ: (١٥٤/٢).

(٤) سَبَأٌ: بِفَتْحَتَيْنِ وَتَنْوِينٍ - وَيَمْنَعُ الصَّرْفُ: بَلَدُهُ بَلْقَيْسَ. وَلَقَبَ ابْنُ يَشْجُبُ ابْنَ يَمْرُوبَ وَاسْمُهُ عَبْدُ شَمْسٍ.

السَّابِقُ: (١٨١/٣).

(٥) حِرَاءٌ: يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ وَيَمْنَعُ وَيَصْرِفُ: جَبَلٌ بِمَكَّةَ فِيهِ غَارٌ تَحْتُهُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْدِ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ. (السَّابِقُ: ٢٣٣/٢).

(٦) قُبَاءٌ: مَوْضِعٌ قَرِبَ الْمَدِينَةِ وَمَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْبَصْرَةِ. (الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ق.ب.ي.).

(٧) قَالَ سَيُوبِيَّةٌ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: قُبَاءٌ وَحِرَاءٌ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعَرَبُ فِيهَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ وَيَصْرِفُ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَعَلُوهَا اسْمَيْنِ لِمَكَانَيْنِ كَمَا جَعَلُوا وَاسِطًا بَلَدًا أَوْ مَكَانًا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَتَتْ وَلَمْ يَصْرِفْ وَجَعَلُوهَا اسْمَيْنِ لِبَقْعَتَيْنِ مِنَ الْأَرْضِ. (الْكِتَابُ: ٢٤/٢).

إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى صرف ما ينصرف صرفه؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الشيء إلى أصله، وأصلُّ الأَشْيَاءِ الصرفُ كما تقدَّم^(١). لكن الضرورة قد تكون موجهة للصرف لأجل إقامة الوزن، كقوله:

٥٢- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَنْدَرَ خَنْدَرٌ غُنِيْرَةٌ.....^(٢)

وقد لا تكون موجهة، كقوله:

٥٣- أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذِكْرَهُ.....

إذ لو بقيَ نَعْمَانٌ على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلاَّ أَنَّهُ يكون فيه الزحاف المسمَّى بالكفَّ^(٣) - وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن^(٤) - ومنع جمع صرف ما فيه ألف التانيث المقصورة، لتأديته إلى حذف

(١) كما تقدم: ساقطة من (ك).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل، قاله امرؤ القيس وهو معلقته المشهورة وعجزه قوله:

فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

انظر فيه: المغني: ٣٤٣، والعيني: ٣٧٤/٤، والتصريح: ٢٢٧/٢، الأشموني: ٢٧٤/٣.

الشاهد: في قوله (غنيْرَةٌ) حيث صرفها وكان حقه منع الصرف للعلمية والتانيث ولكن ذلك جائز في ضرورة الشعر.

(٣) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لم يعرف قائله. وعجزه:

هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَنْصَوُّعُ

والشاهد: في قوله (نَعْمَانٍ): حيث صرفه الشاعر وكان حقه منع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. ولكن الشاعر صرفه للتخلص من أحد عيوب القافية وهو الكف فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن. فضرورة الوزن هنا ليست موجهة للمنع فالوزن لم يتغير ولم ينكسر حتى ولو بقي على منع صرفه.

(٤) الكف: هو إسقاط الحرف السابع إذا كان ساكنًا، كنون (فاعلاتن ومفاعيلن) فيصير (فاعلات، ومفاعيل) فالتفعيلة (نعمان) هي: (مفاعيلن) وإذا منعت الصرف دخلها الكف فتكون: (نعمان)، بزنة: مفاعيل.

(٥) في (س): متحسن.

سائن وهو الألف وإثبات شيء^(١) آخر وهو التنوين فلا فائدة، وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم، فقد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتنقي ساكنان فيكسر، محتاجاً إلى ذلك، وبه جزم الدماميني^(٢).

ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: ﴿سَلَسِلَا وَأَعْلَلَا﴾ [الإنسان: ٤]^(٣)، ﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوتَ وَيَعُوقُ وَشَرَا﴾ [نوح: ٢٣]^(٤).

وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو: مُحَمَّدٌ وَعُمَيْرٌ فِي: أَحَدَ وَعُمَرَ، لزوال أحد السببين بالتصغير^(٥).

وأما منع المصروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقاً؛ لأنه خروج

(١) لفظة شيء: زيادة في (ك).

(٢) هو بدر الدين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي من بلدة قرب الأقصر تسمى (دماين). ومولده بالإسكندرية، وتعلم بها ثم هبط مصر وعلا قدره بها. وتصدر للتدريس بالأزهر الشريف ثم غادر مصر إلى اليمن فدرس في جامع زبيد، ثم رحل إلى هند حيث تفرغ للتعليم والتصنيف.

ومن مؤلفاته: شرح التسهيل، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وتوفي بالهند سنة ٨٢٧هـ. راجع ترجمته في: الشذرات: ١٨١/٧، والضوء اللامع: ٤٤٥/٧.

(٣) والصرف في (سلاملا) قراءة حفص ونافع والكسائي وذلك لمناسبة (أغلا لا).

(٤) وهو قراءة الأعمش والأشهب العقيلي. (راجع البحر المحيط: ٣٤٢/٨، وكذا تفسير النهر الماد من البحر، بهامشي السابق) وقرأ المدنيان (ودًا) بضم الواو. وقرأ الباقر بفتحها (النشر: ٣٩١/٢).

وقال صاحب التصريح: وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلّة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك للتناسب، لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياريًا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقاً على لغة. (التصريح: ٢١٧/٢).

(٥) بقي هنا موضع للخلاف، وهو هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشعر؟ ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في الضرورة. (راجع: الإنصاف: ص ٢٨٦).

عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل^(١).
وجوز به بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر^(٢).

(١) يقول المبرد: واعلم أن الشاعر إذا اضطر صَرَفَ ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنَّها يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْزُ له ذلك؛ لأن الضرورة لا تجوز للحن. (المقتضب: ٣/ ٣٥٤).

وأما الكوفيون فيرون أن منع صرف المصروف جائز في ضرورة الشعر، إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم فهو لا يميز ذلك. (انظر الإنصاف: مسألة رقم ٧٠، والتصريح: ٢/ ٢٢٨).

(٢) في منع الاسم المصروف من الصرف أربعة مذاهب.
إحداها: الجواز مطلقاً حتى في الاختبار - وعلى ذلك أحمد بن يحيى ثعلب.
والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر - وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين. قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر؛ فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختبار - وعليه أكثر الكوفيين، والأخفش من البصريين، واختاره ابن هشام وابن مالك وصححه أبو حيان قياساً على عكسه ولورود السماع بذلك كثيراً في الشعر. ومما ورد من ذلك في الشعر قول العباس بن المرداس: حيث منع صرف (مرداس) وليس فيه سوى العلمية. وقول الأخطل التغلبي من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبريد.

فإنه منع صرف (شبيب) وليس فيه إلا العلمية فقط.
وكذلك قول دؤسر القريعي:

وكل ذلك منع للضرورة.

والرابع: يجوز في العلم خاصة.

راجع: اجمع: (١/ ٣٧)، التصريح: (٢/ ٢٢٨)، والبيان: (٢/ ٧٠).

بَابُ الْعَدَدِ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدِ فَانْظُرْ إِلَى الْمُعْدُودِ لَقِيَتْ الرَّشْدَ
فَأَثْبَتِ الْهَاءَ مَعَ الْمَذَكَّرِ وَاحْذِفِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ الْمُسْتَهْزِ
تَقُولُ: لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدْ وَارْزُمِهَا تَسْعًا مِنَ التُّوقِ وَقَدْ

العدد^(١) ما وضع لكمية أحاد الأشياء قاله ابنُ الحاجب^(٢).

فالواحد والاثنتان يجريان على القياس يذكّران مع المذكر نَحْوُ: واحد واثنتان ويؤنّثان مع المؤنث نَحْوُ: واحدة واثنتان. ولا يجمع بينهما وبين المعدود؛ فلا يقال واحد رجل واثنتان رجلان؛ لأنَّ رجلاً (يفيد الجنسية والوحدة، وكذلك رجلان)^(٣)، يفيد^(٤) الجنسية والزوجية، فلا حاجة إلى الجمع بينهما^(٥) - وما ورد من

(١) قال ابنُ هشام: العدد في أصل اللغة: اسمٌ للشيء المعدود كالقبض والنقض والخطب بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل ﴿قُلْ لَكُمْ لَيْتُهُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]. والمراد به هنا الألفاظ التي تعد بها الأشياء (شرح شذور الذهب: ٤٥٧).

(٢) انظر الكافية: ٢ / ١٤٥.

(٣) ما بين القوسين: ساقط من (س).

(٤) في (ط): يفيدان.

(٥) ومعنى هذا أنك إذا ذكرت الواحد فقلت: رجل أو فرس أو نحو ذلك أو ثنيت فقلت: رجلان أو فرسان، فقد اجتمع لك في ذلك معرفة العدد والنوع. وإذا قلت: (ثلاثة أفراس) لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع. ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع، وكان القياس أن تقول: واحد رجال، واثنا رجال. لكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران، ولما كانت الثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت: رجلان، وغلّمان ولم يحسن ذلك في الجمع، لأنه غير محظور، ولا موقوف على عِدَّةٍ، ولا يفصل بعضه من بعض. (المقتضب: ٢ / ١٥٥).

ذلك فضرورة^(١).

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما.

ثم إن قصد بها المعدود (٦٧) جَرَتْ على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، كما مثل به من خَمْسَةِ أَثْوَابٍ وَتَسَعٍ مِنَ النَّوْقِ. والمراد بالهاء تاء التأنيث.

واستُفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك، ولذلك يقال: ثلاثة اصطبلاتٍ، وثلاثة حمامات، بالتاء فيهما، ولا يقال: ثلاث- بتركها، خلافاً للكسائي^(٢)، والبغداديين^(٣).

وقد مرَّ أن تُمَيِّزُ الثلاثة ونحوها يجوز جره بالإضافة وَيَمُنُّ كما نطق به الناظم-

(١) وورد منه قول الراجز: وهو جندل بن المشي - يهجو شيخاً كبيراً:

فقد جمع الراجز بين العدد (ثنتا) والمعدود (حنظل) - ضرورة. (انظر في ذلك:

سيبويه: ١٧٧/٢، والمقتضب: ١٥٥/٢، والتصريح: ٢٧١/٢، والخزانة: ٣١٤/٣).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إمام نحاة الكوفة وأحد القراء السبعة وهو من أصل

فارسي. ولد بالكوفة في سنة ١١٩ هـ. ونشأ بها وكان فطناً ذكياً، وأخذ عن الهراء والخليل

وأقرأه الأخفش كتاب سيبويه، ورحل إلى البادية فحفظ كثيراً من اللغة وعهد إليه الرشيد

في تأديب الأمين والمأمون. ومن كتبه في النحو: مختصر النحو، والحدود النحوية، وما يلحق

فيه العوام، ومعاني القرآن. توفي بخراسان سنة ١٨٩ هـ. (راجع في ترجمته: شذرات

الذهب: ١/٣٢١، وطبقات النحويين واللغويين: ٨٨-٩١، مراتب النحويين: ٧٤-٧٥،

ونباه الرواة: ٢/٢٥٦-٢٧٤، ووفيات الأعيان: ١/٣٣٠-٣٣١).

(٣) انظر تصريح: ٢/٢٧٢.

رحمه الله تعالى^(١).

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ الْمُرَكَّبَا وَهُوَ الَّذِي اسْتَرْجَبَ، أَلَا يُعْرَبَا
فَالْحَقُّ الْهَاءَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ بِأَخْرِ الثَّانِي وَلَا تَكْثُرُ
مِثَالُهُ عِنْدِي ثَلَاثُ عَشْرَةَ بُجَانَةً^(٢) مَنْظُومَةً مَعَ دُرَّةٍ^(٣)

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلَّف من الآحاد السابقة مع العشرة كأَحَدَ عَشَرَ إلى تسعة عَشَرَ بإدخال الغاية، فالآحاد^(٤) من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، وما دون ذلك على القياس إِلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى مَكَانَ: واحد وواحدة، ويبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعريهما كالمتنى.

وَالْأَ (ثاني) فَلَكَ فَتَحُ الْبَاءِ وَإِسْكَائُهَا، وَيَقُلُّ^(٥) حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ كَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا، وَأَمَّا الْعَشْرَةُ فَعَلَى الْقِيَاسِ، فَتَلْحَقُ بِهَا الْهَاءُ^(٦) مَعَ الْمُؤَنَّثِ دُونَ الْمَذْكَرِ وَتَبْنِيهَا^(٧) عَلَى الْفَتْحِ مَطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ: "عِنْدِي أَحَدٌ عَشَرَ عَبْدًا"، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بِتَذْكِيرِهَا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا بِتَأْنِيثِ الْأَوَّلِ. وَفِي الْمُؤَنَّثِ: إِحْدَى عَشَرَ أُمَةً^(٨)، وَاثْنَا عَشَرَ جَارِيَةً بِتَأْنِيثِهَا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً - بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ وَالشَّيْنِ فِي

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ك).

(٢) الجمان: اللؤلؤ - واحدها جمانة. (انظر القاموس المحيط: ج م ن).

(٣) الدرّة: اللؤلؤة العظيمة، والجمع (دُرّ). السابق: درر.

(٤) في (ك): والآحاد.

(٥) في (ط): ونقل.

(٦) لفظة (هاء): ساقطة من (س).

(٧) في (ط): وتبنيها.

(٨) لفظة (أمة): ساقطة من (ك).

التذكير مفتوحة، وفي التانيث يجوز إسكانها وكسرها - والأول أفصح^(١).

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التانيث استوى لفظ المذكر والمؤنث، تقول: عندي عشرون عبدًا وثلاثون أمةً.

تَيْمَّة

تُمَيِّزُ المائة وما فوقها مفرد مخفوض، نحو: مائة رَجُلٍ، ومئتي رَجُلٍ، وألفُ رَجُلٍ وألفي رَجُلٍ، وثلاثة آلاف رَجُلٍ، وهكذا.

وقد يميز بمفرد منصوب، كقوله: "إِذَا عَاشَ الْفَتَى مائتين عامًا"^(٢):

وقد يضاف إلى جمع، نحو: ثلثمائة سنين - على الإضافة.

وتُمَيِّزُ العشرة - مفردة لا مركبة - وما دونها إلى ثلاثة مجموع مخفوض نحو: عشرة رجال، وثلاثة رجال، أو تسعة رجال. إلا المائة فهو مستثنى من دون ما يميز العشرة لعدم إضافتهم العشرة إلى المائة؛ فلا يقولون عشرة مائة، استغناء بالآلف، فمرده نحو ثلثمائة رجل، وتسعمائة رجل - كما تقدم.

وتُمَيِّزُ الأحد عشر، ونحوها مفردة منصوبة. ولا يخالفه قوله عز وجل: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنَّ التمييز محذوف، أي فرقة، وليس (أسباطًا): تمييزًا، بل بدلٌ من (اثنتي عشرة) وقد يجوز مجيئه جمعًا صادقًا على الواحد منها، فيقال: (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا) على معنى: عشرون شاء كل واحد منها دراهم، ومنه: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا)، أي: اثنتي عشر فرقة، كل فرقة منهم أسباطًا^(٣).

(١) راجع: شرح ملحمة الإعراب للحريري: ٢٣٩.

(٢) هذا شطر بيت من بحر الوافر، لم أعثر على قائل وعلى تنمة ولم أجده في واحد من كتب النحو والشواهد.

(٣) هذه التهمة برمتها: زيادة في (ك).

بَابُ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(١)

وَقَدْ تَنَاهَى الْقَوْلُ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى اخْتِصَارٍ وَعَلَى اسْتِيفَاءٍ
وَحَقٌّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحًا يُفْهَمُ مَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزَمُ
أي: قد^(٢) انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة^(٣) بالأسماء على اختصار وإيجاز في
العبارة واستيفاء لما أنبهم من أمره^(٤) في إرشاد المبتدئ ووجب علينا أَنْ نَشْرَعَ في إتمام
المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوازمه - كما تقدم أنه لا يعربُ من
الأفعال سواء - وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم^(٥).

أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرَّد من ناصب أو جازم، ولم تبشره نونا التوكيد،

(١) في (س): باب إعراب الأفعال.

(٢) لفظة (قد): ساقطة من (س).

(٣) في (ك): المتعلقة.

(٤) في (ك): كل ما يهيم، وفي (د): لما يهيم أمره.

(٥) أجمع الكوفيون والبصريون على أَنَّ الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها،

فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة.

وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه:

أحدها: أَنَّ الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أَنَّ الاسم يكون شائعاً فيتخصص:

ألا ترى أَنَّكَ تقول: (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال فإذا قلت: (سوف يذهب)

اختص بالاستقبال فاختص بعد شياعه، كما أَنَّ الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول:

(رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل): اختص بعد شياعه.

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ) كما تقول: (إِنَّ زَيْدًا

لِقَائِمٌ).

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى أَنَّ قولك: (يضرب)

على وزن (ضارب) في حركته وسكونه. (راجع: سيبويه: ٤٠٩/١، والإنصاف: مسألة

رقم ٧٣).

ولا نون الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف - لفظاً أو تقديرًا.

وإنما الخلاف في رافعه - والأصح أنه التجرد من الناصب والجازم^(١) لا مضارعة للاسم^(٢)، ولا حلوله محله^(٣)، ولا حروف المضارعة^(٤).

وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب، والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة^(٥) - وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة، وهي: أن ولن وإذن وكى (٦٨)، وما عداها فالفعل بعده منصوب بأن مضمرة^(٦). وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

فَنَصِبُ الْفِعْلِ السَّلِيمِ أَنْ وَلَنْ وَكَيَّ وَإِنْ شِئْتَ لَكَيْلًا وَإِذَنْ^(٧)

(١) هذا مذهب الفراء وتابعه في ذلك حذاق الكوفيين، والأخفش من البصريين. (انظر قطر الندى: ١/ ٧٨).

(٢) هذا مذهب ثعلب من الكوفيين، وتابعه الزجاج من البصريين. (الباق). (٧٤).

(٣) وهذا مذهب البصريين. (انظر السابق، والإنصاف: مسألة رقم ٧٤). وقال سيويه: ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع يتنصب فيه الاسم، ويجزئها إذا كانت في موضع ينجز فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكونتها في موضع الاسم. (الكتاب: ١/ ٤١٠).

(٤) هذا مذهب الكسائي. (انظر الإنصاف: مسألة ٧٤، والقطر: ١/ ٧٨). وقد جمع العلامة الحريري بين المذهبين، الكوفي والبصري في هذا الموضع فقال: واعلم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من عوامل النصب وعوامل الجزم وحلوله محل الاسم. (انظر شرح ملحة الإعراب: ٢٤٤).

(٥) النواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين عشرة لا تسعة، وقد وهم الشارح هنا، إذ عدها عنه تسعة. قال الناظم: فأما عوامل النصب فهي: أن، ولن، وكى وإذن، واللام المكسورة التي بمعنى (كى)، ولام الجحد المكسورة، وحتى، وأى، والفاء، والواو، وإذا جاء جواباً في غير الإيجاب. (شرح ملحة الإعراب: ص ٢٤٥).

(٦) وهذا هو اختيار البصريين. (انظر التصريح: ٢/ ٢٢٩).

(٧) في (س): الشطر الثاني هكذا:

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتلّه، غير أن المعتل منه لا تظهر فيه الفتحة، بل تقدّر كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم، أي: الصحيح الآخر - للاحتراز عنه - وكان الأولى تركه.

وشرط النصب بـ(أن) أن تكون مصدرية، غير مسبوقة بعلم، نحو: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧] ^(١).
فإن سُبِقَتْ بعلم وجب إهمالها وتسمّى مخففة من الثقيلة، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإن سُبِقَتْ بظن جاز إعمالها وإهمالها، وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَيُّوْا أَلَا تَكُوْنُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] ^(٢).

وشرط النصب بكي أن تكون مصدرية، وعلامتها تقدّم ^(٣) اللام عليها لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لَكَيْ لَا يَكُوْنُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فإن ظهرت اللام بعدها ^(٤) أو أن المفتوحة نحو: جِئْتُكَ كَي تَكْرَمَنِي، أو كي أن تَكْرَمَنِي - تعين كونها جارة والفعل بعدها منصوب بأن لكنها ^(٥) مضمرة في

=

❦ وكي وكيلا وإن شئت إذن❦

(١) (مَيْلاً عَظِيماً): زيادة في الآية من (ك).

(٢) وفراة الرفع إجراء للظن مجرى العلم هي قراءة البصريين وحزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالنصب. (انظر النشر: ٢/ ٢٥٥).

راجع كذلك: (الكتاب: ١/ ٤٨١، والمغني: ٣٠، والتصريح: ٢/ ٢٣٤).

(٣) في (ك): تقديم.

(٤) في (ك): قبلها.

(٥) (لكنها): ساقطة من (س).

الأول^(١) ويؤول بمصدر مجرور بكي، فإن لم تظهر اللام قبلها، ولا (أن) بعدها نحو:
﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أو ظهر تابعا كقوله:

٥٤- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي

جاز كونها مصدرية، وكونها جارة^(٢).

وشرط النصب بـ(إذن) أن تكون مصدرية في أول الكلام المجاب به^(٣) والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذن أكرمك، و:

٥٥- إِذَا وَاللَّهِ نَزَرَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

(١) في الأول: ساقطة من (س).

(٢) هذا صدر بيت من بحر الطويل لم يعرف قائله. وعجزه:

فتركها شتاً بيضاء بلقع

(انظر فيه: المغني: ١٨٢، والإنصاف: ٣٤١، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٨، وخزانة الأدب: ٥٨٥/٣، والتصريح: ٢٣٢/٢، والعيني: ٤٠٥/٥، وابن يعيش: ١٩/٧، ١٦/٩، والأشموني: ٢٨٠/٣).

موضع الشاهد: في قوله (لكيما)؛ حيث إنه يجوز كون (كي) جارة، وكونها مصدرية مؤكدة بأن الزائدة، والعمل لـ(كي).

(٣) اختلف النحويون حول (كي) هل هي التي تنصب الفعل بنفسها أم ينصب بأن مضمرة بعدها؟ فذهب سيويه إلى الأول، وذهب الخليل والأخفش إلى الثاني، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم، وقيل: إنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل. (انظر الهمع: ٥/٢).

(٤) لفظة (به): ساقطة من (س).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الوافر نُسب لحسان بن ثابت الأنصاري -رضي الله عنه- وقد بحث ديوانه فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان دون أن يكون

وَيَذَنُ لَا أَفْعَلُ^(١).

واغتفر ابنُ بابشاذ^(٢) الفصلَ بالنداء^(٣)، وابنُ عصفور^(٤) -----

معه سابق أو لاحق. وعجزه:

تُشِيبُ الطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(انظر في البيت: المغني: ص ٦٩٣، وشرح شذور الذهب: ص ٢٩١، وقطر الندى: ٨٢/١، والهمع: ٧/٢، والدرر: ٥/٢، والتصريح: ٢٣٥/٢، وأوضح المسالك رقم ٤٩٦، والأشُموني: باب نواصب المضارع).

الشاهد: من قوله: (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بإذن، مع الفصل بينها وبينه بالقسم.

(١) ثمة أربع مسائل تتعلق بإذن، لا مانع من إيجاز القول فيها:

الأولى: (في نوعها أو حقيقتها)، وقد اختلف النحويون في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف، وأصلها إذ الظرفية، لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها ونقلت إلى الحرفية فبقي فيها معنى الربط والسبب.

الثانية: (في معناها): قال سيويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشلوين: في كل موضع. وقال أبو علي الفارسي: في الأكثر، وقد تمخض للجواب بدليل أنه يقال لك: (أجيبك) فنقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا.

الثالثة: (في لفظتها عند الوقف عليها): يقول ابنُ هشام في المغني: ص ٢٠، (والصحيح أن نونها تبدل ألفاً، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، لأنها كنون (لن) و(أن) روي عن المبرد والمازني.

ويبين على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: (إِنْ عَمِلْتُ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ، وَإِلَّا كُتِبَتْ بِالنُّونِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِذَا) وَتَبِعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ) اهـ.

المسألة الرابعة: (في عملها) وهو نصب المضارع - وقد تحدث الشارح عن هذا بما يغني عن الإعادة. (انظر الكتاب: ٤٢٠/١، والمغني: ٢٠، والهمع: ٦/٢، ٧، والتصريح: ٢٣٤/٢).

(٢) هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد، أصله من العراق، ونشأ بمصر وتصدّر للإقراء في جامع

= الفصل (٣): بالظرف وشبهه (١).

وَاللَّامُ حِينَ تُبْتَدَى بِالْكَسْرِ وَهِيَ إِذَا فَكَّرْتَ لَامَ الْجَرِّ

أي: وينصب الفعل المضارع اللام المكسورة، سواء كانت للتعليل نحو: ﴿لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢]، أو للعاقبة والضرورة نحو: ﴿لَيَكُونَنَّ لَهُمْ عَدُوًّا وَخَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أو للجحود وهي المسبوقة بكونٍ منفي (٢) نحو: ﴿وَمَا

=

عمرو بن العاص، ثم انقطع للعبادة. وتوفي سنة ٤٦٩ هـ.

ومن مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، والمحاسب في النحو.

(راجع ترجمته في: إنباء الرواة: ٩٥/٢، والشذرات: ٣٣٣/٣، ونزهة الألباء: ٢٤٧، والنجوم الزاهرة: ١٠٥/٥، ومعجم الأدباء: ١٧/١٢ - ١٩).

(١) وكذلك أجاز ابن بابشاذ الفصل بالدعاء، فأما الفصل بالنداء نحو: إذن يا زيد أخصن إليك. وبالدعاء نحو: إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة. (انظر الجمع: ٧/٢).

(٢) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشيلي أخذ النحو عن الدباج والشلوبين، تصدر لإقراء النحو في بلاد كثيرة بالأندلس ومن تصانيفه: المقرب وشرحه والممتع في التصريف، ومختصر المحتسب، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي. توفي سنة ٦٦٩ هـ.

(راجع ترجمته في: الأعلام: ١٧٦/٥، والشذرات: ٣٣٠/٥).

(٣) لفظة (الفصل): ساقطة من (ك).

(٤) وأيضاً أجاز الأبدى الفصل بالظرف وذلك نحو: إذن غداً أكرمك. وأجاز الكسائي والفراء وابن هشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائي حيثثد النصب، وعند ابن هشام الرفع، نحو: إذن فيك أرغب وأرغب وإذن صاحبك أكرم وأكرم. (انظر الجمع: ٧/٢).

(٥) روي الشطر الثاني في الملحة ص ٤١، وكذلك في النسخة (ط) هكذا:

كَيْفَ مَا تُكْسَرُ لَامُ الْجَرِّ

(٦) مذهب البصريين أن النصب بعد لام الجحود بأن مضمرة وجوباً، ومذهب الكوفيين أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام (أن) (راجع: الجمع: ٧/٢).

كَانَ اللَّهُ يُعَذِّبُهُمْ ﴿[الأنفال: ٣٣]، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]

أو كنت مؤكدة نحو: ﴿وَأَمْرًا يُسْلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١].

فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم، وعند غيره وهو الراجح - بأن مضمرة جوازاً إلا بعد لام الجحود فوجوباً.

فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا؛ فنافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار (أن)، كراهية اجتماع لامين نحو: ﴿لَقَلَّ يَكُونُ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿لَقَلَّ يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩].

وَالْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النَّفْيِ وَالْأَمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا وَالنَّهْيِ
وَفِي جَوَابِ لَيْسَ لِي وَهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَغْنَاكَ وَأَنْتَى وَمَتَى

أي: وينصب المضارع أيضاً^(١) الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض (أي: خالص من معنى الإثبات)^(٢)، نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] أو طلب من نهي نحو: ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

أو أمر^(٣) بالفعل نحو:

٥٦- يَا نَاقُ سِرِّي^(٤) عَقًّا فَيَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا^(٥)

(١) لفظة (أيضاً): ساقطة من (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (ك): وأمر.

(٤) سيري: ساقطة من (س).

(٥) هذا رجز لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي كما نسبته سيبويه والأعلم الشتمري والمبرد.

وقد أنشده سيبويه في كتابه: ٤٢١/١، والمبرد في مقتضبه: ١٣/٢، وابن يعيش: ٢٦/٧، والعيني: ٣٨٧/٣، وابن هشام في شرح الشذور: ص ٣٠٥، وفي قطر الندى: ٩٢/١، .

أو دعاء كذلك، نحو: اللهم تُب عَلَيَّ فَأَتُوبَ .

أو استفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الاعراف: ٥٣]

أو باسم^(١) نحو: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَيْنَ بَيْتُكَ فَأُزَوِّدَكَ، وَكَيْفَ تَكُونُ فَأَصْحَبَكَ (٦٩).

وشروطه ألا يكون بأداة تليها حملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز: هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأُكْرِمَهُ، بالنصب، بخلاف: هل أَخُوكَ قائمٌ فَأُكْرِمَهُ، أو عرض نحو:

٥٧- يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذْنُو فْتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا^(٢)

أو تحضيض، نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ لَكَ.

أو تمنٍّ، نحو: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَلُوقَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]^(٣).

=

عقيل: ١٢/٤، والسيوطي في الهمع: ١٨/١، ١٠/٢، والشنقيطي في الدرر: ١٥٨/١، ٧/٢، والشيخ خالد في التصريح: ٢٣٩/٢، والأشُموني في باب إعراب الفعل المضارع. والشاهد: في قوله: (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع (نستريح) بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر.

(١) في (ط): أو بالاسم.

(٢) هذا بيت من بحر البسيط قاله محمد بن بشير كما نسبته أستاذنا عبد السلام هارون في معجمه. (انظر فيه: شرح شذور الذهب: ص ٣٠٨، وقطر الندى: ٩٤/١، وابن عقيل: ١٣/٤، والعيني: ٣٨٩/٤، والهمع: ١٢/٢، والدرر: ٨/٢، والتصريح: ٢٣٩/٢، والأشُموني: ٥٦٣/٣).

والشاهد في قوله: (فتبصر) حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله (ألا).

(٣) (فوزاً عظيماً) في الآية: زيادة في (ط).

و ترجع عند القائل به ، نحو: ﴿ تَعْلَى أَبْلَغُ الْأَسْبَبِ ﴾ ^(١) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ ﴿ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم

ومذهب الجمهور أنَّ الفعل في هذه المواضع الثنية أو التسعة منصوبٌ بإضمار أنَّ وجوبًا بعد الفاء، لا بها ولا بالمخالفة - خلافاً لمن زعم ذلك ^(٢).

وإذا ^(٣) سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر، وقصد به الجزء جزم جوابًا لشرط مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ ^(٤) [الأنعام: ١٥١] وقوله:

٥٨- قَفَا نَبِكْ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وشرط ^(٥) صحَّة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحَّة حلول (إنَّ لَا) محله

(١) قال السيوطي في الهمع: (١٢/٢): واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له؟، فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك. قال ابن مالك: وهو الصحيح، لثبوته في النثر والنظم) اهـ.

فالبصريون يجعلون هذه المواضع ثمانية بإسقاط الترجي، على حين أن الكوفيين ومن تابعهم يعدونها تسعة بإضافته إليها.

(٢) يرى جمهور البصريين أنَّ الفعل في هذه المواضع منصوبٌ بأنَّ مُضمرة وجوبًا بعد الفاء. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أنَّ الفاء هي الناصبة بنفسها. (انظر شرح الأشموني: ٣/ ٥٦٥).

(٣) (وإذا): موضعها بياضٌ في (ك). وفي (س): فإذا.

(٤) (قوله تعالى: قل): زيادة في (ط)، (ل).

(٥) هذا صدر بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس - وهو أول بيت في معلقته الشهيرة - وعجزه:

مع صحة المعنى، نحو: لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ، بخلاف: لَا تَذْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ؛ فإنه بالرفع.

وَالْوَاوُ إِذَا جَاءَتْ بِمَنْعِ الْجُمُعِ فِي طَلَبِ الْأُمُورِ أَوْ فِي الْمَنْعِ

أي: وينصب المضارع أيضًا^(٢) الواو التي بمعنى (مع) في جواب نفي محض، أو طلب من أمر، أو نهي، أو دعاء، أو استفهام، أو عرض، أو تحضيض، أو تمنٍّ أو ترجٍّ كالفاء، فلا وجه لاقتصار النظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿وَلَبَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] والأمر نحو:

٥٩- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَّ وَإِعْيَانُ^(٣)

(انظر فيه: سيبويه: ٢/٢٩٨، ومجالس ثعلب: ص ١٢٧، وأملّي ابن الشجرة: ٢/٣٩، والإنصاف: ص ٣٨٦، المغني: ١٦١-٣٥٦، وقطر الندى: ١/٩٩، وابن يعيش: ٤/١٥، ٩/٣٣، ٧٨، ٨٩-١٠/٢١، والعيني: ٤/٤١٤، والهمع: ٢/١٢٩، والدرر: ٢/١٦٦، والتصريح: ٢/١٣٦، وخزانة الأدب: ٤/٣٩٧).

والشاهد: جزم المضارع (نَبَيْكَ)، لوقوعه في جواب الأمر.

(١) (وشرط): موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة (أَيْضًا): ساقطة من (ك).

(٣) هذا بيت من بحر الوافر، نسبه سيبويه إلى الأعشى، ونسبه الأعلام إلى الخطيئة ونسبه الزمخشري في مفصله إلى ربيعة بن جشم، ونسبه القالي إلى الفرزدق، والصحيح أنه لدثار بن شيبان النمري من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتًا رواها أبو السعادات ابن الشجري في مختارانه - كما قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. (وانظر فيه: سيبويه: ١/٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: ٢٩٦، والإنصاف: ٣٠٦، والمغني: ٣٩٧، وشرح الشذور: ٣٣١، وأملّي القالي: ١/٩٠، وابن يعيش: ٧/٣٣، والعيني: ٤/٣٩٢، وابن عقيل: ٤/١٥، والهمع: ٢/١٣، والدرر: ٢/٩، والتصريح: ٢/٢٣٩، والأشمونى:

والنهي، نحو:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ^(١)

والدعاء، نحو: "اللهم ارزقني بعيرًا وأُحَجَّ عليه"^(٢). (رقم ٢٢٥).

والاستفهام نحو^(٣):

٦٠- أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجَفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(٤)

والعرض، نَحْوُ: أَلَا تَقُومَ وَأَقُومَ مَعَكَ.

=

٥٦٦/٣.

موضع الشاهد: في قوله "وأدَعَوْ"، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(١) هذا صدر بيت من بحر الكامل قاله أبو الأسود الدؤلي؛ وعجزه:

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(انظر فيه: سيبويه: ٤٢٤/١، والمقتضب: ١٦/٢)، والمغني: ٣٦١، وابن يعيش: ٢٤/٧،

وشرح الشذور: ٢٣٨، ٣١٢، وقطر الندى: ٩٦/١، وشرح اللوحة البدرية: ٣٤٣/٢،

وأدب الدنيا والدين: ٣٢، والعين: ٣٩٣/٤، وابن عقيل: ١٥/٤، الأغاني: ٣٩/١١،

ومعجم البلدان: ٣٨٤/٧، التصريح، ٣٨/٢، وخزانة الأدب: ٦١٧/٣، والأشموني:

٥٦٦/٣.

الشاهد: نصب (وتَأْتِي) بعد واو المعية بأن مضمرة وجوبًا لوقوعه بعد النهي، والمراد لا

تجمع بين النهي والإتيان.

(٢) في (س): وأحجج.

(٣) لفظة (نحو): زيادة في (ك)، (س)، (ط).

(٤) هذا بيت من بحر الكامل قاله الشريف الرضي. وهو في ديوانه (٤٩٧/١) هكذا:

(وانظر فيه: المغني: ٦٦٨، والهمع: ١٣/٢، الدرر: ١٠/٢، والأشموني: ٥٦٦/٣).

والشاهد: في قوله "وأَيَّتَ"، حيث نصبه بعد الواو بأن مضمرة، لوقوعه في جواب الاستفهام.

والتحضير، نحو: هَلَّا اتَّقَيْتَ اللَّهَ وَيَغْفِرَ لَكَ.

والتمني، نحو: ﴿يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبَ بِبَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]^(١) في قراءة النصب.

والترجي، نحو: لَعَلِّي أَرَأِجُعُ الشَّيْخَ وَيَفْهَمَنِي.

قال ابن هشام: ولم يُسْمَعْ النصبُ بعدَ الواوِ في المواضع المذكورة إلا في خمسة: انفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي^(٢).

ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع منصوبٌ أيضًا بإضمار (أن) وجوبًا بعد الواو - لا بها، ولا بالمخالفة - خلافاً لمن زعم ذلك^(٣).

وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بِـ رَوْحَتَيْنِ وَكُنْ لُذَا أُوْدِعَ كُتُبًا شَتَّى

من النواصب عند الناظم - رحمه الله تعالى^(٤): (أو) الصالح في موضعها (إلى أن) أو (إلا أن)، نحو: لِأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، (أي: إلى أن تقضيَنِي حَقِّي)^(٥).

وقوله:

كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَفِيمَا ٦١-

(١) قراءة النصب هي قراءة حفص عن عاصم.

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٣٠٨ - ٣١٠.

(٣) الخلاف حول الواو كالاختلاف حول الفاء. راجع هامش () ص () من هذه الرسالة.

(٤) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٦) هذا عجز بيت من بحر الوافر، قاله زياد الأعجم. وصدرة:

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ نَوْمٍ

ي: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

والصحيحُ أَنْ (أَوْ) عاطفةٌ، والنصب بإضمار (أَنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم؛ أي: ليكونن لزومٌ مني أو قَضَاءٌ منك لحقي، وليكونن كسرٌ مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضًا عنده (حَتَّى) ^(١)، نحو: ﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ (٧٠) [طه: ٩١]، ﴿ حَتَّى تَحْكُمَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٨٧، يونس: ١٠٩].

والصحيح أَنْ (حَتَّى) جارةٌ والنصب بإضمار (أَنْ) وجوبًا بعدها والفعل مؤول

وهو من قصيدة يهجو بها زيادًا المغيرة بن حنبل التميمي.
(وانظر في البيت: سيويه: ٤٢٨/١، والمقتضب: ٢٨/٢، وآمالى ابن السجري: ٣١٩/٢، والمغني: ص ٦٦، شرح الشذور: ٢٩٩، والقطر: ٨٣/١، وشرح أبيات سيويه لأبي جعفر النحاس: ص ٢٩٨، وشرح ابن عقيل: ٩/٤، وشرح شواهد العيني: ٣٨٥/٤، وابن يعيش: ١٥/٥، وشرح الأشموني: ٣٨٠/٢، واللسان: غمز).
(موضع الشاهد): في قوله: أو تستقيما؛ حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (أو) على معنى: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ.

(١) مذهب البصريين أَنَّ (حتى) جارةٌ والنصب بعدها بأن مضمرة وجوبًا واختلف الكوفيون؛ فذهب الفراء إلى أَنَّها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أَنَّ الجر بعدها إنها هو لنيابتها مناب إلى.

وذهب الكسائي إلى أَنَّها ناصبة بنفسها أيضًا وَأَنَّها جارة بإضمار (إلى) وهذا عكس مذهب البصريين، ثم إِنَّهُ جوز إظهار (إلى) بعدها فقال: الجر بعد حتى يكون بإلى مظهرة ومضمرة. وذهب بعض الكوفيين إلى أَنَّها ناصبة بنفسها كَأَنَّ، أو جارة بنفسها أيضًا تشبيهاً بإلى، ومع قول الكوفيين: إِنَّها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار (أَنْ) بعدها وعلى قول البصريين لا تظهر. (راجع: الإنصاف: مسألة ٨٣، وانظر الجمع: ٨/٢).

بمصدر مجرور بحتى^(١)؛ لآته قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لـ (أن)، لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص^(٢).

ويشترط لإضمار (أن) بعدها أن يكون الفعل مستقبلًا، أو مؤولًا به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا - وإن لم^(٣) يكن مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، كما في: ﴿وَزَلُّوْا حَتَّى يَقُوْلَ الرُّسُوْلُ﴾ [البقرة: ٢١٤]^(٤) في قراءة غير نافع فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم^(٥) - وإن كان ماضيًا بالنظر إلى زمن التكلم.

وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالغالب أن تكون للغاية، كما مثلنا - وعلامتها صلاحية (إلى) موضعها.

وقد تكون للتعليل، نحو: (أُسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وعلامتها صلاحية (كي) موضعها. ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَلْقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

وقد تكون (حتى) ابتدائية. وعلامتها أن تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكُلُ^(٦)

- ٦٠٢ -

(١) انظر الإنصاف: المسألة ٨٣.

(٢) وهذا أحد أدلة البصريين. (راجع الإنصاف: ص ٢٤٩).

(٣) لفظة (لم): زيادة في (ط)، (ك)، (س).

(٤) وقراءة نافع برفع (يقول) وقرأها الباقون بالنصب. (راجع النشر: ٢٢٧/٢)

(٥) عبارة: بالنظر إلى زلزالهم: موضعها في (س): إليهم.

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل، قاله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل وذكر فيها ما أوقعه

الجحاف بن حكيم السمني ببني تغلب، وصدده:

فَمَا رَأَيْتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

ولا يكون الفعل معها إلّا حالًا، أو مؤوّلًا به. وقد تقدم أنها تكون أيضًا عاطفة.

وأشار بقوله: (وكل ذا أودع كتبًا شئت) إلّا أنّ هذه النواصب كانت متفرقة في كتب فجمعها في هذه الأبيات وقربها على الطالب فجزاه الله خيرًا.

وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة، زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله:

(تقول: أَبْغِي يَا فَتَى أَنْ تَذْهَبَا) مثال للنصب بأنّ.

(ولن أزال قائمًا أو تركبًا) مثال للنصب بأنّ وبأو.

(وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي الْكَرَامَةَ) مثال للنصب بكَي المصدرية إنّ قَدَرْتُ اللام قبلها وإلّا فالفعل منصوب بإضمار (أَنْ)، وكَي جارة^(١).

وقوله:

وَمِيزْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْيَمَامَةَ

وانظر فيه: المغني: ص ١٢٨، ٣٨٦. وشرح الحريري على المنحة: ص ٨٩، وابن يعيش: ١٨/٨، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤، والعيني: ٣٨٦/٣، والهمع: ٢٤٨/١، ٢٤/٢، والدرر: ٢٧/١، ١٦/٢، وشرح شواهد المعني: ص ٣٧٧، واللسان: (شكل)، وديوان جرير: ص ٣٦٧.

موضع الشاهد: استشهد به على أن (حتى) حرف من حروف الابتداء يستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله فيقع بعدها المبتدأ والخبر.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّ لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أنّ) نحو: جئتُك لتكرمني. وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أنّ) مقدرة بعدها والتقدير: جئتُك لأنّ تُكرِمَني. (راجع الإنصاف: مسألة رقم ٧٩).

مثال لحتى:

وَأَقْتَسِمِ الْعِلْمَ لَكَيْمَا تُكْرَمَا

مثال أيضًا لكي، وأفاد بذكره أنَّ اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل:

وَعَاصِرِ أَرْبَابِ الْهُوَى لَتَسْلَمَا

مثال للام كي:

وَلَا تُنَارِ جَاهِلًا فَتُعَبَا

من التعب - مثال للفاء في جواب النهي:

وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعَنَبَا

مثال لها في جواب النفي .

وقوله: (فَتُعَنَبَا) بوزن (فَتَضَرَبَا) مبنيا للمفعول من العتب، يقال: عتبه يعتبه إذا لامه على قبيح.

وقوله:

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدْهُ

بكسر الصاد - مثال لها في جواب الاستفهام:

وَلَيْتَ لِي كُنْتُ الْغِنَى فَأَرْفِدْهُ

بكسر الفاء من (رَفَدَهُ) كَضَرَبَهُ، إذا أعطاه، مثال لها في جواب التمني:

وَرَزُّ فَتَلْتَدَّ بِأَصْنَافِ الْقُرَى

بكسر القاف - أي: الضيافة - مثال لها في جواب الأمر:

وَلَا تُخَاصِمْ وَتُتَسَيَّ الْمُخَضَّرَا

مثال للواو التي بمعنى (مع) في جواب النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس:

وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سَأَعْشَى حَرَمَكَ فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذَا أَحْتَرَمَكَ
وَقُلْ لَهُ فِي الْعَرَضِ - يَا هَذَا أَلَا تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَا كَلَّا^(١)
مثال للنصب بإذن:

وفي بعض النسخ: إِنِّي إِذَنْ أَحْتَرِمَكَ^(٢).

والنصب في مثل هذه لا يجوز في ضرورة، كقوله:

٦٣ - إِنِّي إِذَا أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا^(٣)

وقوله:

فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الْأَفْعَالِ

(١) هذا البيت برمته: من (س).

(٢) انظر ملحّة الإعراب (ص ٤٢)، وشرح الملحّة لناظمها: (٢٤٤).

(٣) هذا عجز بيت من الرجز، نسبّه أستاذنا عبد السلام هارون في معجمه إلى رؤبة بن العجاج. وصدّره:

لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

وانظر فيه: المقتضب: (٣/ ٥٧٤)، والإنصاف: (ص ١١٥)، والمغني: (ص ٢٢)، وابن يعيش: (٧/ ١٧)، والعيني: (٤/ ٣٨٣)، والدرر: (٢/ ٦٢)، والتصريح: (٢/ ٢٣٤)، واللسان: (شطر).

موضع الشاهد: في قوله (أهلك)؛ حيث نصبها الشاعر ضرورة.

إشارة إلى الأدوات التسع (٧١) السابقة. وقد علمت أن النواصب في^(١) الحقيقة أربعة منها.

وقوله: (مثلثها): أي: صورتها، فاحذ على مثالي، أي: فقس على تصويري، ثم أثار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةَ الْفِعْلِ أَلِفٌ فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ
تَقُولُ: لَنْ يَرْضَى أَبُو السُّعُودِ حَتَّى يَرَى نَتَائِجَ الْوُعُودِ

أي: إذا كان آخر المضارع ألفاً فنصبه بالفتحة لا تظهر في آخره؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف؛ لوضعها على السكون، ولهذا قال: فَهِيَ عَلَى سُكُونِهَا لَا تَخْتَلِفُ نحو: لن يرضى، وحتى يرى؛ فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة رفعه.

وأما إذا كان آخره واواً، كيدعو، أو ياء كيرمي؛ فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علم مما مرّ ويقدر فيه الضمة للاستئصال، وسيأتي أن حرف العلة إذا^(٢) كان آخر فعل فجزم به حذف آخره.

وَخَمْسَةٌ يُحْذَفُ^(٣) مِنْهُنَّ الطَّرَفُ فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِـهِ وَلَا تَخَفْ
وَهِيَ - لَقِيَتْ الْخَيْرَ - يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ فَاعْرِفِ الْبَيَانِ
وَيَفْعَلُونَ تُسَمَّى تَفْعَلُونَ وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ تَفْعَلِينَ

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف - أي الأخير - منها علامة لنصبها، وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب نحو: أنتم

(١) في (ك): على.

(٢) في (س): إذا.

(٣) في (س)، (ط): تُحْذَفُ..

تضربان، والزيدان يضربان، أو ضمير جمع المذكر مخاطب أو غائب^(١) كذلك، نحو: أنتم تضربون، والزيدون يضربون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: أنتِ، تضربين.

فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ، وخمسة في التقدير، وهذا معنى قوله: فاعرف المباني.

وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى الثمانية.

وسميت أمثلة خمسة؛ لأنها ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة، وإنما هي أمثلة يكتفى بها على كل فعل كان بمنزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

فَهَذِهِ يُحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ	فِي نَضْبِهَا لِيُظْهِرَ السُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدِينَ لَنْ تَنْطَلِقَا	وَفَرَّقَا السَّمَاءَ لَنْ يَفْتَرَقَا
وَجَاهِدُوا يَسَاقُومَ حَتَّى تَغْنَمُوا	وَقَاتِلُوا الْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ الْعَيْشُ حَتَّى تَسْعَدِي	يَا هِنْدُ بِالْوَضْلِ الَّذِي يُشْفِي الصَّدِي

أي إن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل، ومنه نحو^(٢): ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]^(٣)، ﴿وَأَنْ تَعْقُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(١) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نحو): ساقطة من (ك).

(٣) (مما تحبون): زيادة في الآية من (ط).

وأما نَحَوُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفُوبَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو أصل، والفعل مبني على السكون^(١)، ونحو: ﴿أَتُحْتَجُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]^(٢)، فالمحذوف منه نون الوقاية، لا نون الرفع.

(وقوله: ليظهر السكون) أي: بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء، إذ^(٣) وصل النون بها ربما أخفى السكون.

وقد تحذف هذه النون لتوالي الأمثال، نَحَوُ: ﴿لَتَبْلُوتَ﴾ [آل عمران: ١٨٦] وحذفها لغير ذلك شاذ.

والأصل فيها السكون، وإنَّما حُزِّكَتْ لالتقاء الساكنين فكسرت^(٤) بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء؛ طلباً للخفة. وقيل: تشبيهاً للأول بالثاني، والثاني بالجمع.

(وقوله: لَنْ تَنْطَلِقَ) بقاء الخطاب. والفرقدان: نَجْمَانِ صغيرانِ هما أول بنات نعش الصغرى. وَيَشْفِي: يفتح الياء وضمها (وفي نسخة: يروى)^(٥). والصدى: الظَّمَانُ (وهو العطشان)^(٦).

وقد مرَّ أنَّ هذه الأمثلة تُرْفَعُ^(٧) بنبوت النون، وسيأتي أنَّها تُجَزَّمُ بحذفها أيضاً.

(١) على السكون: زيادة في (ط).

(٢) وهي بتمامها: ﴿وَحَاجُّهُمْ قَوْمُهُ﴾ قَالَ أُمْتَحِنُوتَنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَنِي وَلَا أَحَافَ مَا قُفِّرْكُوتَ بِعَمَّةٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) في (س)، (ك): إن.

(٤) في (ك): وكسرت.

(٥) ما بين القوسين: زيادة في (ك). وانظر في هذه الرواية: الملحة ص ٤٣.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٧) في (ك) عبارة مختلفة هي: (وقد مر بيان هذه الأمثلة أنَّها ترفع ...).

بَابُ جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

الجازم قسمان: قِسْمٌ يَجْزِمُ فِعْلاً واحداً. وقِسْمٌ يَجْزِمُ فعلين.

وبدأ بالأول فقال:

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِلِسْمٍ فِي النَّفْيِ وَاللَّامِ فِي الْأَمْرِ وَلَا فِي التَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ الْجَزْمِ أَيْضاً لَمَّا وَمَنْ يَزِدُ فِيهَا يَقُولُ أَلْمَا
تَقُولُ: لَمْ أَسْمَعْ كَلَامَ مَنْ عَدَلَ وَلَا تُخَاصِمُ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلَ
وَحَالِدٌ لَمْ يَرِدْ مَعَ مَنْ وَرَدَ وَمَنْ يَوَدُّ فَلْيُؤَاوِصْ مَنْ يُؤَدُّ

أي: وَيُجْزَمُ المضارع بالسكون أو بحذف حرفٍ إذا دخل عليه أحدُ هذه الأحرف الأربعة، فأَمَّا (لم) فهي حرفُ جزمٍ لنفي المضارع، وقلبٍ معناه إلى الماضي نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وتتصلُ بها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَلَمْ تَفْتَحْ﴾ [الشرح: ١] ^(١)، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ٢٨] ^(٢).

وأَمَّا (لما) فالمرادُ بها هنا النافية لا الرابطة، ولا الإيجابية؛ وهي مركبة من (لم) وما، ويقال فيها ^(٣): حرفُ لنفي المضارع، وقلبٍ معناه إلى الماضي ^(٤) نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ﴾ [عبس: ٢٣].

(١) وتامها: ﴿أَلَمْ تَفْتَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

(٢) وهي بتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْآبَاقِ﴾.

(٣) (فيها): ساقطة من (س).

(٤) في (ك): (ماضيًا) موضع: إلى الماضي.

فهي تشارك (لَمْ) في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم، والقلب إلى الماضي، وتشاركها أيضًا في جواز دخول همزة الاستفهام التقريرية^(١) عليها.

وتنفرد عنها باتصال نفي^(٢) منفيها، وبتوقعه، نحو: ﴿بَلْ لَمَّا يَبْذُلُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومن ثَمَّ امتنع أن يقال: لَمَّا يَجْتَمِعِ الضَّدَّانِ^(٣)، ويجوز حذفه نحو: قاربتُ البلدَ ولَمَّا، أي: ولَمَّا أَدْخَلَهَا.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة أداة الشرط، نحو: إِنْ لَمْ، وَلَوْ لَمْ، وبجواز انقطاع نفي منفيها، نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْعًا مَذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١].

ومن ثَمَّ جاز: (لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانَ) وامتنع: لَمَّا يَكُنْ ثَمَّ كَانَ.

وأما لام الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولأمرها مكسورة، نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]^(٤).

فإن تَقَدَّمَ عليها فاء أو واو، سُكِّنَتْ على المختار، نحو: ﴿فَلْيَحْضِبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]^(٥)، ﴿فَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٩]. ومثلها أيضًا لام الدعاء^(٦)، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُكُوكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وأما (لَا) الناهية فنحو: ﴿لَا تُفْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿وَلَا تَطْلُقُوا فِيهِ﴾ [طه: ٨١]،

(١) التقريرية: زيادة في (ك).

(٢) لفظة (نفي): زيادة في (ك)، (ط).

(٣) في (س): سراب.

(٤) ﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ زيادة في (ط)، (ك).

(٥) ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾: زيادة من (ط).

(٦) لام دعاء. موضعها بياض في (ك).

ومثلها أيضًا (لا) الدعائية^(١)، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾^(٢)، ﴿وَلَا تَحْمِلْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وافهم قوله: في الأمر وفي النهي أنَّها قد يأتيان لغير ذلك.

فهذه الأحرف الأربعة تجزئ فعلاً واحداً كما^(٣) تقدَّم وأمثلتها في النظم ظاهرة والمراد بـ(مَنْ) إذا قَالَ فَعَلَ: أربابُ الشوكة والولاية، (إذ الأمر والنهي من الأعلى إلى الأدنى، ومن الأدنى إلى الأعلى دعاءً، ومن المتساويين التماساً)^(٤).

وإِنْ تَلَّاهُ إِلِفٌ وَلَا مَ فَلَيْسَ غَيْرُ الْكُسْرِ وَالسَّلَامِ
تَقُولُ لَا تَتَهَرَّ الْمُسْكِينَا وَمِثْلُهُ: لَمْ يَكُنِ الْذِينَ^(٥)
أي: وإن تَلَّا المضارع المجزوم بالسكون ساكن: كَلَامُ التَّعْرِيفِ؛ كُسِرَ آخره
وجوباً؛ لالتقاء الساكنين - كما مثل - جرياً على القاعدة، ويكون السكون مقدراً في
الآخر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلُّص.

(وقوله: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) أصله: يكون؛ حذفت الضمة للجازم؛ والواو لالتقاء
الساكنين (٧٣).

وإِنْ تَرَّ الْمُفْعَلُ فِيهَا رِدْفًا أَوْ آخَرَ الْفِعْلِ فَمِثْلُهُ الْحَذْفُ

(١) لا الدعائية: موضعها بياض في (ك).

(٢) لفظة ﴿إِصْرًا﴾: زيادة في الآية من (س).

(٣) في (ك): لا.

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (١) من سورة البينة، وهي: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

تَقُولُ: لَا تَأْسَ " وَلَا تُؤْذِ وَلَا تَقُلْ بِأَعْلَمَ وَلَا تَحْسُ الطَّلَا
وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلَا تَهْوِ الْمَنَى " وَلَا تَبِعْ إِلَّا بِنَفْسِي فِي مَنَى "

أشار إلى مسألتين:

إحدهما: أَنَّ المضارعَ الصحيح الآخر إذا كان معتلَّ الوسطِ بأنَّ كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: رِدْفًا، من ردف الراكب، وَجُزِمَ بالسكون؛ لدخول الجازم فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، (أي: احذفه، لأنَّه يلتقي حينئذ ساكنان؛ وهما سكون الآخر للجازم، وسكون الردف أو اجعل الحذف سمة له) ^(١).

فقوله: فُسِّمه الحذف، بضم السين أو كسرهما، من السَّوَم أو السمة.

وقد مثل للردف، بقوله: (لَا تَقُلْ، وَلَا تَبِعْ)؛ أصلهما: تقول وتبيع؛ حذفت الضمة ثم حرف ^(٥) العلة - لما تقدَّم. ومثلها: لَا تَخَفْ.

الثانية: أَنَّ حرفَ العلة إذا كان آخرَ المضارع ^(٢) فاحذفه للجازم، واجعل حذفه

(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من الآية (٦٨) من سورة المائدة، وهي: ﴿فَلَا تَأْمَنَ عَلَى الْقَوْرِ الْكَافِرِينَ﴾.

(٢) المنى: الأمانى الكاذبة.

(٣) مَنَى: قرية بمكة وتصرف. سميت لما يمني بها من الدماء؛ لأنَّ جبريل -عليه السلام- لما أراد أن يفارق آدم قال له: تَمَنَّ، قال: أتمنى الجنة، فسمَّيت منى لأمنية آدم. (ومنى) أيضًا موضع آخر بنجد. [انظر القاموس المحيط: منى].

(٤) في (ك) عبارة مغايرة هي: واجعل الحذف سمة له؛ لالتقاء الساكنين؛ سكون الآخر للجازم، وسكون الردف.

(٥) في (د)، (س): حذف.

(٦) في (ك): آخر الفعل المضارع.

حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك -رحمة الله تعالى-^(١)، بقوله: لا تَأْسَ، أي: لا تحزن على ما فات. (ولا تُؤْذِ)، أي: أحداً من خلق الله تعالى^(٢)، (ولا تَحْسُ الطَّلَا) بكسر الطاء، أي: لا تشرب الخمر، و(لَا تَهْوِ الْمَنَى) أي: لا تحبّ الأمانى الكاذبة.

ولقد صدق والله^(٣) -فيما قال- رحمة الله عليه^(٤).

فهذه الأفعال^(٥) الأربعة مجزومة بحذف آخرها -وكون حرف العلة يحذف^(٦) للجازم هو المشهور^(٧).

وأما قوله:

(١) عبارة (رحمه الله تعالى): زيادة في (ط).

(٢) لفظة (تعالى): زيادة في (ك).

(٣) (والله): ساقطة من (ك).

(٤) في (ك): رحمه الله تعالى.

(٥) في (ك): الأقوال.

(٦) في (س): محذوف.

(٧) هذا مذهب الناظم واختاره الشارح والسيوطي، أما أبو حيان فيرى أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصل ولا المتقلب عنه فالقياس عنده أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف لثلاثا يلتبس المجزوم بالرفوع لو بقيت، لاتحاد الصورة. [انظر المجموع: ١/ ٥٢]، ونقل صاحب التصريح عن سيبويه أن حرف العلة محذوف عند الجازم لأنه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفي بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والرفوع واحداً، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة، وعن ابن السراج أن الجازم حذف نفس حرف العلة. [انظر التصريح: ١/ ٨٧]

٦٤- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْوِي^(١)

فضرورة، أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم، كما تحذف له الملفوظة- وهي لغة لبعض العرب^(٢) كما أشار إلى ذلك في التسهيل^(٣) وعليها خرّج قراءة قبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]^(٤).

وَالْجَزْمُ فِي الْخُمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ فَاقْنَعْ بِإِيْجَازِي وَقُلْ لِي حَسْبِي

يعني أنّ الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون، نيابة عن السكون كنصبها^(٥) نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]^(٦)، ﴿وَلَنْ يَتَفَرَّقَا﴾ [النساء: ١٣٠]^(٧)،

(١) هذا صدر بيت من بحر الوافر لقيس بن زهير. وعجزه:

بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ سِيٍّ زِيَادُ

انظر فيه: سيبويه (٥٩/٢)، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ٥١)، والإنصاف: (ص ١٦)، والمحتسب (١٩٦/١)، ومعاني القرآن للفراء (١٨٨/٢)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (ص ٢٣٠)، والمغني (١٠٨)، وابن يعيش (٢٤/٨)، والجمع (٥٢/١)، والدرر (٢٨/١)، والتصريح (٨٧/١).

موضع الشاهد في قوله: (ألم يأتيك) حيث أسكتت الياء في (يأتيك) إما ضرورة أو إجراء للفعل مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف في الحركة الظاهرة.

(٢) الجمهور على أنّ ذلك مختص بالضرورة وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب وخرّج عليها قراءة قبل للآية المذكورة. [انظر الهمع (٥٢/١)]

(٣) انظر شرح التسهيل (٦١/١).

(٤) وهي قراءة قبل كما هو مذكور في الشرح. [انظر النشر (٢٩٧/٢)]

(٥) ظاهر كلام الشارح أنّ الجزم محمول هنا على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته، قال السيوطي في الهمع: (وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل: إنّ الإعراب بالألف والواو والياء كما أنها في المثني والجمع السالم كذلك ... وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها. وعليه الأخفش والسهيلي. ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون

﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ [المعصص: ٧]. والإيجار هو الاختصار.

ولما فرع من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال^(٣):

هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ تَجَزِمُ فَعَلَيْنِ بِلَا امْتِرَاءٍ
وَتَلُوهُمَا: أَيُّ، وَمَنْ، وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا أَيْضًا وَمَا، وَإِذْ مَا
وَأَيَّنَ مِنْهُنَّ، وَأَنْتَى، وَمَتَى فَاحْفَظْ جَمِيعَ الْأَدَوَاتِ يَافَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة، والإشارة بهذا إلى القسم الأول، أي: خذ هذا.

ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

ما هو حرف بالاتفاق: لا محل له من الإعراب^(٤)، وهو (إن) وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

وما هو حرف على الأصح: وهو (إذ ما) وهو كـ(إن) في الدلالة على مجرد التعليق^(٥).

=

له وقيل إنها معربة ولا حرف إعراب فيها- وعليها الفارسي (١/ ٥١- بتصرف).
(١) وتامها: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٢) وتامها: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾.

(٣) (فقال): زيادة في (ط).

(٤) ما بين القوسين: زيادة في (ك).

(٥) في حقيقة (إذ ما) خلاف ذكره صاحب الهمع، قال: ذهب سيويه إلى أنها حرف كـ(إن).

=

وما هو اسمٌ على الأصحَّ: وهو (مهما)^(١) وهو موضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط^(٢).

وما هو اسم باتفاق: وهو (مَنْ) وهو موضوع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط، و(ما) وهو كمها، علماً^(٣)، وحيثما وأين، وأيّ - وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط.

و(متى) وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى (٧٤) الشرط.

و(أي) وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وللزمان

=

وذهب المبرد وابن السراج، والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها (ما) وجوباً في الشرط؛ فجزم بها واستدل سيبويه بأنها لما ركبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب وصارت حرفاً. ونظير ذلك أنهم حين ركبوا (حب) مع (ذا) فقالوا: حبذا زيد، بطل معنى (حب) من الفعلية وصارت مع (ذا) جزء كلمة وصارت (حبذا) كلها اسماً بالتركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالتركيب. [الجمع (٥٨/٢)، وراجع كذلك: التصريح (٢/٢٤٨)]

(١) ذكر ابن هشام (مهما) ثلاثة معان منها ما ذكره الشارح هنا. [راجع المغني: ص ٣٣١، ٣٣٢]

(٢) وهذا مذهب الجمهور، ودليلهم عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْنَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] وزعم السهيلي، وابن يسعون أنها حرف. [راجع التصريح: (٢/٢٤٨)، والمغني (٣٣٠)]

وعلى هذا فهي بسيطة وليست مركبة من (ما) الجزائية و(ما) الزائدة كما قال الخليل وتابعه الرضي، ولا من (مه) بمعنى (كف)، و(ما) الشرطية كما زعم الأخفش والزجاج، ولا من (مه) المذكورة أضيفت لـ(ما) الشرطية كما يرى سيبويه واختار البساطة أبو حيان، والسيوطي. وابن هشام. [راجع الجمع: ٥٧/١]

(٣) لفظه (علماً): زيادة في (ك).

والمكان.

والعلان مجزومان بهذه الأدوات، أي: بكلّ منها^(١)، يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه^(٢)، فإن كانا^(٣) مصرعين، نحو ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فالجزم للفظهما، أو ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فالجزم لمحلها. وإن كانا مختلفين، ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منهما^(٤) حكمه نحو: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(٥).

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحلها^(٦). ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بالفاء.

وَزَادَ قَوْمٌ (مَا) فَقَالُوا: إِمَّا وَأَيْتِمًا كَمَا تَلَوْا أَيَّامًا

أشار إلى أَنَّ (إِنْ، وَأَيْنَ، وَأَيَّا)، تزاؤ (مَا) عليها جوازاً لتوكيد المعنى الشرط، نحو: ﴿فَأَيُّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيُّنَّمَا تَكُونُوا﴾ [النساء: ٧٨]^(٧)، ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ومثلها (متى).

(١) منها: زيادة في (ك).

(٢) وجزاؤه: زيادة في (ك).

(٣) في (ك): كان. خطأ.

(٤) منها: ساقطة من (ك).

(٥) هذا حديث شريف وهو بتمامه: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [رواه البخاري: كتاب الإيَّان - باب قيام ليلة القدر من الإيَّان (١٥/٢)]

(٦) في (ك): لمحلها.

(٧) وتمامها: ﴿أَيُّنَّمَا تَكُونُوا يُذَرِّكُمْ أَلَمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾.

وأفهم كلامه أن الجزم به (حيثما، وإذا) مخصوص باقتران (ما) بها كما لفظ^(١) به، وهو الأصح^(٢)، وبقيّة الأدوات لا تلحقها.

وقد تخرّج (إن) عن الشرط، وكذا: (مَنْ، وَمَا، وَأَي) كما يشعر به قوله: (في الشرط والجزاء)، فتقع استفهاميات^(٣)، أو موصولات.

وكذلك^(٤) تقع (أَيْنَ، وَمَتَى) استفهامًا، وكذا (أَيُّ) بمعنى: متى، نحو: ﴿فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنِّي شَيْئَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: (مِنْ أَيْنَ)، نحو: ﴿أَنِّي لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى (كَيْفَ) نحو: ﴿أَنِّي يُخَيِّرُ هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ولم يذكّر من الجوازم (أَيَّانَ)؛ لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهامًا ولا (كَيْفًا) لِإِعْدَمِ السَّماعِ بذلك، ومن أجاز الجزم به فبالقياس على غيرها، ولا (إذا) لأنّ الجزم بها خاصّ بالشعر.

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

تَقُولُ إِن تَخْرُجُ تُصَادِفُ رُشْدًا وَأَيَّمَا تَذْهَبُ تُلَاقِ سَعْدًا
وَمَنْ يَزُرُّ أَرْزُهُ يَأْتِقَاقٍ وَهَكَذَا تَضْنَعُ فِي الْبَوَاقِي

فأتى بثلاثة أمثلة (إن، وأين، ومن)، وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي^(٥)

(١) في (س) كاللفظ.

(٢) وأجاز الفراء الجزم بها قياسًا على (أين وأخواتها)، وردّ بأنّه لم يسمع فيها إلا مقرونين بها بخلاف (أين). [انظر الجمع: ٥٨/١]

(٣) في (س): استفهامات.

(٤) في (س)، (ك): وكذا.

(٥) في (ك): كي.

يَتَمَرَّنَ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَثَالِ^(١) بِقَوْلِهِ: (وَهَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي) أَي: تَصْنَعُ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ مِثْلَ هَذَا الصَّنْعِ.

مثال (أي)، نحو: أَيُّ جَهَّةٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وَأَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ. ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِمَا مِنْ آيَةٍ لِنَسْخَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وحيثما، نحو:

٦٥- حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يَقْدِرْ لَكَ الْـ لِه تَجَاحَا فِي غَايِرِ الْأَرْمَانِ^(٢)
و(مَا) نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَأْتِ اللَّهُ بِهِ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وَ(إِذَا مَا)^(٣) نَحْوُ:

٦٦- وَإِنَّكَ إِذَا مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِسَاءَهُ تَأْمُرُ آيَا^(٤)

وَأَيُّ، نَحْوُ:

(١) في (ك): الأمثلة.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ولم أجد أحداً من العلماء الذين أطلعنا على كلامهم ينسبه إلى قائل معين، وهو من بحر الخفيف.

[انظر فيه: المغني (ص ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٧)، وقطر الندى (ص ١٠٥)،

وشرح ابن عقيل (٤/ ٣٣٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٩١)، والأشُمُونِي (٣/ ٥٨٠)]

موضع الشاهد: في قوله: (حيثما تستقيم يقدّر)، حيث جزم بحيثما فعلين الأول فعل الشرط،

والثاني جواب الشرط وجزاؤه.

(٣) قال في المغني: (إذا ما): أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن)

الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة،

خلافاً لبعضهم. [المغني: ص ٨٧]

(٤) هذا البيت من بحر الطويل، ولم نقف له على نسبة إلى قائل معين، ولم أجد أحداً من

النحويين ينسبه إلى قائل معين.

[انظر في البيت: قطر الندى (١/ ١٠٥)، وابن عقيل: ٤/ ٢٩، والأشُمُونِي رقم ١٠٦٧

(٣/ ٥٨٠).]

والشاهد في قوله: (إذا ما تأت .. تُلْفَ)، حيث جزم بـ(إذا ما) فعلين، الأول وهو قوله:

(تأت) فعل الشرط، والثاني (تُلْفَ) جوابه وجزاؤه.

٦٧- خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يَرْضِيكُمَا لَا يُجَاوِلُ^(١)

و (متى)، نَحْوُ:

٦٨- مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

فَهَذِهِ جَوَازِمُ الْأَفْعَالِ جَلَوْتُمَا مَنْظُومَةَ السَّلَاحِ
فَاخْفَظْ وَقَيْتَ السَّهْوُ مَا أَمْلَيْتُ وَقَسَّ عَلَى الْمَذْكُورِ مَا أَلْفَيْتُ

الإشارة بهذا^(٣) إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبَّهها بالعروسِ المجلَّةة باللكلئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأنَّ الحفظ (٧٥) يعينه على ما هو بصدد، وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.

(١) هذا البيت من بحر الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون للناطقة الذبياني. ولم أجد أحدًا من العلماء الذين أطلعنا على كتبهم ينسبه على قائل معين. [انظر فيه: شرح شذور الذهب (ص ٣٣٦)، والعيني (٤/٤٢٦)، وابن عقيل (٤/٣١)، والأشموني- رقم ١٠٦٩ (٣/٥٨٠)]
والشاهد في قوله: (أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا)؛ حيث جزم بأنِّي فعلين الأول هو فعل الشرط والثاني هو جوابه وجزاؤه.

(٢) هذا بيت من بحر الطويل، وقائله الخطيئة، يمدح بغض بن عامر بن شماس بن أنف الناقة، ضمن قصيدة دالية، وفي ديوانه ص ٥١.

وهو من شواهد: سيبويه: (١/٤٤٥)، والمقتضب: (٢/٦٥)، والأمالى الشجرية (٢/٢٧٨)، وابن يعيش: (٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/٤٥، ٥٣)، وشرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس (ص ٣٠٩)، وابن عقيل: (٤/٢٧)، والعيني (٤/٤٣٩)، والأشموني (٣/٥٧٩)- رقم ١٠٦١.

والشاهد في قوله: (متى تأتِي .. تجد)؛ حيث جزم بـ(متى) فعلين أولهما فعل الشرط والثاني جوابه جزاؤه.

واستشهد به سيبويه (١/٤٤٥)، على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال، لأنه أراد: متى تأتِيه عاشيًا .. تجد).

(٣) في (س): في هذه.

بَابُ الْمَبْنِيَّاتِ

ثُمَّ لَتَعْلَمَنَّ^(١) أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى وَضْعِ رُسْمٍ
فَسَكَّنُوا (مِنْ) إِذْ بَنَوْهَا، وَأَجَلْ وَمُذْ، وَلَكِنْ، وَنَعَمْ، وَهَلْ، وَبَلْ

اعلم أنَّ من الكلم ما هو معربٌ، وهو: الاسمُ المتمكِّن، والفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من نوني التأكيد ونون^(٢) الإنثاء - وقد سبق الكلام عليهما^(٣).

ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل.

والأصل في كل مبني، اسمًا كان أو فعلًا، أو حرفًا أن يبنى على السكون، لأنه أخفُّ، ولأنَّ الأصل عدم الحركة فوجب استصحاب ما لم يمنع مانع.

واللقاب البناء أربعة: ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ، وَسُكُونٌ.

ولأصالة السكون بدأ الناظم به، ولخفَّته دخل في^(٤) الأسماء والحروف والأفعال. فما بنى عليه من الأسماء: مَنْ، وَكَمْ. وعِلَّةُ بنائهما شبههما بالحروف في الوضع.

ومن الحروف: (لكن)، وَ(هَلْ)، وَ(بَلْ)، وَ(مُذْ) في لغة من جرَّ بها^(٥)، وَ(أَجَلْ)،

(١) في (ط): اعلمن.

(٢) في (د): نوني - تحريف.

(٣) في (ك) عليها، راجع ص () من التحقيق.

(٤) لفظة (في): ساقط من (ك). وفي (ط): على.

(٥) (مذ) لها ثلاث حالات ذكرها ابن هشام في المغني:

و(أَجَلْ)، و(نَعَمْ) وهما حرفا جواب: وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.
وَضُمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ^(١) وَأَمَّا بَعْدُ فَافْقَهُ وَاسْتَبَيْنِ
وَحَيْثُ، ثُمَّ مُنْذُ، ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَاحْفَظْهَا عَدَاكَ اللَّحْنُ
أتبع السكون الضم والأولى تأخيره على الفتح والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى
الحركة قَدَّمَ الْأَخْفُ فَاْلأَخْفُ وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم.

ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف إلَّا في (مُنْذُ) في لغة من جرَّ بها^(٢).
فما يبنى على الضم من الأسماء (حَيْثُ) من ظروف المكان، وقَطُّ بالتشديد،
وهو ظرف لما مضى من الزمان، و(نَحْنُ) من الضمائر المنفصلة، وكذا: قَبْلُ وَبَعْدُ-
إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومن قولهم: (أَمَّا بَعْدُ)^(٣).

=

- الأولى: إن وليها اسم مجرور فهي حرف جر، وذلك نحو: ما رأيته مُذْ يوم الخميس.
الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: (مذ يوم الخميس) فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبر قاله
المبرد، وابن السراج والفارسي. وقال الأخفش والزجاجي: ظرف خبر بها عما بعدها
ومعناها: بيني وبين مضافة، فمعنى: ما لقيته مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان.
والثالثة: أن يليها الجمل الفعلية أو الاسمية كقوله: (وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع)،
وتكون حينئذ ظرفاً مضافاً، إمَّا إلى الجملة بعدها أو إلى زمن مضاف إلى الجملة بعدها أو
مبتدأ وخبره زمان مضاف إلى الجمل. [انظر المغني: ٣٣٥-٣٣٦]
(١) لعله اقتباس من القرآن الكريم من قوله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].
(٢) مند لها نفس حالات (مذ) الثلاث. راجع الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة، وكذلك
المغني: ٢٣٥، ٢٣٦.
(٣) الأصل أن (بعد) موضوعة على الإضافة إلى ما بعدها ليتِمَّ الكلام فيقال: (أَمَّا بَعْدُ حمد الله

والصلاة على بيه فقد كان كذا وكذا). فاقطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية بمعنى:

فإن صُرح بالمضاف إليه، أو حُذِفَ ونُوي ثبوت لفظه، أو حُذِفَ ولم يُنَوَّ ثبوت لفظه، ولا معناه أعربا نصًّا على الظرفية أو خفضًا بـ(من)، نحو: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر: ٥٠]^(١). ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الْذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾ [القصص: ٤٣]، وقد قرئ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]^(٢)، بالخفض من غير تنوين ونقول: جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، أي: في زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ.

ومنه قوله:

٦٩ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الْفَرَاتِ^(٣)

ومثلها^(٤) في ذلك أسماء الجهات الست، وأوَّل، ودون، وحسب.

- آخر الكلام. [انظر شرح الملحة للحريزي: ٢٦٢].
- والإتيان بـ(أما) أولى من (وبعد) لأنها الواقعة منه ﷺ لما صح أنه خطب فقال أما بعد.
- وأما: الشرطية؛ أي: نائية عن اسم الشرط وهو (مهما) وعن فعله أيضًا وهو (يكن)، والتقدير: مهما يكن من شيء... و(بعد): ظرف مبني على الضم في محل نصب لنية معنى المضاف إليه، أي: بعدما تقدم من السمة وما بعدها، والمراد بنية المعنى ملاحظة معنى المضاف إليه ومسماه.
- [انظر حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي الأزهرى على شرح الكفراوي على الأجرومية ص ٣]
- (١) وهي بتمامها: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَخْرَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾.
- (٢) وهي قراءة الجُحْدَرِي والعَقِيلِي. [انظر إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٦٢، ٢٦٣)، ومعاني القرآن (٢/ ٣٢٠، ٣٢١)]
- (٣) هذا بيت من بحر الطويل نسبة العيني لعبد الله بن يعرب بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر، ونسبه أبو عبيدة ليزيد بن الصَّعْق. [انظر منحة الجليل (٣/ ٧٣)]
- وقال ابن يعيش (٤/ ٨٨): والمشهور في الرواية، بالماء الفرات. ورواه الثعالبي عن أبي عمرو بالماء الحميم، وهو المحفوظ.
- وهو من شواهد: ابن يعيش (٤/ ٨٨) وشرح الشذور (ص ١٠٤)، والفطر (١/ ١٦)، وابن عقيل (٣/ ٧٣)، والعيني (٣/ ٣٥٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٠٤، ٣/ ١٣٥)، والممع (١/ ٢١٠)، والدرر (٢/ ٦١)، والتصريح (٢/ ٥٠)، وأنشده الأشموني في باب الإضافة.
- موضع الشاهد: في قوله (قبلاً) حيث حذف منها المضاف إليه ولم ينو فاعربه منصوباً منوناً.
- (٤) في (د) ومثلها.

وسميت (قَبْلُ وَبَعْدُ)، وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف^(١) غاية في النطق بعد أن كانت^(٢) وسطاً.

وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ، وَأَيَّانَ وَفِي كَيْفَ وَشَتَّانَ، وَرُبَّ فَاعْرِفِ وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ الْعَدَدِ بِفَتْحِ كُلِّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدُّ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف، فمما بنى عليه من الأسماء (أَيْنَ). وعلة بنائه شبهه بالحروف في المعنى وهو معنى (٧٦) الاستفهام أو الشرط، ولم يبنَ على السكون؛ فراراً من التقاء الساكنين وحرك بالفتح^(٣) طلباً للخفة، ومثله: أَيَّانَ وكيف، ومما بني على ذلك منها أيضاً شتان وهو اسم فعل بمعنى افترق وإنما بنى^(٤) لشبهه بالحرف^(٥) في كونه عاملاً غير معمول. وقيل: لوقوعه موقع المبنى، وحرك بالفتحة طلباً للخفة.

والجزءان من العدد المركب، كأحد عشر، وثلاثة عشر، وتسعة عشر وما بينهما، أما الأول فلافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمُّنه معنى الحرف، إذ أصل (أحد عشر) مثلاً أحدٌ وعشرٌ، فحذفت الواو؛ قصداً لمزج الاسمين، وجعلها اسماً واحداً وحُرِّكَ بالفتح؛ قصداً لتخفيف الثقل (الحاصل بالتركيب)^(٦).

ومما بُنِيَ على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك، كضرب واستخرج.

(١) في (س): الحدث، تحريف.

(٢) في (س): كان.

(٣) في (ط): بالفتحة.

(٤) لفظة (إنها): زيادة في (ك).

(٥) في (ط): بالحروف.

(٦) ما بين القوسين: زيادة في (ك)، (ط)، (س).

ومن الحروف: رُبَّ، ولعلَّ، ولكنَّ بالتشديد.

وَأَمْسٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ فَإِنْ صُغِرَ كَانَ مُعَرَّبًا عِنْدَ الْفَطْنِ
وَجَيْرٍ، أَي: حَقًّا، وَهَسْؤًا كَأَمْسٍ فِي الْكُسْرِ فِي الْبِنَاءِ
وَقِيلَ فِي الْحُسْرِ: نَزَالٍ مِثْلَهَا قَالُوا: حَذَامٍ وَقَطَامٍ فِي الدُّمَى^(١)

البناء على الكسر يكون في الأسماء، وفي الحروف ولا يكون في الأفعال فمما بنى عليه من الحروف (باء) الجر، ولامه، وجَيْرٍ: بمعنى (نعم)، وفسرها الناظم بمعنى حقًّا - والمشهور الأول^(٢).

ومن الأسماء: (أمس)، وعِلَّةٌ بنائه شبهه بالحروف وهو تضمنه معنى لام التعريف.

وبنى على الحركة ليعلم أنَّ له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة لأنَّها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وبناؤه على ما ذكر لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين^(٣)، ولم

(١) الدُّمَى: جمع دُؤْمِيَّة، وهي: صورة من العاج يعملها اليونانيون، ويعملونها قِبَالَةَ المرأة الحامل إذا أتى عليها ثلاثة أشهر؛ ليأتي الولد على شكلها ثم صارت تطلق على العرائس التي يلهو بها الصبية. [وانظر القاموس المحيط: دم]

(٢) وانظر المصدر السابق (جَيْر).

(٣) للعرب في كلمة (أمس) التي يراد بها معين - وهو اليوم الذي قبل يومك ثلاث لغات: إحداها: البناء على الكسر مطلقاً - وهي لغة أهل الحجاز، فيقولون: ذهب أمس ييا فيه، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس بالكسر!!

الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً وهي لغة بني تميم، وعليها قوله:
لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خسا

يضف ولم يعرف بأل، ولم يكسّر، ولم يصغر .

فإن فُقِدَ شرط من ذلك كأنْ صُغِرَ، فلا خلاف في إعرابه وصرفه.

وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس - وأكثرهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضًا: هَؤُلَاءِ، وَتَزَالِ، وَحَذَامٍ، وَقَطَامٍ.

فأما (هَؤُلَاءِ): فهو من أسماء الإشارة، يشار به (لجمع المذكر والمؤنث)^(١) والهاء فيه للتنبيه.

وعلة بنائه تضمُّنه معنى الإشارة الذي هو في معاني الحروف - وبُنِيَ على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وقد وهم الزجاجي؛ فزعم أنَّ من العرب من بنى (أمس) على الفتح، واستدل بالبيت المذكور.

الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة وبنائه على الكسر في حالتي النصب والجر - وهي لغة جمهور بني تميم، فيقولون: ذهب أَمْسٌ؛ فيضمون بغير تنوين، واعتكفت أَمْسٌ، وعجبت من أَمْسٍ - فيكسرونها فيهما، أما إذا أريد به أَمْسٌ يوم ما من الأيام الماضية، أو كَسَّرَ، أو دخله (أل) أو أضيف - أعرب بإجماع؛ تقول: (فعلت ذلك أَمْسًا)، أي: في يوم ما من الأيام الماضية.

وذكر المبرد، والفارسي، وابن مالك، والحريري أنَّ (أمس) يصغر فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كَسَّرَ، ونص سيويه على أنه لا يصغر، وقوفاً منه على السماع. [انظر شرح شذور

الذهب: ص ٩٨ - ١٠١]

(١) في (ك): للجمع مطلقاً.

هـ أما (نَزَال) فهو اسم فعل أمر^(١) بمعنى (انزل). وعلة بائه ما تقدم في (شَتَّانَ) - وخصَّه بالخرب لكثرة قوْطهم عند طلب المبارزة (نَزَالِ)، ومثله تَرَاكٍ ودرَاكٍ.

وَأما (حَذَام) ونحوه^(٢) مما هو على وزن (فَعَالٍ) بفتح أوله - علمًا لمؤنث كما أشار إليه بقوله: (في الدمي) - كَوَبَارٍ وَظَفَارٍ، وَسَكَابٍ، وَسَجَاحٍ فَأَهْلُ^(٣) الحجاز يبنونه على الكسر مطلقًا تشبيهًا له بِفَعَالٍ الدالُّ على الأمر في الوزن والعدل التقديري قال الشاعر:

٧٠- إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٤)

وأكثرُ بني تميم يوافقهم فيما خُتِمَ براءٍ، كَحَضَارٍ^(٥) فتبنيه على الكسر مطلقًا^(٦)

(١) لفظة (أمر): ساقطة من (س).

(٢) في (ط): ونحوها.

(٣) في (س): وأهل.

(٤) هذا بيت من برج الوافر، وقد اختلف في نسبه، فقليل إنَّه لديسم بن طارق - أحد شعراء الجاهلية، ولكن صاحب اللسان قال إنَّه للمجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام المذكورة هي زوجته.

وانظر فيه: قطر الندى (١/ ١١)، وشرح شذور الذهب (ص ٩٥)، وشرح اللمحة البدرية

(١/ ٢٣٤)، وشرح الحريري على اللمحة (ص ٣٦٨)، والمعنى (ص ٢٢٠)، وشرح ابن

عقيل (١/ ١٠٥)، والأمالى الشجرية (٢/ ١١٥)، وشرح الأشموني في باب ما لا يتصرف.

موضع الشاهد: في قوله (حذام) في الموضعين، فإنَّه مبنى على الكسر لغة أهل الحجاز.

(٥) كحضار: زيادة في (ك).

(٦) قال سيبويه: فأما ما كان آخره راء؛ فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في (برى).

والحجازية هي اللغة الأولى القدمى، فزعم الخليل أنَّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكروها ترك الحقة، وعلموا أنه إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يصلوا. [الكتاب: ٢/ ٤٠ - ٤١].

وقال المبرد: وما كان في آخره راء من هذا الباب فإنَّ بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز،

ويعرب غيره إعراب ما لا ينصرف.

(وغير الأكثر منهم ذهب إلى إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف)^(١) للعلمية والعدل عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد وهو الظاهر^(٢).

والدُّمَى - بضم الدال المهملة (٧٧) جمع دُمَيَّة، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، ويطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه^(٣).

وَقَدْ بُنِيَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَمَا لَهُ مُعَبِّرٌ بِحَالِ
تَقُولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرُخْنَ وَلَمْ يَسْرُخْنَ إِلَّا لِلْحَقَّاقِ بِالنَّعَمِ
فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ مِمَّا بُنِيَ جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي الْأَلْسُنِ
وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهُ عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ

تَقَدَّمَ أَنَّ المضارع إذا لم تباشره نونا^(٤) التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث (كان معرباً وذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث)^(٥) بني على السكون نَحْوُ: ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يَكْرِيضَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، (النوق يسرخن).

وذلك أنهم يريدون إجناح الألف ولا يكون ذلك إلا والياء مكسورة. [المقتضب: ٣/ ٣٧٥]

(١) العبارة التي بين القوسين: ساقطة من (ك).

(٢) قال سيبويه: واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجرى مجرى اسم لا ينصرف - وهو القياس ... وأما أهل الحجاز لما رأوه اسماً ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ها هنا اسم للمؤنث كما كان ثم اسماً للمؤنث - وهو هنا معرفة كما كان ثم. ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع لأشياء. [الكتاب (١/ ٤٠)]، وراجع كذلك: المقتضب (٣/ ٣٧٣)

(٣) راجع القاموس المحيط: دم.

(٤) في (ك): نون.

(٥) ما بين لقوسين: ساقط من (ك).

وإذا دخل عليه عامل، نَحَوُ: (لَنْ يَضْرِبَنَّ، وَلَمْ يَسْرَحْنَ لَمْ يُوْثِرْ فِيهِ لَفْظًا). وهذا معنى قوله: (فما له مغير بحال) - وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزا حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ
ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كضربتُ، وضربنُ^(١).

ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له، نَحَوُ: ﴿لَيَكْبَدَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]^(٢)، ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ [فاطر: ٤٢]^(٣).

ومذهب الجمهور أنه مبنيٌّ معها^(٤) على الفتح؛ لتركبه معها تركيب (خَمْسَةٌ عَشَرَ) بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببنائه^(٥)، نحو: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]^(٦)، ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾ [القصص: ٨٧]^(٧).

وقوله: (فهذه أمثلة لما^(٨) بنى) إشارة إلى أنه لم يستوف^(٩) المبنيات، وإنما ذكر جملة

(١) في (ك) ضربنا.

(٢) وهي بتمامها: ﴿كَأَنَّ لَيَكْبَدَنَّ فِي الْخَطْمَةِ﴾.

(٣) وهي بتمامها: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾.

(٤) معها: ساقطة من (ك).

(٥) ولم يتعرض الشارح لحكم المضارع إذا اتصلت به نون النسوة ومذهب الجمهور أنه مبني معها على السكون. وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديراً. [راجع التصريح: ٥٦/١]

(٦) وهي بتمامها: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٧) وهي بتمامها: ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ ءَايَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُفْرِكِينَ﴾.

(٨) في (د)، (س): بما.

(٩) في (ك): لم يستوفي. خطأ.

جملة منها، لكونها جائلة بين الناس، أي^(١): دائرة على ألسنتهم.

وأشار بقوله: (وكلُّ مبني يكون آخره على سواء)، إلى الفرق بين المعرب والمبني.

فالمبني^(٢): ما يكون آخره على سواء، أي: لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة؛ فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه (اللفظ: فلا يتغير آخره)^(٣) بخلاف المعرب، فإنه يتغير آخره باختلاف العوامل^(٤)، فحركته^(٥) وسكونه يكونان^(٦) بعامل، فيوجدان بوجوده - فقد ظهر لك أنَّها ضدان، والله أعلم بالصواب^(٧).

وَقَدْ تَقَضَّتْ^(٨) مُلْحَةً^(٩) الْإِعْرَابِ. مُودَعَةً^(١٠) بَذَائِعِ الْأَدَابِ
فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ وَحَسِّنِ الظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ.

يشير إلى أنَّ^(١١) هذه المنظومة الموسومة بملحة^(١٢) الإعراب انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والأدب، فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على

(١) (بين الناس، أي): ساقطة من (ك).

(٢) في (س)، (ك): والمبني.

(٣) في (ك): شيء يتغير آخره. وفي (ط): عليه حتى يتغير آخره.

(٤) في (ك)، (ط): العامل.

(٥) في (ك): وحركته.

(٦) يكونان: زيادة في (ط)، (س)، (ك).

(٧) والله أعلم بالصواب: العبارة ساقطة من (س).

(٨) تقضت: فرغت ومنت.

(٩) الملحة بالضم: المستحسنة والمستملحة من كل شيء، والجمع (ملح) ويراد بها الكلمة

الليحة، وقد تطلق على البركة أيضاً. [راجع القاموس المحيط: ملح]

(١٠) لفظ (أن): ساقطة من (س).

(١١) في (ك): المسماة بملحة.

جملة^(١) جمة من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامثالها وفهم معانيها؛ بلغ الرتبة العليا^(٢)، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء^(٣)، ليستفيع به حفظاً أو قراءة وتفهماً^(٤)، فإن من أساء ظنه بشيء؛ لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها أن يبلغ^(٥) بها ما يرتجيه ويأمله^(٦) من العلم^(٧) وأن يُحسِّنَ إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها، فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ونتج.

والمُلْحَةُ: الواحدة من الملح، بضم الميم، وهو^(٨): ما يستملح^(٩) من الكلام، والبدائع (٧٨): الشيء الغريب الذي لم ينسج على منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمناً الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته، أشار بقوله: (وإن تجد عيباً فسُدَّ الخلل) إلى^(١٠) أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه (وَأَلَا يَكُونُ)^(١١) الجواب عنه إلا على وجه حسن؛ ليكون

(١) في (ط): جل.

(٢) في (س): العالية.

(٣) في (ك): المستحسن للشيء.

(٤) في (ك): وتفهماً. وفي (س): وتفهمها.

(٥) في (س)، (ط): ليبلغ.

(٦) في (ك)، (س): ويؤمله.

(٧) في هامش هذه النسخة قول الإمام الشافعي:

وعين الرضا عن كل عيبٍ كليلَةٌ كما أنَّ عينَ السُّخْطِ تُبْذِرُ المساويا

(٨) لفظة (هو): ساقطة من (ط). وفي (س): وهي.

(٩) في (س): ما تستملح.

(١٠) من (س): يعني.

(١١) في (د)، (س)، (ط)، (ك): (وإن لم يكن) والصواب ما أثبتناه.

ليكون ممن يدفع بالتالي هي أحسن، فإن الإنسان محل العيب والنقص. والكمال المطلق^(١) لا يكون إلا الله تعالى^(٢).

(فجّل من لا عيب فيه وعلا).

وأصل الخلل: الفرج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأها^(٣) به من الحمد المعقّب بالصلاة، فقال:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى فَزِنْعَمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى
ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ مُحَمَّدٍ
وَأَلَيْهِ وَصَّحْبِهِ الْأَطَهَارِ^(٤) الْقَائِمِينَ فِي دُجَى الْأَسْحَارِ^(٥)
ثُمَّ عَلَى أَصْحَابِهِ وَغَيْرَتِهِ وَتَابِعِي مَقَالِهِ وَسُتَيْتِهِ^(٦)

وقد مر انكلام على الحمد، والنبي وآله.

والصلاة: من صلى، إذا دعا بخير. والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلّى عليه، وإرادة^(٧) الخير له. وقد مرّ أنّ أفرادها عن السلام مكروه^(٨).

(١) لفظة (المطلق): زيادة في (ك).

(٢) لفظة (تعالى): ساقطة من (س).

(٣) في (ط): بما بدأ.

(٤) هذا البيت من المنظومة يروى في بعض نسخ الملحة هكذا:

وَأَلَيْهِ الْأَفَاضِلُ الْأَخْيَارُ مَا انْسَلَخَ اللَّيْلُ مِنَ النَّهَارِ

(٥) في (س): الأخيار.

(٦) هذا البيت من أبيات الملحة: زيادة في المنظومة وسقط من نسخ الكتاب. (المنظومة: ص ٤٨).

(٧) في (د): وإزادة.

والهاشمي: نسبه إلى جدّه هاشم بن عبد مناف.

ومحمد: عنّم على نبيّنَا - عليه أفضل الصلاة والسلام^(١) - وهو^(٢) منقولٌ من اسم مفعول (مَحَمَّد) كمَفْضَل من (فَضَّلَ)، موضوعٌ لِن كَثُرَت خصاله الحميدة.

وصحبه: اسم جمع لصاحب عند سيّويه، وجمعٌ له عند الأخفش^(٣).

والصحابي^(٤): من اجتمع مؤمنًا^(٥) بالنبي ﷺ ومات كذلك.

وعطف الصحب على الآل؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

والدُّجى: جمع دجية، بالياء، وهي ظلمة الليل^(٦).

=

(١) انظر ص (٢٧١) من هذه الرسالة.

(٢) ما بين الشرطتين: زيادة في (ك).

(٣) لفظة (هو): زيادة في (ط)، (ك).

(٤) انظر ص (٢٧٢) من هذه الرسالة هامش (١).

(٥) في (ط): والصاحب.

(٦) مؤمنًا: ساقطة من (ك).

(٧) في (س): وهي الظلمة.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فله الحمد - سبحانه - لا أحصى ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه، فله الحمد حتى يرضى^(١)، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نعم المولى ونعم النصير، (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)^(٢)، (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وذريته وأهل بيته الطاهرين وسلم تسليمًا إلى يوم الدين آمين)^(٣).

وكان الفراغ من كتابته في يوم السبت المبارك السادس والعشرين^(٤) من ذي القعدة غفر الله لكاتبه ومالكه والناظر فيه بخير ولن قال آمين وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) ما بين القوسين: زيادة في (س).

(٢) ما بين القوسين: زيادة في (س)، (ط).

(٣) وفي (س): وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

(٤) وردت في النسخ جميعها (السادس عشرين) والصحيح ما أثبتناه.

الفهارس الفنية^(١)

- أ- فهرس الآيات القرآنية.
- ب- فهرس القراءات القرآنية.
- ج- فهرس الأحاديث النبوية.
- د- فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز.
- هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم.
- و- فهرس المترجمين.
- ز- فهرس الأعلام.
- ح- فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية.
- ط- فهرس الأماكن والبلدان.
- ي- فهرس المصادر والمراجع.
- ك- فهرس الموضوعات.

(١) حرف (هـ) يدل على أن الكلمة وردت بالهامش.
لا اعتداد بكلمات: أب، أم، وأخ، وابن، وأهل، وأداة التعريف.

١- فهرس الآيات القرآنية .

الآية	رقم الآية	صفحة
١ - سورة فاتحة الكتاب:		
اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين	٧، ٦	٥١٢ هـ
٢ - سورة البقرة:		
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ...	٦	٥٢٠
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ...	٢٤	٥٨٣، ٣٣٦
هو الذي خلق لكم ...	٢٩	٣٩٧
وكلا منها رغداً ...	٣٥	٣٩١
اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم ...	٤٧	٤٥٦ هـ
وأنتم تشهدون ...	٨٤	٣٣٦
ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ...	٨٥	٤٨١
على ملك سليمان ...	١٠٢	٣٤١
لقد علموا لمن اشتراه ...	١٠٢	٣٨٣
كل له قانتون ...	١١٦	٣٥٩
وإذ ابتلى إبراهيم ربه ...	١٢٤	٣٧٩
نعبد إلهك وإله آبائك ...	١٣٣	٥٢٢
وأن تصوموا خير لكم ...	١٨٤	٢٨٤ هـ
ولتذكروا الله على ما هداكم ...	١٨٥	٣٤١

الآية	رقم الآية	صفحة
ثم أتموا الصيام إلى الليل ...	١٨٧	٣٤٠
وأنتم عاكفون في المساجد ...	١٨٧	٥٤٦
وما تفعلوا من خير فإن الله يعلمه ...	١٩٧	٥٨٧
واذكروه كما هداكم ...	١٩٨	٣٤٣، ٣٩٧ هـ
وزلزلوا حتى يقول الرسول ...	٢١٤	٥٧٠
ولعبد مؤمن خير من مشرك ...	٢٢١	٣٥٩
فأتوا حرثكم أنى شئتم ...	٢٢٣	٥٨٦
تربص أربعة أشهر ...	٢٢٦	٢١٩، ٣٥١
والمطلقات يتربصن ...	٢٢٨	٥٩٧
إلا أن يعفون ...	٢٣٧	٥٧٥
وأن تعفوا أقرب للتقوى ...	٢٣٧	٥٧٥
ولولا دفع الله الناس ...	٢٥١	٣٧٠، ١٦٨
أتى يحيى هذه الله بعد موتها ...	٢٥٩	٣٨٠
ثم ادعهن يأتينك سعيًا .	٢٦٠	٣٩٤
ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية .	٢٧٤	٣٩٥
وإن كان ذو عسرة ...	٢٨٠	٤٦٦
فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ...	٢٨٢	٥٧٨

الآية	رقم الآية	صفحة
لله ما في السموات ...	٢٨٤	٣٤٣
لا تؤاخذنا ...	٢٨٦	٥٧٩
ولا تحمل علينا إصرًا ...	٢٨٦	٥٧٩
ولا تحمِلنا ...	٢٨٦	٥٧٩
٣- سورة آل عمران:		
ربنا لا تزغ قلوبنا ...	٨	٤٧٩
إن في ذلك لعبرة ...	١٣	٤٥٧
إذ قالت امرأة عمران ...	٣٥	٣٧٣
أنى لك هذا ...	٣٧	٥٨٦
وسيدًا وحصورًا ونبيًا من الصالحين ...	٣٩	٢٧٠هـ
آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ...	٤١	٢٧٤هـ
وما كنت لديهم ...	٤٤	٣٥٣
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ...	٩٢	٥٨٦
كتم خير أمة أخرجت للناس ...	١١٠	٢٦٩
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ..	١٤٢	٥٦٦
وما محمدٌ إلا رسول ...	١٤٤	٤٧٠

الآية .	رقم الآية	صفحة
ولا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم ...	١٨٠	٣٧٣
لتبلون ...	١٨٦	٥٧٦
٤- سورة النساء		
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ...	٢	٣٤٠
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	٣	٥٣٢
فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً ...	٩	٥٧٨
حرمت عليكم ...	٢٣	٤٥٢
كتاب الله عليكم ...	٢٤	٤٥٢
والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات ...	٢٧	٥٥٨
وخلق الإنسان ضعيفاً ...	٢٨	٢٢٩
ما فعلوه إلى قليل ...	٦٦	٤٢٧
ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ...	٧٣	٥٦٤
وأينما تكونوا ...	٧٨	٥٨٥
وكفى بالله شهيداً ...	١٦٦، ٧٩	٤٤٧
وإن يتفرقا ...	١٣٠	٥٨٢

الآية	رقم الآية	صفحة
لم يكن الله ليغفر لهم ...	١٣٧	٥٦٢
فبما نقضهم ...	١٥٥	٣٤٢
فبظلم من الذين هادوا ...	١٦٠	٣٩٧
وكلم الله موسى تكليماً ...	١٦٤	٣٨٩
لئلا يكون ...	١٦٥	٥٦٣
إنما الله إله واحد ...	١٧١	٤٥٩
٥- سورة المائدة		
اليوم أكملت لكم دينكم ...	٣	٢٩٨
وبعثنا منهم اثني عشر نقيماً ...	١٢	٤٠٩
نجيناهم بسحر ...	١٣	٣٤٢
ما جاءن من بشير ...	١٩	٣٧٠
قال رجلان من الذين يخافون ...	٢٣	٣٢٥
فلا تأس على القوم الفاسقين ...	٢٦	٨٧
وحسبوا ألا تكون فتنة ...	٧١	٥٥٨
من أوسط ما تطعمون أهليكم ...	٨٩	٣٣٣
لا تسألوا عن أشياء ...	١٠١	٥٥٨
عليكم أنفسكم	١٠٥	٣٨٠، ١٦٨
تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا ...	١١٤	٥١٣ هـ

الآية	رقم الآية	صفحة
٦ - سورة الأنعام		
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ...	٢٧	٥٦٧
إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ...	٥٤	٤٥٦ هـ
لست عليكم بوكيل ...	٦٦	٢٨٦
وأمرنا لنسلم ...	٧١	٥٦٢
أتحاجوني ...	٨٠	٥٧٥
يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي ..	٩٥	٥١٦، ١٦٤
وأقنموا بالله ...	١٠٩	٣٤٨
ما أشركنا ولا آباؤنا ...	١٤٨	٥٢٢ هـ
قل تعالوا أتل ...	١٥١	٥٦٥
٧ - سورة الأعراف		
بياتاً أو هم قائلون ...	٤	٥١٦
فريقاً هدى ...	٣٠	٣٧٩
ادخلوا في أمم ...	٣٨	٣٤٠
ومن فوقهم غواشٍ ...	٤١	٥٣٤
فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ...	٥٣	٥٦٣
وادعوه خوفاً وطمعاً ...	٥٦	٣٩٥
حتى يحكم الله ...	٨٧	٥٦٩

الآية	رقم الآية	صفحة
مهما تأتينا بآية لتسحرنا ...	١٣٢	٥٨٧
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ...	١٤٢	٤٠٩
ولما سُقط في أيديهم ...	١٤٩	٣٧٦
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ...	١٦٠	٥٥٥
فبأي حديث بعده يؤمنون ...	١٨٥	٥٩١
٨- سورة الأنفال		
كانها يساقون إلى الموت وهم ينظرون ...	٦	٤٠٩
وإذ يعدكم الله لإحدى الطائفتين ...	٧	٣٥٦ هـ
وإن تعودوا نعد ...	١٩	٥٨٥
وما كان الله ليعذبهم ...	٣٣	٥٦٢
والركب أسفل منكم ...	٤٢	٣٦٣
٩- سورة المائدة		
اشترُوا بآيات الله ...	٩	٣٠٢
إذ هما في الغار ...	٤	٢٩٨
ألم يأتهم نبؤ الذين من قبلهم ...	٧٠	٥٩١
من أول يوم ...	١٨٠	٣٤٠
١٠- سورة يونس		
دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً ...	١٢	٥١٦

الآية	رقم الآية	صفحة
إلا إن أولياء الله ...	٦٢	٤٥٥
ولا تبعان ...	٨٩	٥٩٧
حتى يحكم الله ...	١٠٩	٥٦٩
١١ - سورة هود		
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ...	٨	٤٦٥ هـ
واصنع الفلك بأعيننا ...	٣٧	٣٣٧
ما دامت السماوات والأرض	١٠٧	٤٧٦
وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدون فيها ...	١٠٨	٣٦٦
إن الحسنات يذهبن السيئات ...	١١٤	٣٣٤
ولا يزالون مختلفين ...	١١٨	٤٦٣
١٢ - سورة يوسف		
رأيتُ أحد عشر كوكبًا ...	٤	٤١٧
إن أبانا لفي ضلال مبين ...	٨	٣١٧
يوسف أعرض عن هذا ...	٢٩	٤٧٩
قال نسوة ...	٣٠	٣٧١
وقالت اخرج عليهن ...	٣١	٣٧٤
ما هذا بشرًا ...	٣١	٤٦٩
قالت امرأة العزيز ...	٥١	٣٧٣

الآية	رقم الآية	صفحة
ارجعوا إلى أبيكم ...	٨١	٣١٧
يا أسفى على يوسف ...	٨٤	٤٧٨
تالله تفتؤ ...	٨٥	٣٤٨
لا تثريب عليكم اليوم ...	٩٢	٤٢٣
وألфия سيدها لدى الباب ...	٢٢٥	٢٧٠
١٣- سورة الرعد		
أم هل تستوي الظلمات والنور ...	١٦	٥٢١
١٤- سورة إبراهيم		
تؤقي أكلها كل حين بإذن ربها ...	٢٥	٤٢٢
ألم تر ...	٢٨	٥٧٧
من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال ...	٣١	٧٧
١٥- سورة الحجر		
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ...	٢	٣٤٤، ٢١٨
١٦- سورة النحل		
ولنعم دار المتقين ...	٣٠	٤١٣
وأقسموا بالله ...	٣٨	٣٤٨
لا جرم أن لهم النار ...	٦٢	٤٥٦ هـ
ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ...	٩١	٥١٠ هـ

الآية	رقم الآية	صفحة
ما عندكم ينفد وما عند الله باق ...	٩٦	٢٨٤
فإن ربك ليحكم بينهم ...	١٢٤	٤٥٧
١٧ - سورة الإسراء		
من المسجد الحرام ...	١	٣٤٠
إلى المسجد الأقصى ...	١	٣٤٠
وإن عدتم عدنا ...	٨	٥٨٥
ولا تمش في الأرض مرحًا ...	٣٧	٤٠٤
فإن جهنم جزاؤهم جزاءً موفورًا ...	٦٣	٣٩٠
أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى ...	١١٠	٥٨٥، ٣٧٩، ٧٨
١٨ - سورة الكهف		
لنعلم أيّ الحزين أحصى ...	١٢	٣٨٣
ونقلبهم ...	١٨	٣٨٧
وكلبهم باسط ذراعيه ...	١٨	٣٨٧
بئس الشراب ...	٢٩	٤١٣
أنا أكثر منك مالا ...	٣٤	٤١١
وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ...	٦٣	٥١٣ هـ
إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى ...	٨٦	٥٢٠ هـ

الآية .	رقم الآية	صفحة
١٩ - سورة مريم		
فَإِذَا تَرَيَنَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا ...	٢٦	٥٨٥
قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ...	٣٠	٤٥٥
مَا دمت حيًّا ...	٣١	٤٦٤
٢٠ - سورة طه		
فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ...	٢٠	٣٦٠
وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ...	٨١	٥٧٨، ٥٦٣
حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ...	٩١	٥٩٦
٢١ - سورة الأنبياء		
وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ...	١٦	٤٠٤
وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ...	٣٠	٢٩٩
لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ...	٥٤	٥٢٢ هـ
لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ...	٦٥	٣٨٣
٢٢ - سورة الحج		
وَمِنَ النَّاسِ	١١، ٣، ٨	٣٠٣، ٢٩٠
فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ...	٣٠	٣٤٠
وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ...	٤٠	١٦٨

الآية	رقم الآية	صفحة
٢٣- سورة المؤمنون		
وعليها وعلى الفلك تحملون ...	٢٢	٣٤١
أفحسبتم أنها خلقناكم عبثاً ...	١١٥	٤٥٩
٢٤- سورة النور		
فاجلدوهم ثمانين جلدة ...	٤	٢٩٣
لمسكم فيما أفضتم ...	١٤	٣٩٧، ٣٤٠
ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة ...	٢٢	٣٣٢ هـ
في زجاجة الزجاجة ...	٣٥	٢٩٨
من شجرة مباركة زيتونة ...	٣٥	٥١٠
وأقسموا بالله ...	٥٣	٣٤٨
٢٥- سورة الفرقان		
وقال الظالمون ...	٨	٣٧١، ٣٣٠
إن شاء جعل لكم خيراً من ذلك جنات ...	١٠	٥١٥
دعوا هنالك نبوراً ...	١٣	٣٠٣
لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه ...	٤٩	٥١٥
ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، يضاعف له ...	٦٩، ٦٨	٥١٣ هـ
٢٦- سورة الشعراء		
ألم نربك فينا ولیداً ...	١٨	٣٠٥ هـ

الآية .	رقم الآية	صفحة
وأزلفنا ثم الآخرين	٦٤	٤٢١
أمدكم بما تعلمون. أمدكم بأنعام وينين ...	١٣٢	٥١٤ هـ
	١٣٣	
وما أهلكنا من قرية إلى لها منذرون	٢٠٨	٤٠٧
٢٨- سورة النمل		
إنه من سليمان ...	٣٠	٣٤٠
٢٨- سورة القصص		
ولا تخافي ولا تحزني ...	٧	٥٨٣
ليكون لهم عدوًا وحزنًا ...	٨	٥٦٢
وأبونا شيخ كبير ...	٢٣	٣١٧
من بعد ما أهلكنا القرون ...	٤٣	٥٩١
أو لم نمكن لهم حرماً آمناً ...	٥٧	٧٧
ولا يصدنك ...	٨٧	٥٩٧
٢٩- سورة العنكبوت		
ألم. أحسب الناس أن يتركوا ...	٢٠١	٣٨٣
فلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين ...	١٤	
فأنجيناه وأصحاب السفينة ...	١٥	٥١٧
خلق الله السماوات ...	٤٤	٣٣٤

الآية	رقم الآية	صفحة
أو لم يكفهم أنا أنزلنا ...	٥١	٣٦٩
٣٠- سورة الروم		
لله الأمر من قبل ومن بعد ...	٤	٥٩٠، ٧٨هـ، ٥٩١
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ...	١٧	٤٦٦
كلّ له قانتون ...	٢٦	٣٥٩
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ...	٤٧	٤٦٤
٣١- سورة لقمان		
لا تشرك بالله ...	١٣	٥٧٨
ولا تمش في الأرض مرحاً ...	١٨	٤٠٤
٣٢- سورة الأحزاب		
إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت	٣٣	٢٧٢
لكي لا يكون ...	٣٧	٥٥٨
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً .	٥٦	٢٧١هـ
٣٤- سورة سبأ		
سيروا فيها ليالي ...	١٨	٥٣٤
وإننا أو إياكم لعلّ هدى أو في ضلال مبين ...	٢٤	٥١٩
بل مكر الليل ...	٣٣	٢١٨، ٣٥١

الآية	رقم الآية	صفحة
٣٥- سورة فاطر		
أولي أجنحة مثني وثلاث ورباع ...	١	٥٣١
مختلف ألوانه ...	٢٨	٣٣٩
لا يُقضى عليهم فيموتوا ...	٣٦	٥٦٣
وليكونن ...	٤٢	٣٩٧
٣٦- سورة يس		
يس . والقرآن الحكيم ...	٢٠١	٣٤٨
٣٧- سورة الصافات		
والصافات صفاً ...	١	٣٩٠
لا إله إلا الله ...	٣٥	٤٢٩
لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفون ...	٤٧	٤٣٩
فلولا أنه كان من المسبحين ...	١٤٣	٤٥٦
وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ...	١٤٧	٥١٩
٣٨- سورة ص		
لما يذوقوا عذاب ...	٨	٥٧٨
إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجة ...	٢٣	٤٠٩
نعم العبدُ ...	٣٠	٤١٣

صفحة	رقم الآية	الاية
		٣٩- سورة الزمر
٤٧٧	١٦	يا عباد فاتقون ...
٣٣٢	٢١	إن في ذلك لعبرة لأولي الأبواب ...
٤٦٧	٣٦	أليس الله بكاف عبده ...
٣٨٨	٣٨	هل هن كاشفات ضره ...
٤٧٧	٥٣	يا عبادي الذين أسرفوا ...
٧٨	٥٦	أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت ...
٢٨٢	٧٣، ٧١	حتى إذا جاءوها ...
٤١٣	٧٢	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤٠- سورة غافر
٥١٩	٥	كذبت قبلهم قوم نوح ...
٤١٣	٣٧، ٣٦	لعلي أبلغ الأسباب . أسباب السماوات فأطلع
٥٦٤	٧٦	فبئس مثوى المتكبرين ...
		٤١- سورة فصلت
٤١٣	١٠	في أربعة أيام سواء للسائلين ..
٤٠٧	١١	فقال لها وللأرض ائتيا ...
٥٢٢	١٢	فقضاهن سبع سموات في يومين ...
٣٢٥	٢٩	ربنا أرنا اللذين أضلانا ...

الآية	رقم الآية	صفحة
وما ربك بظلام للعبيد ...	٤٦	٣٢٥
٤٢ - سورة الشورى		
وكذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك ...	٣	٥١٧
ليس كمثله شيء ...	١١	٣٤٣
من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ...	٢٠	٥٨٥
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم	٥٣، ٥٢	٥١٢
٤٣ - سورة الزخرف		
ليقض علينا ربك ...	٧٧	٥٧٨
٤٤ - سورة الدخان		
والكتاب المبين . إنا أنزلناه ...	٣، ٢	٤٥٥
إنه كان عاليًا ...	٣١	٣٢٣
٤٥ - سورة الجاثية		
الله الذي سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ..	١٢	٣٣٧
٤٦ - سورة الأحقاف		
أجيبوا داعي الله ...	٣١	٣٢١
٤٧ - سورة محمد		
فشذوا الرثاق فإما متابعون وإما فداء ...	٤	٣٩٣

الآية	رقم الآية	صفحة
فهل عسيتم إن توليتم ...	٢٢	٣٨٦
ومن يبخل فإنها يبخل عن نفسه	٣٨	٣٤١
٤٨ - سورة الفتح		
ليغفر لك الله ...	٢	٥٦٢
شغلنا أموالنا وأهلونا ...	١١	٣٣٣
إلى أهلهم أبدًا ...	١٢	٣٣٣
سيقول المخلِّقون ...	١٥	٣٣٠
وكفى بالله شهيدًا ...	٢٨	٤٢٠ هـ
٤٩ - سورة الحجرات		
ولو أنهم صبروا ...	٥	٤٥٦
حتى تفيئ إلى أمر الله ...	٩	٥٧٠
٥٠ - سورة ق		
ولدينا مزيد ..	٣٥	٣٥٣
٥١ - سورة الذاريات		
إنه لحق مثل ما أنتم تنطقون	٢٣	٤٥٥
٥٢ - سورة الطور		
إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم ...	٢٨	٤٥٦

الآية	رقم الآية	صفحة
٥٣- سورة النجم		
إن هي إلى أسماء ...	٢٣	٥٢٩
٥٤- سورة القمر		
وفجرنا الأرض عيونًا ...	١٢	٤١١
نجيناهم بِسَحَر ...	٣٤	٣٤٢
ولقد جاء آل فرعون النذر ...	٤١	٣٧٨
٥٥- سورة الرحمن		
سنفرغ لكم أيها الثقلان ...	٣١	٤٧٩
عينان تجريان	٥٠	٣٣٦
٥٧- سورة الحديد		
لكيلا تأسوا ...	٢٣	٥٨٥
ولقد أرسلنا نوحًا وإبراهيم ...	٢٦	٥١٧
لئلا يعلم ...	٢٩	٥٦٣
٥٨- سورة المجادلة		
ما هن أمهاتهم ...	٢	٤٦٩
٥٩- سورة الحشر		
كي لا يكون دولة ...	٧	٥٥٩
فكان عاقبتهم أنها في النار خالدين فيها ...	١٧	٣٣٦

الآية	رقم الآية	صفحة
٦٢ - سورة الجمعة		
قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ...	١١	٢٨٤
٦٥ - سورة الطلاق		
إن الله بالغ أمره ...	٣	٣٧٩
لينقق ذو سعة من سعته ...	٧	٥٧٨
قد أنزل الله إليكم ذكراً . رسولاً ...	١١، ١٠	٥١٢
٦٦ - سورة التحريم		
والملائكة بعد ذلك ظهير ...	٤	٣٧٩
٦٨ - سورة القلم		
وإنك لعلی خلق عظیم ...	٤	٤٥٧
بأيكم المفتون ...	٦	٢٧٣
٦٩ - سورة الحاقة		
سخرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيام حسوماً .	٧	٣٧٦
فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ...	١٣	٣٧٦
هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ ...	٢٩	٧٧، ٤٧٨
٧٢ - سورة الجن		
قل أوحى إلي أنه استمع ...	١	٤٥٥ هـ

الآية	رقم الآية	صفحة
٧٣- سورة المزمل		
علم أن سيكون منكم مرضى ...	٢٠	٥٥٨
٧٥- سورة القيامة		
بلى قادرين ...	٤	٤٠٨
٧٦- سورة الإنسان		
لم يكن شيئاً مذكوراً ...	١	٥٧٨
إما شاكراً وإما كافوراً ...	٣	٥٥٢٠
٧٧- سورة المرسلات		
جمعناكم والأولين ...	٣٨	٥٥٢٢
٨٠- سورة عبس		
فأنت له تصدى ...	٦	٣٠٥
لما يقض أمره ...	٢٣	٥٧٧
٨٤- سورة الانشقاق		
طبقاً عن طبق ...	١٩	٣٤١
٨٥- سورة البروج		
وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد .	١٥ ، ١٤	٣٦٠
فعال لما يريد...	١٦	

الآية	رقم الآية	صفحة
٨٩ - سورة الفجر		
والفجر . وليالٍ ...	٢٠١	٥٣٤
٩٢ - سورة الليل		
أنذرتكم نارا تلظى ...	١٤	٣٠٥
٩٤ - سورة الشرح		
ألم نشرح ...	١	٥٧٧
٩٥ - سورة التين		
في أحسن تقويم ...	٤	٥٤٦
٩٦ - سورة العلق		
اقرأ باسم ربك الذي خلق ...	١	٢٦٨
لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة ...	١٦، ١٥	٥١٢ هـ
فليدع ناديه ...	١٧	٣٣٦، ٣٢١
٩٧ - سورة القدر		
إنا أنزلناه في ليلة القدر ...	١	٤٥٥
سلام هي حتى مطلع الفجر ...	٥	٣٤١
٩٨ - سورة البينة		
لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ...	١	٥٧٦، ٧٨ هـ

الآية	رقم الآية	صفحة
١٠٠ - سورة العاديات فالمغيرات صبحًا . فأثرن به نقعًا ...	٤، ٣	٥١٦
١٠٤ - سورة الهمزة لينبذن ...	٤	٥٧٩
١١٢ - سورة الإخلاص قل هو الله أحد ...	١	٣٦٣
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ...	٣	٥٧٧

ب- فهرس القراءات القرآنية

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
١	فتلقى آدم من ربه <u>كلمات</u>	ابن كثير	البقرة	٣٧	٣٧٠
٢	تساءلون به <u>والأرحام</u>	ابن عباس والحسن البصري	النساء	١	٥٢٢
٣	ما فعلوه <u>إلا قليلاً</u> منهم	ابن عامر	النساء	٦٦	١٩٣
٤	وحسبوا <u>ألا تكون</u> فتنة	البصريان وحمزة والكسائي وخلف	المائدة	٧١	٥٥٨
٥	الله أعلم حيث <u>يجعل رسالاته</u>	نافع والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم	الأنعام ١٢٤		٤٢٣
٦	إنه من <u>يتقي ويصبر</u>	قنبل	يوسف	٩٠	٥٨٢
٧	<u>إن هذان</u> لساحران	نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.	طه	٦٣	٣٢٧

م	القراءة	القارئ	السورة	الآية	صفحة
٨	أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ	الكسائي وأبو جعفر المدني ورويس	النمل	٢٥	٤٨١
٩	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ	الجحدري والعقيلي.	الروم	٤	٥٩١
١٠	هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ	البصريان	الزمر	٣٨	٣٨٨
١١	خَاشِعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ	أبو عمرو وحمة والكسائي وخلف.	القمر	٧	٤٠٧
١٢	يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ	المدنيان وأبو عمرو وابن عامر	الزخرف	٦٨	٤٧٧
١٣	إِنَّ اللَّهَ بِالْغُفْرِ أَمَرَهُ	نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمة ويعقوب وخلف.	الطلاق	٣	٣٧٩
١٤	وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا	الأعمش والأشهب العقيلي.	نوح	٢٣	٣٨٨
١٥	سَلَسَلًا وَأَغْلَالًا	نافع والكسائي	الإنسان	٤	٥٥٠

ج - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

م	الحديث	صفحة
١	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع	٢٦٨
٢	أنا سيد ولد آدم ...	٢٧٠هـ
٣	قوموا إلي سيدكم أو إلى خيركم	٢٧٠هـ
٤	السيد الله تبارك وتعالى	٢٧٠هـ
٥	من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ...	٢٨٧
٦	وأعوذ بك من الخيانة فإنها بثت البطانة	٢٨٧
٧	لا وتران في ليلة	٣٢٦
٨	يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة	٣٤٤
٩	فلا تجدون أعلم من عالم المدينة	٣٥١
١٠	خمس صوات كتبهن الله ...	٣٥٩
١١	لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة	٤٤٢هـ
١٢	سيحان الله إن المؤمن لا ينجس!!	٤٤٦
١٣	لا أحد أغير من الله	٤٤٥
١٤	ثوبي حجر ...	٤٧٩
١٥	إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها، ثلثها، ربعها إلى العشر	٥١٢
١٦	صلاة الليل مثنى مثنى	٥٣١، ٥٣٢
١٧	من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.	٥٨٥

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
عدي بن الرعلاء	الخفيف	نجلَاء	١٣	٣٤٧
المعذل بن عبد الله	المديد	أو غائبًا	٣٦	٤٦٤
الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	وتحسبُ	٢٠	٣٨٤
الكميت بن زيد الأسدي	الطويل	مذهبُ	٢٩	٤٣٠
نصيب بن رباح	الطويل	حبيبها	١٦	٣٦١
حميد بن ثور	الطويل	وتغيبُ	٦	٣٢٨
حسان بن ثابت	الوافر	المشيبِ	٥٥	٥٦٠
رؤبة بن العجاج	الرجز	فاشترتُ	١٨	٣٧٩
عبد الله بن يعرب	الطويل	الفراتِ	٦٩	٥٩١
رجل طائي	الطويل	مرتِ	٢٢	٣٧٨ هـ
كثير عزة	الطويل	تولتِ	٢٢	٣٨٣
الشيخ يوسف التوزري	المتدارك	بالبلجِ	٤٢	٣٨٠ هـ
أبو النجم العجلي	الرجز	فنستريحا	٥٦	٥٦٣
مسكين الدارمي	الطويل	سلاحِ	٣٠	٤٥١
عقبة بن هيرة الأسدي	الوافر	ولا الحديدًا	٣٨	٤٦٨
الفرزدق	البسيط	المقيدا	٣٢	٤٦٥ هـ
ورقة بن نوفل	البسيط	والجمدُ	١٤	٣٥٣ هـ

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
قيس بن زياد	الوافر	بني زياد	٦٤	٥٨٢ هـ
النابعة الذبياني	البسيط	فقد	٣٣	٤٦٠ هـ
أبو النجم العجلي	الرجز	ابتكر	٤٦	٥٠٦
عبد الله بن كيسبه	الرجز	عمر	٤٨	٥١٠
النابعة الذبياني	الطويل	الأصاغرا	٥٠	٥١٩
رؤبة بن العجاج	الرجز	أو أطيرا	٦٣	٥٧٣
أبو صخر الهذلي	الطويل	القطر	٨	٣٤٣ هـ
ذو الرمة	الطويل	يجر عائل	٣٥	٣٩٨ هـ
		القطر		
النابعة الذبياني	البسيط	جار	٤٤	٤٦٣
الأعشى	السريع	الفاخر	١٥	
راشد بن شهاب اليشكري	الطويل	عمرو	٢٧	٤٨١
عامر بن الحارث	الرجز	العيس	٢٨	٤٢٨
سويد اليشكري	الرمل	يطع	١	٢٣٩
محمد بن بشير	البسيط	سمعا	٥٧	٥٦٤
محمد بن بشير	الطويل	يتضوع	٥٣	٥٤٩ هـ
محمد بن بشير	الطويل	بلقع	٥٤	٥٥٩
الشريف الرضي	الكامل	الملسوع	٦٠	٥٦٧

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
الشریف الرضی	الطویل	الغطارفُ	٤١	٤٧٦هـ
عباس بن الأحنف	البسیط	الخزِفُ	٤٠	٤٧٠هـ
عامر بن جوین الطائی	المتقارب	إبقاها	١٧	٣٧٣
الشنفری	الطویل	أعجلُ	٣٧	٤٦٧
جریر	الطویل	أشکلُ	٦٢	٥٧٠
لبید بن ربیعۃ العامری	الطویل	الأناملُ	٤٥	٤٨٦
النابعة الذبیانی	الطویل	لا یحاولُ	٦٧	٥٨٨
امرؤ القیس	الطویل	بنبالِ	٤٦	٥٠٥
امرؤ القیس	الطویل	أمثالی	٣١	٤٥٩هـ
أمية بن أبي الصلت	الخفیف	العقالِ	٢	٣٩٣
امرؤ القیس	الطویل	لیتلی	١٠	٣٤٥هـ
امرؤ القیس	الطویل	مرجلی	٥٢	٥٤٩هـ
امرؤ القیس	الطویل	المتفضلِ	٢٣	٣٩٨هـ
امرؤ القیس	الطویل	فحوملِ	٥٨	٥٦٥هـ
امرؤ القیس	الطویل	محولِ	١١	٣٤٦
زیاد الأعجم	الوافر	أو تستقیما	٦١	٥٦٨
عنترۃ	الکامل	حرامُ	٣٩	٤٦٩
ذو الرمة	الطویل	وغرامُ	٤٣	٤٨٠

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد	الصفحة
أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عظيم	٢٤	٥٦٦ هـ
هوبر الحارثي	الطويل	عقيم	٤	٣٢٦
الجيم بن صعب	الوافر	حذام	٧٠	٥٩٥
عنتره	الكامل	المكرم	٢١	٣٨٥
الراعي النميري	الوافر	والعيونا	٢٦	٤٠١
الراعي النميري	الخفيف	مين	٣٤	٤٦٣
الراعي النميري	الخفيف	الأزمان	٦٥	٥٨٧
رجل من أزد السراة	الطويل	أبوان	٩	٣٤٤
وثار بن شيان النمري	الوافر	داعيان	٥٩	٥٦٦
سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تعرفوني	٥١	٥٣٩
سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	الأربعين	٧	٣٣١
رؤبة بن العجاج	الرجز	قتمة	١٢	٣٣٦ هـ
أبو النجم	الرجز	غائتاها	٥	٣٢٦
مروان المهلب	الكامل	ألقاها	٤٩	٥١٨
ذو الرمة	الرجز	عينها	٢٥	٤٠١ هـ
بشار بن برد	الخفيف	فأجابوا	٣	٢٧٨
	الطويل	آتيا	٦٦	٥٧٨

هـ - فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم

- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. ٢٨٤، ١٩٩
 - ادخلوا الأول فالأول. ١٨٥، ١٦٣
 - قضية ولا أبا حسن لها. ٤٣٩، ١٦٤
 - اجتهد وحدك. ١٦٣
 - اذهب بذي تسلم. ٣٥٤، ٢٠٠
 - كيف أنت وقصعة من تريد. ٣٩٩، ٢٠٠
 - مشنوء من يشنؤك. ٣٦١، ١٩٩
 - إذا عرف السبب بطل العجب. ٤٤٦، ١٩٩
 - نعم السير على بنس العير. ٢٨٣، ١٩٩
 - ما هي بنعم الولد. ٢٨٣، ١٩٩
 - على الثمرة مثلها زبدا. ٣٦١، ٢٠٠
 - خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها. ٤٠٦، ٢٠٠
 - عسى الغويّر أبو ساء. ٢٠٩، ٢٠٧
 - تميمي أنا. ٣٦١
 - سير عليه طويلا. ٣٩٢
 - إنما أنت سيرا. ٣٩٤
 - جاء الرد والجبايا. ٣٩٩

- استوت المياه والأخشابا. ٣٩٩
- ما أنت وزيدا. ٣٩٩
- بعته بدرهم فصاعدا. ٤٠٨
- لله دره فارسا! ٤١٢
- الصيف ضيعت اللبن. ٤١٥هـ
- ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. ٤٢٨هـ
- أرسلها العراك. ٤٣٣هـ
- لكل فرعون موسى. ٤٤٠هـ
- ما طعامك زيداً أكلاً. ٤٦٣
- ما بي أنت معنيا. ٤٧١
- ما مسى ما أعتب. ٤٧١
- يا أم لا تفعلي. ٤٧٨
- بعد اللثيا والتي. ٤٩٨
- مررت برجل سواءٍ والعدم. ٥٢٢
- إنها لأبل أم شاء. ٥٢١
- الكمر أشباه الكمر. ٥٢٦

و- فهرس المترجمين

٩	أبان اللاحقي
١٢	الأجهوري
٢٩٧	الأخفش
٧٤	ابن أرسلان (شهاب الدين الرملي)
٥٥	أبو إسحاق الشيرازي
٤٠٠	أبو الأسود الدؤلي
١٢٣	الأشموني
٥٨	أنوشروان
٤٨٨	ابن إياز
٥٦١	ابن بابشاذ
٥٧	بامخرمة
٧٥	بحرق اليمني
١٠	بشر بن المعتمر
٢٣	بهلول الصوفي
٣٥٠	الجرجاني (عبد القاهر)
٣٥٠	ابن الحاجب
٧٦	حسين والي

٢٩٧	أبو حيان
١٢	الخضري
١٣	خلف الأحمر
٢٩٧	الخليل
٥٥٠	الدمامي
٤٦٢	الزجاج
٢٧٧	الزنجشري
٤٦٢	ابن أبي الربيع
٧٤	سريجا بن محمد
٢٩٧	سيبويه
٧٥	السيوطي
٢١	ابن سينا
٣٥٢	ابن الشجري
٧٣	ابن الصائغ
١٢٨	الصبان
٥٨	ابن صدقة
٢٤	طاهر الأصبهاني
٣٦	ابن طراد الزينبي
٢٣	طبرس الجندي

٧٣	أبو العباس الحوفي
٢٢	ابن عبد القوي
١١٥	العز بن عبد السلام
٥٦١	ابن عصفور
٢٤١	العكبري (أبو البقاء)
٢١٠	الفارسي
١٣٤	الفاكهاني
١٥٣	ابن الفاكهاني
١٣٣	الفاكهي (أحمد بن علي)
١٣٦	الفاكهي (عبد القادر)
٣١٧	الفاكهي (محمد)
٣١٧	الفراء
٥٣	الفضل القصباني
٤٣٢	المازني
٢٧٠	مالك بن أنسي
٢٧٣	ابن مالك
٥٦	الماندائي
٢٩٨	المبرد
٧٣	أبو المحاسن (عبد الله بن عبد الحق)

٧٦	المحبي
٧٤	محمد بن جابر
٣٥٩	المرادي
٧٥	ابن مطير
٢٢	ابن معط
١٠	ابن عماتي المصري
٢٧٧	ناظر الجيش
٧٣	ابن الناظم
٥٧	ابن النقور
٧٤	نور الدين القلصاوي
٢٧٠	النوي
١٠	ابن الهبارية
٢٨٩	ابن هشام
٦٦	ابن الوردي
٧٤	ابن الوكيل

ز- فهرس الأعلام

- أبان اللاحقي: ٩، ١٤، ١٥، ٢٨
الأبدي: ٤١١ هـ، ٥٦٢ هـ.
الأبيرد الرياحي: ٣٣١ هـ.
الأناري: ٢٤.
ابن أجروم: ١٢٢، ١٤٩.
الأجهوري: ١٢.
الأحوص: ٤٧٤ هـ.
الأخطل: ٥٥١ هـ، ٥٧٠ هـ.
الأخفش: ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٩٧ هـ.
٢٧١ هـ، ٣١٨ هـ، ٣٣٩ هـ
٣٤٤ هـ، ٣٤٣ هـ، ٣٤٩ هـ، ٣٥٨ هـ
٣٩٤ هـ، ٣٣٢ هـ، ٤٤٥ هـ، ٤٤٧ هـ
٤٦١ هـ، ٤٨٥ هـ، ٤٩٩ هـ، ٦٩١ -
٥٣٥، ٥٠٨ هـ، ٥١١ هـ، ٥١٣ هـ
٥٢٢ هـ، ٥٣٢ هـ، ٥٣٤ هـ، ٥٥١ هـ
٥٥٣ هـ، ٥٥٧ هـ، ٥٨٢ هـ، ٥٨٤ هـ
٥٩٠ هـ.
إدريس الصفدي: ٢٥٠.
ابن أذينة: ٤٨٩.
ابن أرسلان: ٧٣.
الأزجي: ٥٧.
ابن الأستاذار: ١٢٠.
الاستراباذي (الرضي): ١٢١، ٢١١،
٢٢٠، ٢١٧
الاستراباذي (ركن الدين): ٢٤١،
٥٢٨
أبو إسحاق: ٤٣٦ هـ
إسماعيل الصفوي: ١٢٣
إسماعيل المحلاوي: ٧٦
أبو الأسود الدؤلي: ١٣، ٢٤٠، ١٩٨
الأشرف خليل: ١١٢.
الأشرف بن قلاوون: ١١٣.
الأشموني: ١٢٣، ١٢٨ هـ، ٢٩٣ هـ
٣٠٩ هـ، ٣٢٦ هـ، ٣٢٨ هـ، ٣٣٢ هـ
٣٣٩ هـ، ٣٣٤ هـ، ٣٤٤ هـ، ٣٤٥ هـ
٣٤٦ هـ، ٣٤٧ هـ، ٣٥٧ هـ، ٣٥٩ هـ
٣٦١ هـ، ٣٦٧ هـ، ٣٦٨ هـ، ٣٧١ هـ
٣٧٣ هـ، ٣٧٦ هـ، ٣٨٢ هـ، ٣٨٤ هـ
٣٨٥ هـ، ٣٨٧ هـ، ٣٨٩ هـ، ٣٥٧ هـ
٤٠١ هـ، ٤٠٤ هـ، ٤٢٨ هـ، ٤٣١ هـ
٤٦٠ هـ، ٣٧٣ هـ، ٤٨٠ هـ
٤٩٩ هـ، ٥٠٥ هـ.
الأشهب العقيلي: ١٩٠ - ٥٥٠ هـ.
الأصفهاني (أبو منصور): ٢٧٧ هـ.
الأعشى: ٣٥٣ هـ، ٥٦٦ هـ.

- الأعلم: ٣٠٩ هـ ٣٧٣ هـ ٤٥١ هـ
 ٥٦٣ هـ ٥٦٦ هـ.
 الأعمش: ١٩٤، ٥٥٠ هـ.
 امرؤ القيس: ١٩٨ ن ٣٥٤ هـ
 ٣٤٦ هـ، ٣٩٨ هـ ٤٥٩ هـ
 ٥٠٥ هـ ٥٤٩ هـ.
 الأمين: ٥٥٣ هـ.
 أمية بن أبي الصلت: ١٩٨، ٢٩٣ هـ
 ٣٥٣ هـ.
 ابن الأنباري: ٣٥ - ٣٧ - ٤٨ -
 ١٦٧ - ١٨٥ - ١٩٢.
 الأنباري (سديد الدولة): ٤٦.
 الأندلسي (عبد الله بن محمد): ٢٤
 أنوشروان: ٥٨، ٥٩.
 ابن إياز: ٤٢٤، ٤٨٨
 أيبك: ١١٧، ١١٢.
 إينال: ١١٨.
 ابن بابشاذ: ٢٤، ٣٦٧ هـ ٤٨٥ هـ
 ٥٦١.
 ابن الباذش: ٤٣٥ هـ.
 الباقلاني: ٥٦.
 باخرمة: ٧٥.
 بحرق: ٧٥.
 البخاري: ٢٠٧، ٢٠٩ هـ ٢٧٠ هـ
 ٣٤٤ هـ ٣٥٩ هـ ٤٤٣ هـ ٤٤٦ هـ
 ٤٧٩ هـ ٤٨٠ هـ.
 بدر بن مخلد: ٥٤٧.
 برقوق: ١١٣، ١١٧.
 بركات الخشوعي: ٢٥٧.
 البرهان بن ظهيرة: ١٣٨
 ابن برهان: ٤١٥ هـ ٤٦٥ هـ.
 بروكلهان: ٢٠ هـ ٥٩، ٤٦، ٧٦،
 ٧٢ هـ ٧٤ هـ ٧٥ هـ ٧٦ هـ ١٤٨،
 ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٢٦، ١٢٥،
 ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٤٥.
 بشار بن برد: ١٩٩، ١٩٨، ٢٩٣ هـ.
 بشر بن المعتمر: ١٠.
 البصري (الشاعر): ٥٠٢.
 البغدادي: ٥٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٢٨،
 ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١.
 البغدادي (ابن هبة الله): ٥٧.
 بغض: ٥٨٨ هـ.
 أبو بكر الصديق: ٣٥١.
 بلال الأشعري: ١٣ هـ.
 البلبيسي: ١٤١.
 البلقيني: ١٣٧، ١٤١.
 بتو: ٦٣.
 بهاء الدين المصري: ١٢٨.

البواب (دكتور): ١٩هـ.
 بيرس: ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٤.
 البيضاوي: ٥٥.
 التاج التبريزي: ٢٧٧هـ.
 الترمذي: ٢٠٧، ٣٥١هـ، ٢٤٦هـ.
 أبو تمام (الشاعر): ٥٦، ٣٥١.
 أبو تمام (المقري):
 توران شاه: ١١٢.
 التوزري: ٢١٩، ٤٨٠هـ.
 التونسي: ١٤٦.
 ابن تيمية: ١٢١.
 الثعالبي: ٥٩١هـ.
 ثعلب: ٢٨٧هـ، ٤٣٦هـ، ٥١٧هـ.
 ٥٣٩هـ، ٥٥١هـ، ٥٥٧هـ، ٥٩٢هـ، ٥٦٥هـ.
 جابر بن زهير: ٤٦.
 جار الله بن فهد: ١٣٨.
 الجبرتي (حسن): ١٢٧.
 الجبرتي (عبد الرحمن): ١٤١.
 الجحاف السلمي: ٥٧٠هـ.
 الجحدري: ١٩٣، ٥٩١هـ.
 جروان العود: ١٩٨، ٤٢٨هـ.
 الجرجاني: ٢٤٢، ٣٥٠هـ، ٥٤٢هـ.
 جرجي زيدان: ١٢٤.
 الجرمي: ١٨٣، ١٩٩هـ، ٢٨٩هـ.
 ٢٩٨هـ، ٣٤٢هـ، ٤٢٠هـ، ٤٣٣هـ.
 ٥٠٤هـ، ٥٠٨هـ، ٥٣٨هـ.
 جرير: ١٩٨، ٢٧٧، ٣٥٧هـ.
 ٤٦٠هـ، ٥٢٦هـ، ٥٧٠هـ.
 الجزرلي: ٢٧٣هـ، ٢٨١هـ.
 ابن جشم: ٥٦٦هـ.
 أبو جعفر: ١٩٣، ٢٧١هـ، ٢٨٨هـ.
 ابن جني: ٣٥٨، ٤٣٣، ٥١٤هـ، ٥٣٥هـ.
 الجواليقي: ٤٠٦هـ.
 ابن الجوزي: ٤٧١هـ.
 جوهر الصقلي: ١١٧.
 الجوهرزي: ٣١٧هـ.
 الجيم بن صعب: ٥٩٥هـ.
 أبو حاتم السجستاني: ٥١٣هـ.
 ابن الحاجب: ١٤٠، ٢٤٢، ٢٤١هـ، ٣٥٠، ٣٠٠٩هـ، ٣٤٩هـ، ٥٥٢هـ.
 حاجي خليفة: ١٤٨.
 حاجي زين الدين: ١١٢.
 الحارث بن همام: ٤٩.
 حافظ إبراهيم: ٣٦٣هـ.
 الحافظ العراقي: ١٧.
 الحاكم بأمر الله: ١١٧.
 ابن حجر العسقلاني: ١٢١.

- ٢١٢، ٢٠٩ هـ، ٤١٥ هـ، ٤٣٣ هـ. دثار: ٥٦٦ هـ.
- ٤٤١ هـ، ٥٠٨ هـ، ٥٦١ هـ. الدرديري: ١٢٦.
- الخزرجي: ٢٧. ابن درستويه: ٤٥١ هـ.
- الخضري: ١٢، ١٢٦. ابن دعبس: ٧٥.
- الخطاب: ١٤٠. ابن دقيق العيد: ١١٥، ١٢١.
- أبو خطاب: ١٤، ٤٢٨ هـ. الدماميني: ٥٥، ١٢٢، ٢١٦، ٢١٩،
- الخطيب التبريزي: ٥٤. ٢٠٣، ٢٤٢، ٣٥٦.
- ابن خلدون: ١٢٠. الدمنهوري: ٤٦٥ هـ.
- خلف: ١٣. الدنوشي: ١٢٨.
- خلف الأحمر: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧ هـ. دوسر: ٥٥١ هـ.
- ٣٦٤، ٣٩٧ هـ، ٣٨٨ هـ، ٤٠٧ هـ. ديسم: ٥٩٥ هـ.
- ٥٥٨ هـ. ذو الرمة: ١٩٨، ٤٠١ هـ، ٤٨٠ هـ.
- ابن خلكان: ٥٨، ٢٨٤. الراعي النميري: ١٩٨، ٤٠١ هـ.
- الخليل: ١٣، ١٤، ٤٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧،
- ٢٧٩ هـ، ٢٨٨ هـ، ٢٩٣ هـ، ٢٩٧ هـ. الرؤاسي: ٤٩٢ هـ.
- ٤٤١ هـ، ٤٧٨ هـ، ٤٩٩ هـ، ٥٠٨ هـ. رؤية: ١٢، ٣٤٦ هـ، ٤٦١ هـ.
- ٥٣٠ هـ، ٥٣٠ هـ، ٥٣٩ هـ، ٥٥٣ هـ. ٥١٠ هـ، ٥٧٣ هـ.
- ٥٥٩ هـ، ٥٨٥ هـ، ٥٨٥ هـ. الربيعي: ٥١٧ هـ.
- أبو داود: ٢٧٠ هـ، ٢٨٧ هـ، ٤٤٦ هـ. ابن أبي الربيع: ٢٤٢، ٤١٢ هـ.
- ٣٢٦ هـ، ٢٦٨ هـ، ٥٣٢ هـ. ٤٦٢ هـ.
- داود الدمانبي (دكتور): ٢١ هـ. رفاع الطهطاوي: ١٢٥.
- داود مزبان (دكتور): ٢١ هـ. الرماني: ٣٨٥ هـ، ٤٤١ هـ، ٤٤٣ هـ.
- الدباج: ٥٦١ هـ. رويس: ١٩٣، ٤٨١ هـ.
- الديشي: ٤٦ هـ. زادة (محمود الألوسي): ١٠.

- زبيدة بنت جعفر: ٢٤٢، ٢٧١ هـ
 ٣٤٢ هـ ٣٤٩ هـ مت، ٤٦٢، ٤٣٦ هـ
 ٤١٢ هـ ٤٣٦ هـ ٤٦٠ هـ ٤٦٢ هـ
 ٤٦٥ هـ ٥٨١ هـ ٥٨٨ هـ ٥٤٧ هـ
 ٥٥٧ هـ ٥٨٤ هـ
 الزجاج:
 الزجاجي: ٧١، ٢٠٢، ٢٨١ هـ
 ٣١٧ هـ ٣١٨ هـ ٣١٩ هـ ٣٥٤ هـ
 ٥٤٧ هـ ٥٦٢ هـ ٥٦٢ هـ ٥٩٠ هـ
 ٥٩٤ هـ
 الزرقاني: ١٢ هـ
 الزركلي: ١٤٨-١٤٩، ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 زكريا الأنصاري: ١٢٢ هـ
 الزمخشري: ٣٧، ٢٤٢، ٢٧٣ هـ
 ٤٦١ هـ ٢٧٢، ٥٤٢ هـ ٥٦٦ هـ
 زياد الأعجم: ١٩٨-٥٦٨ هـ
 الزيادي: ٣١٩ هـ
 أبو زيد الأنصاري: ٣٤٢ هـ
 أبو زيد السروجي: ٤٩، ٥٨ هـ
 زيد بن عمرو: ٣٥٣ هـ
 أبو زيد الفصيح: ٣٥٠ هـ
 ابن أبي زيد القيرواني: ١٥٢ هـ
 الزين العراقي: ٢٧١ هـ
 ابن ساعدة: ٤٠٥ هـ
 سرتغر: ١٤٧ هـ
 السبكي: ٣٨، ٤٨، ٥٣، ٦٦، ١١٩ هـ
 ١٢١ هـ
 سحيل: ١٩٨-٣٣٠ هـ-٥٣٩ هـ
 السخاوي: ٢٨-١٣٨-١٤٠-١٤١ هـ
 ابن السراج: ٢٧٦ هـ ٢٨٧ هـ
 ٢٥٨ هـ ٤٦٥ هـ ٤٢٦ هـ
 ٥٨١ هـ ٥٨٤ هـ ٥٨٧ هـ
 ٥٩٠ هـ
 سر كيس: ٢٢٥، ٢٢٦ هـ
 سريحا: ٧٤ هـ
 سعد الأوس: ٤٧٦ هـ
 سعد الخزرجين: ٤٧٦ هـ
 سفيان بن الأبيرد: ٥٥١ هـ
 سفيان الثوري: ٢٠٥ هـ
 ابن السكيت: ٣٨٠ هـ ٤٣١ هـ
 ابن سلام: ٣٣١ هـ
 سليم الأول: ١٢٣، ١١٣ هـ
 سليمان القانوني: ١٢٣، ١٢٤ هـ
 السمعاني: ٣٥-٣٨ هـ
 السنهوري: ١٥٣ هـ
 سنجر (علم الدين): ١١٣ هـ
 سهل بن نوبخت: ١٠ هـ
 السهيلي: ٢١٠، ٣٥٣ هـ ٥٨٢ هـ
 ٥٤٤ هـ
 سويد الشكري: ١٩٨، ٢٩٣ هـ

٥٨٢هـ ٥٨٣هـ ٥٨٤هـ ٥٨٧هـ	سيويه: ٨٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٦٨،
٥٨٨هـ ٥٩٤هـ ٥٩٥هـ	١٧٧، ١٨١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٩،
٥٩٦هـ	٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨،
ابن السيد: ٣٦٧هـ.	٢٠٩، ٢١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٦،
السيراقي: ٢٨٧هـ ٤٩٩هـ	١٩٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٧، ٢٩٨،
٥٠٤هـ ٥١٧هـ ٥٢٥هـ ٥٤٧هـ	٢٧٩هـ ٢٨١هـ ٢٨٧هـ ٢٨٨هـ
ابن سيرين: ٢١٤.	٢٩٣هـ ٢٩٧هـ ٢٩٨هـ
ابن سينا: ٢١، ٢٥١.	٣١٩هـ ٣٠٩هـ ٣١٠هـ ٣١١هـ
السيوطي: ١١، ١٢، ١٨، ٢٢،	٣١٨هـ ٣١٩هـ ٣٣٨هـ
٥٠هـ ٦٤، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧١هـ	٣٣٩هـ ٣٤٣هـ ٣٤٤هـ ٣٤٦هـ
١٨٥، ١١٧، ١٢٢، ١٣٩، ٢١٦،	٣٤٩هـ ٣٥٣هـ ٣٥٥هـ ٣٥٦هـ
١٧٤، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١،	٣٥٧هـ ٣٩١، ٣٩٤، ٣٥٩هـ
٢٢١، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣١٠هـ	٣٥٦هـ ٣٧٣هـ ٣٩١هـ ٣٩٥هـ
٣١٩هـ ٣٤٤هـ ٣٥٨هـ ٣٥٩هـ	٤٠٠هـ ٤٣٠هـ ٤٣١هـ ٤٣٦هـ
٢٨٢هـ، ٣٩٥هـ ٤٧١هـ، ٤٨٠،	٤٤٧هـ ٤٦١هـ ٤٩٩هـ ٥٠٦،
٥٠٧هـ ٥٠٨هـ ٥٣٩هـ ٥٤٧هـ	٤٦٥هـ ٤٦٨هـ ٤٧٢هـ ٤٧٣هـ
٥٦٢هـ ٥٦٤هـ ٥٨٢هـ ٥٨٤هـ	٤٧٨هـ ٤٨١هـ ٤٨٩هـ ٤٩٤هـ
ابن شاذان: ٥٥.	٤٩٨هـ ٥٠٠هـ ٥٠١هـ ٥٠٥هـ
الشاطبي: ١٧، ٢٢، ٢١٦، ٢٠٣،	٥٠٦هـ ٥٢٠، ٥٤٣، ٥٩٦، ٦٠١،
٢١١، ٢٧١هـ.	٥٠٨هـ ٥١٨هـ، ٥٢٠هـ ٥٢١هـ
الشافعي: ٥٥، ٢٧٢هـ ٥١٧هـ	٥٢٧هـ ٥٣٠هـ ٥٣٣هـ ٥٣٥هـ
٥٩٩هـ.	٥٣٦هـ ٥٣٧هـ ٥٣٩هـ ٥٤٣هـ
شجرة الدر: ١١٢.	٥٤٧هـ ٥٤٨هـ ٥٥٣هـ ٥٥٦هـ
ابن الشجري: ٢٩٣هـ ٣٥٢هـ	٥٥٧هـ ٥٥٩هـ ٥٦١هـ ٥٦٣هـ
٣٥٢، ٥٦٦هـ ٥٦٨هـ.	٥٦٥هـ ٥٦٦هـ، ٥٦٨هـ

- الشرابي: ١٤٧، ١٩٨، ٥٦٧هـ.
- شعبة: ١٩٣، ٣٢٧هـ.
- شقة بن ضمرة: ٤٠هـ ٢٤٨هـ.
- ابن شقير: ٢٨٧هـ.
- شليبي (دكتور): ١٢٥.
- الشلوبين: ٣٠٩هـ ٣٩١هـ.
- ٥٦١هـ.
- الشمي: ١٢١.
- الشنفري: ٤٦٧هـ.
- الشنقيطي: ٣٥٣هـ ٤٨هـ ٥٦٣هـ.
- الشنواني: ١٢٨، ١٤٦.
- شوقي ضيف (دكتور): ١٢.
- الشوكاني: ١٣٩.
- الشيبياني (أبو عمرو): ٣٤٢هـ.
- شيخو العمري: ١١٦، ١٥١.
- الشيرازي: ٣٨، ٥٥.
- ابن الصائغ: ٧٣، ١٢٢.
- ابن صابر: ٤٦، ٢٨٨هـ.
- الصبان: ٢٤، ١٢٨.
- أبو صخر الهنلي: ١٩٨، ٣٤٣هـ.
- ٣٩٨هـ.
- ابن صرمة: ٢٩٣هـ.
- ابن الصعق: ١٩٨هـ ٥٩١هـ.
- ابن الصلاح: ١٨.
- صلاح الدين الأيوبي: ١١٤.
- صلاح رزق (دكتور): ٢٤٢.
- ابن الضائع: ١٥١، ٢٠١، ٢٠٢.
- ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦.
- طاهر الأصبهاني: ٢٤.
- ابن طراد: ٣٦، ٥٦.
- ابن الطراوة: ٣٧٠هـ.
- طلحة بن النعمان: ٦٠.
- طه محسن: ١٩هـ ٢٠هـ.
- ابن طولون: ١١٦.
- طومان باي: ١٢٣، ١١٣.
- طبرس: ٢٣.
- عاصم: ١٩٤، ٥٦٤.
- ابن عامر: ١٩١، ١٩٣، ١٩٤.
- ٣٢٧هـ ٣٧٩هـ ٣٨٨هـ ٤٧٧هـ.
- عامر بن الحارث: ١٩٨.
- عامر الطائي: ١٩٨، ٣٧٣هـ.
- عامر بن الطفيل: ١٩٨، ٣٥٣هـ.
- ابن عباس: ٥٢٢هـ.
- عباس بن الأحنف: ١٩٨، ٤٧٠هـ.
- أبو العباس الخوفي: ٧٣.
- ابن عبد البر: ٢٢.
- عبد التواب (د. رمضان): ٢٠٤هـ.
- عبد الرحمن السيد (دكتور):
- عبد السلام هاورن: ٢٠٦هـ.
- ٤٨١هـ ٥٤٦هـ ٥٧٣هـ ٥٨٨هـ.

- عبد شمس: ٥٤٨ هـ.
- عبد العزيز سعود: ٢٢٤، ٢٢٨ هـ.
- ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠ هـ.
- ابن عبد القوي: ٢٢ هـ.
- المطلب: ٢٧٢ هـ.
- عبد مناف: ٢٧٢ هـ.
- عبد الوهاب أمين: ٥٥ هـ.
- أبو عبيدة: ٥٣١ هـ، ٥٩١ هـ.
- أبو العتاهية: ١٦ هـ.
- عثمان مدوخ: ٦٦ هـ.
- العجاج: ٤٩٨ هـ.
- عدي بن الرعلاء: ١٩٨، ٣٤٧ هـ.
- العز بن عبد السلام: ١١٥ هـ.
- المعز الفاطمي: ١١٧ هـ.
- العشاوي: ١٢ هـ.
- ابن عصفور: ٧١، ٢٤٢، ٤٣٤ هـ.
- ٤١١ هـ، ٤١٢ هـ، ٤١٥ هـ، ٤٣٢ هـ.
- ٤٣٤ هـ، ٤٣٥ هـ، ٥٠٨ هـ، ٥٣٢ هـ.
- ٥٦١ هـ، ٥١٦ هـ، ٥٦١ هـ.
- عزيمة: ٢٠٩ هـ.
- عقبة بن هيرة: ١٩٨، ٤٦٨ هـ.
- بن عقيل: ١٢١، ٣٢٨ هـ، ٣٣٢ هـ.
- ٣٤٤ هـ، ٣٤٦ هـ، ٣٥٨ هـ، ٣٥٩ هـ.
- ٣٦١ هـ، ٣٩٩ هـ، ٤٠٠ هـ، ٤٠١ هـ.
- ٤١١ هـ، ٤١٨ هـ، ٤٣١ هـ، ٤٤٠ هـ.
- ٤٣٦ هـ، ٤٤٥ هـ، ٤٤٨ هـ، ٤٦١ هـ.
- ٤٦٣ هـ، ٤٦٥ هـ، ٤٦٦ هـ، ٤٦٧ هـ.
- ٤٧٢ هـ، ٤٧٦ هـ، ٤٩٠ هـ.
- ٥٠٦ هـ، ٥٠٧ هـ، ٥٦٣ هـ، ٥٦٤ هـ.
- ٥٦٦ هـ، ٥٦٨ هـ، ٥٨٧ هـ، ٥٨٨ هـ.
- ٥٩٥ هـ.
- العكبري (أبو البقاء): ٢٤١ هـ.
- ٢٧٧ هـ، ٣٤٣ هـ.
- علقمة بن علاثة: ١٩٨، ٣٥٣ هـ.
- العلمي: ١٣٨ هـ.
- علي بن أبي طالب: ٢٧٩ هـ.
- علي بن المبارك الأحر: ٢٠١ هـ.
- ابن العباد: ٥٥، ١٤٠، ١٤٩ هـ.
- ١٤٥ هـ، ٢٢٥، ٢٢٦ هـ.
- عمر بن فهد: ١٣٨ هـ.
- أبو عمرو الزاهد: ٥١٧ هـ.
- عمرو بن العاص: ١١٦، ٥٦١ هـ.
- أبو عمرو بن العلاء: ١٤، ٢٠١ هـ.
- ٢٩٧ هـ، ٥٣١ هـ، ٥٣٨ هـ، ١٩٣ هـ.
- ١٩٤ هـ.
- العمروسي: ٢١٦ هـ.
- العمرى: ١٥١ هـ.
- عنيسة الفيل: ٤٠٠ هـ.
- عنرة: ١٩٨، ٣٨٥ هـ.

- عبد (دكتور): ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٣،
 ٢٠٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣ هـ
 ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٣ هـ
 العیدروسي: ١٣٢، ١٣٩، ١٤٨،
 ١٤٩، ٢٢٦ هـ
 عيسى: ٢٠١، ٢٩٧، ٥٣٨ هـ
 ٥٤٢ هـ
 العيني: ١٢٢، ٣٣٢، ٣٤٣ هـ
 ٣٤٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٨ هـ
 ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٢٨ هـ
 ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٧ هـ
 ٤٧٠، ٤٨٢، ٥٠٥، ٥٠٦ هـ
 ٥١٠، ٥١٨، ٥٣٩، ٥٤٩ هـ
 ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦ هـ
 ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٣، ٥٩١ هـ
 ع: ٤٨٩ هـ
 الغزالي: ٢٧١ هـ
 أبو الغنائم: ٤٦ هـ
 الغوري: ١١٣، ١٢٣ هـ
 الفارابي: ٢٥١ هـ
 الفاراقاني: ١١٨ هـ
 الفارسي: ٢١٠، ٢٠٤، ٢٤٢ هـ
 ٣١٩ هـ، ٣٤٣ هـ، ٣٥٠ هـ
 ٣٩٤، ٤١٢، ٤١٥، ٤٣٣ هـ
 ٤٣٥، ٤٤١، ٥٦٢ هـ
 ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٧٤، ٥٨٧ هـ
 ٥٥٩ هـ، ٥٩٤ هـ
 الفاسي: ٤٢٥ هـ
 الفاكهاني: ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (جد الفاكهي عبد الله):
 ١٣٤، ١٣٧ هـ
 ابن الفاكهاني (عمر بن سالم
 اللخمي): ١٤١ هـ
 الفاكهي (أحمد بن علي): ١٣٢،
 ١٣٣، ١٣٦ هـ
 الفاكهي (عمر): ١٤٣ هـ
 الفاكهي (عبد القادر): ١٥٢، ١٥٣،
 ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ هـ
 الفاكهي (عبد الله): ٦٤، ٧٥، ٨١،
 ٨٢، ٨٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٣ هـ
 ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣ هـ
 ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨ هـ
 ١٣٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧ هـ
 ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ هـ
 ١٤٥، ١٤٦، ١٥١ هـ
 ١٥٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢ هـ
 ١٦٣، ١٦١، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣ هـ
 ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨ هـ
 ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩ هـ
 ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦ هـ

أبو الفضل بن ناصر: ٥٧.	١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٦،
أبو الفضل الهمداني: ٥٧.	٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٣٣٤،
الفضيل بن عياض: ١٣٨، ١٤١.	٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩،
ابن فلاج اليماني: ٣٢٤هـ.	٣٢٠، ٣٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦،
الفيروز أبادي: ١٢٢.	٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤،
القائم بأمر الله: ٥٤.	٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٧،
قاسم (دكتور): ٤٣، ٤٥، ٦٦،	٢٦٩هـ ٢٧٢هـ ٢٨٦هـ ٢٩٥هـ
٧٣هـ ١٨٦.	٣٠٨هـ ٣٨٦هـ ٤١٦هـ ٤٣٢هـ
أبو القسم (ابن الحريري):	٤٣٧هـ ٤٥٤هـ ٥٠٧هـ.
القاسم بن محمد:	الفاكهي (أبو عبد الله محمد بن
القاضي (أبو الطيب): ٥٥.	إسحاق): ١٣٦.
القاضي الفاضل: ١١٧.	الفاكهي (محمد): ١٣٤، ١٣٦.
القالبي: ٣٤٣هـ ٥٣٩هـ ٥٦٦هـ.	أبو الفدا: ٥٣.
ابن قتيبة: ٥٤٢هـ.	الفراء: ١٧٣، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠،
أبو قحافة: ٣٥١.	٢١٥، ٢١٠هـ ٢١١، ٢١٦،
القطان: ٥٥.	٢٨٨هـ ٣١٧هـ ٣١٨هـ ٣٢٨هـ
قطرب: ٣١٩هـ ٥١٧هـ.	٣٤٢هـ ٢٦٢، ٤٢٨، ٧٢٧هـ
قطن: ١١٢.	٥١٧هـ ٥٥٧هـ ٥٦١هـ ٥٦٢هـ
القفطي: ٣٩.	٥٦٩هـ ٥٨٦هـ.
قلاوون: ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٨.	الفرزدق: ١٩٨هـ ٣٥٩هـ
القلصاوي (نور الدين): ٧٤.	٤٧٢هـ ٥١٤هـ ٥٦٦هـ.
القلقشندي: ١٢٢.	ابن فضال الجاشعي: ٥٤.
قنبل: ١٩٣، ٥٨٢.	الفضل البرمكي: ١٠.
قوصون: ١١٦.	ابن الفضل العثماني: ٥٦.
أبو قيس اليهودي: ١٩٨.	الفضل القصباني: ٣٦، ٥٣، ٧١.

- ابن القيم: ١٢١.
الكافيجي: ١٢٢، ١٤١.
الكمال الأيوبي: ١١٧.
ابن كثير: ١٩٤، ٣٧٩، ٣٨٨ هـ.
٤٢٣ هـ ٤٤١ هـ.
كثير عزة: ١٩٨، ٣٨٣ هـ.
كحالة: ١٣٩، ١٤٩، ٢٧٢.
الكسائي: ١٩٩، ٢٠١، ١٩١، ١٩٣،
١٩٤، ٢٤١، ٣٢٧، ٣٢٨ هـ.
٣٧٩ هـ ٣٨٧ هـ ٣٨٨ هـ ٤٠٧ هـ
٤١٣ هـ ٤٢٣ هـ ٤٣٣ هـ ٤٦١ هـ
٤٦٢ هـ ٤٨٣ هـ ٥٦٥.
كليب: ٤٧٥.
الكميت: ١٩٨، ٣٨٢ هـ ٤٣٠ هـ.
الكوراني: ١٤٨.
ابن كيسان: ٥٠٨ هـ ٥١١ هـ
٥١٦ هـ.
ابن كيسبة: ١٩٨، ٥١٠ هـ.
لاجين: ١١٥.
ليبد: ١٩٨، ٤٨٦.
لويس شيخو: ١٦.
الليثي: ١٣.
مؤنن الدولي (علي بن صدقة): ٤١،
٥٧.
المأمون: ٥٥٣ هـ.
- ابن ماجه: ٢٠٩، ٢٦٨ هـ ٢٧٠ هـ
٢٤٢ هـ ٤٤٦ هـ.
مادر: ٤٤٠ هـ.
الملازني: ٢٤٢، ٢٩٨ هـ ٣٤٢ هـ
٤٣٢ هـ ٤١٢ هـ ٤٣٢ هـ ٤٤١ هـ
٥٢٥ هـ ٥١٦ هـ.
ابن مالك: ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢،
١٦، ٢٠ هـ ٦٤، ٧١ هـ ٧٢،
١٢٠٠، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٠٠،
١٤٠ هـ ١٦٨، ١٧٣، ٢٠٤،
٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩،
٢٤٢، ٢٤١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٥ هـ
٢٧٦ هـ ٣٠٥ هـ ٣٠٦ هـ ٣٠٩ هـ
٣١٠ هـ ٣١١، ٣٢٦ هـ ٣٢٧ هـ
٣٣٤ هـ ٣٣٩ هـ ٣٥٧، ٣٩١ هـ
٣٥٧ هـ ٣٥٨ هـ ٣٦٣ هـ ٣٦٧ هـ
٢٧١ هـ ٣٨٢ هـ ٣٩١ هـ ٤١٨ هـ
٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤١١ هـ
٤١٨ هـ ٤٢٣ هـ ٤٣٦ هـ ٤٣٧ هـ
٤٤٣ هـ ٤٦١ هـ ٤٨١ هـ ٤٩١ هـ
٥١١، ٥٣٠، ٥٠٧ هـ ٥٠٨ هـ
٥١١ هـ ٥١٣ هـ ٥١٦ هـ ٥٣١ هـ
٥٥١ هـ ٥٦١ هـ ٥٨٢ هـ ٥٩٤ هـ.
الماندائي: ٥٦.

- المغيرة بن الحنبل: ٥٦٨ هـ.
 المفضل بن الضبي: ٢٨٤، ٤٠٠ هـ.
 المقتفي: ٥٧.
 ابن المقرئ: ١٣٨.
 المقرئ: ١٢٢.
 ابن المقفع: ١٠ هـ.
 المكتفي: ٤٣٦ هـ.
 مكي الأنصاري: ٢١٠.
 الملا منصور: ٦٦.
 ابن ممتي: ١٠.
 المنذر: ٤٠ هـ.
 المنصور فلاوون: ١٢٢.
 منصور الكرخي: ٥٥.
 ابن منظور: ١٢١.
 المهدي: ٩.
 المهلهل: ٤٧٥، ١٩٨ هـ.
 الموسوي: ١٤١.
 أبو موسى الحامض: ٥٥١ هـ.
 ميمون الأقرون: ٤٠٠ هـ.
 النابغة الذبياني: ٣٨٠، ١٩٨ هـ.
 ٤٦١ هـ ٤٨١ هـ ٥١٩ هـ ٥٨٨ هـ.
 الناشئ الأكبر: ١٥.
 الناصر (ابن الأشرف بن قلاوون):
 الناصر (ابن قلاوون): ١٤١.
 ناظر الجيش: ٢٤٢.
 ابن الناظم: ٧٣.
 نافع: ١٩٣، ١٩٤، ٣٢٧ هـ.
 ٣٧٩ هـ، ٣٨٨ هـ ٤٢٣ هـ.
 ٥٧٠ هـ ٥٥٠ هـ.
 ابن نباتة: ٦٦.
 النبتيتي: ١٧٦.
 أبو النجا: ٢٧٥، ١٩٨ هـ.
 نجم الدين أيوب: ١١١، ١١٧.
 أبو النجم العجلي: ٣٢٦ هـ.
 ابن النحاس (بهاء الدين): ٢٧١،
 ٢٩٠ هـ ٣٤٦ هـ ٣٥٨ هـ ٥٤٢ هـ.
 النحاس (أبو جعفر): ٢٧١ هـ.
 ٣٧٣ هـ ٣٥٣ هـ ٣٥٤ هـ.
 ٥٣٩ هـ، ٥٦٦ هـ ٥٦٨ هـ.
 ٥٠٧ هـ ٥٨٨ هـ ٤٠٠ هـ.
 أبو نخيلة: ٢٨٦، ١٩٨ هـ.
 النسائي: ٩، ٣٠٠ هـ ٢٨٧ هـ.
 أبو نصر بن الصباغ: ٣٨، ٥٥، ٥٤.
 نصيب بن رباح: ٣٦١، ١٩٨ هـ.
 النعمان: ٤٨٧ هـ ٤٦٠ هـ.
 ابن النقور: ٣٦، ٥٧.
 نهار (ابن أخت مسيلمة الكذاب):
 ٢٩٣، ١٩٨ هـ.
 ابن نويرة: ٤٨٩.

التنوي: ١٢٢، ١٤٠، ٢٧٠ هـ.	٥٦١ هـ ٥٦٢ هـ ٥٦٣ هـ
٢٦٩ هـ.	٥٨٤ هـ ٥٨٩ هـ.
النيسابوري: ٢٧٧ هـ.	هشام العزيز: ٢٠٠ هـ.
هارون الرشيد: ١٠، ٢٣ هـ.	ابن هشام اللخمي: ٤١٥ هـ.
٥٥٣ هـ.	هلال ناجي: ٢٤، ١٥ هـ ٢٥ هـ.
هارون القاري: ١٩٢ هـ.	هوير الحارثي: ١٩٨، ٣٢٦ هـ.
هاشم بن عبد مناف: ٢٧٢ هـ.	ابن الوجيه: ٤٦ هـ.
ابن الهبارية: ١٠ هـ.	ابن الوردي: ٢٣، ٦٦ هـ.
الهراء: ١٩٢، ٥٥٣ هـ.	ورقة بن نوفل: ١٩٨، ٣٥٣ هـ.
ابن هرمة القرشي: ١٩٨، ٤٥١ هـ.	ابن الكويل: ٧٤ هـ.
أبو هزيمة: ٢٠٧، ٤٤٦ هـ ٤٧٩ هـ.	ولفسنون: ٢١٣ هـ.
٥٤٤ هـ.	الوليد بن عبد الملك: ١٥ هـ.
هشام: ٢٠٠ هـ.	الوليد بن يزيد: ٢٨، ١٥ هـ.
ابن هشام: ١٢٠٠، ١٢١، ١٣٤ هـ.	ياقوت: ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٦ هـ.
١٤٥، ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٠ هـ.	يحيى البرمكي: ١٠ هـ.
٢١١، ٢١٦، ٢١٩، ١٧٣، ٢٢٧ هـ.	يحيى التلمساني: ١٤١ هـ.
٢٣٦، ٢٤١، ٢٨٩، ٣٠٠، ٢٥١ هـ.	يحيى بن يعمر: ٤٠٠ هـ.
٢٧٤ هـ ٢٨١ هـ ٢٨٧ هـ ٢٨٩ هـ.	يس: ١٤٦ هـ.
٣٠٦ هـ ٣١٨ هـ ٣١٩ هـ ٣٣٤ هـ.	ابن يسعون: ٥٨٤ هـ.
٣٤٠ هـ ٣٤١ هـ ٣٤٢ هـ ٣٤٣ هـ.	ابن يعرب: ١٩٨، ٥٤٨ هـ.
٣٩٠ هـ ٣٦٢ هـ ٣٩١ هـ ٤٥٦ هـ.	يعقوب: ١٩٢، ١٩٣، ٣٢٧ هـ.
٤٣٦، ٤٣٧ هـ ٤٣٤ هـ ٤٤٧ هـ.	٣٧٩ هـ ٣٨٨ هـ.
٤٤٦ هـ ٤٧٩ هـ ٤٦٩ هـ ٤٧١ هـ.	ابن يعيش: ٢٩٣ هـ ٣٢٦ هـ.
٤٧٩ هـ ٥٦٧ هـ ٥٠٧ هـ ٥١٣ هـ.	٣٢٨ هـ ٣٣٢ هـ ٣٤٣ هـ ٣٤٤ هـ.
٥١٦ هـ، ٥٥١ هـ ٥٥٢ هـ.	٣٧٦ هـ ٣٩٨ هـ، ٤٠٠ هـ.

٤٠١هـ ٤٢٨هـ ٤٣١هـ

٤٣٢هـ ٤٤٤هـ ٤٦٠هـ ٤٦٨هـ

٤٨٢هـ ٥٠٥هـ ٥١٠هـ ٥١٨هـ

٥٩٣هـ ٥٠٧هـ ٥٦٥هـ

٥٦٦هـ ٥٦٨هـ ٥٨٠هـ ٥٧٣هـ

٥٠٨هـ

يونس: ١٤، ١٦٣، ١٨٤، ١٨٥،

٢١٣هـ ٢٤١، ٢٧٧هـ ٤٦٢هـ

٤٧٨، ٤٨٩، ٤٧٨هـ ٤٨٩هـ

٤٩٤هـ ٥١٦هـ ٥٢٢هـ ٥٣٧هـ

٥٣٩هـ ٥٤٣هـ

يوهان فك: ٢١٥، ٢١٠.

ح - فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية

الأترك	١١١
الأترك العثمانيون	١١١، ١٢٣، ١١٣
أزد السراة	٣٤٤هـ
أزد شنوءة	٣٧١هـ
بنو أسد	٣٧١هـ
الأصوليون	٣٢٨هـ ٣٧٦هـ
الأيوبيون	٢٣٤
باهلة	١١٧
البربر	٥٤١
البرجية	١١٣
البصريون	٢٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤٠، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٢، ١٨٠هـ ٢٣٥هـ ٢٣٦، ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٦٧، ٥٠١، ٥٥١.
البغداديون	٥٥٣، ١٨٥، ١٨٤، ٦٣٥١
التار	١١٢، ١١٤

٥٧٠هـ	بنو تغلب
١٦٢، ٤٦٩هـ ٤٧٢هـ ٤٦٩، ٤٧٢، ٥٩٤،	بنو تميم
٥٩٣هـ ٥٩٤هـ ٥٩٥هـ	
٥٨٤	ثقف
٣٧١هـ ٣٢٣هـ ٣٥٠هـ ٣٥٨هـ ٣٧٦هـ	الجمهور
٣٩٥هـ ٤٣٦، ٤٦١، ٤٨٩، ٥١٣، ٥٥٦، ٥٦٨،	
٥٩٧، ٥٩٨هـ ٥٦١هـ ٥٨٢هـ ٥٨٤هـ	
٥٩٧هـ	
٣٢٦هـ	بنو الحارث بن
	كعب
١٦٢، ٢٨٨هـ ٤٣٧هـ ٤٦٩، ٥٩٥.	الحجازيون
٣٥هـ	بنو حرام
٣٢٦هـ	خثعم.
٣٧٦هـ	بنو دبير
٤٦٢هـ	الديلم
٣٢٦هـ	ربيعة بن بكر
٣٥هـ	ربيعة الفرس
١٤٠، ٣٢٦هـ ٥٥٠هـ	زيد
١١٣، ١١١.	الشراكة

١١٢.	الصليبيون
٣٧٦هـ.	ضبة
٣٧٣، ٤٤٥هـ.	الطائيون
٢٧٠هـ.	بنو عامر
١٣.	عبد القيس
١١١، ١١٣، ١٢١، ١٢٦هـ.	العثمانيون
٢١٢.	العجم
٣٢٦هـ.	عذرة
٣٢٦هـ.	بنو العنبر
٥٤٤.	غطفان
٥٤١.	الفرس
٣٦٧هـ.	بنو فقعس
٢٣٠، ٤٦٢هـ.	الفقهاء
٤٦٢هـ.	القراء
٥٤٨، ٥٠١.	قريش
٣٢٦هـ.	كنانة
٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٣.	الكوفيون
١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠.	
١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ٢٠١.	

٢٠٢، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٨٨،
 ٣١٢، ٣١٩، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٩،
 ٣٥٨ هـ ٣٩٤ هـ ٤٠٠ هـ ٤٠٨ هـ ٤٣١ هـ
 ٤١٤ هـ ٢٤٢ هـ ٤٤٨ هـ ٤٥٤ هـ ٤٦٢ هـ ٤٦٧ هـ
 ٤٧٩ هـ ٤٦٥ هـ ٤٨٣ هـ ٤٨٥ هـ ٤٨٧ هـ.

اللغويون

٥١٧ هـ.

بنو مازن

٤٣٢ هـ.

المتأخرون

٤١١ هـ.

المجوس

٥٤٨ هـ.

المحدثون

٤٦٢ هـ.

المحققون

٣٠٩ هـ ٣٤٣ هـ.

معد

٥٤٢ هـ.

المعربون

٣٩١ هـ.

المغاربة

٣٠٩ هـ ٤٣٥ هـ.

المغول

١١٤ هـ.

المماليك

١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨،

١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦ هـ.

المولدون

٢١٢ هـ.

النحاة

١٧٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٥ هـ.

٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٤،
 ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٧٦، ٢٩٨ هـ
 ٣٦٠ هـ، ٣١٧ هـ، ٣٨٠، ٣٨٩، ٤٢٠، ٤٢٣،
 ٤٣٢ هـ، ٤٦٩ هـ، ٥٠٧ هـ، ٥٦٤ هـ.

١٧٣.	نحاة الأقاليم
٢٨٨ هـ.	نحاة الأندلس
٢٧٢.	بنو هاشم
٣٢٧ هـ.	بنو هجيم
٣٧٦ هـ.	هذيل
٢٠٣، ٣٢٦ هـ.	همدان
٢٠٣.	وائل بن حجر
٦٩٣ هـ.	اليونانيون

ط - فهرس الأماكن والبلدان

أجهور الورد	١٢هـ.
أرمينيا	١١٢.
استانبول	١٥٢.
الآستانة	١١١.
الإسكندرية	٧٥هـ، ١٥٠هـ، ٥٥٠هـ.
أسيوط	١٠هـ.
أصبهان	٥٤٤.
الأقصر	٥٥٠هـ.
ألمانيا	٢٤٤.
الأندلس	٥٦١هـ.
أوروبا	٥٨هـ.
باتافيا	٦٣هـ.
باريس	٦٣هـ.
بدر	٥٤٨، ٥٤٧.
برقة	١٢٤.
برلين	٤٦.
بُضْرَى	٥٠٢هـ.
البصرة	١٣هـ، ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٦٠، ٣٥، ٣٦، ١٦٥، ١٨٥.

١٩٠، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٠٠ هـ ٢٠١ هـ ٢٠٥ هـ

٢٠٦ هـ ٢٢٣، ٤٠٠ هـ ٤٢٢، ٤٣٢ هـ ٥٠٢،

٥٤٧ هـ ٥٤٨ هـ.

٥٤٢.

بعلبك

٢٣ هـ ٤٦، ٥٥، ٥٧، ١١٤، ٢٠١، ٤٧٢ هـ

بغداد

٤٥٨ هـ ٥٠٢.

٢٩٧ هـ ٥٣٧.

بلخ

٥٨ هـ ٥٤٨ هـ.

بولاق

٦٣ هـ.

بيروت

٢٩٧ هـ.

البيضاء

٥٨ هـ.

تبريز

١٥٢.

تركيا

٢٢٨.

كريم

٥٤٨ هـ.

تهامة

١٢٤.

الجزائر

١١١.

الجزيرة العربية

٥٤٨.

جلق

١٢٤، ٥٤١.

الحبشة

١٢٣، ١١١.

الحجاز

٥٤٧.	حجر .
٥٤٨.	حراء
١٤٠، ١١١، ٢٤٥، ٢٥٢، ٥٠٥ هـ.	حضر موت
١٠ هـ ٢٧٧ هـ ٥٤٧ هـ.	حلب
٢٧٥ هـ	حوران
٢٧٧ هـ ٥٤٤، ٥٣٧ هـ ٥٣٣ هـ.	خراسان
٥٥٠ هـ	دماين
١٣ هـ ٢٢ هـ ٢٣ هـ ٧٣ هـ ٧٦ هـ ١٣٦ هـ،	دمشق
١٤٥ هـ ١٤٦ هـ، ١٤٨ هـ ٢٧١ هـ ٢٧٤ هـ	
٥٠١، ٥٤٨ هـ.	
٥٤٧.	دابق
١١١.	الروضة
٢٧٧ هـ ٤٥٨.	زغش
٤٥٨.	سبأ
٥٨ هـ.	سروج
٢٢٤، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٥٠.	السعودية
١١٢، ١٢٤.	السودان
٢٧١ هـ.	سوريا
٧٦.	سوهاج

الشام ٥٨هـ ٩٢، ١٢٤، ١٤٠، ١٤١، ١١٢، ١٤١٨هـ

٤٢٠هـ ٤٧٧هـ ٥٠٢هـ ٥١٤هـ ٥٤٠هـ

٥٤٨هـ.

شيراز ٢٧٦، ٥٥هـ ٢٧٢هـ.

طرابلس ١٢٤.

طية ٣٢١.

العراق ٢١هـ ٢٤هـ ٩٦، ١١٢، ١١٤، ١٢٤، ٤٣٠،

٤٣١، ٥٤٧هـ ٥٤٨هـ ٥٦١هـ.

عكاظ ٤٥.

غرناطة ٢٧٦هـ.

الفاثيكان ١٣هـ.

فارس ٢٩٧هـ.

فرغانة ١٣هـ.

فسا ٢٧٦هـ.

الفسطاط ١١٦.

فلسطين ٢٢هـ.

فيروز آباد ٥٥.

القاهرة ١٥هـ ٥٨هـ ٧٦هـ ١١٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٥١،

٢١٣هـ ٢٤٣، ٢٧٦هـ ٢٧٧هـ.

٥٤٨.	قبا
١٢٤.	قبرص
٥٠٢.	قرقري
١١٦.	القلعة
٥٤٤هـ ١٠.	كرمان
١٧٤.	كلكتة
١٣هـ ٢٣هـ ٤٦٢هـ ٥٤٧هـ ٥٥٣هـ.	الكوفة
	الكويت
٥٨هـ.	لكنو
٢٥٣، ٢٤٦، ٢٤٤، ٢٢٨.	لندن
٢١٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧٠هـ ٢٥١، ٤٠٠هـ	المدينة
٤٤٦هـ ٤٧٧هـ ٥١٤، ٥٢٧هـ ٥٤٧هـ ٥٤٨هـ.	
٢٢هـ.	مردا
٣٩، ٣٥.	المشان
١٢هـ ١٧هـ ١٨هـ ٢٧هـ ٥٨هـ ٦٣هـ ٦٦هـ	مصر
١١، ١١٢، ١١٣، ١١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤،	
١٤١، ١٤٦، ١٤٩هـ ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٧١هـ	
٢٨٩هـ ٥٥٠هـ ٥٦١هـ.	
٢٧٦.	مطخشارش

٢٧٦	المغرب
١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،	مكة
١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٥٣، ٢٩٦، ٢٧٧،	
٣٢١، ٣٥٤ هـ ٤٠٠ هـ ٥٠٢	
٥٤٨	ميناء
١١٢	المنصورة
٥٤٧	منى
٢١ هـ	الموصل
٥٤٨	نجد
٢٠ هـ	النجف
١١٢	النوبة
٢٧١ هـ	نوى
٢٤٤	هامبورج
٢٤٤	هولندا
٥٨ هـ ٤٨ - ٢٠٢ هـ ٥٤١، ٥٥٠ هـ	الهند
٥٨ هـ	هيلجو
١٤٢	وادي الطائف
٤٠٦	وادي نخلة
٥٨ هـ	واسط

السامية	٥٤٧ هـ.
اليمن	١١، ١٢٤، ١٤١، ٢٤٥، ٢٥٢ هـ ٥٤٨ هـ ٥٥٠ هـ.
يوغوسلافيا	١٢٤.
اليونان	١٢٤.

ي- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم - كتاب العربية الأول.

ثانياً: المخطوطات

- ١- أرجوزة في أسباب الحميات: لابن سينا - مخطوطة بكتبة الأوقاف بالموصل ضمن مجموعة تحت رقم (٢٧ / ٩).
- ٢- ألفية ابن معط (الدرة): تأليف ابن معط - مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٢ - نحو تيمور).
- ٣- التحفة الوردية لعمر بن الوردي - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٢٣ - نحو تيمور).
- ٤- التذيل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي خيان - مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٦٢ - نحو).
- ٥- شرح الحدود النحوية: للفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٤٥٤ - نحو طلعت).
- ٦- شرح منظومة الفرق بين الظاء والضاد: لابن مالك - مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٥٨٣٠).
- ٧- الضوابط النحوية: للسخاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٦٠٤ - نحو).
- ٨- مجيب النداء إلى شرح قطر الندى: لعبد الله الفاكهي - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٦٨).

ثالثاً: المطبوعات

- ٩- أبو زكريا الفراء، ومذهبه في النحو واللغة: د. مكي الأنصاري (طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٤، - ١٩٦٤ م).

- ١٠- الأتراك العثمانيون وحضارتهم: كارل بركلمان - نقله إلى العربية د. نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، (دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - طبعة ثالثة سنة ١٩٦١م).
- ١١- أخبار النحويين البصريين: السيراقي (المطبعة الكاثوليكية ببيروت - لبنان - سنة ١٩٣٦م).
- ١٢- أدب الدنيا والدين: أبو الحسن الماوردي، شرح وتعليق كريم راجح (دار اقرأ للطباعة - بيروت - طبعة ثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م).
- ١٣- الأدب في ظل الحكم العثماني: محمد سيد كيلاني، (مطبعة دار القومية العربية - طبعة أولى سنة ١٩٦٥م).
- ١٤- الأدب في العصر المملوكي: د. محمد زغلول سلام (مطبعة دار المعارف بمصر - طبعة أولى سنة ١٩٧١م).
- ١٥- أذكار النووي: النووي، (مطبعة الملاح - دمشق - سنة ١٣٩١ هـ).
- ١٦- أرجوزة في الفرق بين الظأء والضاد: لابن مالك، تحقيق د. طه محسن (نشر التحقيق كاملاً بمجلة المورد العراقية - العدد الثالث ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).
- ١٧- أساس البلاغة: الزمخشري (طبعة دار صادر - بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م).
- ١٨- الإسلام والحضارة العربية: محمد كرد علي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - طبعة ثالثة سنة ١٩٦٨م).
- ١٩- الأعلام: للزركلي (طبعة دار العلم - بيروت - طبعة ثالثة - بدون تاريخ).
- ٢٠- الإعلام بأعلام بيت الله الحرام: قطب الدين النهرواني (طبعة قديمة بدون تاريخ).
- ٢١- أعيان الشيعة: العاملي - تحقيق حسن الأمين (مطبعة الإنصاف - بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩م).
- ٢٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ).
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (دار الكتب المصرية بالقاهرة - بدون تاريخ).

- ٢٣- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي (تحقيق د. أحمد محمد قاسم).
- ٢٤- ألفية ابن مالك (دار القاهرة للطباعة - دون تاريخ).
- ٢٥- ألفية الحافظ العراقي في الحديث (تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي): الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر - مصر سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م)
- ٢٦- ألفية السيوطي في الحديث: السيوطي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٧- ألفية السيوطي النحوية (الفريدة): السيوطي (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٢٨- الأمالي الشجرية: ابن الشجري (مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند - طبعة أولى سنة ١٣٤٩هـ).
- ٢٩- أمالي القاضي: أبو علي القاضي (طبعة بولاق سنة ١٣٢٤هـ).
- ٣٠- أمالي المرتضي: علي بن الحسين المرتضى (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م).
- ٣١- إنباه الرواه على أنباء النحاة: القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٣٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل البغدادي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨هـ).
- ٣٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (طبعة دار الفكر - بيروت - طبعة ثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م).
- ٣٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني (مطبعة السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٤٨هـ).
- ٣٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (مطبعة دار السعادة بمصر - طبعة أولى - ١٣٢٦هـ).
- ٣٦- تاريخ أبي الفدا: (المطبعة الحسينية بالقاهرة، دون تاريخ).

- ٣٧- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، (ج ١، ٢، ٣) (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١ م).
- وترجمة د. رمضان عبد التواب، د. السيد يعقوب بكر (دار المعارف بمصر ج ٤: طبعة ثالثة، ج ٥: طبعة ثانية، ج ٦: سنة ١٩٧٧ م).
- ٣٨- تاريخ آداب اللغة العربية: جورجي زيدان (مطبعة الهلال ١٩٣١ م)
- ٣٩- تاريخ الجبرتي: (عجائب الآثار في التراجم والأخبار): (المطبعة الحسينية بمصر - طبعة أولى - دون تاريخ).
- ٤٠- تاريخ اللغات السامية: د. إسرائيل ولفنسون، (مطبعة الاعتماد بمصر - طبعة أولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٩ م)
- ٤١- تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي (مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد، الهند ١٣٣٣ هـ).
- ٤٢- التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهرى، (طبعة محمد مصطفى ١٣١٢ هـ وطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٧٥ م).
- ٤٣- التطور والتجديد في الشعر الأموي: د. شوقي ضيف (دار المعارف - دون تاريخ).
- ٤٤- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الأجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٤٣ هـ).
- ٤٥- حاشية إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي على الأجرومية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، طبعة ثالثة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م).
- ٤٦- حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية (طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الثانية - سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م).
- ٤٧- حاشية الشيخ ياسين بهامش التصريح (طبعة مصطفى ١٣١٢ هـ).
- ٤٨- الحدود النحوية: عبد الله الفاكهي (طبعة كلتا ١٨٤٩ م).
- ٤٩- حوز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع: تأليف القاسم بن فيرة الشاطبي (مطبعة مصطفى الحلبي بمصر - ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م).

- ٥٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٩م).
- ٥١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغدي - تحقيق عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي - بيروت - سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
نسخة أخرى: طبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
- ٥٢- الخصائص: ابن جني - تحقيق محمد علي النجّار (مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
- ٥٣- خطط المقرئ: (كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): المقرئ (طبعة الحلبي بمصر - دون تاريخ).
- ٥٤- دائرة المعارف الإسلامية - نقلها إلى العربية محمد فايد الفند.
- ٥٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، (طبعة دار المعرفة - بيروت - لبنان - دون تاريخ).
- ٥٦- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية بدون تاريخ).
- ٥٧- ديوان جرير: (طبعة دار صادر - بيروت - لبنان سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م)
- ٥٨- ديوان الحطيئة: (طبعة دار صادر - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ٥٩- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (طبعة ثانية - دون تاريخ)
- ٦٠- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عيد (دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٢م).
- ٦١- الروض الأنف: السهيلي (مطبعة الجمالية - دون تاريخ).
- ٦٢- سنن أبي داود (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

- ٦٣- سنن ابن ماجه: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة عيسى الحلبي).
- ٦٤- سنن الترمذي: تحقيق أحمد شاكر (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة أولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م).
- و تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي طبعة ثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٦٥- سنن النسائي (مطبعة عيسى الحلبي بمصر - طبعة أولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م).
- ٦٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: تحقيق لجنة إحياء التراث العربي (طبعة دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - دون تاريخ). ومطبعة القدس بمصر سنة ١٣٥١ هـ.
- ٦٧- شرح أبيات سيويه: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. وهبة متولي سالمه، (مطبعة النهضة بمصر - طبعة أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ٦٨- شرح الأزهرية في علم العربية - الشيخ خالد الأزهرى، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م).
- ٦٩- شرح الأشموني على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م، وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٥٨ م).
- ٧٠- شرح ابن عقيل على الألفية: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة دار مصر - الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
- ٧١- شرح التسهيل: ابن مالك - تحقيق د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م).
- ٧٢- شرح ديوان امرئ القيس: السندوبي (مطبعة الاستقامة بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٣- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - طبعة أولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م).
- ٧٤- شرح شذور الذهب - ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- ٧٥- شرح شواهد شروح الألفية للعيني (مطبعة الحلبي بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٧٦- شرح شواهد المغني للسيوطي (لجنة التراث العربي).
- ٧٧- شرح كافية ابن الحاجب: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي.
- ٧٨- شرح الكفراوي على الآجرومية طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة
ثالثة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).
- ٧٩- شرح اللوحة البدرية في علم العربية: ابن هشام، تحقيق د. صلاح وزاي
(مطبعة حسان بالقاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٨٥م).
- ٨٠- شرح المفصل: لابن يعيش (المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨م).
- ٨١- شرح مُلحة الإعراب: للحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم (مطبعة عبير
بالقاهرة، طبعة أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م).
- ٨٢- صحيح البخاري (طبعة دار الشعب بالقاهرة - دون تاريخ).
- ٨٣- صحيح مسلم (دار الطباعة العامة ١٣٢٩هـ).
- ٨٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي (مطبعة القدس ١٣٥٤هـ).
- ٨٥- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي (طبعة دار المعرفة بيروت - لبنان - طبعة
ثانية - دون تاريخ).
- ٨٦- طبقات النحاة واللغويين: لابن قاضي شهية، تحقيق د. محسن عياض (مطبعة
النعمان ببغداد سنة ١٩٧٣م).
- ٨٧- طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي، (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٣
هـ).
- ٨٨- عبد الله بن المقفع: محمد غفراني خراساني (مطبعة العالم العربي بالقاهرة - دون
تاريخ).
- ٨٩- العربية: يوهان فك، ترجمة وتعليق د. رمضان عبد التواب (المطبعة العربية
بمصر سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- ٩٠- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: د. محمود رزق سليم (المطبعة
النسودجية - طبعة أولى سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م).

- ٩١- عقد الفرائد، مختصر نظم ابن عبد القوي في فقه الحنابلة: (مطابع الزايدي السعودية- طبعة ثانية سنة ١٣٩٧ هـ).
- ٩٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: الحافظ العراقي (مطبعة الأزهر بمصر- طبعة أولى سنة ١٣٥٥ هـ- ١٩٣٧ م).
- ٩٣- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق وضعته أساء الحمصي (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٣ هـ- ١٩٧٣ م).
- ٩٤- فهرس المخطوطات المصورة: عمل فؤاد السيد ودار الرياض سنة ١٩٥٤ م، بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).
- ٩٥- الفواكه الجنية على متممة الأجرومية: عبد الله الفاكهي (المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨ هـ).
- ٩٦- القاموس المحيط: للفيروز أبادي (طبعة دار الفكر- بيروت سنة ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م).
- ٩٧- قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (طبعة بيروت- دون تاريخ) (طبعة الشعب دون تاريخ أيضًا).
- ٩٨- الكامل في فنون اللغة والأدب: المبرد (مطبعة دار العهد الجديد بالقاهرة- دون تاريخ).
- ٩٩- كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون (طبعة الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٧٧ م).
- كتاب سيبويه (طبعة بولاق- الطبعة الأولى سنة ١٣١٧ هـ).
- ١٠٠- كشف الطرة عن الغرة- محمود الألوسي زاده. طبعة بغداد سنة ١٣٠١ هـ.
- ١٠١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (مطبعة وكالة المعارف سنة ١٣٦٤ هـ- ١٩٤٣ م).
- ١٠٢- مجالس ثعلب: تحقيق عبد السلام هارون (مطبعة دار المعارف بمصر- دون تاريخ).

- ١٠٣- مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السَّنة المحمدية- دون تاريخ).
- ١٠٤- المحتسب في القراءات الشاذة: ابن جني تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح شلبي. (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)
- ١٠٥- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف (دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م).
- ١٠٦- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد (مطابع سجل العرب - طبعة أولى- ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٨ م).
- ١٠٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - طبعة ثانية- سنة ١٣٧٧ هـ- ١٩٥٨ م).
- ١٠٨- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي (مؤسسة الأعلام للمطبوعات- بيروت- لبنان).
- ١٠٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (مطبعة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م).
- ١١٠- المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب (طبعة دار الفكر- بيروت- طبعة ثانية سنة ١٩٧٠ م).
- ١١١- الزهر في علوم اللغة وأنواعها: للسيوطي (مطبعة السعادة بمصر. سنة ١٣٢٥ هـ).
- ١١٢- معاني القرآن: للفراء- تحقيق الأساتذة: أحمد يوسف نجائي- محمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١١٣- معجم الأدباء: ياقوت الحموي (مطابع دار المأمون- دون تاريخ) و(مطبعة الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ تحقيق مرجليوث) و(مطبعة السعادة بمصر طبعة أولى ١٣٢٤ هـ- ١٩٠٦ م).
- ١١٤- معجم البلدان: ياقوت الحموي (دار صادر- بيروت- بدون تاريخ).
- ١١٥- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون (مطابع الدجوي بالقاهرة- طبعة أولى سنة ١٣٩٢ هـ).

- ١١٦- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم (مطبوعات جامعة الكويت، طبعة أولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
- ١١٧- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (مطبعة الترقى بدمشق - سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م).
- ١١٨- معجم المطبوعات العربية: يوسف إلياس سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١١٩- معجم المطبوعات العربية والمعرية: يوسف سركيس (مطبعة سركيس بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م).
- ١٢٠- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي (طبعة دار الحديث بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- ١٢١- معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي (طبعة لندن سنة ١٩٠٨ م).
- ١٢٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (طبعة دار الكتب المصرية).
- ١٢٣- المقتضب للمبرد: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٣٨٨ هـ).
- ١٢٤- مقدمة في النحو: خلف الأحمر تحقيق د. عز الدين التنوخي. دمشق سنة ١٩٦١ م).
- ١٢٥- المقرب: ابن عصفور الإشبيلي تحقيق د. أحمد عبد الستار الجوارى وآخر (مطبعة العافي - بغداد سنة ١٩٣٣ م).
- ١٢٦- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: د. أحمد شلبي (مطبعة النهضة المصرية - الطبعة السابعة سنة ١٩٨٦ م).
- ١٢٧- موضحة الطريق إلى ضوي مناهج التحقيق (أرجوزة في أصول تحقيق النصوص التراثية) تأليف: هلال ناجي (نشرت بمجلة المورد العراقية - العدد ٣، مجلد ١٥ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

- ١٢٨- موقف النحلة من الاجتماع بالحديث النبوي: د. خديجة الحديثي (منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- سلسلة دراسات رقم ٢٦٥).
- ١٢٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تعزي بردي (مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٢٥ م).
- ١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات بن الأنباري تحقيق: د. إبراهيم السامرائي (مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م).
- ١٣١- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري راجعه: علي محمد الضباع (دار الكتب العلمية بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٢- النظم الأوجز فيما يهزم وما لا يهزم: لابن مالك (صدر عن دار العلوم بالرياض- تحقيق علي حسين البواب).
- ١٣٣- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري- تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد (طبعة دار الشرق- بيروت- دون تاريخ).
- ١٣٤- النور المسافر عن أخبار القرن العاشر: للعيدروسي (مطبعة الفرات- بغداد- سنة ١٣٥٣ هـ- ١٩٣٤ م).
- ١٣٥- هدية العارفين: للبغدادلي (مطبعة وكالة المعارف باستانبول سنة ١٩٠٥ م).
- ١٣٦- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي (طبعة دار المعرفة- بيروت- لبنان- دون تاريخ).
- ١٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان تحقيق إحسان عباس (طبعة دار الآفاق- بيروت- لبنان- دون تاريخ) و(طبعة القاهرة- دون تاريخ) و(دار صادر بيروت- لبنان- دون تاريخ).

ثالثاً: الرسائل العلمية

- ٢٣٨- بحر الرجز وأثره في الدراسات النحوية والصرفية: عرفة عبد المقصود عامر ماجستير- دار العلوم سنة ١٩٨٧ م.

- ١٣٩- دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي: لمحمد أحمد العمروسي
دكتوراه- دار العلوم سنة ١٩٨٤ م.
- ١٤٠- الشعر التعليمي في القرون الأربعة الأولى: عصمت غوشة دكتوراه- آداب
القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- ١٤١- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي: أحمد الليثي دكتوراه-
دار العلوم- سنة ١٩٨٢ م.

رابعًا: الدوريات

- ١٤٢- مجلة المشرق- العدد الرابع- بيروت سنة ١٩٠١ م.
- ١٤٣- مجلة المورد: تصدرها وزارة الثقافة والإعلام بالعراق- المجلد الخامس عشر
العدد الثالث- سنة ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م.

ك - فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
المقدمة	٣
القسم الأول: (الدراسة)	٧
التمهيد: النظم العلمي	٩
الباب الأول: الحريري وملحة الإعراب	٣١
الفصل الأول: الحريري صاحب ملححة الإعراب	٣٣
اسمه ولقبه	٣٥
مولده ونشأته وحياته	٣٥
ثقافته	٣٦
أخلاقه وصفاته ومكانته العلمية	٣٨
مذهبه النحوي	٤٠
شعره	٤٥
ألغازه	٤٩
وفاته	٥٢
شيوخه	٥٣
تلاميذه	٥٦
آثاره ومؤلفاته	٥٨

الموضوع	صفحة
الفصل الثاني: ملحّة الإعراب	٦١
تعريف بالملحّة	٦٣
أقسامها	٦٧
شروحها	٧٢
أسلوب الحريري في الملحّة	٧٧
الاقتباس من القرآن الكريم	٧٧
الضرورات الشعرية التي وقع فيها صاحب النظم	٧٩
موازنة موجزة بين شرحي الفاكهي والحريري على الملحّة	٨١
الباب الثاني: مؤلف كتاب كشف النقاب	١٠٧
الفصل الأول: عصر الفاكهي وبيئته	١٠٩
تمهيد	١١١
لمحة تاريخية عن دولة المماليك	١١١
دولة المماليك الأتراك	١١١
دولة المماليك الشراكسة	١١٣
الحياة العلمية في عصر المماليك	١١٤
دور العلم في ذلك العصر	١١٥
دور الكتب في ذلك العصر	١١٩
النحو في ذلك العصر	١١٩

الموضوع	صفحة
أشهر النابغين فيه من العلماء	١٢١
عصر الأتراك العثمانيين	١٢٣
لمحة تاريخية عن الأتراك العثمانيين	١٢٣
الحياة العلمية في ذلك العصر	١٢٤
دور العلم في ذلك العصر	١٢٦
النحو في ذلك العصر وأشهر رجاله	١٢٨
الفصل الثاني: الفاكهي نشأته وحياته العلمية	١٣١
ترجمة الفاكهي	١٣٣
تنويه	١٣٣
اسمه ولقبه	١٣٤
مولده وحياته	١٣٤
مكانته العلمية وثقافته	١٣٦
مذهبه الفقهي	١٣٧
وفاته	١٣٧
من اشتهر بلقب (الفاكهي) من العلماء	١٣٧
شيوخه وتلاميذه	١٣٨
أسرته	١٣٨
والده	١٣٨

الموضوع	صفحة
أخوه عبد القادر	١٣٩
أخوه محمد	١٤٠
جده الأدنى	١٤١
جده الأعلى	١٤٢
الفصل الثالث: آثار الفاكهي	١٤٥
مؤلفاته ومصنفاته	١٤٧
كتب منسوبة إليه خطأ	١٥٢
الباب الثالث: الدارسة النحوية عند الفاكهي	١٥٥
الفصل الأول: الفاكهي وأصول النحو	١٥٧
السماع	١٥٩
القياس	١٦٠
التأويل والتقدير	١٦٣
تعليلاته النحوية	١٦٤
العامل	١٦٧
الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي ومذهبه النحوي ...	١٧١
الفصل الثاني: المصطلحات النحوية عند الفاكهي	١٧٣
فعل الأمر	١٧٣
ألقاب الإعراب	١٧٤

الموضوع	صفحة
الجر والخفض	١٧٤
لام الابتداء	١٧٥
أسماء الأفعال	١٧٥
اسم الفاعل	١٧٦
الظرف	١٧٦
الابتداء	١٧٦
المفاعيل	١٧٧
الخلاف	١٧٧
الفاعلية والمفعولية	١٧٨
النفي والجحد	١٧٨
التمييز - المفسر	١٧٨
البدل	١٧٩
النعت	١٧٩
العطف	١٧٩
مذهب الفاكهي النحوي	١٨٠
الفصل الثالث: الشواهد النحوية عند الفاكهي	١٨٩
القرآن الكريم	١٨٩
مدى اعتماد النص القرآني من بين المصادر الأخرى	١٩٠

الموضوع	صفحة
القراءات القرآنية	١٩٠
موقف البصريين من القراءات	١٩١
موقف الفاكهي من القراءات	١٩٢
تقييم عام لموقف الفاكهي من القرآن والقراءات	١٩٥
الحديث النبوي الشريف	١٩٦
الشعر العربي	١٩٧
الشعراء الذين استشهد بشعرهم	١٩٨
شواهد سيبويه التي استشهد بها	١٩٩
المأثورة من كلام العرب وأمثالهم وحكمهم	١٩٩
موقف الفاكهي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف	٢٠٠
الباب الرابع: في الكتاب المحقق	٢٢١
تعريف بالكتاب المحقق	٢٢٣
تحقيق عنوانه	٢٢٤
تحقيق نسبته إلى الفاكهي	٢٢٥
تاريخ تأليفه	٢٢٩
طباعته	٢٣٠
الدافع وراء تأليفه	٢٣٠
منهج الكتاب وأسلوبه	٢٣١

الموضوع	صفحة
مصادره	٢٤١
القسم الثاني: التحقيق	٢٤٣
مقدمة المحقق	٢٤٣
التعريف بالكتاب ومخطوطاته	٢٤٣
وصف ما اطلعت عليه من نسخ مخطوطاته	٢٤٧
النسخ المعتمدة في التحقيق	٢٥٥
نماذج مخطوطة	٢٥٩
التحقيق	٢٦٧
مقدمة المؤلف	٢٦٧
باب: أجزاء الكلم	٢٧٩
حد الكلمة	٢٨١
الاسم وعلامته	٢٨٢
الفعل وعلاماته	٢٨٥
الحرف وعلاماته	٢٩٠
باب: النكرة والمعرفة	٢٩٢
باب: قسمة الأفعال	٣٠٠
باب: الفعل المضارع	٣٠٥
باب: الإعراب	٣٠٩

الموضوع	صفحة
باب: في الاسم المنصرف	١١٤
باب: الأسماء الستة المعتلة	٣١٧
باب: حروف العلة	٣٢٠
باب: الاسم المنقوص	٣٢١
باب: الاسم المقصور	٣٣٢
باب: المثني	٣٢٥
باب: جمع المذكر السالم	٣٣٠
باب: الجمع بألف وتاء مزيديتين	٣٣٤
باب: جمع التكسير	٣٣٧
باب: حروف الجر	٣٣٩
باب: حروف القسم	٣٤٨
باب: الإضافة	٣٤٩
باب: كم الخبرية	٣٥٦
باب: المبتدأ والخبر	٣٥٧
باب: اشتغال المعامل عن المعمول بضميره	٣٦٧
باب: الفاعل	٣٦٩
باب: ما لم يسم فاعله	٣٧٥
باب: المفعول به	٣٧٨

الموضوع	صفحة
باب: ظن وأخواتها	٣٨٢
باب: إعمال اسم الفاعل	٣٨٦
باب: المصدر	٣٨٩
باب: المفعول له	٣٩٦
باب: المفعول معه	٣٩٩
باب: الحال والتمييز	٤٠٣
باب: نعم وبئس	٤١٣
باب: حبذا	٤١٥
باب: كم الاستفهامية	٤١٧
باب: المفعول فيه	٤١٨
باب: الاستثناء	٤٢٥
باب: لا النافية للجنس	٤٣٩
باب: التعجب	٤٦٣
باب: الإغراء	٤٥٠
باب: إن وأخواتها	٤٥٣
باب: كان وأخواتها	٤٦٣
باب: ما النافية الحجازية	٤٦٩
باب: النداء	٤٧٣

الموضوع	صفحة
باب: الترخيم	٤٨٢
باب: التصغير	٤٦٨
باب: أحرف الزيادة	٤٩٥
باب: شواذ التصغير	٤٩٨
باب: النسب	٥٠١
باب: التوايح	٥٠٧
باب: ما لا يتصرف	٥٢٣
باب: العدد	٥٥٢
باب: نواصب الفعل المضارع	٥٥٦
باب: جوازم الفعل المضارع	٥٧٦
باب: المبنيات	٥٨٨
الفهارس الفنية	٦٠٣
فهرس الآيات القرآنية	٦٠٥
فهرس القراءات القرآنية	٦٢٨
فهرس الأحاديث النبوية	٦٣٠
فهرس الشواهد الشعرية والأرجاز	٦٣١
فهرس أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم	٦٣٥
فهرس المترجمين	٦٣٧

الموضوع	صفحة
فهرس الأعلام	٦٤١
فهرس القبائل والطوائف والجماعات النحوية	٦٥٧
فهرس الأماكن والبلدان	٦٦٢
فهرس الموضوعات	٦٨١